

إشراف
أ. د. مهيل زكار

جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم التاريخ
د. أصفان الصغير

٥/٢٧
٤/٢



المؤسسات الإدارية
مع الحقوق محفوظة
في الخلافة الفاطمية
مركز أبحاث الرسائل الجامعية

الإهداء
إلى من يحب

إلى الذي انضم لشهداء الوطن الخالي
إلى شقيقتي موهف

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز أبحاث الرسائل الجامعية

مقدمة

غير خاف على أحد لاسيما في العصر الحديث مدى أهمية الدور الذي تشغله الإدارة في تقدم أي شعب من الشعوب، لكونها المنسق، والمنظم، والموجه لشئى طاقات وفعاليات المجتمع، فهي الوظيفة التي تحرك كافة الوظائف الأخرى، وتشكل الهيكل التنظيمي بين الإنتاج والرقابة والتوزيع لمشروع من المشاريع، وعلى غالبية الأصعدة الأخرى، هذا ولأنه توجد اهتمامات في الدراسات الإدارية الحديثة لمعرفة تاريخ تطور الفكر الإداري منذ أقدم العصور وعند كل الشعوب، ولكون المؤسسات الإدارية كانت بالغة التعقيد عند الفاطميين في التاريخ الإسلامي جاءت أهمية اختيار هذا البحث .

والإدارة شأنها شأن سائر الاختصاصات الأخرى هي مهنة، أو اختصاص، وعلم، وفن كالطب والهندسة والفيزياء وغير ذلك، ويصنف عموماً غالباً ضمن العلوم الاجتماعية بما أنه يحكم العلاقات ويضبط العلاقات وينظمها داخل التفاعلات البشرية المتنوعة ذات الأهداف المتباينة، وبالتالي فإن علم الإدارة يستمد حضوره من داخل المجتمع الذي يتحرك بداخله فعملية أن يراعي عند التطبيق اختلاف ظروف المجتمعات وخصائصها .

حقيقة إن شكري الجزيل لأستاذي الجليل الباحث العلامة الدكتور سهيل زكار ليس لأنه أشرف على موضوعي هذا، وأغناه بتوجيهه السديد لي، ليس لذلك فحسب، بل لأنه هو الذي إختاره لي، كي أبحث فيه، علماً بأنه لا يفرض عادة مواضيعاً على أحد من طلابه، وإنما يناقشهم في مدى أهمية أن يكون الموضوع جديداً، وقيماً، ومفيداً، ويستحق البحث، والتقصي، والعناء، سواء أكان هو الذي يطرح فكرته، أو الطالب نفسه، فموضوعي السالف الذي خضعت فيه بأطروحتي للماجستير، كنت قد طرحت فكرته عليه، وكان بعنوان : ((القلاع في فترة الحروب الصليبية، ودورها الاقتصادي، والاجتماعي، والإداري، عند المسلمين في بلاد الشام))، وقد وافق عليه إبان مناقشتي معه حوله، لكونه جديد في جوانبه الاقتصادية، والاجتماعية، والإدارية، التي تعدّ موادها التاريخية قليلة إن لم تكن نادرة في بطون المصادر والمراجع، على عكس مواد التاريخ السياسي، والعسكري، للدول الإسلامية، أو لمدينتها، فكيف يمثل تلك المعلومات عن داخل القلاع الشامية، وفي فترة محددة . وقد تمكنت بعون الله،

وبتوجيهات أستاذي المشرف الخوض فيه، كما أرجو من الله سبحانه وتعالى أن أكون قد تمكنت من الخوض في بحث الدكتوراه هذا الذي هو بعنوان ((المؤسسات الإدارية في الخلافة الفاطمية))، فغير خاف على أحد أن هذا الموضوع جديد في فكرته، وهام في محتواه، لما بلغته شبكة الإدارة عند الدولة الفاطمية من شدة تعقيد، وعمق تنسيق، وإحكام بالغ، فقد ساهمت تلك الشبكة بتنسيق وتنظيم كل الجوانب الأخرى في حياة الدولة تنسيقاً ساهم جداً في قوتها بشئ المجالات معنوياً ومادياً، لا سيما بعد انتقالها من المغرب العربي إلى مصر .

هذا وإن كنت لا أكتف سرّاً بأن مشاعر القلق، والحذر، والتوقر التي اجتاحتني عندما كنت أبحث في موضوع الماجستير لم تغارقني هي عينها، بل أشد منها وأطول إبان بحثي في هذا الموضوع، وذلك لندرة المواد التاريخية غير السياسية والعسكرية كما تقدم الذكر، ولأن موضوعي هذا محصوراً في الجانب الإداري دون غيره، بينما كان الجولان أوسع في جوانب اقتصادية، واجتماعية، فضلاً عن الإدارية في موضوعي للماجستير، مما خفف القلق عني إبان بحثي فيه الأمل بإمكانية الحصول على مواد أكثر لتنوع مناقبه عن موضوعي للدكتوراه، الذي زدت فيه تفصيلاً، وبحثاً، وسبراً، واستنتاجاً، واستقراءً من أجل الحصول على معلومات تغنيه، فكم كان مضيقاً الخوض فيه بالنسبة لي، وإذا كان أستاذي المشرف قد شبهني قبيل جمعي مواد موضوع الماجستير بمن يجمع الماء من قطاره، فإني أشبه نفسي في جمع معلومات موضوع الدكتوراه بمن يبحث بحثاً، ويقرأ عن عروق الزمرد الخضراء وسط الصخور البيضاء، مع محاولتي تتبع أخبار نتائج عمليات التنقيب الأثري التي أجريت وتجرى في مصر لعله يوجد ما يفيد الموضوع الذي اضطررت للمرور به أحياناً في ممرات إجبارية سياسية نظراً لتأثير السياسة على كل شيء، على الرغم من حذري خشية أن يعد ذلك انزلاقاً أو خروجاً عن الموضوع الذي كانت خطتي في العمل به هي تقسيمه إلى ثلاثة أبواب، وكل باب إلى فصلين، وكل فصل إلى قسمين، بعدما ابتدأت عقاب المقدمة بمدخل هو عبارة عن دراسة نقدية لأهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها، ثم قسمته إلى ثلاثة أبواب، حمل الباب الأول عنوان (المرحلة المغربية ٢٩٦-٣٦٢هـ / ٩٠٩-٩٧٣م)، وقد قسمته إلى فصلين، وقسمت الفصل إلى قسمين، حمل القسم الأول من الفصل الأول عنوان (نشوء الدولة الفاطمية، الإدارة في ظل أبي عبد الله لداعي)، وجعل القسم الثاني من الفصل الأول عنوان (السمات العامة لشبكة الإدارة المدنية عند الفاطميين في المغرب العربي)، وجعل القسم الأول من الفصل الثاني عنوان (الإدارة العسكرية، ديوان الجيش " القسم البحري "، " القسم البري "، ديوان البريد " الفرع البري "، " الفرع

الجوي"، ديوان صناعة السفن]، وحمل القسم الثاني من الفصل الثاني عنوان (المدن الفاطمية بوصفها مؤسسات إدارية كبرى للخلافة الفاطمية في المغرب العربي).

وقد حمل الباب الثاني من الموضوع عنوان (المرحلة المصرية الأولى ٣٥٨-٤٦٧هـ/٩٦٩-١٠٧٥م) الذي قسمته إلى فصلين أيضاً، والفصل إلى قسمين، حمل القسم الأول من الفصل الأول عنوان (الأعمال الإدارية الأولية التي قام بها جوهري الصقلي، والفاطميون بعد انتقالهم إلى مصر)، وحمل القسم الثاني من الفصل الأول عنوان (سمات شبكة الإدارة العامة للدولة الفاطمية في مصر).

وحمل الفصل الثاني عنوان الأعمال الإدارية الأساسية، والمؤسسات التي أسسها جوهري الصقلي، والخلفاء الفاطميون. وقد قسمت هذا الفصل إلى قسمين أيضاً، وحمل القسم الأول منه العناوين التالية (المؤسسات المدنية عند الفاطميين في مصر) (("ديوان الإنشاء"، "ديوان المظالم"، "ديوان بيت المال والخراج"))، "ديوان الصناعة"، (المؤسسات الدينية العامة عند الفاطميين في مصر)، (("إدارة القضاء"، [القضاء، وقاضي القضاء]، "إدارة الحسبة أو نظام الحسبة"، "إدارة التوجيه المذهبي [الدعاة وداعي الدعاة]، وحمل القسم الثاني من الفصل الثاني عنوانين: (الإدارة العسكرية عند الفاطميين في مصر) (("ديوان الجيش"، "ديوان العماثر [ديوان الجهاد]"، "ديوان البريد"، "الولاية"، "إدارة الشرطة، والاستخبارات"، "الإدارة السياسية"))، (الرسائل السياسية).
وقد حمل الباب الثالث والأخير لهذا البحث عنوان (المرحلة المصرية الثانية، أو العصر الفاطمي الثاني في مصر، أو دور الضعف (٤٦٧-٥٦٧هـ/١٠٧٥-١١٧٣م) أو المرحلة الجمالية).

وقد قسمته إلى فصلين، وقسمت الفصل الأول منه إلى قسمين، حمل القسم الأول عنوان (سمات الإدارة العامة في مصر إبان المرحلة الجمالية). والقسم الثاني عنوان الوزارة الاستبدادية (وزارة أرباب السيوف).

وقد حمل الفصل الثاني عنوان (موازنة بين الأساليب العامة لإدارة الدولة، والرعايا، عند الخلافتين العباسية والفاطمية).

ثم جاءت خاتمة في آخر المطاف تحدثت فيها عن كنه، وفلسفة هذا الموضوع، على شكل ضغط مكثف لهيولي ما ورد في هذا البحث، من حيث تقويم مدى تعقيد شبكة الإدارة وتنسيقها شؤون المؤسسات عند الفاطميين، وما آل إليه تعقدها وشدة حبكها إلى انبثاق قوة اقتصادية، أدت إلى امتداد نفوذ استراتيجي أوصل حدود هذه الخلافة في حقبة من الحقب من

المحيط الأطلسي غرباً، حتى بغداد شرقاً، ومن بين نطة شمالاً، حتى اليمن وأسفل الجزيرة العربية جنوباً، ومدى مساهمة قوة شبكتها الإدارية في إبقاء الرمق الحيوي من حياة هذه الدولة منذاً بعد نهاية عصر قوتها قرناً كاملاً تقريباً، وهي في طور السقوط منذ بدء عمليات تدهورها وضعفها الذي تزامن مع وصول بدر الجمالي إلى القاهرة سنة ٤٦٧هـ/١٠٧٥م حتى تلاشيها نهائياً، فوهج قوة شبكتها الإدارية المحكمة قد ساهم جداً في امتداد أممها الأخير حتى أسلمت الروح سنة ٥٦٧هـ/١١٧٣م.

وفي الختام إنني أكرر شكري الجزيل لأستاذي الجليل الدكتور سهيل زكار على اختياره لي البحث في هذا الموضوع الهام، وإن كان شاقاً بالنسبة لي، وأشكره على دعمه لي بالمصادر، والمراجع الهامة من مكتبته العامرة، راجياً من الله عز وجل أن يطيل في عمره، كما أنني أتوجه بالشكر الجزيل والعميق جداً إلى السادة أساتذة التاريخ الكبار أعضاء لجنة مناقشتي في موضوعي هذا، راجياً من الله سبحانه وتعالى أن أكون قد وفقت في الخروج به مخرجاً مقبولاً على الرغم من إمكانياتي المتواضعة، وها أنا ذا أضعه بين أيدي أعضاء اللجنة الكريمة للحكم عليه، مع تكرار خالص الشكر للجميع، والله من وراء القصد، وهو ولي التوفيق.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز أبحاث الرسائل الجامعية

دراسة نقدية لأشياء المصادر والمراجع المستخدمة

لم تعرّ جلّ المصادر والمراجع التي تمكنت من الاعتماد عليها في هذا البحث اهتماماً واضحاً للجوانب الإدارية في تاريخ الخلافة الفاطمية، على الرغم مما اتصف به الجهاز الإداري العام لهذه الخلافة من دقة وتنسيق وتنظيم يدعو للدهشة، بينما قلّة قليلة جداً من المصادر اهتمت بوضوح بتلك الجوانب لأنها اقتصت بالإدارة، وبالنتيجة كان حجم المعلومات لا يكفي للتصدي ببحث دكتوراه في التاريخ الإداري للخلافة الفاطمية، الأمر الذي دفعني للإيغال أكثر بكافة الأبعاد في عشرات المصادر والمراجع الأخرى، حتى التي أوجحت بعض عناوينها أن موادها ليس لها علاقة لا من قريب ولا من بعيد بتاريخ إداري للخلافة المذكورة بحث فيها، وبمضاعفة الجهود وزيادة الإمعان والتبصر والتقصي تمكنت بمعون الله تعالى وبمتشجيع وتوجيه أستاذي الكبير المشرف من الخوض في هذا البحث .

لقد تنوعت مصادر ومراجع بحثي في هذا الموضوع بين السياسية، والعسكرية، والإدارية، والجغرافية .

فمن أهم المصادر التي اقتصت بالتاريخ السياسي والعسكري، وحاولت استخلاص بعض المعلومات الإدارية منها كتاب المنتقى من أخبار مصر لابن ميمبر السني المذهب المولود في مصر في الربع الأول من القرن السابع الهجري/الثالث عشر للميلاد والذي يستعرض تاريخ الفاطميين السياسي بمصر، وأشار إلى الحملة الدعائية التي شنتها السلطات العباسية من أجل القدح بالنسب الفاطمي، وركز على تاريخ الحقبة الجمالية، وكانت معلوماته التي تعلقت بشؤون الإدارة طفيفة استخلصت منها ما أفاد بحثي فيما يخص بعض الأعمال الإدارية لبدر الجمالي، وإشارات تعلقت بجهاز الشرطة والقضاء .

ومصدر آخر هو كتاب نصوص من أخبار مصر لابن المأمون المتوفى في القاهرة بأواخر القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، والذي نقل عنه ابن ميسر، وإن لم يشر إلى ذلك، وكذلك فعل المقرئ في خطه، والنويري . وكتابه اقتص بالحقبة الجمالية منذ ابتداء عهد الأفضل بن بدر الجمالي مركزاً على عهد الخليفة الأمر بأحكام الله، وكانت استفادتي منه بالمعلومات الإدارية لا بأس بها كالتعرف على بعض أسماء الوظائف التي

استجبت بمصر في هذه الحقبة، وإشاراته إلى بعض الدواوين كديوان التحقيق، والمجلس، وديوان الرواتب، وبعض الومضات الأخرى. غير أن مواد التاريخ السياسي طغت على غيرها فيه.

وأيضاً كتاب أخبار الدولة الفاطمية من نهاية الأرب للنوري السني المذهب، والذي تحدث عن نشوء الدولة الفاطمية في المغرب العربي وانتقالها إلى مصر، ثم سقوطها على يد صلاح الدين الأيوبي، ولم ترد فيه سوى إشارات قليلة جداً عن بعض الجوانب المتعلقة بالإدارة. وكذلك كتاب النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة، وقسمه الخاص بالقاهرة من كتاب المغرب في حلى المغرب الذي صنف بالموارثة في سنة وخمس عشرة سنة من قبل سنة من أهل الأندلس من المذهب السني متهم عبد الله بن إبراهيم الحجاري، وأحمد بن عبد الملك، وموسى بن محمد، وحوى بعد وصف القاهرة بأوله على أخبار انتقال الفاطميين من المغرب إلى مصر وأخباراً عن الخلفاء الفاطميين حتى سقوط دولتهم، وعن وراثتهم بما فيهم صلاح الدين الأيوبي، وجزءاً من تاريخ مصر نقلاً عن بعض المصادر، وكانت إفادتي منه إدارياً بسيطة كإشارة الخيفة إلى شيء من الإدارة المالية عند الفاطميين بالمغرب، وعلاقة المعز التنظيمية بالكاتبين وموئدهم.

وأيضاً كتاب أخبار مصر في سنتين (٤١٤-٤١٥ هـ) للمبهي السني المذهب المولود قس مصر سنة ٣٦٦ هـ/٩٧٦ م، وهو مقسوم إلى قسمين: الأول في التاريخ السليسي، والثاني في الأدب، وقد اقتبس منه المقرئ في خطبة، وكانت إفادتي منه من الناحية الإدارية يسيرة أيضاً كإشاراته إلى بعض الدواوين مثل ديوان الجيش، وإلى بعض الأجهزة كجهاز الشرطة، وبعض الأنظمة كنظام الحسية.

هذا وعلى سبيل الاستئناس والاستقراء ونظراً لفتح المواد المتعلقة بالتاريخ الإداري عموماً طغقت أبحاث ببعض المصادر البعيدة في مواضيعها عن شؤون الإدارة مثل كتاب "الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر" "لمحي الدين بن عبد الظاهر" (٦٢٠-٦٩٢ هـ/١٢٢٣-١٢٩٢ م)، وهو سني المذهب، وكتابه من الحجم الكبير احتوى على ٥١٩ صفحة تحدث فيها عن سيرة الظاهر بدرس عموماً وما قام به من أعمال عمرانية للحصون، وما أنفق على الفقراء، وركز على موافقه الحسنة، وتطرق إلى أعماله العسكرية والسياسية، لكنه أهمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، لذا كانت استفادتي منه عبارة عن إشارات خفيفة جداً. ومصدر آخر هو "خزانة السلاح" لمؤلف مجهول بحث بالأسلحة في العصرين الأيوبي والمملوكي حاولت الاستئناس به نظراً لاتصاق العصر الأيوبي بالفاطمي،

ولأن السلاح سبب الحديث عنه في بحثي بخزائن الأسلحة التي تبعت إدارياً إلى ديوان الصناعة العسكرية . والأمر عينه ينطبق على كتاب " الفروسية والمناصب الحربية " " لنجم الدين حسن الزماخ المعروف بالأحديب " السني المذهب، والذي عاش في القرن السابع الهجري / الثالث عشر للميلاد. وكتاب " النفحات المسكية في صناعة الفروسية " " للشريف السيد أحمد بن محمد الحموي الحنفي " الذي عاش في القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر للميلاد والسني المذهب . فتمكنت من استخلاص بعض المعلومات القليلة جداً منه أفادت البحث في الحديث عن ديوان البريد البري . وأيضاً كتاب " تفريج الكروب في تدبير الحروب " مؤلفه " عمر بن إبراهيم الأوسي الأنصاري " السني المذهب والذي أفادني إضافة طفيفة بالإشارة إلى بعض معلومات تعلقت بالبريد الجوي والبري . مع توفر بعض المصادر التي جلبت معلومات هامة تعلقت بجوانب إدارية أفادت الموضوع على قلتها مثل كتاب " الأعلاني الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة " لابن شداد السني المذهب والذي عاش في القرن السابع الهجري / الثالث عشر للميلاد، وقد تفرد بمعلومات ما كدت أجدها في غيره من حيث استخلاص ماهية التبعية الإدارية لمدن الساحل الشامي إلى الفاطميين بمصر، ما دام أنه بحث في تاريخ لبنان والأردن وفلسطين، فقد مرّ بالذكر على مدن الثغور البحرية والداخلية بكل جنوب بلاد الشام، على الرغم من عدم تطرقه بوضوح للتاريخ الإداري أسوةً بالجغرافي والسياسي بل كثيراً ما يخلجني بالإشارات إلى التبعية الإدارية لكثير من المدن التي ذكرها، وأحياناً كان يتخطى تبعية بعض المدن للفاطميين ويتحدث عنها فوراً إبان العصر الأيوبي، وكليّة هي المدن التي ذكر أسماء نوابها من طرف الفاطميين، وحين ذكر بعض الأسماء لم يشير إلى مدة فلولايات، لكنه اعترف بعدم عثوره أحياناً على معلومات تحدد المدة الزمنية لكل وال من ولاية الفاطميين، غير أنه بدلاً من أن يسهب ولو قليلاً بتاريخ المدن الشامية، طفق يذكر المزارات والمقامات في العديد منها .

هذا وقد بدت الفائدة بالمعلومات الإدارية وغيرها أكبر وأعم وأشمل في مصدر آخر، وهو كتاب " أخبار ملوك بني عبّيد وسيرتهم " لأبي عبد الله محمد الصنهاجي السني المذهب (المولود على وجه التقريب ٥٤٨هـ / ١١٠٥م)، والذي تميز بتسلسل منطقي لخسط ميز الأحداث وإيراده معلومات هامة عن مدن شغلت من جملة أدوارها دوراً إدارياً بالتاريخ الفاطمي مثل " المهديّة " و " المسيلة " و " المنصورة "، مع توضيحه إلى حد ما رأيه بمشكلة النسب الفاطمي .

وبالطبع فقد تجسّدت غزارة المعلومات أكثر في كتاب " اتعاظ الخنفا بأخبار

الأئمة الفاطميين الخلفاء"، للمقريري (ت ٨٤٥هـ / ١٤٤١م) السني المذهب وهو من أشهر المؤرخين الذين كتبوا عن تاريخ الخلافة الفاطمية، فعلى الرغم من قلة مواده الإدارية استندت كثيراً مما ذكره عن الدواوين عموماً، ونظام الحسبة، وجهاز الشرطة، فضلاً عن أخبار الوزراء، عدا المعلومات التي استخلصتها من كتابه الآخر "المقفي الكبير"، بتراجمه لبعض الشخصيات التي شغلت أدواراً إدارية وسياسية هامة في تاريخ الدولة الفاطمية، ومعلومات أخرى حول بناء المسيلة، والمهنية، وكذلك كتابه "إعانة الأمة بكشف الغمسة، أو تاريخ المجاعات في مصر" باستقراء بعض النقاط الهامة المتعلقة بوظائف استحدثها الفاطميون في مصر مثل "متولي السر" و"صاحب السبيل"، ويكلا الكتائبين كان المقريري دقيقاً، ميلاً إلى الموضوعية، مع محاولات الجولان ببعض المسائل الشائكة وإيراده أكثر من رأي بخصوصها كقضية النسب الفاطمي، لكنه لم يوضح رأيه بالكثير من الأخبار مع أنه لم يعتمد على مصدر واحد أو رأي واحد، ولم يقل عنه أهمية بالنسبة لبحثي كتاب "سفرنامه" لناصر خسرو الإسماعيلي المذهب الذي وفد على الفاطميين ما بين ٤٣٧-٤٤٤هـ / ١٠٤٥-١٠٥٢م، المولود سنة ٣٩٤هـ / ١٠٠٣م وعيّن حجة من قبلهم في خراسان، وقد أورد في كتابه معلومات دقيقة وهامة تعلقت بجوانب إدارية من تاريخ الدولة الفاطمية وإن كانت أقل بكثير من حيث الكم عن المعلومات التي أوردتها المقريري لكن الأول تميز بإيراده الأخبار الجديدة والدقيقة من التي لم ينتبه إليها غيره مثل ذكره لبعض الصناعات الفاطمية في مصر، وأماكن المعامل وإيراده معلومات عن أجهزة الدعاية المذهبية، وأخرى عن الجيش والشرطة وغيرها. وشيئاً فشيئاً تصبح خفايا المعلومات الإدارية أوضح بما أوردته الداعي المطلق الإسماعيلي حتى العظم إدريس عماد الدين في كتابه "عيون الأخبار وقنون الآثار" (السبع الخامس) الذي تميز بالإفادة عن المرحلتين المغربية والمصرية، لاسيما لذكره معلومات تفصيلية عن أساليب إدارة الخلفاء الفاطميين للرعية في المغرب واهتمامهم بشؤون دور صناعة السفن، وديوان المظالم وغير ذلك. وأيضاً بما أوردته من معلومات مفصلة في (السبع السادس) تعلقت بعمل الدعاة الفاطميين. لكن ما يؤخذ عليه سرده للأخبار سرداً يبدأ مطروباً به دون التدخل وإبداء الرأي، وتركيزه على الجوانب الهامة بنظره في تاريخ الخلافة أو الدعوة الفاطمية نظراً لمبولة المذهبية مثله مثل القاضي النعمان الذي سيمر ذكره مزاراً وتكراراً بهذا البحث وهو إسماعيلي المذهب ومالكي النشأة، وكتابته "رسالة افتتاح الدعوة" تحدث فيه عن الإجراءات الإدارية الأولى للمهدي بعد استقراره في "رقادة"، وأورد معلومات تعلقت بتبعية "صقلية" إدارياً إلى الفاطميين، ومع غلبة التاريخ السياسي على كتابه أمكن استخراج معلومات أخرى ارتبطت

بأمور إدارية في التاريخ الفاطمي .

وتحدث في كتابه الهام الآخر " المجالس والمساجد " عن بعض أخبار الخلفاء الفاطميين بالمرحلة المغربية مركزاً على المعز لدين الله الذي اصطفاه معه، وكان يجالسه دوماً، فكتب النعمان ما كان يتحدث به المعز في تلك المجالس، والحقيقة أن هذا المصدر يعد هاماً جداً لغناه بالعديد من الإشارات التي تسلط الضوء بشكل واضح ومركّز على بعض شؤون وقضايا الإدارة، والأساليب التي اتبعت فيها عند الفاطميين إبان الحقبة المغربية .

هذا وعلى الرغم من أن كتاب " راحة العقل " للفيلسوف الإسماعيلي " أحمد حميد الدين الكرماشي " (٣٥٢ - بعد ٤١٢ هـ / ٩٦٣ - ١٠٢٢ م)، اختص بكنه الدعوة الفاطمية وماهية الفلسفة الإسماعيلية وكهوفها الباطنية، إلا أن معلومات هامة ارتبطت بإدارة مجالس الحكمة وشبكة الدعاة أمكن استخلاصها منه . وقد وجد مصدر على نقض المصدرين المتقدمين من حيث ميول صاحبه تجاه المذهب الفاطمي هو " البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب " لابن عذاري " (... - نحو ٦٩٥ هـ / ... - ١٢٩٥ م)، السني المذهب قد أورد معلومات هامة أفادت بحثي عن أخبار الإدارة على الرغم من قلتها، منها ما يتعلق بديوان العماير، أو ما كان يسمى أخيراً بديوان الجهاد، أو ديوان صناعة السفن الفاطمية في المغرب، وشذرات أخرى لأخبار ارتبطت بالإدارة عند بعض المدن التي أنشأها الفاطميون هناك مثل " المهديّة "، و" المنصورية "، و" المسيلة "، و" أشير "، وما ينطبق من نقد على عموم المصادر المذكورة ينسحب على هذا المصدر لعدم بشارته الجانب الإداري، والأخبار الاجتماعية اهتماماً أو خيراً معقولاً بين الكم الكبير من المعلومات السياسية والعسكرية والمذهبية التي أوردها .

أما المصادر التي اختصت بشؤون الإدارة فهي أربعة فقط كتاب " قوانين الدواوين " لابن مماتي المتوفى سنة ٥٩٩ هـ / ١٢٠٢ م وهو سني المذهب الذي فصل في أفعال الدواوين واختصاصات موظفيها لاسيما ديوان الخراج والضرائب والأموال، فضلاً عن طرقه لأعمال المحتسب، ودار العيار، علاوة على ذكره أخباراً عن صناعة السفن، وخزائن الأسلحة . ومن أهميته أيضاً توسعه في جوانب اقتصادية وضحت كثيراً من الإجراءات والمعاملات الإدارية التي شكلت أساس الصلة بالعلاقات الاقتصادية بين الحكومة ممثلة بإدارة الدواوين، والزراع وغيرهم من الرعية . فالحقيقة إن هذا المصدر بالغ الأهمية خصوصاً وأن مؤلفه يتمتع بروح الموضوعية والدقة، ولم تظهر عنده إطالات لا معنى لها، فلا غنى عنه لأي باحث في التاريخ الإداري والاقتصادي عند المسلمين، ولا سيما في تاريخ

مصر، لكن ما يؤخذ عليه الاقتضاب الشديد، والاكتفاء بإيراد التعاريف دون دعمها بشواهد وأمثلة تاريخية توضح طبيعة عمل الدواوين التي ذكرها، ومدى قدرة قوانينها وأنظمتها على الانسجام مع الواقع آنذاك، لكنه جاء في الدرجة الثانية بين المصادر الإدارية التي أفادت موضوعي هذا .

أما الذين أتوا في الدرجة الأولى فهم كتابا " القانون في ديوان الرسائل، والإشارة إلى من نال الوزارة " لابن الصيرفي " (٤٦٣-٤٦٢هـ / ١٠٧١-١١٤٧م)، وكتاب بركة المقلتين في أخبار الدولتين لابن الطوير، وبعد المصدران المذكوران لابن الصيرفي من أهم مصادر تاريخ العصر الفاطمي بمصر، لمدى أهمية المعلومات الواردة فيهما وبكتسهما، فإن الصيرفي كان قد تسلم رئاسة ديوان الإنشاء إبان عهدي الخلفيتين الفاطميين " الأمر بأحكام الله " و " الحافظ لدين الله "، وكتب أغلب السجلات التي صدرت عن البلاط الفاطمي الذي عاش فيه متولياً في الأول ما يجب أن يسترشد به الموظفون العاملون بديوان الإنشاء والمؤهلات الواجب توفرها لديهم، وفي الثاني أخبار وزراء الدولة الفاطمية بمصر من ابن كلاس حتى المؤمن ابن الطحانجي، وبعد كتاب الإشارة أول مؤلف عن أخبار الوزراء المصريين، ولاغنى عنه لكل من يبحث في تاريخ الإدارة العربية الإسلامية عموماً، والمصرية الفاطمية خصوصاً، ويتطبع كتاب الفاتحة من هذين المصدرين جملة أسيما ما تعلق بديوان الإنشاء، ومنصب الوزارة، فإس الصيرفي كان مطلباً على دقائق الأمور داخل الإدارة الفاطمية، وخبيراً كبيراً بشؤونها لقضائه فيها وخمسين عاماً متتالية بين الدولتين حتى أمسى رئيس ديوان الإنشاء .

وأغلب السجلات التي وصلت إلى هذه الأيام من عهد الأمر (٤٩٥-٥٢٤هـ / ١١٠١-١١٣٠م) هو الذي أنشأها وكتب سجل انتقال المستعلي، وولاية الأمر سنة (٤٩٥هـ / ١١٠١م)، يضاف إلى ذلك أن الفاتحة لم تقتصر على ديوان الإنشاء من كتاب القانون بل تعدت إلى دواوين أخرى مثل " الخراج "، و " المظالم " حيث ذكر تداخلات ديوان الإنشاء مع الديوانين المذكورين، حتى جاء كتاب الإشارة ليتصدر قائمة المصادر والمراجع التي استفدت منها فيما خص أخبار الوزراء على الرغم من طغيان مواد الأحداث السياسية والعسكرية على الإدارية وغيرها فيه، ومما يذكر لابن الصيرفي تميزه بأسلوب دقيق جداً وواضح حمل معاني بليغة ببراعة اختزال حتى كاد كتاباه يخلوان من كلمة حشو أو زيادة، لكن اختزاله وصل حدّ الزيادة فانقلب عكساً مما قلص جداً حجم المعلومات لدرجة أنه في مرات عديدة اكتفى بذكر الأسماء والمدة الزمنية فقط التي قضتها الوزراء في حياة الدولة الفاطمية في مصر دون شروح ومعلومات أحياناً .

أما كتاب نزهة المقلتين في أخبار الدولتين لابن الطوير المولود في مصر (٥٢٤- ٦١٧هـ/ ١١٣٠- ١٢٢٠م) المني المذهب فقد أفاد هذا البحث إفادة واضحة، وهو أهم مصدر نقل عنه المقرئزي، والقلقشندي، وأبو المحاسن، وابن خلدون، وابن الفرات، وابن الزيات الأخبار المتعلقة برسوم ونظم الفاطميين، وقد اختص بالنصف الأول من القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، واستفدت منه فيما تعلق بمعلومات عن بعض الدراوين كديوان الترتيب، وديوان المفردة وديوان الزمام، والرواتب، وموسى ذلك مما تعلق بأخبار أجهزة الدعاة، وأمور القضاة، وإن كانت تلك المعلومات قد تعلقت بالمرحلة المتأخرة من حياة الخلافة الفاطمية، وأيضاً كتاب "صبيح الأعشى في صناعة الإنشا"، للقلقشندي السني المذهب، فقد أفاد هذا الموضوع إفادة واضحة لاحتوائه على كمية كبيرة من الوثائق التي ارتبطت بشؤون الإدارة في مصر خصوصاً، فضلاً عن كتابه الآخر "مأثر الإنفاة في معالم الخلافة".

وبالنسبة للمصادر الجغرافية فقد تقدمنا من حيث الفائدة لهذه الأطروحة كتاب "صورة الأرض لابن حوقل" (١٠٠ - بعد ٣٦٧هـ / ٩٧٧م)، وهو إسماعيلي المذهب، والذي لا تخفى مدى أهمية كتابه، فحتى باقوت الحموي نقل عنه في كتابه المشهور معجم البلدان، وقد طبع صورة الأرض أول مرة في لندن بعنوان "المسالك والممالك والمفاخر والممالك"، ثم مرة ثانية بعد أن ترجمه المعروف، وفيما ذكر عن أن ابن حوقل أنه كان قد اطلع على كتاب "المسالك والممالك" للإصطخراني، الذي استحق الفارسي، وأعاد صياغته ونسبه إلى نفسه، فتمكن جداً أن يكون ابن حوقل قد اطلع على الكتاب المذكور وغيره، وهذا أمر طبيعي بل ضروري، لكن فيما يبدو لي غير طبيعي أنه كتبه من جديد ونسبه إلى نفسه، ولو صح ذلك لما نال كتابه الأهمية والقيمة العلمية التي نالها لإيراده معلومات دقيقة وجديدة حصل عليها من جراء رحلته الشاقة التي جمع فيها معلومات قيمة ليغطي من خلالها ثغرات اكتشفها بالمصادر الجغرافية التي عرفها. فقد ذكر في مقدمة كتابه أنه جاء بالجديد ((...)) ولأن الغرض في كتابي هذا تصوير هذه الأقاليم التي لم يذكرها أحد علمته ممن شاهدها. فأما ذكر مدنها وجبالها وأنهارها وبحارها والمسافات فيها، وبعض ما أنا ذاكراً فقد يوجد في الأخبار متفرقاً، ولا يتعذر علي من أراد تفصي شيء من ذلك من سافرة أهل كل بلد، وإن كانت المتعصبة للبلدان والقبائل جارية على خلاف ما توحيته، وشرعت فيه ورسمته من قصدها لحقائقها، وإيرادها على ما هي عليه من ضرائقها. ((١))، هذا وعلاوة على أمر هام وردت إشاراته في

(١) صورة الأرض، ابن حوقل، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت د. ت. ص ١١.

بعض الكتب، يمكن أن يستنتج الدارس لهذا المصدر وهو أن ابن حوقل كان متمذهباً بالإسماعيلية وأن كتابه هو مهمة علمية واستطلاعية واستكشافية بل إن رسم سنن خلالها الطبيعية التضاريسية وحتى الديمغرافية للأندلس والمغرب بمثابة خارطة مفصلة لتقدم إلى السلطات الفاطمية التي كانت متطلعة إلى السيطرة على الجناح الغربي للعالم الإسلامي للفضاء على أموي الأندلس وضم ذلك إلى الجناح الشرقي (بغداد) تحت رايها البيضاء، من هنا جاء العنوان الذي اختاره ابن حوقل مناسباً لطبيعة الهدف والغاية وهو "المسالك والممالك والمفاوز والممالك"، فالأندلس كانت موضوعاً في مخطط التوسع الفاطمي وكان الداعيان "أبو اليسر الرياضي" و"ابن حوقل" ممن تخصصوا بمثل تلك المهام، فرسم الأخير صورة مشجعة لغزو الأندلس بتحديثه تضاريسها وتعريفه مسالكها اليسيرة والصعبة، وطبيعة شعبها بعد فتكركه بزي تاجر. والدليل على أنه تمذهب بالمذهب الفاطمي هو أنه عندما ذكر الأئمة الفاطميين فقد جعلهم إلى حد الجلالة والتعظيم، وكان حديثه بنفس فاطمي واضح عند ذكره الأخبار المتعلقة بالخلافة الفاطمية، فمثلاً قال عند ذكره المهدية بعد وصفه لحسنها ونظافتها وأهميتها ((...أدركتها سنة ست وثلاثين ملوكها كماء، وجيوشها حماة، وتجارها طراة، وقد اختلت أحوالها والتأثت أعمالها وانتقل عنها رجالها، بانقل ملوكها عنها. وكان أول نحس أظله أبو يزيد مخلد بن كيداد، وخروجه بالمغرب على أهلها، والتأثت المناخن عليها إلى الآن وقد بقي بها بعض رمن. وانتقل عنها رجالها بانتقال المنصور عليه السلام وبعده عنها وسكناه المنصورية من ظهر الغوروان، وذلك لما دهمه من أبي يزيد مخلد بن كيداد وقصده المخالفة عليه، وأطرده له عند خروجه بالمغرب في أخزاب الكفر والنفاق والإباضية والكارمية المراق،...)) (١).

وكان قد ذكر في مقدمة كتابه المشاق التي عاينها والصعوبات التي كابدها مما يشير إلى هدف بعيد المدى لديه ازدوج مع الدوافع العلمية ليشكلا رغبة استسهل غيرها الصعاب، ((وقد ذكرت في آخر كتابي هذا كيف تملورنتي الأسفار، واقتطعتني في البر دون ركوب البحار، إلى أن سلكت وجه الأرض بأجمعه في طولها وقطعت وتر الشمس على ظهرها، ووصفت رجالات أهل البلدان وأعيان ملوكها من ذوي السلطان وأهل الإمكان،...)) (٢).

هذا وصحيح أنه لم يقتصر بكتابه على جغرافية وأخبار المغرب بل توسع إلى مصر،

(١) ابن حوقل، (صورة الأرض)، المصنوع المتقدم، ص ٧٣ والتي تليها.

(٢) ابن حوقل، المصدر نفسه، ص ١١.

والشام، وبلاد الروم، وبلاد فارس، وما وراء النهر، والسند، والهند، والصين، وقبل ذلك كان قد بدأ بالجزيرة العربية، والخليج العربي لكنه ذكر فيما خص المغرب والأندلس ((... ثم ذكرت المغرب ورسمته في وجهين وبدأت بشكل ما حاز منه أرض مصر إلى المهدية والقيروان، وما في براريها من المدن وإن قلت، وأعقبها بباقي صوره من القيروان والمهدية إلى أرض طنجة وأزيل، ورسمت على بحر مدنه الساحلية وشكلت طرقه إلى جميع أقاليمها وكيفيتها مغربية ومشرقة في سائر جهاتها... وكنت استوفيت صورة الأندلس في أشكال المغرب فلم أجد شيئاً منها، وقد رسمت في هذا البحر الجزائر المشهورة المسكونة، وما دعت الحاجة إلى ذكره إذ كان مسكوناً مشهوراً. ((1)

وقال في موضع آخر شارحاً للمطهرين الأخيرين ((... وقد صورتها بذاتها ورسمت فيها مواقع مياهها ومجاريها وأمكنة محلها ومواقعها من شرقها وغربها وجنوبها وشمالها في جملة صورة المغرب. وابتدأت منها بصورة ما بين مصر إلى القيروان والمهدية، وما في أضعاف ذلك، واتبعها بباقي صوره من القيروان والمهدية إلى طنجة مما يحتاج إلى رسمه وذكره ومثاله... ((2)). فليس من المعقول أن يكون قد نقل الكتاب عن الأصبغري وبذمته مهمة خاصة يرى لأجلها أموراً ضرورية لا يراها غيره. محذرة

أما عن إفادتي من هذا المصدر بالمعلومات الإدارية فقد جاءت هامة على قلتها لاسيما التي استخدمتها في ديوان الصناعة بالمرحلة المصرية، وقد أتممت معلومات المصدر المذكور عموماً بالدقة والأهمية نظراً لأن مؤلفه كان شاهد عيان.

أما عن تعاملتي مع المراجع فلم يقل صعوبة عن تعاملتي مع المصادر من حيث البحث عن معلومات تخص الإدارة عند الفاطميين، ولم يتجاوز عند المختص منها بالتأريخ الإداري عندهم كتابين هما "الوزارة، والوزراء في العصر الفاطمي" للدكتور "محمد حمدي المنوفي"، وكتاب "نظم الفاطميين ورسومهم في مصر" للدكتور "عبد المنعم ماجد" (جزآن)، فالكتاب الأول لم أعتمد عليه اعتماداً كبيراً نظراً لوجود مصدر اختص بأخبار الوزراء لابن الصيرفي مالمف الذكر الذي لم يتمتع بالطبع من الرجوع إلى كتاب "المنوفي" الهام لتوضيحه كثيراً من المسائل الإدارية وأعمال بعض الدواوين في مصر الفاطمية فقد بذل فيه جهداً كبيراً وخرج بمعلومات لا غنى للباحث بهذا الصدد من الرجوع إليها، لاسيما وأنه

(1) ابن حوقل، (صورة الأرض)، المصدر المتقدم، ص ١٦.

(2) ابن حوقل، المصدر نفسه، ص ٦٦.

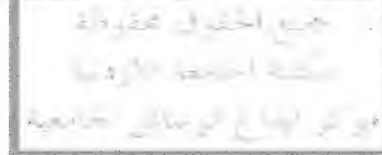
تابع أخبار الوزراء الذين لم يتطرق إليهم ابن الصيرفي . أما الكتاب الثاني وعلى الأخص الجزء الأول منه فقد أفادني إفادة جمة لتوضيحه وبلورته الكثير من عمل المؤسسات الإدارية الفاطمية عدا عن الدقة بالشرح لأمر تعلق بالوساطة والوزارة وديوان المجلس وغير ذلك، لكن ما لفت نظري هو وزوده بعض التناقضات بأفكار طرحها المؤلف، فقد ذكر مثلاً التسامح الديني عند الفاطميين أكثر من مرة، ثم عاد ليذكر عنهم التعصب المقيت . غير أن كتاب الجامع في أخبار القرامطة في الأقسام - الشام - العراق - اليمن للدكتور سهيل زكار، وهو من جزئين قد تفرد بإفادة موضوعي هذا يكشف التقاب عن نقاط غاية في الأهمية مثل عمليات أبي عبد الله الشيعي في إعادة تنظيم الدعوة الإسماعيلية، واختلاف أسلوبه عن المهدي الذي مال إلى أبهة الملك، فضلاً عن قطع هذا الكتاب الهام الشك باليقين بأن المهدي اسمه عبد الله وليس عبيد الله، وغير ذلك من معلومات غزيرة، وهامة جداً، وغنية للغاية عن علاقة الفاطميين بالقرامطة وسوى ذلك . وكذلك كتاب " الحرف والصناعات بمصر الإسلامية منذ الفتح العربي حتى نهاية العصر الفاطمي " (٢٠-٥٦٧هـ / ٦٤١-١١٧١م) للدكتور " طه السيد أبو سنيرة " جاء من أهم المراجع التي أفادني على الرغم من أنه اختص بشؤون اقتصادية، غير أن طبيعة العلاقات الصناعية وعملياتها في الدولة الفاطمية شكلت الفائدة منه لموضوعي، لذكره العديد من الصناعات التي تمت إدارة ورشاتها ومعاملها من قبل ديوان الصناعة الفاطمي، فضلاً عن تطوره الحديث عن أجهزة إدارية كجهاز الشرطة، والحسبة، وديوان الرواتب وسوى ذلك . زيادة على المعلومات الجيدة الأخرى التي خدمت البحث لاسيما ما ارتبطت بشؤون ديوان الصناعة نفسه .

وهناك مرجع آخر غاية في الأهمية هو " الدولة الأغلبية (١٨٤-٢٩٦هـ / ٨٠٠ - ٩٠٩م) التاريخ السياسي " للدكتور " محمد الطالبي " فعلى الرغم من أنه غير أساسي بالنسبة لطبيعة المواد المطلوبة لأطروحتي فقد استخرجت منه مواد أفادني وإن لم تتجاوز الصفحتين بينما تجاوزت عدد صفحاته الثمانمائة .

فقد شملت أخبار إدارية عن الدولة الأغلبية دعمت فكرة الموروث الإداري للفاطميين عن الأغلبية، مع تميز هذا الكتاب الهام بالدقة والتحليل العلمي وسلاسة الأسلوب .

والحقيقة أن مرجعاً آخراً تحف البحث بمعلومات جديدة ودقيقة ومميّزة هو كتاب " جهود في الحياة الاقتصادية والسياسية الإسلامية في العصور الوسطى " لمؤلفه واستر.ج. فيشل، ترجمة الأستاذ الدكتور سهيل زكار، ويعد من الكتب الهامة جداً، ولا غنى عنه لكل باحث بتاريخ اليهود الذين شغلوا أدواراً متنوعة بالعصور الوسطى، وكانت فائدتي منه جمة

لأمرين اثنين، أولاً أسلوبه التحليلي في مناقشة الأخبار التاريخية بما فيها الإدارية، وبعض كبرى الأحداث، مع محاولاته القراءة بين سطور بعض المصادر لخبائيا الأحداث، وذكره الكثير من المصادر المتباينة والمتفقة حول المسائل الشائكة والقضايا ذات الجد، وتسموله للعديد من نقاط ارتباط بالمؤسسات الإدارية الفاطمية بشكل أو بآخر - وثانياً لتركيزه على مسائل لها صلة بأمور إدارية في مصر الفاطمية، عدا عن إيراد معلومات تعلقت بالدولة العباسية الأمر الذي نفعتي بدعم معلوماتي حول الموازنة التي أجريتها بأول هذا البحث بين الأساليب العامة لشبكتي إدارة الدولة والرعايا عند الخلافتين العباسية والفاطمية، وسما سهل تعاملتي مع هذا المرجع الهام واستخرجي منه معلومات قيمة هر دقة أسلوبية ورشاقة ألفاظية، ومما لا شك فيه أن مستوى ترجمته شغل دوراً أساسياً جداً بإخراجه بهذه الانسيابية التي تتميز بها، ومن الجدير بالذكر أن هذا المرجع كشف العديد من تاريخ شخصيات ذات أصل يهودي تسربت إلى أخطر الأجهزة الإدارية بكلا الخلافتين، وقد جلت شخصياتها " فيشل " وتطرق إلى الأحداث والظروف والنوايا وراء وصولها إلى ما وصلت إليه وأثارها ومضائرها، فالكتاب غني جداً بمعلوماته يميل ميلاً كبيراً عبر مؤلفه إلى التوثيق والدقة والموضوعية، ولم أجد أدنى صعوبة بالتعامل معه .



- مخطط البحث -

الباب الأول

{{ المرحلة المغربية (٢٩٦-٣٦٢ هـ / ٩٠٩-٩٧٣ م) }}

الفصل الأول

- القسم الأول : نشوء الدولة الفاطمية، الإدارة في ظل أبي عبد الله الداعي .
- القسم الثاني : السمات العامة لشبكة الإدارة المدنية عند الفاطميين في المغرب العربي .

الفصل الثاني

- القسم الأول : الإدارة العسكرية [ديوان الجيش] ((القسم البحري)) : ((القسم البري))
ديوان البرية ((الفرع البري))، ((الفرع الجوي))، ديوان صناعة السفن [.
- القسم الثاني : المدن الفاطمية بوصفها مؤسسات إدارية كبرى للخلافة الفاطمية في المغرب العربي .

الباب الثاني

{{ المرحلة المصرية الأولى (٣٥٨-٤٦٧ هـ / ٩٦٩-١٠٧٥ م) }}

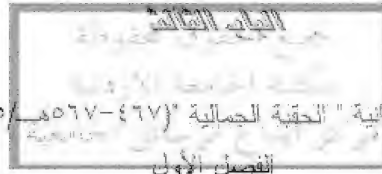
الفصل الأول

- القسم الأول : الأعمال الإدارية الأولية التي قام بها جوهر الصقلي، والفاطميون بعد انتقالهم إلى مصر .
- القسم الثاني : سمات شبكة الإدارة العامة للدولة الفاطمية في مصر .

الفصل الثاني

الأعمال الإدارية الأساسية، والمؤسسات التي أسسها جوهر الصقلي،
والخلفاء الفاطميون .

- القسم الأول : [المؤسسات المدنية عند الفاطميين في مصر] ، " ديوان الإنشاء " ، " ديوان
المظالم " ، " ديوان بيت المال والخراج " ، " ديوان الصناعة " .
[المؤسسات الدينية العامة عند الفاطميين في مصر] ، إدارة القضاء ،
(القضاء ، وقاضي القضاة) ، إدارة الحسبة ، إدارة التوجيه المذهبي (الدعاة
وداعي الدعاة) .
- القسم الثاني : المؤسسات العسكرية عند الفاطميين بمصر ، " ديوان الجيش " ، " ديوان
العمائر [ديوان الجهاد] ، " ديوان البريد " ، " الولاية " ، " إدارة الشرطة
والاستخبارات " ، " الإدارة السياسية " .



{{المرحلة المصرية الثانية " الحقبة الجمالية " (٤٦٧-٥٦٧ م) / ١٠٧٥-١١٧٣ م}}

- القسم الأول : سمات الإدارة العامة في مصر بالمرحلة الجمالية .
- القسم الثاني : الوزارة الاستبدادية [وزارة أرباب السيوف] .

الفصل الثاني

موازنة بين الأساليب العامة لإدارة الدولة والرعايا عند الخلافتين العباسية والفاطمية .

خاتمة

ملخص باللغة العربية

المباني الأولى

{{ المرحلة المغربية (٢٩٦-٣٦٢هـ / ٩٠٩-٩٧٣ م) }}

الفصل الأول

- القسم الأول : نشوء الدولة الفاطمية، الإدارة في ظل أبي عبد الله الداعي .
- القسم الثاني : السمات العامة لشبكة الإدارة المدنية عند الفاطميين في المغرب العربي .
- القسم الأول : الإدارة العسكرية [ديوان الجيش ((القسم البحري)) ، ((القسم البري))]
- ديوان البريد ((الفرع البري)) ، ((الفرع الجوي)) ، ديوان صناعة السفن [
- القسم الثاني : المدن الفاطمية بوصفها مؤسسات إدارية كبرى للخلافة الفاطمية في المغرب العربي .

الفصل الأول

النص الأول : فتوى الدعوة الناطقية الإدارة في ظل أبي عبد الله الداعي
النص الثاني : الرسالة العامة لجمعية الإدارة الحنفية عند الناطقين في
الخروج المروي .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة جامعة الأزهر
بوتو ليداع الوثائق الجامعية

القسم الأول

نشوء الدولة الفلسطينية
الإدارة في ظل أبي عبد الله الداعي

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة جامعة الأزهر
بوتوكتريه شارع الوفاق القاهرة

مشهد الدولة الفاطمية الإدارة في ظل أبي عبد الله العاصم

سعى مؤسسو الدولة الفاطمية إلى تسميتها بالخلافة الفاطمية لتأكيد نسبهم إلى آل البيت إثر تعرضهم لحملة دعائية مسعورة حاولت القدح فيهم، والغمر من قناتهم، قادتها السلطات العباسية ضدهم لعدم تمكنها من أن تطلبهم عسكرياً .
وغذا مفهوم الإمامة في الدولة الفاطمية يسهل كثيراً في سرعة إنجاز الأوامر، وتنفيذ الإجراءات، والتوجيهات الإدارية بكل شؤون الدولة الفاطمية نظرية طابع القدسية على تلك الأوامر كونها صادرة عن ممثل الله عز وجل في الأرض، وفق مفهوم المذهب الإسماعيلي، مع استثناء مطلق منه بكل كبيرة وصغيرة في شؤون الحكم، وإدارة الدولة، والفئات الاجتماعية والرعايا .

فالفاطميون اشتهروا بمفهوم الإمامة لديهم، وعقلوا أكثر مسائل مذهبهم فيه، وجعلوه المركز لهم حتى عدوا أن وجود الإمام على رأس أتباعه من عتلتهم الرحمة ليرشداهم إلى سواء السبيل، بل عدوه خازن علم الله تعالى وترجمان وحيد، فكيف سينفذون في تنفيذ ما يصدر عنه من أوامر وتوجيهات، فالسلطان السياسية والدينية ظلت متلازمين دائماً عند الخلفاء الفاطميين بدولتهم، وبقيت الحاذية الدينية للدعوة الإسماعيلية مرتبطة بالطابع الإمامي لها، وبالتالي بخلافة الإمام المسؤول عن كل شؤون الحكم والإدارة (١) .

أما فيما يخص نشوء الدولة الفاطمية في المغرب العربي فالحديث عنه سيتم باقتضاب شديد خشية أن يعد الإسهاب فيه انزلاقاً نحو التاريخ السياسي وخروجاً عن الموضوع الذي ما أزال أسير فيه داخل الممرات الإجبارية والضرورية والتمهيدية للوصول إلى المؤسسات الإدارية في الخلافة الفاطمية .

لقد ذكر المقرئ أن منذ أيام جعفر الصادق تم التمهيد في المغرب العربي للدعوة الفاطمية، فتحدث عن رجال الشيعية الذين كانوا وراء التأسيس، وأن الأئمة الأوائل

(١) Paul E walker, Hamidal – Dinal – Karamani : Ismaili Thought in the Age of al
- Hakim , (I . B . Tauris , London and New Yourk , 1999) . P . 8

((أوفدوا إلى المغرب رجلين أحدهما يعرف بالحلواني والآخر يعرف بأبي سفيان؛ وقالوا لهما : ((إن المغرب أرض بور، فاذهبا فاحرضا حتى يجيء صاحب البذر)) . فسارا، ونزل أحدهما بأرض كثامة، فمالت قلوب أهل تلك النواحي إليهما، وحملوا إليهما الأموال والتحف، فأقاما سنين كثيرة وماتا، وكان أحدهما قريب الوفاة من الآخر ...)) (١) . وكان زمن إيفادهما إلى المغرب سنة (٤٥هـ/٧٦٢م) .

وكانت استراتيجية التفكير الإسماعيلي قد وصلت إلى أن المغرب العربي مناسب أكثر من غيره لإقامة كيان شيعي فاطمي يسمح ببلورة دولة قوية تلجج بعد تراكم إخفاقات العديد من ثورات الشيعة، ليعد المغرب عن مركز الخلافة العباسية، ووعورة مسالكه، ولأن بغداد لن تستطيع إرسال جيوش جرارة لملاحقة تحركات الفاطميين هناك، بالوقت الذي لن يستطيع فيه أيضاً أمويو الأندلس القضاء على تلك الحركة نظراً لوجود كيانات تفصلهم عن تونس، لاسيما أن دعاة الدعوة الفاطمية كانوا منتشرين في كل مكان من الديار العربية والإسلامية يمهّدون لها ويؤيّدون الرعايا على حكامهم بحجج تبدو منطقية تعمل لصالح الدعوة .

وشكلت السرية المبالغية العامل الأساسي جداً في نجاحها فالإمام المهدي كان يكتسب بعض النقاط الخطيرة، والخطوات الحساسة حتى عن أقرب المقربين منه، بدليل أن خاصته كانوا يظنون أنه يقصد اليمن بعد خروجه من علمية حيث ذكر جعفر الحجاب أحد كبار المقربين منه وأحد دعاة المنتسقين به : ((... فسراً مع المهدي ... لا شك أن إلى اليمن سيرنا، ...)) (٢) .

وكان خط تحركهم من سلفية إلى حمص، فطرابلس الشام، فالرملة ومنها إلى مصر، وتتفق المصادر بأن المهدي تمكن من الوصول إلى سجناسية متخفياً على الرغم من المراسم التي أقيمت له في الطرقات، لأن زيادة الله الأغلب الثالث كان قد علم بدخوله أراضي المغنوب وتمكنه من التقرب إلى " الياسع بن مدرار " صاحب سجناسية الذي حبسه إثر كتاب وصله إما من زيادة الله أو من الخليفة العباسي المكني (٢٦٢-٢٩٥هـ/٨٧٦-٩٠٨م) بأنه الرجل الذي يدعو إليه الداعية الأكبر أبو عبد الله الشيعي في المغرب والذي كان قد أرسل رجالاً من كتامة إلى مولاه المهدي في سلمية يخبره بأنه تمكن من تهديد الأوضاع لقدمه وأنه حقق

(١) القباطي الحلفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء المغربي، تحقيق جمال الدين الشّال، دار الفكر العربي ١٩٤٨م، ص ٥٤ .

(٢) مذكرات في حركة المهدي الفاطمي (استنار الإمام وعيرة جعفر الحجاب)، النيسابوري واليمناني، تحقيق إيفانوف، ترجمة محمد كامل حسين، القاهرة ١٩٣٧م ص ١١١ .

انتصارات عسكرية بخصوص ذلك، وأن الأكياع ينتظرونه بالوقت الذي كان قد فشأ حين وجود المهدي بسلمية، ووصل ذلك إلى السلطات العباسية فأُمسى لا مندوحة من خروجه منها (١) .

هذا ويُعد أبو عبد الله الشيعي الممهد المباشر لقيام الدولة الفاطمية في المغرب، وقد عُرِفَ بالمحتسب لأنه عمل محتسباً باليصرة، ولُقِّبَ بالصنعاني لكونه من مواليد صنعاء، وكان انطلق عام ٢٧٩هـ/٨٩٢م إلى مكة بموسم الحج سعياً للاتصال مع حجاج كتامة شهيداً لنشر الدعوة داخل المغرب، وبعد عزيمته معهم إلى مصر، ومنها إلى المغرب تمكن بعد جهود كبيرة من بسط نفوذه على معظم أرجاء إفريقية سنة ٢٩٥هـ/٩٠٧م وكلل أعماله بالنجاح إثر دخوله بلدة رقادة سنة ٢٩٦هـ/٩٠٨م في أحواز القيروان وإطالته ذكر الخليفة العباسي بخطبة يوم الجمعة في القيروان، وبهروب الياسع بن مدرار أمير سلجماسة ليلاً مع أسرته ومقربيه عقب سماعه بنجاحات أبي عبد الله العسكرية وإطلاقه سراح مولاه بالسنة المذكورة، ثم زوال سلطان بني رستم من تاهرت، والأغالبة من تونس، ونشوء الدولة الفاطمية في شمال إفريقية عقيماً كان المهدي قد سلك طريق الصحراء من سلمية في بلاد الشام، ووصل بعد رحلة شاقة إلى مدينة سلجماسة المذكورة بالمغرب، ((فنهض أبو محمد الله الشيعي في عساكره، وحاصر سلجماسة، حتى دخلها بالسيف، وأحضر الياسع بن مدرار، فضرب عنقه... وبائع للمهدي بالخلافة، وسلم إليه الأمر. وأرسله إلى القسطنطينية الذي ضرب له، ومضى بين يديه)) (٢) .

أما الإدارة في ظل أبي عبد الله الداعي، فالحقيقة يعود الفضل الأكبر في تأسيس الخلافة الفاطمية بالمغرب العربي إليه ليس لما حققه من انتصارات عسكرية مهدت لنشوء دولتها فحسب، وإنما للإجراءات الإدارية المبكرة التي طفق يقيمها داخل المغرب يُعيد استتباب الأمور له، وخير دليل على مهارته الإدارية وقدرته على التصرف بتوجيه الأمور وضبطها وتنظيمها في الدولة الناشئة أنه اعتمد على نفسه، فلم يكن يشئى له مراسلة مولاه بينما الأحداث تجري وتتطور على مدار الساعة لاسيما بعد دخوله رقادة فتطلب ذلك تصرفات إرتجالية ومحاكمات ذهنية سريعة ((وكان دخول أبي عبد الله رقادة يوم السبت مستهل رجب من سنة ست وتسعين ومائتين فلزل ببعض قصورها، وفرق نورها على كتامة، ولم يكن بقي

(١) انظر المقرئري، (تباط)، المصنر المتكلم: ص ٨١-٨٤ .

(٢) النجوم الزاهرة في خلى حضرة القاهرة، تصنيف عبد الله بن إبراهيم الحجازي وأحمد بن عبد السلام وآخرون، تحقيق د. حسين نصار، وزارة الثقافة المصرية، دار الكتب، القاهرة ١٩٧٠م، ص ٣٦ .

أخذ من أهلها فيها، وأمر فتودي بالأمان، فرجع الناس إلى أوطانهم، وأخرج العمال إلى البلاد، وطلب أهل الشر قتلهم، وأمر بجمع ما كان لزيادة الله من الأموال والسلاح، وغيره، فاجتمع منه كثير، ... فلما كان يوم الجمعة أمر الخطباء بالقيروان ورقادة، فخطبوا ولم ينكر أحداً؛ وأمر بضرب السكة وأن لا ينقش عليها اسم، ولكنه جعل مكان الاسم من وجهه . ((بلغت حجة الله))، ومن الوجه الآخر ((تفرق أعداء الله))؛ ونقش على السلاح ((عدة في سبيل الله))؛ ووسم الخيل على أفعالها : ((الملك لله)) . وأقام على ما كان عليه من لبس الخشن الذنون . ((١)) . ٥٥٩١٢

مما ورد في هذا النص أن أبا عبد الله فرق دور رقادة على كتامة، والسبب غير خائب، لأنها شغلت دوراً أساسياً جداً في قيام الدولة الفاطمية، وقد أفادت الخلفاء الفاطميين وأفادوها، لاعتمادهم عليها ونهوضهم بها مع اتخاذ إجراءات إدارية عدة أدخلت عناصر كثيرة منها بشتى أجهزة الدولة الفاطمية لتتسي ما لحق بها من ذل وجور على يد أهل بأزمة الذين كانوا قد اتخذوا عبيداً خدماً منها، وفرضوا العشور والصدقات عليها مما شكل حافزاً قوياً لديها للاهتمام إلى أبي عبد الله والعمل تحت لواء الدعوة الفاطمية خلاصاً من الجور وتحسيناً للأمر (٢).

هذا ومن الجدير بالذكر أن موريثاً إدارياً أخذت الفاطميون عن الأغلبية الذين كانوا قد استمروا في دولتهم بتونس تبعا ومائة عام (١٨٤-٢٩٦هـ/٨٠٠-٩٠٩م) والتي كانت قد تأثرت بالنظم الإدارية العباسية . فيمكن القول إن الفاطميين استأنسوا بالخطوط الإدارية العريضة التي حرك من خلالها الأغلبية دولتهم ووجهوا مسارها لاسيما بعض الدواوين، فكما هو معروف كان للأغلبية ديوان للبريد والأخبار، وديوان للخراج بالغ الأهمية لدرجة أن زيادة الله أحرقه قتيلاً سقطت دولته وهربه إلى المشرق، إضافة إلى ديوان بيت المال الذي ترتبت موارد على الجباية والمغارم والجزية، عدا دور الضرب، ومنصب قاضي القضاء، فضلاً عن ديوان المظالم وجهاز الشرطة، وذكر ابن حوقل بكتابه "صورة الأرض" مدى ازدهار القيروان إبان عصر الأغلبية ((وكانت القيروان أعظم مدينة بالمغرب وأكثرها تجراً وأموالاً وأحسنها منازل وأسواقاً، وكان فيها ديوان جميع المغرب وإليها تجبي

(١) المقريري، (تعليق)، المصدر المتقدم، ص ٨٧ والتي كلها .

(٢) القضاء في المغرب الإسلامي من تمام الفتح حتى قيام الخلافة الفاطمية (٩٦-٢٩٦هـ/٧١٥-٩٠٩م)،

د . إبراهيم بحار، رسالة دكتوراه، الجزائر ١٩٩٦-١٩٩٧م، ص ٥٣٨ .

أموالها وبها دار سلطانتها، ويظهرها المكان المدعو زقادة وهو مدينة كانت منازل لال الأغلب . ((١)

ولكن بالوقت نفسه حاول القادة الفاطميون أن يغيروا بالإرث الإداري بما رأوه مناسباً لطبيعة المرحلة الجديدة، ومن الطبيعي أن يكون في محاولات التجديد لديهم تصحيح ما ألفوه غير صالح ببعض الأساليب الإدارية المتقدمة لهم بغية كسب ود الرعية على الأقل، فحتى ابن عذاري المتحامل على الفاطميين والذي وصف مذهبهم بالفاسد، ذكر تغييرهم لأساليب إدارة الأموال وجبايتها إلى بيت المال حيث قال : ((وفي هذه السنة) يقصد ٢٩٣هـ)، تعلب أبو عبد الله الداعي على مدينة بلزومة وعلى مدينة طنبنة، ودخلهما بأسان في آخر ذي الحجة، وبها أبو المقارح حسن بن أحمد والتي زيادة الله وعاملته عليهما . وكان بهما جبهة على ضروب المغارم؛ فأثوه بما في أيديهم من الجباية؛ فقال لأحدهم : ((من أين جمعت هذا المال ؟)) فقال له : ((من العشر)) فقال أبو عبد الله : ((إنما العشر حبوب، وهذا عين !)) ثم قال لقوم من ثقات طنبنة ((اذهبوا بهذا المال، فليؤد على كل رجل ما أخذ منه، وأعلموا الناس أنهم أمناء على ما يخرج الله لهم من أرضهم؛ ومئة العصور معروفة في أخذه وتفرقه، على ما كتبه كتاب الله عز وجل !)) ثم قال لآخر : ((من أين هذا المال الذي يملك ؟)) قال : ((جيبته من اليهود والنصارى جزية عن جمل مضى لهم)) فقال : ((وكيف أخذته عيناً وإنما كان يأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم - من المئاء ثمانية وأربعين درهماً، ومن المتوسط أربعة وعشرين درهماً، ومن الفقير اثني عشر درهماً !)) فقال له : ((أخذت العين عن الدراهم بالطرف الذي كان يأخذه عمر - رحمه الله ! -)) فقال أبو عبد الله : ((هذا مال طيب !)) ثم أمر أحد الدعاة بأن يفرقه على أصحابه؛ وقال لمن أتاه بمال الخراج : ((هذا مال لا خير فيه، ولا قبالة ولا خراج على المسلمين في أموالهم !)) ثم أمر ثقات أهل طنبنة برده على أهلها، وقبضت أموال الصدقة عن الإبل والبقر والغنم، بعد أن قيل له إن الأنعام قبضت على الأسمان الواجبة في الصدقات ثم بيعت وجمعت أثمانها فرفض تلك وجوز، فلما نظر أهل طنبنة إلى فعله، سرّوا به ورجوا أن يستعمل فيهم الكتاب والسنة . وانتشر فعله في جميع نواحي إفريقية؛ فتأقت أنفسهم إليه وكاتبوه، ودخلوا في طاعته . ((٢)

(١) ابن حوقل، (صورة الأرض)، المصدر المتكتم، ص ٩٤ .

(٢) البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ابن عذاري تحقيق ومراجعة ج . س . كولان و إليفي بروفنسال، دار الثقافة، ط ٢، بيروت ١٩٨٠م، ج ١، ص ١٤٢ .

هذا وقد فصل ابن عذاري الحديث عن بعض الإجراءات الإدارية الأولى عبر الأوامر التي أصدرها أبو عبد الله الشيعي بإفريقية والتعيينات التي قام بها فكان أن عيّن علي القيروان الحسن ابن أحمد بن علي بن كليب المعروف بابن أبي خنزير، ووجه إليه أمراً بملاحقة الزعران والسكاري، وكل من ينقل خمراً أو يضبط عنده أمر بقتله : وعيّن والياً على مدينة القصر القديم خلف بن أحمد بن علي بن كليب وهو أخ ابن أبي خنزير ووجه إليه الأوامر نفسها ((... وأمر بجمع ما انتهب من الأموال بمدينة رقادة، وضّم عبيد زبادة الله، ووقف جواربه، وولى النظر في ذلك أحمد بن فروخ الطيّبي الأحدب . وولى المنكة أبا بكر الفيلسوف المعروف بابن التّمودي، .. وكان نقض خاتم أبي عبد الله . ((فتوكل على الله ! إنك على الحق المبين !)) وفي الخاتم الذي يطبع به السجلات : ((وتمت كلمات ربك صدقاً وعدلاً لا مبدل لكلماته وهو السميع العليم)) .. وولى أبو عبد الله على قضاء مدينة القيروان محمد بن عمرو ابن يحيى بن عبد الأعلى المروزي من جند خراسان، .. فقعده في الجامع)) (١) .

يضاف إلى ذلك أنه كانت من أولى أعماله الإدارية تنظيمه القوي لصفوف القبائل البربرية التي استمالها بنشاطه المكثف لدرجة أنه تمكن خلال سنوات قليلة من أن يمسي سيداً للمغرب الأوسط بعد تحقيقه العديد من الانتصارات العسكرية وهو الذي طلق ينسق شؤون الدعوة الإسماعيلية، فكان قد جاهر بأن الإمام الذي يدعو إليه هو من نسل إسماعيل بن جعفر الصادق، وليه المهدي، فأبو عبد الله الداعي هو الذي ((نقل الدعوة من التشيع العام إلى الشيعة الإسماعيلي الخاص)) (٢)، وقام بإعادة تنظيم جهازها الدعوي، وهيا الدعوة الجدد من الناحيتين العقائدية الإسماعيلية، واليدوية العسكرية، وقد ساعده في ذلك ممارسته لمهنة التعليم التي سهلت له أيضاً إقامة علاقات وصدقات مع زعماء القبائل البربرية، وكان يركز في الأفكار التي نظمها بذهنه على أحقية آل البيت بالإمامة، وعلى فكرة المهدي المنتظر بقرب ظهوره، وضرورة تقيده، وإطاعته، والإيمان به مستغلاً بعض عادات وعقائد البربر بأنهم ينحدرون من قبائل حمير، وسكانهم فلسطين، وزعيمهم المتقدم هو جالوت، وقتل النبي داود جالوت، وطرد القبائل التي كانت تتبع له من فلسطين إلى المغرب، فأكد لهم أبو عبد الله الداعي بأن عبد الله المهدي هو القادر على نقض قرار النبي داود، وزين

(١) (البيان المغرب)، المصدر المتقدم، ص ١٥١ .

(٢) الجامع في أخبار القرامطة في الأصباء - الشام - العراق - اليمن، د . سهيل زكار، دار حسان للطباعة

والنشر، دمشق، ١٩٨٧م، ج ١، ص ٦٩ .

لهم الاستعدادات لضرورة الزحف صوب فلسطين التي سينتصرون فيها لأن المهدي سيقدّمهم (١) . وعمد إلى إضفاء الصبغة الشيعية على عمل المؤسسات الإدارية في الدولة الفاطمية التي قامت على أنقاض الأغالية، وتمتين قبضته على السلطة، وسعيه إلى تهدئة الناس، وتولية البعض منهم مناصباً في الدولة الناشئة، وسعي بخلاف سياسة أخيه أبي العباس إلى عدم استخدام القوة بالتعامل مع الآخرين، فوجه الدعاة لاستعمال أساليب الإقناع فيما خص شؤون الدعوة، وإدخال الناس فيها، مع نهجه أسلوب العيش البسيط المتشعب على عكس إمامه المهدي - فيما بعد - الذي سعى إلى تهيئة الملك، فقد كان يقوم بإسلم على من يدخل إلى عنده من الناس، وعين عاملاً شيعياً من وجوه أهل ميلة لإدارة شؤون القيروان المليئة بالفقهاء المالكيين، مما يؤكد سعيه للعمل وفق منهج تكريس الدعوة الإسماعيلية، كذلك منح منصب القضاء إلى ققيه قيرواني، أصله من جند خراسان له شيع قديم دعي محمد بن عمر المزورودي، وعين خطيبين، واحد في جامع رقادة، والآخر في جامع القيروان، مع تضمينه الخطبة، الصلاة فضلاً عن الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، الصلاة على أمير المؤمنين علي، وعلي الحسن والحسين، وفاطمة الزهراء، وزيادة عبارة حي على خير العمل في الأذان، ونقشه إشارات شيعية على شعارات السلطنة الفاطمية تشبعت بالعقيدة الشيعية (٢) . قالو عبد الله الداعي كان مذهباً لشؤون دولة المهدي الناشئة وموسساً لها ((... وصحبه هجر الدولة إلى أن حل رقادة التي إلى جند القيروان)) (٣) .

أما فيما يخص دور الخليفة الفاطمي الأول عبد الله المهدي في الإجراءات الإدارية الأولية في المغرب بعد إعلان قيام الخلافة الفاطمية هناك فقد كانت توظيفية ومتممة لإجراءات أبي عبد الله الشيعي شكلت القاعدة الإدارية الكبرى للدولة الفاطمية واسمه هو عبد الله وليس عبيد الله كما يرد أحياناً ببعض المراجع والكتب، وهذا ما تؤكدُه الدلائل الذهبية الفاطمية، فيوجد في متحف دمشق دينار ذهبي، وربع دينار يؤكدان ذلك، كما الديناران الموجودان في القيروان، المضروب أولهما سنة ٣٠٢ هـ / ٩١٤ م، وثانيهما عام ٣٠٤ هـ / ٩١٦ م، ونقشهما، الإمام عبد الله، لا إله إلا الله، محمد رسول الله، وحده لا شريك له،

(١) د. زكار، (الجامع)، المرجع المتقدم، ص ٧٠.

(٢) تاريخ الفاطميين في شمال إفريقيا ومصر وبلاد الشام، د. محمد مهيل طقوش، دار النفائس، ط ١، بيروت ٢٠٠١ م، ص ٧٤.

(٣) الحجاري وابن عبد الملك، (النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة)، المصنر المتقدم، ص ٣٦.

المهدي بالله أمير المؤمنين (١) - وقد سعى المهدي منذ الوهلة الأولى إلى اتباع أسلوب إداري من نوعاً ما عبر طابع التسامح الذي رافق بعض الإجراءات، والتوجيهات الإدارية الأولى التي صدرت عنه بهدف كسب قلوب أكبر عدد ممكن من الرعية بالوقت الذي اتخذ فيه بعض الإجراءات الإدارية السريعة، فبما أن كان ما يزال في رقادة وبهدف تثبيت أركانه بالمغرب العربي عين على طرابلس والياً من قبيلة "أجاجة"، هو "ماكنون بن ضيارة" الذي كان عاملاً على "ميلة" من قبل، وأمر منادياً أن يتأدي في القيروان ممن يريد العودة والاستقرار بسلام في وطنه، فرجع بعضهم، ولاحق الزعران، وأرسل الولاة إلى الجهات التي وصل نفوذه إليها وثبت على قضاء القيروان محمداً ابن عمر المروزي الذي كان قد عينه قاضياً أبو عبد الله الشيعي بسبب توفر ميول شيعية لديه الأمر الذي ناسب وجوده داخل القيروان المليئة بقضاء المالكية المتأثرين للفاطميين الشيعة، وأوكل إليه تعيين أو انتخاب من هم أهل للقضاء والحكم في مناطق وبلدان أمست تابعة للسيادة الفاطمية، ولقبه فيما بعد بقاضي القضاء، وأوكل إلى امرأة دعيت "روند" أمر الاهتمام بجواري زيادة الله بن الأغب وأمرها أن ترفع له كل ما تعلق بشؤونهن وطلباتهن وبما يصلح حالهن، وأمر بإقامة الخطبة في جامع رقادة مع إدخال عبارة حي على خير العمل ووجه الأمر الملك النقاد، وعيّن على منطقته طنبنة في إيكجان شخصاً عرف بأبي المقارع هو "أبو القاسم الحسن بن أحمد بن نافذ"، وأصدر كتاباً وجهها إلى البلدان التابعة له ركز فيها على طلبه الأمن والاستقرار للرعية، وشدد على ذلك متطرقاً إلى انتصاره على بني الأغب وأمانته للباطل عندهم، ((فلما فرغت كتبه في البلدان أمن أهلها واطمأنوا وسكنوا وشكروا وهدأت روعاتهم، وأتوه وفوداً من كل بلد يشكرون له ويهنئون له، ورأوا من عدله ورقة وحسن سياسته ما زادهم غبطة وسروراً به)) (٢).

هذا وقد أطلب القاضي النعمان الفاطمي الهوى والرأي والدين بالحدث عن سياسة المهدي مع الناس وفي استماعه لشكواهم وإشرافه مباشرة على ديوان المظالم، وأنه استأثر بقلوب الخاصة وسلب أبواب العامة فمالته الرعية إليه ليظهر التباين بين إدارتي المهدي وأبي عبد الله الشيعي الذي لم تنقصه الحكمة ولا الحلم، ولكن يبدو أنه قصر عن مولاه بمسألة، هي أن المهدي كان حازماً في موضع الحزم وليناً بموضع اللين، بينما كان الآخر حازماً بجميع

(١) د - زكاره (الجامع)، المرجع المتقدم، ص ٧٨.

(٢) رسالة افتتاح الدعوة (رسالة في ظهور الدعوة العينية الفاطمية) القاضي النعمان بن محمد، تحقيق

وداد القاضي، دار الثقافة، ط ١، بيروت، ١٩٧٠م، ص ٢٢٢.

للمواقف تقريباً حتى بالحقبة الأولى ميالاً أكثر إلى الرسمية لضبط حدود التعامل مع الرعية،
ظهر ذلك إبان انتقاده لاستقبال المهدي العامة واكتشافه ببساطة عليهم ذلك الانتقاد الذي قدح
الشرارة الأولى لتشتعل جذوة تؤثر العلاقة بينهما تحت رماد الانتصارات التي كان قد حققها
أبو عبد الله الشيعي مما أجبر المهدي فيما بعد لإزهاق روح الداعية الأكبر له مكرها بعد تفلقم
التوتر إثر إهماله لأبي عبد الله ((...))، نسي أبو عبد الله واكتشف ما كان ظهر من نوره لنور
المهدي ((...)) (١) .

وقد استرسل النعمان يذكر الإجراءات الإدارية الأولى لمولاه المهدي فقال : ((...
دون الثوابين وأمر باقتضاء ونجب الأموال - وكان ديوان الخراج قد أحرق لما هرب زيادة
الله واستصفى أموالهم وترك ما كان لنسائهم لهم وأمر بسترهم وحفظهم، واتخذ العبيد من
السودان والروم ونصب ديواناً للعطاء، وأمر بإثبات الموالى وأبناء العبيد فيه ومن سارع إلى
الرزق واكتسب به،... وجعل بيتاً للمال وأقام له ديواناً...)) (٢)، ومن الإجراءات الأولى
للمهدي إبان استتباب الأمور له بالمغرب، عنايته الخاصة بأسلوب إدارة صقلية التي تبعت له
منذ أن كان ما يزال في رقادة، وقد ظهر ذلك من خلال تخصيص جزء من الكتب التي وجهها
بعد نسخها إلى البلدان والأقاليم إلى صقلية التي أمست تدور في فلكه حيث ذكر بإصداره لها
سنة ٢٩٧هـ/٩٠٩م ((...)) وأتم فنهج أهل جزيرة صقلية أخيراً بما أوليكه من المعروف
والإحسان وأزديته، وأولى به وأقرب إليه، لقرب داركم من دار المشركين، ولجهادكم الكثرة
الظالمين، وسوف أملاً أن شاء الله جزيرتكم خيلاً ورجلاً من المؤمنين الذين يجاهدون في
سبيل الله حق جهاد، فيعز الله بهم الدين والمسلمين، ويذل بهم الشرك والمشركين، والحوار
والقوة لله العلي العظيم، وهو حسبنا ونعم الوكيل)) (٣) : وكان من إجراءاته الإدارية الهامة
اهتمامه الكبير بجهاز البريد أو ديوان البريد الحوي والبري، لاسيما أن جهازه
الاستخباري كان مشمولاً ضمن عمل هذا الديوان، وقد يبلغ بالاهتمام به لأن مقتضيات
المرحلة التوطيدية اقتضت منه مواصلة المراسلة مع ولاته بالمدن المغربية، وصقلية،
وجواشيسه بالعراق، وعند أمويي الأندلس، وقد تبلور ديوان البريد عنده بعد استقراره بالمهدية
باسم " مصلحة الخبر " وكان رئيس هذا الديوان يعرف " بصاحب الخبر " وجاءت مكانته

(١) النعمان، (رسالة افتتاح الدعوة)، المصدر المتقدم، ص ٢٥٨ .

(٢) النعمان، المصدر نفسه، ص ٢٥٦ والتي تليها .

(٣) النعمان، المصدر نفسه، ص ٢٢٢ .

بالمرتبة الثالثة بين رجالات الدولة للكبار بعد الخليفة وولي عهده، وقد كانت بعض الأخبار تصل إليه باليوم نفسه، وأحياناً خلال ساعات قليلة حسب المسافة والوسيلة بين الزاجل أو الهجن منذ أن كان برقادة، فمثلاً إبان مراسلة عامله على طرابلس ذكر ابن عذارى ((.. وكتب إلى عبيد الله .. مع حمام وصل إلى رقادة من ساعته، وذلك يوم الثلاثاء غرة ذي الحجة سنة ٢٩٨ ...)) (١) . ومن الذين تسلموا ديوان البريد إبان عهده محمد بن أحمد بن هارون البغدادي، الذي عرف بابي جعفر الذي تسلمه سنة ٣٠٠ هـ / ٩١٤ م وظل به حتى وفاته .. هذا وبالوقت الذي كان المهدي يتابع ويراقب تشكيل وتثبيت وتغيير كبار العمال بمؤسساته الإدارية كان قد ((.. استحب أبا الفضل جعفر بن علي، وأبا أحمد جعفر بن عبيد، وأبا الحسن طيب بن إسماعيل المعروف بالحاضن، وأبا سعيد عثمان بن سعيد المعروف بمسلم السجلناسي، واستكتب أبا اليسر إبراهيم بن محمد البغدادي الشيباني، وولى علي بيت المال أبا جعفر الخزري، وعلى ديوان الخراج أبا القاسم ابن القديم، وأقر على عمالة القيروان الحسن بن أبي خنزير، وعلى القضاء بها المروزي ...)) (٢) .

كذلك كانت من إجراءاته الأولى المعاملة الإدارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة لقبيلة كتامة مما ميزها عن غيرها لكسب دعمها فجعل عناصر جيشه منها، ووفاء أجمعيلها في تثبيت أركانها منذ أن تم استخدام عناصر من كتامة كقوات بجيش أبي عبد الله الشيعي، فقد ((... قسم عليهم أحوال الفريجية وجعل لكل عنصر من كتامة ناحية منها ومن غيرها من البلدان حيث انتهت طاعته وبلغ أمره، واستعمل وجوههم على مدائنهم، وأمرهم بالترزين والتجمل، فلبسوا خير الثياب وخلوا سروجهم ولجهم وأظهروا رءساً حسناً، فخرجوا من الحلية التي كانوا عليها واتسعت أموالهم وكثرت ما أصابوا من الأعمال ومكروا من البلدان . وأجرى عليهم مع ذلك الصلات وأسبغ عليهم العطاء ...)) (٣) .

وكان أيضاً من إجراءاته الإدارية اتخاذ بعض الوظائف مثل وظيفة " الخجاجة " فقد تسلمها إبان عهده جعفر بن علي كما تمت الإشارة، ووظيفة " حامل المظلة " التي عين فيها مسعود الفتى ثم غرس الفتى، وقد وصف الصنهاجي عمل صاحب هذه الوظيفة عند حديثه عن العلاقة بين المهدي وولي عهده القائم أبي القاسم بقوله : ((... وكان أبو القاسم يركب بالمظلة

(١) (البيان المغرب)، المصدر المتقدم، ص ١٦٤ .

(٢) ابن عذارى، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها .

(٣) النعمان، (رسالة افتتاح الدعوة)، المصدر المتقدم، ص ٢٥٦ والتي فيها .

في أيام أبيه وباسمه كانت تنفذ الكتب والعهود، وإليه كانت ترفع المسائل وعليه تُفقد الوفود، وكان أبوه كلفاً به شديد المحبة له، متيماً بكل ما عسى أن يفعله، وكذلك هو كان لأبيه باراً، متمثلاً لأمره مغتتماً لمرضاته . والمظلة التي اختصوا بها دون سائر الملوك شبه درقصة في رأس رمح، محكمة الصنعة، رائعة المنظر، طرف ... من الصنعة في الصياغة، ونظم الأحجار الغالية حوت ما يروى مرآة، ويدهش من رآه، يمسكها فارس من الفرسان يعرف بها نيقال : صاحب المظلة . وكان عندهم خطة يتداولها من يؤهل لها فيجاذي بها الملك من حيث كانت الشمس، بقية حرّها بظلها ... ولا يعلم أحد من الملوك اتخذ مثل هذه المظلة إلا بنو عبيد الله خاصة ثم ملك الروم بصقلية، وحسبت أنهم أهدوها إليه في بعض هداياهم وكسائي سمعت بهذا . ((١))، والطريف أن حامل المظلة كان يساعده خمسة موظفين وربما اعتمدوا بالوقت نفسه من جملة الحرس الشخصي للخليفة والكبار رجالاً الدولة المرافقة له فضلاً عن الحرس الشخصي المرافق أساساً للخليفة، وكانوا يعملون على نقلها وفتحها والحرس على عدم زوال ظلها عن رأس الخليفة رأس الدولة .

هذا وقد كان القائد يشارك المهدي بأمور الإدارة، والحكم، ((ومضات الكتب تنفذ باسم ولي العهد أبي القاسم، ونقش خاتمة : من ولي عهد المسلمين .)) ((٢))، وقد تسلم الخلافة وعمره سبع وأربعون سنة ((.. وأجمع أمراء وأهلها من الخزم ما لم يسمع بمثله .)) ((٣)) .

مؤرخ الإسلام في العراق

- (١) أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، محمد الصنهاجي، تحقيق جلول أحمد البدوي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ١٩٨٤م، ص ٢٥ والتي نلها .
- (٢) المعقن الكبير، المقرئ، تحقيق محمد البعلوي، ثمانية أجزاء، دار الغرب الإسلامي، ط ١، بيروت ١٩٩١م، ج ٦، ص ١٧٠ .
- (٣) المقرئ، المصنوع، ص ١٧٥ والتي نلها .

القسم الثاني

العمارة العامة لشبكة الإدارة الحزبية
عند الفاطميين في المغرب العربي

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة جامعة الأزهر
بوتو ليداع الوثائق التاريخية

السمات العامة لشعبة الإدارة الخفية منه الفاطميين في المغرب العربي

الاستئثار بكل شؤون الحكم من قبل الخليفة الفاطمي سمة أولى من سمات الإدارة العامة للفاطميين في دولتهم بالمغرب العربي، فقد حاول الخليفة أن يبقي حكمه مركزياً مقسماً بالعظمة ليعكس تأثيراً معنوياً هدفه فرض الهيبة، والتعبير عن القوة كونه المرحلة المغربية لاسيما مرحلتها الأولى تطلبت ذلك، فهي مرحلة نشوء الدولة التي عادت بطور التأسيس طيلة المرحلة المذكورة تقريباً ليبحثها عن الاستقرار مع القوة تطلعا ليمسك النفوذ ولتوطيد الحكم والسيادة لذا استأثر الخليفة بكل كبيرة وصغيرة، ووفق بشكل شبكة محكمة لإدارة شؤون الدولة لكنها لم تصل بأي حال من الأحوال إلى التبلور والحكمة المعقدة التي وصلت إليها بالمرحلة المصيرية، حيث التاريخ الإداري العلوي للفاطميين والمؤسسات الإدارية بكل معنى الكلمة. مع ذلك حاول الخليفة الفاطمي الأول أن يوظف أجهزته الإدارية بالمغرب بإطار من الموظفين الثقة، مستفيداً كما سلفت الإشارة من المميزات الإدارية عن الأغلبية، فأبقى كل ما رآه صالحاً لاستمرار دولته، وشرع بإنشاء المزيد من الوظائف التي يطلبها الوضع الجديد، مثل وظيفة "داعي الدعاة"، الذي كان له نواب كنواب الحكم في سائر البلاد، ويجوز إليه فقهاء الدولة، ... يتفقون على دفتر يقال له ((مجلس الحكمة)) ... (١)، وكذلك وظيفة "صاحب الستر"، و "حامل المظلة"، بالوقت الذي أبقى فيه موظفين قدامى حتى من الأغلبية أنفسهم، وعين آخرين جدد، وأقر معظم النوايا الإدارية التي كان قد اتخذها أبو عبد الله الشيعي لاسيما "الديوان الخاص بأموال الهاربين"، ووفق للعمل على مزيد من ترتيب الأمور بالشكل الرسمي، ووجه أتباعه الذين عملوا على إنشاء وظيفة جديدة هي وظيفة صاحب الوثائق أو "مصلحة الوثائق" سنة ٣١٩هـ/٩٢٧م وبدأ أن مثولها له علاقة بالجهاز العلوي فغالبا ما كان قاض، ووظيفة جديدة أخرى هي وظيفة "صاحب الستر" الذي اختص

(١) نزعة المقتنين في أخبار الدولتين، ابن الطوير، أعاد بناءه وحققه وقدم له د. أيمن فؤاد سيد، دار النشر فرانكس شتاينر، ط ١، فثوثغات ١٩٩٢م، طبع على نفقة الجمعية الألمانية للبحث العلمي بإشراف المعهد الألماني للبحوث الشرقية في بيروت، دار صادر، ص ١١٠ والتي عليها.

يرقع الستار الحاجب بين الخليفة والرعية قبيل مقابلته لهم بعد جلوسه على كرسي العرش، وكان يتولى الشؤون البروتوكولية المتعلقة برئاسة الدولة بوصفه مدير تشريفات . فضلاً عن استحداث دواوين جديدة مثل " ديوان الرواتب "، الذي حوى سجلات تضمنت أسماء كل السدي يعيشون من أرزاق الدولة، وكان فيه كاتب رئيس ساعده عشرة من الموظفين الإداريين، والمبنيين، وشمل جرائد بأسماء جميع أرباب الدولة توضح مستحقاتهم من الجزايات، وعلى علق هذا الديوان ملاحقة المستجدات التي تطرأ على سجلاته بخصوص من يصنف جديداً بها، ومن يسقط استحقاقه لوفاته أو تسبب لآخر (١)، وكان يتقاضى منه رواتبهم كل من ((الحواشي))، وأرباب الخدم، والكتاب، والأطباء، والشعراء، والفراشين الخاصين، والجسوق، والمؤننين، والخياطين، والرفاقين، وصبيان بيت المال، ونسواب البلاط، وبقباء الرسائل، وأرباب الرواتب المستقرة من ذوي التمسب والبيوتات، والمضغفاء، والصغاليك من الرجال والنساء ((٢))، وبقية الموظفين في الدولة عدا القطاع العسكري فعمل الأجناد كانوا يتقاضون مرتباتهم من ديوان الجيش .

واهتموا اهتماماً بالغاً بـ " ديوان الإنشاء " الذي قصرُوا التعيين فيه على كبار السقيين وأفاضل الكتاب واللمع البلغاء ممن عرفوهم وتعاملوا معهم سواء أكانوا مسلمين أم ذميين، وكان يسمى صاحبه أو مؤتليه ((كاتب الدست))، خصص له حاجب من الأمراء الشيوخ (٣) . وبهذا التعديل وبإخلافهم دواوين جديدة إلى الأقاليم والولايات ارتفع شأن المؤسسات الإدارية بالدولة الناشئة وأمسى ضرورياً لاختيار نوعيات ولاتها وجعلهم ملتصقين بالحكومة عبر التبعية الإدارية للمركز (العاصمة)، فطفق الخليفة ليكون ولاته ليسوا سوى أدوات تنفيذية لأوامره وتوجيهاته الإدارية وغيرها، وغالباً ما كان مقر الوالي داخل مدينة تتوسط قرى ونواح تابعة لها وضياح، ومن خلال الموقع المتوسط تمكن الوالي من الإشراف على كل ما تتبع لمدينته، فالموقع الوسط بين المناطق ساعده في الإشراف على مختلف الجهات التابعة له ورصد مجالاتها، وتم تقسيم كل ولاية إلى عدة أقسام وكل قسم إلى عدة ضياح تابعة مباشرة للوالي، وكل التقسيمات الإدارية كانت تنفذ وفق الخطط المدروسة من قبل الخليفة بالذات . ففي

(١) ابن الطوير، (نزعة المقتلين)، المصدر المتقدم، ص ٨٣ .

(٢) نصوص من أخبار مصر، ابن السامون، تحقيق ومقدمة وحواشي وفهارس د . أيمن فؤاد شيد، المعهد العلمي الفرنسي للأثر الشرقية بالقاهرة، ١٩٨٢م، ص ٣٨، هامش (٤) .

(٣) ابن الطوير، المصدر نفسه، ص ٨٩ .

المرحلة المغربية لم يكن هناك قانون مجهز تسيير عليه شؤون الدولة بقدر ما كانت الأمور تجري بناءً على أوامر وتوجيهات وتعديلات صادرة عن البلاط . و بزيادة التعقيدات وجد الخليفة نفسه لا يستطيع ملاحقة الشؤون الإدارية لكل الأقاليم التابعة له، فسعى لتكليف ولاتيه بانتخاب وتعيين الموظفين المناسبين على أجهزة إدارية رئيسية وفرعية لمساعدته على إدارة شؤون الأقاليم بالتنسيق مع بعضها، فضلاً عن اختيار موظفيها الكبار بموافقة مثل صاحب الخراج، وصاحب الشرطة، والقاضي وسواهم، فأضحى الوالي ضمن ولايته كاتبة الخليفة ضمن دولته ظاهرياً . وبذلك يكون الخلفاء الفاطميون ضيقوا الخناق على ولايتهم من حيث أشعروهم أنهم أكسبوهم المزيد من الثقة والصلاحيات لرؤسهم موظفين كبار عبدوا هم المسؤولون عن تصرفاتهم وأعمالهم أمام الخليفة لأنهم كانوا قد رشحوهم ورفعوا أسماء تعييناتهم ليصادق عليها ويفهمهم أنه صادق عليها بناءً على ثقته الكبيرة بهم (المركزية واللامركزية) . ليس هذا فصيب بل أحياناً لم يكن يجازف الخلفاء الفاطميون حتى بهذا الأسلوب الإداري في بعض الولايات، فبقي الخليفة يتولى بنفسه تولية بعض الموظفين ولو كانت مناصبهم صغيرة لإشعار الوالي وكبار مساعديه وروسهم الوفاق أنهم تحت الرقابة غير المباشرة من خلال أولئك الموظفين الصغار . مع العلم أن جهاز البريد الداخلي كان يتولى إرسال التقارير باستمرار إلى السلطات الفاطمية العليا حول سير الأمور داخل الأقاليم والولايات، وبالنتيجة وجد هؤلاء أنفسهم محاصرين أو شبه محاصرين في عهد الخليفة المعز لدين الله أمسى الولاية الصغار تابعين له مباشرة دون أن يمرروا بالولاية الكبار أي من تولي شؤون قرية تعامل معه مباشرة دون أن يرجع والي المدينة التابع لها، وكان هدفه من هذه الطريقة علاوة على التبعية المركزية الشديدة له عكس حالة إيجابية للرعية ولأمن الدولة من ناحية محدودة صلاحية كبار الولاية ليدفعهم بالوقت نفسه إلى مزيد من العمل بإخلاص وتبعية كلية للعاصمة دون أننى تفكير مجرد التفكير بمحاولة التمرد لشعورهم الأكيد بالإخفاق نظراً لقوة الشبكة الإدارية التي عكفوا داخلها وكأنها شبكة عنكبوت، وبالتالي غابت أو خفت جداً هيمنة الولاية على الرعية وقويت بالوقت عينه تبعية الأطراف للمركز . وإذا حصل أن أخذ الولاية الكبار تسلل من الحصار وفكر بالخروج على الخليفة بدافع أن صلاحياته قليلة قياساً بحجم منصبه فسرعان ما يدهش بطريقة إحباط محاولته لأن النواحي الصغيرة التابعة لولايته تبقى على ولائها للمركز الفاطمي كونها على اتصال مباشر معه ومدركة أن من مصلحتها البقاء تابعة للمركز فهي متجاوزة الوالي أصلاً، وقد حصل مثل هذا بالفعل حينما تمرد والي تاهرت " يعلى بن خزر الزناتي " على الخليفة المعز سنة ٣٤٧ هـ / ٩٥٩ م فانهى أمره بذلك

الطريقة المحكمة . فقد كان لهذا الخليفة الدور الأحكم في ضبط شؤون ومسائل الإدارة في الخلافة الفاطمية بأسلوب المرونة التي جمعت بين القسوة واللين، مع التفكير السديد، وهو الذي كان قد سعى إلى حرض الكتائب على التعليم، وسلوك الطرق القويمة، واستخدام الحاسم في المعاملة، والتعاون فيما بينهم، والامثال للتفويض أوامره، وحفظ أسرار الدولة، والنشاط في العمل، والاقتصاد في المعيشة (١) .

هذا وطبعاً كانت ولاية برقة تحظى بالأهمية القصوى في الإدارة الفاطمية نظراً لموقعها بمثابة همزة وصل بين المغرب ومصر، تلتها بالأهمية ولاية طرابلس كونها شكلت مع برقة خط الهجوم الأول على مصر، وكان والي كل منهما يتصل مباشرة بالخليفة، وظلت العناية الإدارية الزائدة من قبل المعز بهما قبل وبعد انتقاله إلى مصر لدرجة أنه لما ارتحل إلى مصر لم يترك إدارتهما لتائبه هناك " بلكين بن زيري " بل عين والياً على طرابلس هو " عبد الله بن خلف الكتامي "، وجعل برقة تلحق إدارياً بالقاهرة . إضافة إلى أن الخلفاء الفاطميين لم ينسوا الاهتمام بالأجهزة الداخلية للولايات والأقاليم التي تبعت لهم لاسيما الحساسة منها كالخربة، والمظالم، والفتن .

ففيما يخص جهاز الحسبة أعارته الإدارة الفاطمية عناية كبيرة جداً حتى اشتهر عندها بديقته، وحزم متوليه وعناصره، فقد كان المختص المدعوم من السلطات الفاطمية ((... يأمر نوابه بالختم على قنود الهرايين، ونظر الخدم، وتعرفة من جزأه، وكذلك الطباخين، ويتبعون الطرقات ويمنعون من المضايقة فيها، ويكرسون رؤساء المراكب أن لا يحملوا أكثر من جد السلامة، وكذلك مع الحمالين على البهائم، ويأخذون السقائين بتغطية الروايا بالأكسية . ولهم عيار وهو أربعة وعشرون دلو كل دلو أربعون رطلاً، ... ويتقبون على من يكون سبي المعاملة فيتهرونه بالردع والألب، ...)) (٢) .

وبالنسبة لـ إديوان المظالم فعدا عن اهتمام الإدارة الفاطمية العامة بتسيير عمله سعى الخلفاء الفاطميين إلى الاهتمام الشخصي بشؤون المظالم، فقد كان المعز لا يرد حاجة على الناس الذين يعترضونه وهو في طريقه، حتى ولو كان خارجاً للقتل وتسريح البصر

(١) المجالس والمسايرات، القاضي النعمان، تحقيق الحبيب القوي وإبراهيم شويخ ومحمد المصاوي، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية ١٩٧٨م، ص ٢٢٢ .

(٢) ابن الطوير، (نزعة السقطين)، المصدر المتقدم، ص ١١٦ والتي فيها:

والترويح عن النفس لاسيما في أيام الربيع، فلم يكن يتضايق منهم، وينسهي جنوده وخرسه الشخصي عن دفعهم عنه ((... وإن كثيراً منهم ليطلق مسيرته، ويكرر حاجته، فيأمره من حوله بالانصراف، ويغمره بعضهم إرادة التخفيف عليه، وأن ينظر إلى ما خرج إليه، فينهاهم عن ذلك، ويأمر أن يدعو من كلمه إلى أن يقضي حاجته ويتصرف عن رأي نفسه.)) (١).

لما القضاء فقد استعار الفاطميون عن الأغلبية مبدأ اتخاذ أعوان القضاة من شهود وأمناء أولئك الذين أودع عندهم القضاء ودائع المختصمين، مع العلم أن نظرية فصل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية لم تعرف بشكل واضح بالعصور الوسطى الإسلامية عموماً، ولم تنفذ تحت ظل الأنظمة المطلقة لتلك العصور، لأنها كانت في القبيضة العليا التي وجهت سائر الشؤون الإدارية العامة للدولة. فالخليفة كان يجمع بشخصه كل الشخصيات الحاكمة في الدولة على ما كان هناك من توزيع لبعض السلطات، فالقضاء كان يعمل بصير خاص به والكتاب والعمال مثلوا الناحية التنفيذية أو الأداة، مع الامتزاج عملياً والخضوع وخذلان جماعات لرأي الخليفة الذي هو دائماً فوق الآراء وفوق القانون والنظام، فمدى حرية القضاء مثلاً واستقلاله عاد بالدرجة الأولى الخليفة، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية شغل شخصية القاضي دوراً باستقلال أحكامه، إضافة إلى أن الخليفة يمكن أن يكون أحياناً ممن يحترم القانون ويتحلى للعدالة. وقد سيطر القادة والخلفاء الفاطميون على شؤون مصلحة القضاء، وكان أبو عبد الله المعالي مراعياً ما أصبح أول مرة بعد القضاء بإلغاء الرجوع إلى المذهب المالكي والمذاهب الأخرى، والعمل وفق المذهب الإسماعيلي بشئى قضائياً العدل وإصدار الأحكام وكل ما تعلق بالشكاوى والدعوات والمشاكل والخلافات والأحوال الشخصية ذلك المذهب الذي اختلفت عن بقية المذاهب الإسلامية بمسائل عدة، منها: المواريث، والطلاق، وهلال رمضان، فقد نص المذهب الإسماعيلي بخصوص المواريث أن ترث الفتاة كأنهيا تماماً، ولم يقل بصحة الطلاق البات، وأن هلال رمضان وشوال يثبتان بالحساب والعد وليس بضرورة التقيد برؤية الهلال، وقد أظهر الخلفاء الفاطميون مبالغة أمام الشعب بمدى أهمية القاضي عندهم، ودرجة حرصهم على دقة عمله مع إغداقهم العطاءات عليه كيلا يتركوا حجة له للتفكير بقبول الرشوة، فهو ممثل ميزان العدل على الأرض، وكان عليه أن يكون حازماً بموضع الحزم، رحيماً بموضع الرحمة، ولأجل أن يكونوا عارفين بكل صغيرة وكبيرة تخص عمل القضاء وكيلا يتدخلوا ظاهراً بعمل كل واحد منهم، ويلاحقوا تصرفاته وأحكامه

(١) للنعمان، (المجالس)، المصنوع المتقدم، ص ٢٥٩.

اعتمدوا " منصب قاضي القضاة " الذي كان يجتمع دورياً مع الخليفة ليخبره بشئى التفاصيل المتعلقة بعمل المؤسسة القضائية، ولتلقى منه التعليمات والتوجيهات والأوامر ليطلقها بدوره على قضاة الدولة، من خلال إشرافه على عملهم وتشكيله صلة الوصل بينهم وبين الخليفة، مع قيامه بمهام أخرى منها إلقاء الخطب بالمساجد الرئيسية في المناسبات الدينية وغيرها ليستفيد الخليفة من الصيغة الدينية التي ميزت قاضي القضاة فضلاً عن تكليفه باقتراح أسماء النواب للمعينات، والتقلبات، والعزل، عدا مهمته في التوجيه الدائم لقضاة وما يطلب منهم بين الحين والآخر من مهمات قضائية ودينية ممزوجة بالدعاية السياسية .

أما جهاز الشرطة فكانت مهمته تنفيذ أوامر وأحكام القضاء والحسبة وحتى النظر في الجرائم وملاحقة حيثياتها، والسرقات وتنفيذ الأحكام، بمعنى أن هذا الجهاز هو الأداة التنفيذية للقرارات وفق أحكام القضاء . وكانت عناية الخلفاء الفاطميين على أشدها بهذا الجهاز لأن من مهامه توفير الأمن والاستقرار داخل الدولة ورصد تحركات المفسدين وملاحقة الذعران، ومثوري الشغب، وقمع التمردات الداخلية وكل ما يؤثر البلبلة ويؤثر على أمن الدولة، وبهذا نلاحظ الاستئثار الفعلي للخلفاء الفاطميين بشؤون الإدارة والحكم عبر إكحام قبضتهم على عموم الأجهزة الفعالة بدولتهم آنذاك . بينما تجاوزوا عن بعض التصرفات التي توحى مباشرة بالاستئثار السلطوي الشكلي كان يستعوا الداخليين إياهم من قبيل الأرض أمامهم كالمنصور والمعز (١) اللذين صرحا بذلك في رسائلهما السياسية .

هذا ولشد ما يظهر استئثار الخلفاء الفاطميين بإدارات دولتهم أنهم استحوذوا على جهاز حساس ذي إدارة توجيهية معنوية هو " جهاز الدعوة " الذي ساعد على قوته أساساً توفير مزجعية كبرى من معلمين أوائل كان منهم " أبو عبد الله الشيعي "، و " فيروز " الذي سمي داعي الدعوة وباب الأبواب للإمام الفاطمي، وهو من خرج أبا عبد الله وأخاه أبي العباس بعد أن فقههما وجههما إلى اليمن أول الأمر ثم إلى مصر (٢)، وكان من أهم مظاهر عمل الدعاة، لاسيما الأوائل، السرية الفائقة، تلك التي ساهمت أصلاً بتجاذب الدعوة كلها، وأكسبت الخلفاء الفاطميين خبرة كبيرة جداً يشؤون التعامل مع أجهزة الإدارة والحكم، فمثلاً كان " المنصور بالله " قد تكتم على خبر وفاة والده " القائم بأمر الله " إبان صراعه المرير مع ضلحبي الحمار " أبي يزيد مخلد بن كيداد الخارجي النكاري الأياضي " كيلا يؤثر ذلك على سير

(١) النعمان، (الجالس)، المصدر المتقدم، ص ٥٨ .

(٢) النعمان، (رسالة افتتاح الدعوة) المصدر المتقدم، ص ١٤٩ مع هامش (٤) .

الأحداث، فالتائم ((... توفي يوم الأحد ثالث عشر شوال سنة أربع وثلاثين وثلثمائة، .. بالمهدية وأبو يزيد الخارجي محاصر له، فقام بالأمر ولده المتصور إسماعيل، وكنتم خير موثقه خوفاً من الخارجي أن يطلع عليه فيطمع فيه، وكان بالقرب منه على مدينة سوسة، فلبقى الأمور على حالها وأكثر من العطايا والصلوات ولم يتسم بالخليفة وكانت كتبه تنفذ من الأمير إسماعيل ولي عهد المسلمين، ...)) (١). ومنذ أيام المهدي تمت العناية القصوى بجهاز الدعاة حتى بعد نجاح الدعوة ونشوء الدولة فقد واصل الخلفاء الفاطميون العناية الفائقة بشبكة الدعاة تقليداً للمهدي الذي كان قد ترأس هذا الجهاز أسوة بترؤسه كل شئون الإدارات والحكم متخذاً معالجتين كبار رتبهم مراتب شغلت ألقاباً غاية في الأهمية بشؤون تنظيماته الإدارية لمختلف مؤسسات الدولة ففي الغرابة نفسها التي حبك بها عمل دعائه طفق يولف أنظمة عمل بقية الأجهزة الإدارية، ومع عنصرَي الدقة والسرية اللذين ركز عليهما في عمل شبكة الدعاة فضلاً عن الإخلاص وضرورة توفر المهارة، أكسب الخلفاء بعده خبرة إدارية كبيرة فسار بعضهم على نهجه تقريباً لاسيما بربط الأطراف بالمركز، وحياسة الخطوط الدقيقة، ووضع عقد احتياطية من الدعاة قرب مساحات الخطوط التي يمكن أن تهدد بالانقطاع بين كل اثنين بمسكان صافية خصصت بينهما من مساحة الخط الكلية الذي شكل شبكة الإدارة المحكمة لكل ما خص شئون الدعوة والدولة داخلياً وخارجياً. **الأساسية الإدارية** هذا وأمكن لممثلي تلك العنفة التدخل بالوقت المناسب لربط ووصل ما انقطع : فقد مثل المهدي القيادة العليا المطلقة الدينية والدينيوية وشكل من نفسه مصدر كل قانون وكل تنظيم وكل تشريع .

من هنا ومن أهمية عمل الدعاة داخل حدود السيادة الفاطمية وخارجها دعائياً ومذهبياً وسياسياً، فقد ذكرت في المرحلة المصرية عنهم بأنهم كانوا مفضليين عند الخلفاء الفاطميين باطنياً، أو عملياً، أو حقيقة، أو فعلياً على القضاء، وبالتالي كان داعي الدعاة يتقدم من حيث الباطن على قاضي القضاء، ولم يكن التفضيل الظاهري للقضاء على الدعاة من حيث المراسم وغير ذلك في الدولة الفاطمية إلا نوعاً من الحنكة السياسية، والمدارة، وإضفاء نوع من تمسكهم بالصالح العام لتفضيلهم من حيث الشكل القضاء على البدعاة على الرغم من أن

(١) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ١٩٧٠م، خمسة أجزاء، ج ٥، ص ٢٠.

الدكتور أيمن فؤاد سيد يستغرب ذلك التفضيل بقوله ((.. يبدو غريباً أن يقدم الفاطميون قاضي
رموسهم قاضي القضاة على داعي الدعوة)) (١).

أولئك الذين تلقوا أفضل رعاية، وتكريم، وتوجيه من قبل الخلفاء الفاطميين فعبهم كانت تتم
عمليات التمهيد لدخول الناس في الدعوة عدا عن الكثير من المتهمة السياسية الأخرى،
والتمهيدات للعمليات العسكرية، ولم يخف الخلفاء الفاطميون اهتمامهم بهم، وإعجابهم الشديد
بسلوكهم وبماثرهم وتواضعهم، فقد تحدث المعز عن تواضع أحد دعائه، وكان قد توفي ((ثم
ترحم عليه، وأثنى عليه بالجميل، ثم قال : ولقد أخبرني بعض من كان من أهل دعوتك أنه
ربما صب الماء على يديه، فإذا فرغ من ذلك أخذ الإباء وصب على يدي ذلك الرجل، فيمتنع
من ذلك ويتعاطفه، فيقول له : والله لأفعلن ! إن كنت إنما أردت بصبك الماء على يدي براً
ثالثاً وثوباً، فلنا إلى ذلك أحوج، وإن كان ذلك نحق رأيتك لي عليك، فالحق لولسي الله : فما
أردت أن تقضيه، فضاؤه إليه)) (٢).

هذا وبمزيد من تسليط الضوء لمعرفة درجة استئثار الخليفة الفاطمي بنتائج وعمل
هذا الجهاز الداعي لا بد من الشرح قليلاً في مسألة أن متسلم منصب الداعي توجب أن يكون
حصراً من ذوي المكانة المرموقة، ومصدر ثقة وإيمان وله حرية ومعرفة بمبادئ الطريقة
الفاطمية وخفايا دعوتها، فمثلاً قاضي الفاطميين في طرابلس بليليا لم يرفع إلى مرتبة داعي إلا
بعد تخميره بالخميرة الفاطمية، فقد كان من كتابته: *وإفراج ألقاب ابن جازون* " من قبيلة ملووسة
نشأ تلميذاً عند " أبي عبد الله الشيعي " الذي أشبعه بتعاليم الدعوة والفكر الإسماعيلي ويمكن
من ضمه إلى الدعوة خلال مرحلة زمنية قصيرة، ثم وجهه إلى العمل بوصفه داعي للفاطميين
بقبيلته قبل أن يتسلم القضاء في طرابلس الغرب، ولكونه كان من ملووسة دعوي الداعي
الملووسي، وأضحى فيما بعد متسلماً لقضاء رقادة والقيروان فأسمى بأعلى منصب قضائي عند
الفاطميين، وبالتالي ازداد التصاقه مع البلاط، وبالوقت عينه غدا مرشحاً لاستحوز على منصب
داعي الدعوة على الرغم من أن هذا المنصب لم يكن متطوراً تماماً بالمرحلة المغربية، ويمكن
القول إن القاضي مثل الظاهر عند الفاطميين والداعي الباطن، ولما جاز أحياناً أن يتسلم
شخص واحد منصب القضاء والدعاية المذهبية أسمى المنصبين متصلين أو مندمجين للمزيد
من إضفاء الصبغة الدينية والشرعية على عمل الداعي مع الإشارة إلى بقاء وجود قضاة

(١) ابن الطوير، (نزهة المشتكين)، المصدر المتقدم، ص ٧٧ .

(٢) النعمان، (المجالس)، المصدر المتقدم، ص ٩١ .

منفصلين عن الدعاة لكن تحت زعامة واحدة اتبعت عن سلطة الخليفة منذ سنة ٣٣٦هـ/٩٤٨م عندما عين الخليفة الفاطمي المنصور من مقره بالمنصورة قرب القيزوان النعمان بن محمد قاض للقضاة وداع للدعاة في المغرب العربي كله، مع ممارسة الرقابة الشديدة من قبل الخلفاء على النشرات التي كانت تصدر عنه على الرغم من فرط الثقة به وعلى الرغم من أن ميزات الشخصية وشدة إخلاصه للخلفاء الفاطميين هي التي جعلتهم يلصقون وظيفتنا داعي الدعاة وقاضي القضاة بشخصه .

أما السمة الثانية التي برزت بسمات شبكة الإدارة المدنية العامة عند الفاطميين بالمغرب العربي فهي عدم وجود أو عدم ظهور منصب الوزارة بسبب الاستئثار الذي تم الحديث عنه توا، فقد اتحدى بعض الخلفاء الفاطميين بالمهدي بأنه يجب عدم فتح أية نافذة لدوي النفوذ من غير الإمام وولي عهده، لأن ذلك قد يشكل خطراً على أمن الدولة والخلافة وهما كانت تلك النافذة ضيقة، فإحكام السيطرة من قبل الخليفة طالت جميع عمال دولته من أصغر موظفيها إلى أكبرهم، فقد أدرك المهدي ومن حذا حذوه أن منصب الوزارة حتى لو خلا من النفوذ سبقت انتباه الجميع لدرجة استئثار ونفوذ الخليفة المطلق بالحكم ما دام الوزير مجرداً من السلطة الفعلية، من هنا لم يظهر هذا المنصب أو لم يطلق لقب وزير على أي من الموظفين الإداريين الكبار المساعدين المقربين للخلفاء الفاطميين الذين وجدوا أنفسهم أمام ثلاثة أمور هي : تعييب مساعد إداري وسياسي كبير وثانياً ضرورية البحث عن تعويض لذلك التعييب لما ضاع من مساعدات وإجراءات إدارية وغيرها كبيرة كان يمكن أن يقوم بها صاحب هذا المنصب للخليفة أو الدولة، ولكن ليس عبر شخص واحد يعادل بالنفوذ الوزير وإنما باعتمادهم أشخاص قليلين مقيدين يمكن أن يغطي كل واحد منهم جزءاً من مهام الوزير، وإذا تعذر ذلك فيمكن الاعتماد على شخص واحد مع الحذر الشديد من منحه صلاحيات واسعة أو حتى رفع معنوياته عبر إطلاق لقب الوزير المحظّر آنذاك . والأمر الثالث الذي وجد الخلفاء الفاطميون أنفسهم وجهاً لوجه أمامه هو ضرورة التركيز والتخطيط من قبلهم في شتى أمور الدولة لإنفاذ ما يمكن إنفاذه من إجراءات كان يمكن أن يقوم بها الوزير الذي قال عنه أهل اللغة إنه ((الملجأ والمنصم، والوزر الثقل، فالوزير إما مأخوذ من الوزر، فيكون معناه أنه يحمل الثقل . أو أن يكون مأخوذاً من الوزر، فيكون المعنى أنه يرجع ويلجأ إلى رأيه وتبديره، وكيف تقلبت لفظة وزير كانت دالة على الملجأ والثقل)) (١)، و ((الوزير مشتق

(١) الفخري في الآداب السلطانية والسلوك الإسلامية، ابن طباطبا، نشر إبراهيم زحيدان، مصر د . ت،

ص ١١٠ والتي تنبأ .

من المؤازرة، والمؤازرة هي المساعدة والمعونة والمظاهرة... ((١)، وإذا كان المنصب فارسي فاللفظة عربية تلك التي عرفت معناها ابن خلدون بأنها ((... أم الخطط السلطانية والرتب الملوكية لأن اسمها يدل على مطلق الإعانة فإن الوزارة... وهي المعونة... الوزير وهو النقل كأنه يحمل مع مفاعله أوزاره وأقاله وهو راجع إلى المعونة المطلقة... ((٢).

في مطلق الأحوال حاول الخلفاء الفاطميون تعويض المساعدات المبددة جراء تغيبهم منصب الوزير فشرعوا بالاعتماد الكبير على شخص أو أكثر من كبار المقربين منهم بهدف جعل المنصب الغائب كما لو أنه حاضر فعلياً، فالخليفة المهدي أنشأ مهاماً كبيرة "بخليل بن إسحاق" الذي كلفه بتصرف الكثير من الأعمال والإشراف على جبايات الأموال ومحاسبة حتى رؤساء الدواوين وبأقي فئات العمال، وسار على منواله بعض من جاء بعده بالاعتماد جداً على الثقة فإذا ما وثقوا بأحدهم كثيراً لم يتركوه حتى في تغيباتهم، فعندما انتقل الخليفة المعز إلى المنصورية طلب بعد وقت قصير "الأستاذ جودر" وأسكنه "بدار البحر" عنده داخل قصره ما دام أنه اعتمد عليه اعتماداً كبيراً فقد ((... جرت به عادته من السكن مع مواليه... وقد قدم عليه من المهدي، وكان مقيماً بها، وأمره بالمقام بخضرتيه، وخصه بالتقرب منه لتقديم وآياته وخصيخته وحفاقه... ((٣)، فجودر هو الذي كان يشرف على عمل أبواب الوظائف الإدارية المختلفة في دولة الفاطميين المغربية ((وكان العمال بالمهديّة على يد جودر ومن تحت أمره، وهو المورّد فيهم والمصدر عن أمرهم المؤمنين مولاة... فكان "نصير" خليفته في المهديّة، وتطيف "صاحب بيت المال"، و"حسين بن يعقوب" صاحب البحر... ((٤)، والدائرة لسيرة الأستاذ جودر يدرك أنه شغل دوراً مهماً جداً بشئى شؤون الإدارة والحكم لدرجة يمكن القول فيها أنه شكل نداً إلى حد ما من حيث الإيتال يتشاور الدولة لمن سيشغل دوراً بارعاً وهاماً جداً بنظم الإدارة وغيرها عند الفاطميين إبان المرحلة المصرية، وهو الوزير يعقوب بن كلاس، فالأستاذ جودر شغل أدواراً فعالة بتنشيط

(١) نقولون في ديوان الرسائل والإشارة إلى من نال الوزارة تحقيق وتقييم وحواشي، د. أيمن فؤاد سيد، الدار المصرية اللبنانية، ط ١، القاهرة ١٩٩٠م، ص ٨.

(٢) المقامة، تحقيق المعلم عبد الله البستاني، ط ٤، بيروت ١٩٩٠م، ص ٢٣٦.

(٣) غيرون الأخبار وقبسون الآثار في فضائل الأنسة الأمهات، إدريس عماد الدين القرشي، تحقيق د.

مصطفى غالب، السبع للمناس، دار الأئمة للطباعة والنشر، بيروت د. ت ص ٣٥.

(٤) القرشي، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها والتي عليها.

وتفعيل سائر العمليات الإدارية وسواها وإن كان منفذا لكل ما يريده الخليفة لكنه أثبت قدرته على الأقل في تنفيذ مهام عادل بها مهام الوزير ورئيس الحكومة، فقد شكل ما يشبه المدرسة لتخريج كبار الإداريين، وكان بمثابة معلم كبير أو خبير مختص بتخريج الموظفين المميزين، ففي كتاب "عيون الأخبار" "لإدريس عماد الدين القرشي" ورد أن إداريين كبار كلهم كانوا قد ((.. تشأوا علي يد جونا...)) (١)، فالخلفاء الفاطميون كانوا يريدون أن يجعلوا من بعض ثقاتهم مساعدين فعالين يقومون بأعمال الوزير دون تمتعهم بالنفوذ الفعلي وحتى الصدى الإسمي له، لأنهم كانوا يخشون إذا ما منحوا هذا النقب أن تلتف حوله حاشية أو بطانة قد تعمل على لفت نظره للسلطة الفعلية وتزيّن له ذلك مما يشكل خطراً كبيراً على الخليفة إذا ما تجاوب معها الوزير، وفعلًا فإن تلك المخاوف كانت في مكانها فتهالة الدولة الفاطمية تمت على يد الوزراء، لكن عندما أخرجتهم بعض المراحل ووجبت أنظار الزعينة إلى شخص أكثر من غيره لاعتماد البلاط عليه اعتماداً كبيراً في تسيير شؤون إدارية وغيرها اضطروا لإطلاق لقب أقل رتبة من الوزير وهو "الوسيط" على من تولى التوسط أو الوساطة بين الخليفة والناس إضافة إلى وسيط آخر خارجي هو "السفير" مع اعتماد موظف ثالث مساعد لهما هو "المدير" للتقليل من أهميتهما حيث يمكنه أن يقوم بغيرهما بأي وقت، فكان الخلفاء الفاطميون بتلك المرحلة يقشون خطر حتى اعتمادهم الشخصي للوسيط والسفير ما داموا سارعوا بعملية (الاستلاب) لتنجس أصحاب هاتين الوظائفين بحصولهم بالنفوذ في الوقت السذي طلبوا منهما أو طلبوهما بتنفيذ مهام تتجاوز نطاق عمل الوزير، فكما ذكر "ابن طباطبغا" أن ((الوزير وسيط بين المالك ورجعيته، فيجب أن يكون في طبعه شطر يناسب طباع الملوك، وشطر يناسب طباع العوام، ليعامل كلا من الفريقين بما يوجب له القبول والمحبة والأمانة، والصدق رأس ماله. قيل: إذا خان السفير، بطل التدبير، وقيل ليس لمكذوب رأي، والكفاءة والشهامة من مهماته، والقطنة والقيقط والدهاء والحزم من ضرورياته، ولا يستغنى أن يكون مفضلاً مطعماً، ليستميل بذلك الأصناف، وليكون مشكوراً بكل لسان. والرفق والأناة والتثبت في الأمور، والحلم والوقار والتمكن وتفاذ القول مما لا بد منه...)) (٢).

هذا وربما لو لم يقتل المهدي أبا عبد الله الشيعي لتولى منصب وزير تنفيذ عنده، فضلاً عن وصفه داعي دعاء كبير لكن منذ سنة ٢٩٨هـ/٩١١م خسم هذا الظن، ولعل قرار المهدي

(١) المصدر المتقدم، ص ٣٦.

(٢) (الفخري)، المصدر المتقدم، ص ١١٠ والتي ثلجها.

بالتخلص من أقرب المساعدين له خلق لديه ردة فعل عنيفة ساهمت بفقد الثقة فيمن حوله وبالتالي أدت إلى عديم اعتماده منصب الوزارة لا سيما وأن ذلك ينسجم مع فكرة استئثاره بالحكم، على الرغم من أنه كان مكرها على فعلته تلك التي اضطرت إليها بعدما أدرك أن مؤامرة تحاك ضده من قبل المذكور بتحريض من أخيه أبي العباس، وبدا أنه متأسف على ما آلت إليه الأمور فقد ذكر " الصنهاجي " أنه بعد ((أن أمر المهدي بقتلهما في بستان بالقصر يوم الثلاثاء عام ثمانية وتسعين ومائتين وبعد أن أمر بعسلهما وتكفينهما وأدى الصلاة عليهما اقترب من أبي عبد الله وقال : ((رحمك الله يا عبد الله، جزاك الله في الآخرة بتقديم سعيك، والتفت إلى أبي العباس فقال : ولا رحمتك الله يا أبا العباس فإنك صدقته عن السبيل، وأوردته موارد الهلاك ... أمر بدفنهما في موضعهما الذي قتل فيه من البستان ...)) (١)، فيتضح أن المهدي كان مقراً بقيمة أبي عبد الله ليس لما فعله وقدمه من قبل من جهود جبارة أنجحت قيام الخلافة فحسب، وإنما لما كان يمكن أن يقدمه مستقبلاً أيضاً من خدمات فعالة للدولة الناشئة غير أنه اضطر للتخلص منه عندما لمس خطره الأمر الذي يمكن أن يكون قد أثر تأثيراً عميقاً في فقدته الثقة بأي شخص آخر يمكن أن يخال مكانة أبي عبد الله الذي لم يكن يلحق به فيما لمسو شاء الله أن يبقى حياً أقل من منصبه الوزيري كتسبب طردي مع قوة شخصيته، ولما أظهره من إمكانيات وبراعة في القيادة العسكرية والتخطيط السياسي والتوجيه الإداري، فضلاً عن إخلاصه للدعوة التي قضى من أجلها، وقد أخذ المهدي بالبحث عن من يمكن أن يغطي جزءاً من الفراغ الذي تركه أبو عبد الله، لكنه لم يعتمد منصب الوزارة علماً بأنه كان معروفاً من قبل الفاطميين في بعض أنظمة الدول الإسلامية وعند الغالية . فاستعان ببعض معاوني الكبار لديه كأنه يبحث عن يقوم مقام وزير حتى ولو كان من أعدائه الماضيين بشرط المهارة والإخلاص، فقد اعتمد مثلاً على " أبي القاسم بن القنيم " الذي تنقل بين عدة وظائف إدارية هامة من رئاسة ديوان البريد إلى ديوان الخزانة وتسلم منصب الكتابة وخسول إليه أحقية الاطلاع على سائر عمل النواوين، وأجاز له التولية والعزل لبعض العمال والموظفين، والإشراف على استخراج الأموال، والمحاسبة، لكنه قضى مقتولاً بأمره عندما أثبتت التحريات ضلوعه بالتخطيط سابقاً مع الداعية المقتول وتورطه بالعمل أو بالشروع في العمل سابقاً ضد المهدي الذي فرط بأبي عبد الله فكيف به . مما زاده قلقاً وقلّة ثقة وبحثاً عن شخص آخر

(١) (أخبار ملوك بني عبيد)، المصدر المتقدم، ص ٢٢ والتي تلحقها .

يعتمد عليه بمهام كبرى دون منحه لقب الوزير فاعتمد على " إبراهيم بن محمد الشيباني " العراقي الأصل البغدادي النشأة الاجتماعية المكنى بأبي اليسر الملقب بالرياضي المرتحل إلى المغرب، أحد كبار إداريي الأغالية من قبل، حتى تسلم عند المهدي رئاسة ديوان الرسائل (ديوان الإنشاء) بعد سقوط نجمه منذ عهد " زيادة الله الثالث " الذي كان قد حول إليه الإشراف على بيت الحكمة بقيادة جنبا إلى جنب، مع وظيفته كرئيس لديوان الإنشاء، فقربه المهدي لخبرته الواسعة مع حذره الشديد منه، واستعان به على تثبيت نفوذه بعد أن كسب ثقته وقل ذو حظوة لديه حتى وفاته سنة ٢٩٨هـ / ٩١٢م، تلاه بمنصبه محمد بن أحمد بن هارون البغدادي (أبي جعفر " الذي أدناه المهدي منه واعتمد عليه اعتمادا كبيرا بالمهام الخاصة والخطيرة بعدما كان قاراً من بلاط العباسيين لكن اتصاله بالمهدي قبل نشوء الخلافة الفاطمية نفعه، فقدم إليه العهد فأرسله إلى الأندلس بمهمة إختبارية لنشر الدعوة فيها، وبعد تشوؤ الخلافة عاد إلى رقادة وطفق يمارس صلاحيات جمة متمتعاً بمكانة كبيرة كأنه وزير مشغلاً بصلاحياته عمل الكتابة التي كانت تؤهل صاحبها لتسلم الوزارة، وبالطبع لم يصل إلى ما وصل إليه من الشروع بأعمال على مستوى وزير لولا دهائه السياسي ومهارته الإدارية وإخلاصه وتقائه في خدمة الفاطميين مما رفع شأنه، فمهدته في المرات التي توسطه الناس فيها عند المهدي، فالفقيه " ابن اللباد " الذي حكم عليه قاضي القضاة " إسحاق بن أبي المنهال " بالسجن لم يطلق سراحه المهدي إلا ببشاعه المذكور، وكان رجلاً من قهلاء القيروان دعي " بأبي جعفر أحمد بن زياد الطوفي سنة ٩٤٠م وقع تحت عجزه مالي لخلل منييه في إحدى مصالح الدولة، توصل للبغدادي فتدخل للتوسط عند المهدي، وانتهى الموضوع بقرضه مالاً سدده به ذمته، وكثيراً ما عين البغدادي موظفين وسرح آخرين، وبالنهاية أمسى الشخصية الثالثة بالدولة الفاطمية بعد الخليفة وولي العهد .

هذا وتتالت الشخصيات التي حاول من خلالها الخلفاء الفاطميون في المرحلة المغربية تعويض مكانة الوزير، منهم من كان أساساً متولى منصب الكتابة " كالاستاذ جوائز " و " جوهري الصقلي "، فالأول تسلم الوصاية والسفارة واستمر خطه البياني بالصعود خارقاً عهد " القائم " إلى " المنصور " الذي استخلفه وأمنه على حكم البلاد كلها بعد تركه لها لقتال " صاحب الجمار "، وقوضه بالسلطة، وخولته حق التصرف بكافة شؤون الدولة وما تعلق بإدارتها واستمر نجمه بال صعود حتى الذروة بعهد " المعز " فيمكن القول إنه عادل الوزير عندما لقبه " بالكاظم " ليُعتبر صاحب أرقى منصب عند الفاطميين في المغرب الذي لم يحق لمثولييه أن يناله إلا بعد إثبات جدارة فائقة وكفاءة عالية وقدرة كبيرة على تسوية الشانك من الأمور

الإدارية، ووصل إلى أوج لفته سنة ٣٤٧هـ/٩٥٩م بل تصرف كوزير يعهد المعز منذ سنة ٣٤٥هـ/٩٥٧م .

وقد يكون قلة اتساع حجم الأعمال إبان المرحلة المغربية قياساً لما أسمى عليه الحال في المرحلة المصرية خفف أو سهّل على الخلفاء الفاطميين تعيين منصب الوزير على الرغم من أن قلة حجم الأعمال لم ينطبق على الربع الأخير من المرحلة المغربية ففي سيرة الأستاذ جودر " ورد نص غير فيه صراحة الخليفة " المعز لدين الله الفاطمي " عن ضغط العمل عليه رداً على كتاب رفعه له جودر معاتباً إياه لقلة اعتماده من قبله بعدما كان قد بلغ من العمر عتياً فقال له : ((يا جودر، والله ما نسيناك ولكن تعاورتنا أشغال وفكر حالت بيننا وجميع ما نريده من ذلك، فو الله ما أخرج من بيتي إلا هرباً منه لثقل ما يرد على النفس عند الخلوة، إذ لا شعين إلا الله القهار، فأخرج لكي أستريح من بعض ما أجده، فما أزداد إلا تعباً ونصيباً، والله يبسر لنا كل عسير، ويسهل كل مستصعب، والذي رغبت فيه تكاله على ما تحب بحول الله وقوته إن شاء الله)) (١)، ولكن " جوهر الصقلي " لم يصل إلى مرتبة وزير عند " المعز " بالمغرب، بل كان أداة تنفيذ أو أمره على الرغم من مكانته المرموقة وقيمه الكبيرة عنده وفي الدولة كلها، بل كان أحد مشاؤون جودر " متفق شؤرون الخليفة المعز الذي سلبه بعد تقدم سنه، مع ذلك لم يخط جوهر حدود الثقة لأوامر الخليفة حتى المقترحة مسن قبل جودر العجوز، منها مثلاً ما يتعلق بطلبة عندما من الجسد الثقيل من ثقله من مكان إلى آخر، وقد رد المعز عليه بقوله : ((يا جودر والله لقد أردنا أن نبدلك بهذا من أنفسنا لعلنا بتقل مؤنتها، ثم عاق عن ذلك ما يعرض من الأشغال، فأنكر خبرها لجوهر عن أمرنا ليكتب لك كتاباً بما أرت من العدد لحمل جميع المؤنة في جميع ما حملت، وفي باب المنصورية وغيره حيث ما توجهت إن شاء الله)) (٢) .

مع ذلك وعلى الرغم من وجود معاونين كبار أمثال " جودر وجوهر " ظل " المعز " يعمل بفكره في تنظيم الشؤون الإدارية وغيرها وضبط أنظمة التعامل وقوانين الدواوين، وإصدار القرارات التحازمة عند اللزوم وإدخال توجيهاته بكل شيء، مع تركه هامش بسيط لمعاونيه . فيمطلق الأحوال كان يرد على جودر بما يريده هو وبراءة مناسباً، فمثلاً كان رده دقيقاً

(١) سيرة الأستاذ جودر، وبه توقعات الأئمة الفاطميين، أبو علي منصور العزيمي الجسوري، تحقيق وتحقيق د. محمد كامل حسين ود. محمد عبد الهادي شعيرة، دار الفكر العربي، مصر ١٩٥٤م، ص ٩٦ والتي تليها .

(٢) (الجودري)، المصدر نفسه، ص ٩٥ .

وتفصيلياً على رقعة رفعها له جوذر تعلقت بأحد عمال الدولة "بتونس" تأخر برفع الخراج السنوي، ((وكتب رقعة إلى مولانا .. يذكر ما أوجبه شيع الصقلي على نفسه في المنازل التي كانت لميسور بتونس وعاد النظر في أمرها إلى الأستاذ، فرجع إليه الجواب :

((إقبل منه ما أعطى فيها، على أنه ينزل لكل سنة واجبها، ولا يترك له مال سنة إلى غيرها، فإن ذلك معنى من الحيل قد انتبهنا له، وأمرنا أصحاب الدواوين أن لا يقبلوا من العمال إلا اتصال ما لكل سنة عند انقضائها فمن عجز عن الوفاء في أول سنة كان عته في التي تليها أعجز، وتلافى النظر في الأول أحق من النظر في أتيار الأمور)) (١).

فالخليفة الفاطمي لم يكن يريد أبداً أن يُنصب شخصاً مسؤولاً رسمياً وكبيراً على أنه وزير فيكون من صلاحياته التدخل بشؤون الدولة والإدارة والحكم حتى لو كان من الثقافة المعتبرين جداً . للأسباب التي أعود فاضغظها هنا وهي حب الاستئثار بالحكم بفردية ومركزية مطلقة، والقلق على عرش الخلافة كونها بطور تأسيس ونشوء بالمرحلة المغربية عمومياً، والتخوف من البطانة التي يمكن أن تلف حول الوزير، وتترتب له التمرد ضد الخليفة، مع ذلك ظهر التناقض بين بعض كبار المعاونين لعن الخليفة يرفع أعضائهم لمنصب قد يكون الوزارة، الماء الذي ظل سراًياً على الأقل العبيد في أعين الطامحين التي صارت طوال المرحلة المغربية وهي متطلعة إلى أمام الخلفاء بإقدي الثقة بالآخرين . بل أسمى التناقض ليس بين الواحد والآخر من كبار المعاونين والإداريين وإنما بين الواحد ونفسه محاولاً حيث الخطي بمزيد من المهارة والعمل والإخلاص لعن الخليفة يجعله وزيراً ما دام هذا المنصب شاغراً، لكن خشي قلق الخلفاء الفاطميين بالمرحلة المغربية حال دون اعتماد ذلك المنصب المضاعف .

بناءً على هذا فلا يثبت قول ابن خلدون على بساط البحث، الذي أعاد فيه غياب منصب الوزارة عند الفاطميين بالمرحلة المغربية إلى عمق البداوة بطباع القائمين على الدعوة الفاطمية ((... ثم جاءت دولة الشيعة بإفريقية والقيروان وكان للقائمين بها رسوم في البداوة فاغفلوا أمر هذه الخطط أولاً وتفتح أسماؤها ..)) (٢)، فأبو هيب الله الشيعي، والمهدي، والقائم، والمنصور، والمعز وغيرهم ممن وفدوا إلى المغرب من الشيعة لم يكونوا ممن رسخت البداوة فيهم بالمعنى الذي أراد ابن خلدون، فتمسك حياتهم كان منسجماً مع المناخ

(١) الجوزري، (سيرة الأستاذ جوذر)، المصدر المتقدم، ص ٩٥ والتي تليها .

(٢) الجوزري، المصدر نفسه، ص ٢٤٠ ..

العام لمنط حياة العرب المسلمين عموماً بحواضر المشرق العربي في ذلك العصر لاسيما وأن المؤسسين الأوائل كانوا قد طاقوا في حواضر ذلك المشرق وعاشوا بطقس بزخ الحضارة العباسية العريقة بالزهو الفارسي، ولو أنهم من البداوة بالمعنى الذي قصده ابن خلدون لما تمكنوا من إحكام ضبط شبكة الإدارة السرية جداً لدعوتهم وتعاملوا بالمراسلات عبر الزاجل واستخدموا " الشيفرة " والرموز كما سيمر في بحران هذا البحث، ولما أجهدوا أنفسهم بكل ذلك الجهد من أجل الاستقرار بدولة قوية، ولما خاطروا كل تلك المخاطرة لقهـر العباسيين تحت وطأة التخفي والتتكر خشية الانكشاف، فكان يمكن أن يتحولوا من حالين بدولة عظيمة واسعة الأرجاء إلى رؤوس مبعثرة تكمل أعداد من أخفقوا في الثورات السالفة ضد العباسيين وسابقيهم الأمويين، فضلاً عن اشتغالهم بحب المعرفة والعلوم وسعة الإطلاع، والغريب أن ابن خلدون يذكر رسوخ البداوة عند دولة الشيعة بإفريقية، في حين أنه يذكر بموضع آخر من المقدمة إبان حديثه في الفصل السابع والثلاثين عن الحروب ومذاهب الأمم وترتيبها، كلاماً عن أسباب الحروب فيقول : ((... وسبب هذا الانتقام في الأكثر إما غيرةً ومنافسةً وإما عدوان وإما غضب لله ولدينه . وإما غضب المالك وسعي في تمهيد، فالأول أكثر ما يجري بين القبائل المتجاورة والعشائر المتناظرة، والثاني وهو العنوان أكثر ما يكون من الأمم الوحشية الساكنين بالفقر كالعرب والترك والتركمان والأكراد وأشباههم، لأنهم جعلوا أرواقهم في رماحهم ومعاشهم فيما يابذي غيرهم ومن دافعهم عن مناعة أبنوهم بالحرب، ولا بغية لهم فيما وراء ذلك من رتبة ولا ملك، وإما همهم وتصبغ أعينهم غلب الناس على ما في أيديهم، والثالث وهو المسمى في الشريعة بالجهاد، والرابع هو حروب الدول مع الخارجين عليها والمانعين لطاعتها فهذه أربعة أصناف من الحروب، الصنفان الأولان منهم : حروب بغية، وفتنة والصنفان الأخيران : حروب جهاد وعدل ...)) (١)، وبناء على ما ذكر ابن خلدون من رسوخ طابع البداوة في القاطنين على للدولة الشيعة بإفريقية والقيروان يفترض أن يكون القاطنون عليها من الصنفين الأولين اللذين ذكرهما، ولكن لم يستطع ابن خلدون سوق أمثلة عن حروب البداوة خاضها القاطنون على الدولة الفاطمية، بل على العكس فقد خاضوا حروباً تدخلهم في الصنفين الأخيرين، كحروبهم ضد الذي خرج عليهم وهو أبو يزيد مخلد بن كيدادة وغيره، وحروبهم ضد أمويي الأندلس، وضد الروم، وبالتالي يجب تصنيف حروبهم بالصنفين

(١) المقدمة، المصدر المتقدم، ص ٢٧١ .

الواقعين ضمن نطاق (الجهاد والعدل) حسب تصنيف ابن خلدون للحروب، وليس من بين من كانت أهدافهم العدوان ونهب أرزاق الغير، هذا ومن المعروف عن مؤسسي الدولة الفاطمية بالمغرب أنهم جاؤوا قلة من سلمية، ولم يأتوا على شكل قبائل غازية أو متفلة، ولم تتوفر لديهم القوة العسكرية أو الضاربة أول الأمر، وعندما توفرت عندهم القوة عبر كتابة وغيرها طفقوا يقيمون دولة مستقرة وفق تخطيط وتنسيق نهض أساساً على سرية مطبقة، وانتقال من المشرق إلى المغرب وفق استراتيجية ذات هدف عقائدي بعيد المدى غائر النوايا تجلّى بدولة خاضت حروباً برية وبحرية بأسطول كبير وعلى عدة جبهات مقدرة القيمة الاستراتيجية لمستقلة مع مركزية حكم قوي ناتج عن الائتاق مؤسسات إدارية بالغة الاحكام كما سيتطور أكثر فأكثر ببحران هذا البحث، فضلاً عن طابع حضاري ظهر شيء منه حتى قبل تبلور إدارات الدولة بمعنى الكلمة عقب الانتقال إلى مصر، وقد ظل الخلفاء الفاطميون في تلك المرحلة لا يصرحون بمنصب الوزير بالرغم من أنه كان من أجل المناصب بعد الخليفة وولي العهد لأنهم كانوا يدركون أنه من المفروض أن يطلع الوزير بحكم منصبه على ما يطلع عليه الخليفة تقريباً، مما لا يتناسب برأيهم تلك المرحلة التي اعتبروها توطيدية . هذا وفي سياق القول بأن الصواب قد يكون جانب ابن خلدون فيما ذكره آنفاً، هو أن الفاطميين سكتوا بقصور منيفة واستقروا بها بما يتنافى مع طابع البدو في التنقل والترحال، ولحسم هذا الأمر يمكن تسليط الضوء أكثر على طبيعة العلاقة بين الأستاذ جوتير والـخلفاء الفاطميين بالمغرب فنذكر أن عمق الاستراتيجية الفاطمية هي التي جعلتهم لم يتكبدوا منصب الوزارة ظاهرياً بل اعتمدوها كتكتيك فرضته عليهم طبيعة الظروف والمرحلة، فجوهر كان قد دخل بولاء المهدي منذ أن كان في رقادة، وقبل بناء المهديّة، وظل يلزمه بعد انتقاله إلى القيروان، والمهديّة، كما لازم المعز بالمنصورية، وهو أصلاً من العبيد الصقلية الذين جلبوا مع الموالى إلى المهدي عبر الأندلس، وكان وهبه الأخير إلى القائم الذي وثق به ثقة كبيرة بسبب إخلاصه، فاستخلفه على قصره عندما خرج لحرب صاحب الحمار، وهو الذي حفظ سر عهد استخلاف المهدي لابنه القائم ولم ينجح به إلا بعد أن أعلنه القائم نفسه، وبعد تواليه وكله بأمور بيت المال وخزائن الخزائن والكساء، ووزيره سفيراً مسؤولاً عن كافة الأعمال الخارجية لكل أوليائه، وسلمه سائر الدواوين (١)، وكان القائم يعامله وكأنه وزير تماماً فهو لم يوص إلا به قبل وفاته إبان

(١) للجوتري، (سريرة الأستاذ جوتير)، للمصدر المتقدم، ص ٧ والتي نلخصها :

استخلافه لابنه المنصور الذي خاطبه بالقول : ((وديعتي عندك جوهر المسكين فاحفظه ولا يذل بعدي .))، ورد المنصور : ((يا مولاي : هل جوهر إلا واحد منّا)) (١)، وعند وفاة القائم رأى ابنه المنصور حكم الخير حتى ينتهي من قتاله مع أبي يزيد مخلص كيلا تهبط معنويات قواته ويستغل ذلك الخارج ضده، وكان جوهر الوحيد الذي استأمنه على ذلك (٢)، وقد استخلفه عند خروجه للقتال على دار الملك وسائر البلاد، وكان يتسلم البريد المرسل من الخليفة المنصور إلى المهديّة مكتوباً باسم القائم، وبعد تحقيق الانتصار باركه المنصور بمنحه صفة النحر وأسبغ عليه لقب (مولى أمير المؤمنين) فظل متفرداً بهذا اللقب طيلة الوجود الفاطمي بالمغرب العربي، ولم يشاركه فيه إلا جوهر الصقلي ولكن بعد الانتقال إلى مصر، وقد أدرك المعز أن كبار معاونيه بالمغرب هما جوهر وجوهر، وخشية وقوع التوتّر بينهما أمر بالمؤاخاة بينهما، وبناءً على ما تقدم يكون الخلفاء الفاطميون عوضوا منصب الوزير من خلال معادلة جوهر للوزير وهو المخلص لهم كأمين سر لدولتهم ومنسق لشؤونها الداخلية والخارجية بمساعدة جوهر، فلقد كان ((... جوهر بلغ أرقى مرتبة في الدولة الفاطمية وهي المرتبة الثالثة بعد الإمام وإلى عهده مباشرة وهي المرتبة نفسها التي تكون للوزراء حين يتخذ الخلفاء الوزراء .)) (٣)، لا بل إن الخليفة المنصور كان قد أمر بحياكة اسم جوهر على الطراز واليسر زيادة في تشريفه، ألا يتحرك إلا بسوكب رهمي، وقد أجاسه معه على المائدة (٤) . ولما انتقل من المهديّة إلى المنصورية بقي جوهر ممثلاً ورئاسة جميع الدواوين في المهديّة للعاصمة الإدارية للدولة الفاطمية بالمغرب، وبلغت درجة ثقة الخليفة المعز به أنه استأمنه على كتمان خبر وفاة المنصور حيناً من الزمن لإجراءات سياسية كان يقوم بها، من جهة أخرى توقع الناس إبان ارتحاله إلى مصر أن يبقى جوهر النائب الأول له بالمغرب حتى أن الأخير طلب من المعز أن يأخذه معه ليقبض قريباً منه، لكن كبر سنه لم يسمح له بتحمل وعناء السفر أو القيام بمهمة النائب بالمغرب، ففارقه المعز بوقفة وداع عبرت عن تقديره له للحب الكبير الذي كان متبادلاً بينهما (٥) .

وفي نهاية المطاف هنا، فقد كان من نتائج تغييب الخلفاء الفاطميين لمنصب

(١) الجوزري، (سيرة الأستاذ جوهر)، المصدر المتقدم، ص ٨ .

(٢) الجوزري، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها .

(٣) الجوزري، المصدر نفسه، ص ٩ .

(٤) الجوزري، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها .

(٥) الجوزري، المصدر نفسه، ص ١٠ .

الوزير بدولتهم في المغرب وجود قرط استثنائاً بإدارة شؤون الدولة من قبلهم الأمر الذي أجبرهم على اعتماد وظيفة الحجابة والاهتمام بها أكثر مما لو كان هناك وزير لا كما قال ابن خلدون بأن وظيفة الحجابة لم توجد عندهم بالمغرب لطابع البداوة فيهم ((.. ثم لم يكن في دولة المغرب وإفريقية ذكر لهذا الاسم للبداوة التي كانت فيهم، وربما يوجد في دولة العبيديين بمصر عند استعظامها وحضارتها إلا أنه قليل .)) (١)، فقد اعتمدوها في دولتهم بالمرحلة المغربية بدليل أن جعفر الحاجب قام بدور الحاجب عند المهدي الذي قال : ((.. وكنت لا أحوجه أن يأمرني بشيء، وكان إذا نظر إلي عرفني الذي في نفسي، فأتيت بما يجب كما يحب)) (٢)، والذي يؤكد أن المهدي استحب أكثر من واحد، ما ورد عند ابن عذاري إبان حديثه عنه بأنه ((... استحب أبا الفضل جعفر بن علي، وأبا أحمد جعفر بن عيسى، وأبا الحسن طين بن إسماعيل المعروف بالحاضن، وأبا سعيد عثمان بن سعيد المعروف بمسلم السجلماسي .)) (٣) .

وبناء على هذا يكون الخلفاء الفاطميون قد اعتمدوا وظيفة الحجابة بالمرحلة المغربية، وبالتالي كأنهم اعتمدوا منصب الوزير فعلياً على الرغم من تغييبهم له إسمياً، وكان يمكن لهم أن يرثوا هذا المنصب من جملة التوريث الإداري عن الأئمة إلا أن استقرت عليه تكريرهم جعلتهم يؤجلون اعتماده إلى مزيد من استقرار شؤون دولتهم وفوطيد أركانها الأمر الذي تم بعد انتقالهم إلى مصر. ^{في المباحث السجلماسية} هذا ومن السمات التي برزت في شبكة الإدارة العامة عند الفاطميين بدولتهم في المغرب العربي اعتمادهم على عناصر من قبيلة واحدة أكثر من سواها وهي "كنانة" في شؤون إدارية وغيرها . على الرغم من ما سعى إليه الخليفة الأول المهدي منذ الوهلة الأولى من اعتماد سياسة المساواة الدينية بغية كسب الآخرين والإيحاء للناس بعدم تعصيه لتعصير على الآخر وأنه لا يمانع باعتماد أشخاص ممن كانوا في صف أعدائه إذا عاهدوه على الإخلاص وكانوا من ذوي الخبرة والمهارة في العمل الإداري وغيره ((... فلما وصل المهدي .. إلى إفريقية نادى بالأمان لجميع الناس في سائر البلدان، ونادى بالأمان لعبد الله بن القديم، وأيوب خليفة زيادة الله وقت دخول أبي عبد الله، فلما سمعوا بالأمان ظهروا، وكان أيوب

(١) (المقدمة)، المصدر المتقدم، ص ٢٤١ .

(٢) (إيفانوف)، مذكرات، المصدر المتقدم، ص ١٠٨ .

(٣) (البيان المغرب)، المصدر المتقدم، ص ١٥٩ .

هذا من كبار المنصرفين في دولة بني الأغلب فقرب المهدي ... عبد الله بن التميم ورد إليه النظر في جميع الدواوين والأعمال، ... (١)، لكنه ظل يعتمد على كتامة لبورها البارز في نجاح الدعوة فعمل وفق السياسة الإدارية التي اتبعها أبو عبد الله الشيعي معها بتقسيمها إلى أسباع، لكل سبع عسكر وقائد دعي مقدم، وجعل في كل مكان له داعي، وأطلق على المقدمين والدعاة تسمية مشايخ، وسعى للمزيد من كسب كتامة، والسيطرة عليها بإصداره قرارات نظمت أمورها الاجتماعية مع سواها من القبائل التي تبعت له مثل تحريمه على جميع أفراد القبائل الاتصال أو إقامة أية علاقة مع مقترفي الجرائم والذنوب، وعين المشرفين على تنفيذ العقوبات من أقرباء المذنبين، كما عمل على توكيل أعمال الجماعات للمشايخ وحفظ الفيء في أيديهم، حتى استثمرت سياسة حسن المعاملة الفاطمية لكتامة حوافها لجميها وزيادة في كسب ولائها لما لمسه الفاطميون من فعاليتها فاستثمرت هذه القبيلة منذ بداية العصر الفاطمي بالمغرب بالجنسية والأعمال الإدارية، وكان منها القادة، والولاة، والإداريون، والقضاة، وكتامة هي مجموعة القبائل المستقرة المنتمية إلى قرع البرانس، بناءً على التقسيم الكلاسيكي للمجتمع الأمازيغي، وسميت بهذا الاسم بتفسير نسبة البربر نسبة إلى جد أعلى لكل قرونها قد يكون اسمه "كتام" أو "كتم" ابن برنس بن مازيغ بن كتان بن خام (٢)، ولكن هذا الكلام لا يخلو من السطحية والطابع اللاعلمي أو غير الدقيق، فيوجد رأي آخر يبدو أفضل بكثير وهو أن ... آخر الاعتبارات في محاولة تفسير اسم كتامة تتمثل في توضيح الصلة بين كلمة كتامة العربية من جهة وكلمتي (ucutami) أو utumani اللاتينيتين من جهة أخرى، وقد وردت بعض النقوش اللاتينية التي ترجع إلى العصر البيزنطي وتشهد على وجود مجموعة من سكان قبائل جنوب منطقة جبل بابور، يعيشون في إطار نظمهم الاجتماعية وتحت سلطة أمير منهم، وهذه المنطقة في مضارب قبيلة كتامة نفسها .

ويلاحظ أن هذا النقش عثر عليه في فج فيندول (col de fe donles) الذي يقع بين ميله وجيجل أي في بيئة كتامة الأصلية وبين حواضرها الكبرى .

(١) إيفانوف، (مذكرات)، المصدر المتقدم، ص ١٢٢ .

(٢) دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية منذ تأسيسها إلى منتصف القرن الخامس الهجري (١١م)،

د - موسى لقيال، الجزائر ١٩٧٩م، ص ٩٢ .

ويبدو قياساً على أخذ العرب لكلمات أجنبية قديمة ومنها إفريقية وطبنة (١)، ومقرة، وطرابلس، وانطابلس، وغيرها أن كلمة الأكتوماني، وهي صيغة جمع في اللغة اللاتينية، هي الكتامين نفسها في اللغة العربية، وقد تصيد المؤرخون والرحالة المسلمون كلمة كتامة منها، كما تصيدوا كلمة بربر، وشاعت في كتاباتهم وأصبحت ذات طابع عربي وتلمسوا لها بعد ذلك أصولاً نسبياً كعادتهم وصبروا للنظر عن أصولها الأجنبية الأولى، عند الأمم التي تقدمتهم في هذه البلاد .))، وربما يدعم هذه المقولة طريقة ضبط ونطق هذه التسمية بالضم بعدما كان أغلب الباحثين يلفظونها بالكسر مثل صنهاجة، فأضحى لفظها بالضم مثل ضارة ويبدو ((. . . أن الضم هو النطق الصحيح وية أخذ الباحثون القدماء . . . وهو الشكل المناسب لصيغتها اللاتينية التي جاءت في النقوش (ucutamii) (٢) . هذا وكانت أماكن توزع هذه القبيلة في منطقة إفريقية والمغرب الأوسط وشمال المغرب الأقصى وجنوب شبه جزيرة الأندلس (٣) ، ((وكان الكتاميون قبلاً ضخماً من البربر البرانس يسكنون ما يعرف اليوم بمنطقة القبائل غرب مدينة الجزائر ويمتدّون جنوباً في جبال الأوراس (٤)، وكانوا قوماً فيهم عدد وقوة وإيمان وتطاع إلى السلطان، (((٥)، لا بل وصفت كتامة بأنها ليست قبيلة وإنما مجموعة أحلاف شملت كتلة زواوة وانتشرت فروغها في شتى مناطق المغرب ((. . . ولها مراكز هامة وحواضر عظيمة بعضها باقٍ مثل سطيف، وجيجل، وبعضها اندثر مثل إيكجان (٦) وتازورت . (((٧) .

في كل الشان الوصافي الجامعة

- (١) طبنة : TOBNA، ويرد اسمها بضم أولها وتساكن ثانيها، كانت تعدّ من كبرى مدن الزاب في الجزائر، وهي مشهورة الآن وتلقب جراب النعمان، (رسالة لفتح الدعوة)، المصدر المتقدم، ص ٥٨، هامش (١)
- (٢) لقيال، (نور كتامة)، المرجع المتقدم، ص ٩٧ .
- (٣) لقيال، المرجع نفسه، ص ١٢٢ .
- (٤) أوراس : جبال جنوب شرق الجزائر من جبال الأطلس الصحراوي، سكنتها قبائل هوارية ومكناسة وهم أباضية، النعمان، المصدر نفسه، ص ١٦٦ مع هامش (٥) .
- (٥) معالم تاريخ المغرب والأندلس، د. حسين مؤنس، دار الرشاد، ط ٢، القاهرة ٩٩٩ م، ص ١٣٩ .
- (٦) إيكجان : تعدّ من أهم حصون كتامة وتقع على مسافة ٦٩ كم شمال مدينة سطيف، ومعنى كلمة إيكجان في الأمازيغية البربرية الكلاب فهي جمع كلبون، ويكون المعنى النهائي، عريسة الكلاب، ويعود ذلك إلى أعضاء سكان المنطقة على الكلاب حراسة المراعي التي كانت توضع في المرتفعات لتتصرف على مائز الجهات والنواحي، وكان يوجد ولدي يجاوز حصن إيكجان يعرف اليوم باسم وادي الكلاب، لقيال، المرجع نفسه، ص ١٥٥ والتي عليها .
- (٧) لقيال، المرجع نفسه، ص ٦٠٩ .

هذا والسبب الأساسي في تسخير أنفسهم للعمل في خدمة الدولة الفاطمية وإنجاح دعوتها هو علاوة على تأثيرات أبي عبد الله الشيعي فيهم، محاولتهم تغيير واقع الحال الذي كانوا يعيشونه إثر تعرضهم للذل والجور من قبل أهل يلزمة .
ومن السمات التي برزت بشبكة الإدارة العامة في الدولة الفاطمية بمراحلها المغربية الاهتمام بإدارة شؤون صقلية التي استمرت ذات مكانة خاصة عند الفاطميين بعد انتقالهم إلى مصر .

فمنذ أيام المهدي بدا الاهتمام واضحا بها، وقد أكد ذلك المقريري بقوله : ((.. فاستعمل على جزيرة صقلية الحسين بن أحمد بن أبي خنيزر، فوصل إلى مازر عاشر ذي الحجة سنة سبع وتسعين ومائتين، فولى أخاه على جرجنت، وجعل قاضياً بصقلية إسحاق بن المنهال - وهو أول قاض تولى بها للمهدي ..)) (١) . وبالطبع إن الاهتمام بصقلية لم يقتصر على الفاطميين، فهم ورثوا ذلك الاهتمام عن الأغالية الذين كانوا شرعوا يأخذها منذ العقد الثاني للقرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي، ولم يقصر خليفة فاطمي عن آخر من حيث الاهتمام بإدارتها، فكلهم أعاروها عناية بالغة لاسيما في شؤون ديوان الصناعة فيها، خصوصاً صناعة السفن والمراكب الحربية والتجارية كونها شكلت قاعدة للأسطول الفاطمي الذي خصص لجهة أوروبية على الرغم من وجود مراكز عديدة لصناعة السفن والأسلحة ذات إدارات فاطمية خاصة بالمغرب مثل بونة (عنابة) والبيجة، غير أن موقع صقلية يتأجد الفاطميين جداً على التحكم عبر أسطولهم القوي بمياه حوض المتوسط، وهي بالطبع محطة هامة للمسلمين عموماً منذ فتحهم لها سنة ٢١٢هـ / ٨٨٧م ..

وظهر اهتمام الخلفاء الفاطميين بها من خلال عنايتهم باختيار ولاتها التابعين إدارياً وعسكرياً لهم، فقد اعتمد الخليفة أبو القاسم محمد القائم على خليل بن إسحاق بتوليته عليها منذ عام ٣٢٥هـ / ٩٣٧م خلفاً لوالدها سالم بن راشد الذي انتفض سكاها ضده بمدينة جرجنت لسوء سيرته، لكن أشهر ولاتها على الإطلاق من قبل الفاطميين كان علي بن أبي الحسن متوليها سنة ٣٣٦هـ / ٩٤٨م بعهد الخليفة المنصور لمكانته الجليلة وحسن إدارته لها ولقوة شخصيته، وكان عينه المنصور لأن المسيحيين فيها استضعفوا مسلميها بعهد واليها السالف أعجزه، وامتنعوا عن دفع أموال الصلح والهدنة التي كانوا قد اتفقوا عليها مع السلطات الفاطمية .

(١) (تماظ)، المصدر السابق، ص ٩٢ والتي تولى .

هذا وانسجاماً مع الفكر الاستراتيجي عند الخليفة المعز وصلت صقلية لذروة اهتمام الفاطميين بها في عهده، فقد عُدَّتْ قاعدة شن الهجمات على الروم وأمويي الأندلس، ومركز صناعي وتجاري شديد الأهمية ليس بين الشرق والغرب فحسب بل بين المغرب وبلاد الروم أيضاً، ويمكن تقدير مدى اهتمامه بها أنه فصلها عن إدارة نوايه بني زيري بالمغرب بعد ارتكابه إلى مصر، وأبقاها تابعة له من خلال إشراف حسن بن علي الكلبي أبي القاسم عليها الذي اشتهرت أسرته بولايتها، وقد ورد في سيرة الأستاذ جوتز أنه ((... كان نفذ أمر مولانا (المعز) ... باعتقال المراكب عن السفر إلى صقلية لما يريده من حمل العدة والسلاح والأطعمة لنصرة العساكر بعد التصرف أحمد بن الحسن عنها، ...)) (١)، وقد كانت الحاجة ماسة إليها لتصدير الأخشاب منها إلى دار صناعة السفن بالمهدية تحت إشراف إدارة ديوان الصناعة المركزي بالمهدية ((ووصل إلى الأستاذ عود كثير في مركبه من صقلية وكانت دار صناعة مولانا محتاجة إلى العود ...)) (٢). ليس هذا فحسب بل ركز الفاطميون على إقامة دواوين غير ديوان الصناعة بصقلية لإنشاء شبكة إدارة محكمة تتبع إلى المركز الإداري بالمهدية عبر ديوان البريد، فأوجدوا فيها ديواناً للأشياء ودواويناً للخاصة الذي كان لصاحبه صلاحية السلطة التنفيذية الأولى بالجزيرة إبان غياب الولي الصغير من قبل الخليفة الفاطمي شخصياً. ويمكن القول بالخلاصة حول سبب الاهتمام الإداري والسياسي الفاطمي بصقلية إن ((... دور الفاطميين في صقلية دور في الدرجة الأولى من الأهمية لا بالنسبة إلى فاطميين أنفسهم بل بالنسبة لأهل إفريقيا أيضاً. أما بالنسبة للفاطميين الذين يعدون الجهاد من أركان الدين فإن صقلية كانت الميدان الذي استطاعوا أن يودعوا فيه حق الجهاد كاملاً أداء لم يتسبها لهم مثله طول أيام دولتهم في مرحلتها الأولى والثانية. أما بالنسبة لأهل إفريقيا فإن نقل ثغورهم إلى صقلية كان أمراً حيوياً لهم. وهكذا التقى البربر وحكامهم عند هدف واحد، وتعاونوا في التغلب الصقلي تعاوناً تاماً. ...)) (٣).

أيضاً من السمات الإدارية التي برزت في الشبكة العامة عند الفاطميين بالمرحلة المغربية الاهتمام البالغ بالإدارة المالية متجسدة بديوان بيت المال والسكة لتقوية رصود الدولة الناشئة، ذلك الديوان الذي سمي ديوان النظر كان لدى رئيسه وموظفيه جرائد وداستير حوت

(١) الجوتزي، (سيرة الأستاذ جوتز)، المصدر المتقدم، ص ١٠٣.

(٢) الجوتزي، المصدر نفسه، ص ١٢١.

(٣) الجوتزي، المصدر نفسه، ص ١٥.

أرقام كميات الأموال المرفوعة إلى بيت المال من الضرائب على المحاصيل وغيرها مما هو في استحقاق الدولة، فغير خاف على أحد دور النقد وما يشغله بقوة اقتصاد أي دولة من الدول قديماً وحديثاً، لذا نظم الخلفاء الفاطميون شؤونهم المالية عبر ديوان بيت المال أو الخزينة باهتمام بالغ لما تكلفه من رواتب للجنود وسواهم من موظفي الدولة، ولشراء المواد الأولية للصناعات المختلفة من سفن ومراكب حربية وغيرها، ولمدى أهميته عندهم فقد كانوا يؤثرون دار ضرب النقد إلى قاضي القضاة في زمنهم (١)، فقد اهتموا برصد ما يدخل ويخرج إلى ومن خزينة الدولة بدقة بالغة ابتداءً من قبض المعاييم المفروضة كالنكوس والجزية والخراج والعشور وشئى الضرائب، وانتهاءً بالإنفاق على مصالح الدولة وكل ما تفرغ عنها، وقد وجد جهاز خاص من الموظفين قام بالعمليات الحسابية وضبطها ومراجعة أوراقها ووثائقها وكشوفها، وكان على رأس كل مصلحة من المصالح المتعلقة بشؤون بيت المال موظف رئيسي مسؤول، وكل مصلحة كانت لها قطاعات معينة مسؤولة عنها فيما يخص الأمور المالية من دخل وخرج، وقد عادت المعاملات كلها بالنهاية إلى صاحب بيت المال أو رئيس ديوان المال ليتحصوا وينظر فيها ويصادق على ما يستحق ويرفض ما لا يستحق وكل ذلك بأمر الخليفة وبالتشويق معه، من هنا سعى لاختيار الموظفين الأتقاء والمناسبين لهذه الوظائف المرتبطة بديوان بيت المال، وكان المهدي قد عين بعد قدومه من سجلماسة عام ٢٩٧هـ/٩١١م صاحباً لبيت المال أبو جعفر الخزري ولو لم يكن يدرى فيه الثقة والأمانة لما عينه بهذا المنصب الذي تجوز الكثير من المناصب أهمية، فديوان بيت المال كان بطلانة الدواوين التي أمر المهدي بتكوينها وموظفوه من أولئك كواثر أجهزته الإدارية التي شكلها، ومن تولوا رئاسة هذا الديوان إبان عهده أيضاً أحمد بن الحسين أبي علي، تلاءم ابنه أبو الحسن، ومن تسلمه خلال عهد القائم بأمر الله جوذر الذي شملت سلطته وظائف أخرى كما سلفت الإشارة، وهو الذي كان يحصى أموال بيت المال بنفسه، وفي عهد المعز تولى بيت المال أبو جعفر بن حسين بن مهدي، وقد عمل بخدمته عدد من الموظفين، والخدم الذين خصصوا لبيت المال بمثابة فراشين وغيرهم، من الصقالبة وسواهم، وكان المعز قد كلفه باستعمال خاتمه في ختم الوثائق، والمعاملات المالية (٢). هذا ويذكر أن الخلفاء الفاطميين اتبعوا سياسة الرفق واللين بجمع الأموال الضرائبية من الرعية الأمر الذي جعلهم يقبلون لقمة

(١) ابن السامون، (نصوص من أخبار مصر)، المصدر المتقدم، ص ٣٨ هامش (٤).

(٢) الحجارى وابن عبد الملك، (النجوم الزاهرة في خلى حضرة القاهرة)، المصدر المتقدم، ص ٤١.

أهل المغرب على الإدارة المالية الأغلبية إلى رضئ وقبول لهم، لاختلاف ليس فقط أسلوب الجباية وإنما مقادير الضرائب وما تعلق بشؤونها منذ أيام أبي عبد الله الشيعي الذي لم يسمح للولاة ولا للجباة بالتعسف في الجبايات، ولم يسمح بقبض مال الصدقة عن الإبل والبقر والغنم إلا بعد التأكد من صحة جمعها شرعاً، ومثل هذه الإجراءات الجديدة وغيرها والاهتمام بالموارد الاقتصادية من تشجيع الزراعة والإدارة الحسنة للتجارة وسواهما زاد في دخل الدولة الفاطمية لتعدد المصادر، مما سمح بالتخفيف من حجم الضرائب الأمر الذي احتيج فيه لمزيد من الدقة إبان التعامل بأموال الدولة الفاطمية التي قامت فعلياً ليس فقط على أنقاض الدولة الأغلبية بل على الرستمية، والمدارية، والأدرسية أيضاً، فأصبحت مالية المغرب المتعددة المصادر تحت الميادة الفاطمية، وتعدّ الكتب المختصة بالتاريخ الفاطمي بذكر حجم الأموال التي أنفقها المعز لدخوله مصر فضلاً عن تكاليف تسويته الطريق من المنصورية إليها، وحفر الآبار للحصول على ماء الشرب للمسافرين ونقله الخزائن والأموال والتحف النفيسة والكتب الكثيرة والأثاث الفاخر ورفات أجداده وغير ذلك على ظهور مئات الجمال، هذا وكانت مصادر أخرى تقدم الكثير من الأموال إلى الخزينة الفاطمية بالمرحلة المغربية فعدا عن الزكاة، والمكوس، والجزية، غنائم الحروب وأتاوات حُرّجينة كالتى فرضها الفاطميون على الروم بمثابة ضرائب صلح فضلاً عن جهات أخرى مكّنت رديفاً مالياً للخزينة مثل مردود ضرائب المراعي وصنائه الأسماك والمكوس على السلع الصادرة والواردة البرية، والبحرية إلى، ومن الأندلس وبلاد الروم، ومصر والسودان، من أموال الأعشار المقروضة على الجيوب والحيوانات، وأموال الجزالي (أهل الذمة) وهي الجزية، وما أتى من مال البحر المأخوذ على السفن الراسية بالموانئ الواقعة تحت السيطرة الفاطمية، وأموال القَبائلات التى هي نوع من الضمانات لجماعات التي تدفع مبلغاً من المال يتفق عليه مع الحكومة مقابل أن يضمموا جزءاً من مياه البحر لصيد الأسماك، علاوة على أموال " اللطف " والمقصود منها الهدايا والهباء التي تُرد إلى البلاط من الملوك وغيرهم كهدايا سنوية أو بالمناسبات، عدا عن مكوس مرور السفن بمياه الفاطميين الإقليمية . فضلاً عن أن من طبيعة الدعوة الفاطمية مساهمة المريدون فيها أصلاً بقسط غير معين من المال حسب الإمكانيات لدعم الخزينة وذلك من جميع أنحاء العالم الإسلامي، وقد عين الفاطميون موظفاً إدارياً مالياً كبيراً في ديوان الخراج سمي المستوفي كان صاحب مجلس في هذا الديوان تمّ على عاتقه تقيق ومراجعة الأموال ورفع حساباتها في أوقاتها عن طريق التسلسل إلى الخليفة، وتبنيه صاحب ديوان الخراج على ما يتوجب استخدامه من الأموال في الأوقات المناسبة، والموازنة بين الجسراند

والقارير المالية الواردة إليه من الجباة وعمال الخراج، وتجهيز السجلات النهائية بذلك بعد تخريج ما يستوجب تخريجه من الأموال، وتجهيز طلبات وأوامر الأموال المستحقة للجباية (١)، إضافة إلى إمكانية الاستنتاج أن القاطمين حاولوا أصلاً كسب الرعايا بالمغرب عبر إظهار أنفسهم أفضل من الأغلبية الذين اشتهروا بوفرة مصالحهم الإدارية فحاولوا أن يستفيدوا من تجاربهم ويعدّلوا في بعض أساليبهم منذ أيام أبي عبد الله الشيعي الذي أظهر أن الأغلبية كانوا متعسفين لقرضهم الخراج على سكان المغرب المسلمين، وأن هذا غير جائز، فالخراج يفرض على الأراضي التي صولح عليها المشركون فيستفيدوا منها ويستغلونها مقابل دفع مقدار معين من المال سنوياً متفق عليه إلى الإدارة الإسلامية حسب اجتهدات الأئمة، والأرض التي أسلم أهلها لا يجوز فرض الخراج عليها، من هنا ألغى أبو عبد الله الخراج الذي فرضه الأغلبية مع عدم كتم استكراهه لذلك بطبقة عام ٢٩٣هـ/٩٠٧م، هذا والخلفاء القاطمون حاولوا إظهار أنفسهم أكثر ألماً وحسن إدارة مالية وغيرها من الأغلبية لكسب ولاء السكان فزادوا عدد الموظفين بنيران بيت المال وعدّوا الاختصاصات فيه، ففي مجال الضرائب مثلاً جعلوا القسم المختص بها التابع لديوان بيت المال ينقسم إلى ستة شعب، شعب لتحديد نوعية العمل الذي تفرض عليه طبيعة المنطقة وثاني لتحديد الطبيعة الجغرافية ومدى خصوبة البلدة وأهمية موقعها ومعرفة حكم أراضيها من عشر أو خراج، وثالث لتحديد مساحات الأراضي المتوجبة عليها الضرائب، ورابع لفرد بدلية ومعرفة وتحديد طبائع كل بلدة ونسبة قرائنها إلى أغنيائها والخاص في ذكر وتحديد أسماء ومواقع البلدان التي تتوفر فيها الثروات وتمتاز عن سواها بالغنى والمثلث، والشعب السادس يختص ببلدان الثغور والحدود القاطمية وكمية الأموال المتوجبة على أهلها، وهذه تختلف عن سواها نظراً لمواقعها الخطرة ولبعدها عن الأمن والاستقرار قياساً بالداخلية، ومنها ما تفرض عليها الضرائب أكثر من غيرها تلك التي تشمل أهالي من غير التابعين للدولة القاطمية، فيوجب هذا على الموظفين العاملين بقسم الضرائب معرفة طبيعة الأموال ومقاديرها المترتبة، وهل هي صلح أم عشوة (٢). وتشمل أعمال موظفي القسم الضرائبي ديوان بيت المال عدا جباية الضرائب. المصائد، والزكاة التي شكل التعامل بها أعقد المعاملات في ديوان بيت

(١) أخبار مصر في سنتين (٤١٤-٤١٥هـ)، المتبحر: تحقيق وإيم ج. ميلوز، الهيئة المصرية العامة

للكتاب، القاهرة ١٩٨٠م، الجزء الأربعون، ص ٣٧ هامش (٧).

(٢) انظر الأحكام السلطانية والولايات الدينية، الماوردي: مراجعة د. محمد فهمي البجرجاني، نشر المكتبة التوفيقية، القاهرة د. ت ص ٢٣٠-٢٤٤.

المال، فالضرائب يجب أن تكون موضحة على لوائح بسجلات خاصة، وأمور المصادرات تصدر فيها أوامر مباشرة وواضحة من الخليفة . أما جباية الزكاة فكانت تتطلب موظفين مهرة، لديهم الخبرة والمعرفة، لأن الزكاة كانت ترد أموالها من مصدرين سميًا ظاهر وباطن، الظاهر مثل الزرع والثمر والمواشي مما لا يمكن إخفاؤه، والباطن من المال والذهب والفضة وعقود تجارية مما يمكن إخفاؤه، والموظف المختص أو ولي الصدقات ليس له الحق في المطالبة بزكاة المال الباطن فهي تخرج طوعية من أصحابها . أما زكاة الأموال الناتجة عن الطواغر من الأرزاق فتطلب أمراً (ضريبة) (١) . والأموال المزكاة هي على المواشي، والنخل والشجر، والزرع، والفضة والذهب، ولو كان الأمر كذلك لكان على الموظفين المختصين بالزكاة لكن توجب عليهم دراسة كل من المصادر المذكورة حسب أعمارها وأحجامها فيما يخص المواشي والأشجار والزرع، وما تقدمه من نتاج وما يتوجب على كل صنف منها، فيما يتركب على الإبل غير ما يتركب على البقر والغنم، وما يتركب على هذه غير ما يفرض على الماعز والسخال والجواميس، ويجب أن يُراعى مقدار ما يتركب عليها حسب مصدر شربها والكلاء، فالمواشي التي تشرب من ينابيع تحت حماية وإشراف الحكومة غير التي ينأى بها أصحابها لتشرب من حدائق بعيدة، وتختلف أيضاً عن التي تشرب من مصادر مياه قريبة أو داخل أراضي أصحابها، وكذلك التي ترعى من سهوب تابعة للدولة وتحت إشرافها وحراستها غير التي ينأى بها أصحابها ياكراوين وعشيرة أيضاً الأمور تنسحب على المزروعات والأشجار المثمرة ومصادر سقيتها، ويتوجب على الموظفين المختصين متابعة الجديد مما يصدر من أوامر وتعليمات وتعديلات من الخليفة بخصوص ذلك (٢) . من هنا نال موظفو الجبالية عناية أكثر من غيرهم وتم اختيارهم من ذوي الأذهان الصافية والمهرة بالحسابات والثقة . لأن وظائفهم تعد (... من الوظائف الضرورية للملك وهي القيام على أعمال الجبايات وحفظ حقوق الدولة في الدخل والخروج ..) (٣)، وكانت تسمى أعمالها جباية الصدقات وهي (الزكوات الواجبة في المواشي والتقود والزرع، وتحصيلها من أربابها، وحملها إلى بيت المال) (٤)، وجميع موظفي الإدارة المالية تبعوا

(١) الماوردي، (الأحكام)، المصدر المتكتم، ص ١٢٨ .

(٢) انظر كتاب الماوردي، المصدر نفسه، ص ١٢٨-١٤٢ .

(٣) ابن خلدون، (السيرة)، المصدر المتكتم، ص ٢٤٣ .

(٤) تاريخ ابن خلدون، دار البيان، د . ت . سبعة مجلدات، مج ٤، ص ١٠٣ .

لرئيس ديوان المال الذي سمي ((صاحب بيت المال)) . هذا وخلاصة ما يمكن قوله عن إدارة الخلفاء الفاطميين إبان المرحلة المغربية لأموال الدولة أنهم حاولوا عدم العسف بالرفقة بخصوص الضرائب وجباية الأموال المستحقة للدولة، كسبا لود الفئات الاجتماعية التي حكموها، ففي جزء من نص الخطبة التي أمر الخليفة الفاطمي المنصور بالله أحد معاونيه بإلقائها عقب صلاة الجمعة في القيروان بعد انتصاره على أبي يزيد مخلد بن كيداد ورد ((... فقد ترك لكم الأمير أعزه الله ما يجب عليكم في هذه السنة الآتية، وفي سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة، من العشر والصدقة، وجميع اللوازم . وفعل ذلك بجميع الناس مسلمهم وذميرهم، رفقاً بهم، على عسارة أرضهم ويوانهم، فليبلغ الشاهد الغائب، وليرجع كل بنوي منكم إلى بلنته، بلا جريرة عليه، ولا كلفة .

ثم إنه لا يؤخذ منهم في إقبال الستين (لا العشر والصدقة، الطعام من الشاة ومن الغنم، والثور من البقر، والبعير من الإبل، على قرالض الله ومنه جدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ...)) (١) .

ومن الجدير بالذكر أنه بلغ اهتمام الخلفاء الفاطميين بشؤون أموال الدولة درجة جعلتهم يضعون السكة ودور ضربها تحت رقابة شديدة من قبلهم، تلك التي عرفها ابن خلدون بقوله : ((وأما السكة فهي النظر في النقود المتعامل بها بين الناس وحفظها مما يداخلها من الغش أو التفتيش إن كان يتعامل بها بعدد أو ما يتعلق بذلك ويوصل إليه من جميع الاعتبارات ثم في وضع علامة السلطان على تلك النقود بالاستجداء والخلوص برسم تلك العلامة فيها من خاتم حديد اتخذ لذلك ونقش فيه نقوش خاصة به فيوضع على الدينار بعد أن يقدر ويضرب عليه بالمطرقة حتى ترسم فيه تلك النقوش وتكون علامة على جودته بحسب الغاية التي وقف عندها السبك والتخليص في متعارف أهل القطر، ومذاهب الدولة الحاكمة، فإن السبك والتخليص في النقود لا يقف عند غاية وإنما ترجع غايته إلى الاجتهاد، فإذا وقف أهل أفق أو قطر على غاية من التخليص وقفوا عندها وسموها إماماً وعبارة يقدرون به نقودهم وينقدونها بمماثلته، فإن نقص عن ذلك كان ريقاً والنظر في ذلك كله لصاحب هذه الوظيفة وهي دينية بهذا الاعتبار فتدرج تحت الخلافة ...)) (٢) .

وبنهاية المطاف هنا يمكن القول إن الخلفاء الفاطميين في المرحلة المغربية عينوا موظفين

(١) القرشي، (عنوان الأخبار)، المصدر المتقدم، المجلد الخامس، ص ٢٥٤ .

(٢) المكنمة، المصدر المتقدم، ص ٢٢٦ .

بمثابة مشرفين مختصين على دور ضرب النقد، جرى عملهم بالتعسيق مع صاحب بيت المال، وإذا حصلت إشكالات ما يشؤون العمل ومسائل التنسيق بين الموظفين وديوان المال ودور الضرب كان يصار إلى رفعها إلى الخليفة مباشرة عبر صاحب ديوان بيت المال للنظر فيها، مثلاً جرى يخبر ورد في نص عند أبي علي منصور العزيري الجوزي في كتابه سيرة الأستاذ جوزر ((... وكان الأستاذ رفع إلى مولانا المعز... كتاباً ورد من نظيف الكاتب متولي بيت المال بالمهدية يذكر ما وقع بينه وبين علوش السكاك من المشاجرة على الطبع بسكة المهدية، وما نسيوه إلى علوش في أمر العيار، وذكر نظيف أن علوش رغب في أن يختير عليه العيار من الغلة، فوقع مولانا... الجواب عن هذا الفصل ببيان واضح هو :

يا جوزر : هذا الذي ذكره في الاختيار عليه من الغلة محال، وإذا هو يعرف ما يرفع في الغلة فليس يجعل على نفسه شاهداً منها، ولكن إنما يختير عليه ما بأيدي الناس ففيها تقع المصانة، لأن التاجر يرضى له أن يأخذ من الغلة على الجودة ويسامح في غير ذلك إذا الربح مشترك بينهما، فعرف ذلك، وحذره من السقطة، وحذر يثراً إلى نفسك واسمع كلامه على ذلك،...)) (١).

إضافة إلى ذلك فقد وجد وكيل عن الخليفة سمي وكيل بيت المال، كان من الثقة بالطبع، فوض له الخليفة حق النظر في الأمور المالية المتعلقة بشؤونه داخل بيت المال، ولم تسند مثل هذه الوظيفة إلا لمن عُد من السلك الديني والقضائي، أو من الشيوخ العدول، فحق للوكيل أن يبيع، ويشترى، ويصرف شريعاً بذلك، وأن يضمن ما ينطبق عليه الضمان، وأن يصرف أموالاً من أجل إنشآت معينة، ويعمر مرآكب، وغير ذلك (٢).

(١) المصدر المتكتم، ص ٩٦.

(٢) ابن الطوير، (نزهة المشتكين) المصدر المتكتم، ص ١١٧.

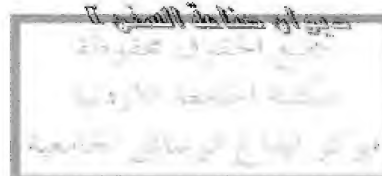
الخط الثاني

القسم الأول : الإدارة العسكرية
« ديوان الجيش » « القسم البحري » « القسم الجوي »
« ديوان البريد » « الفرع البحري » « الفرع الجوي »
« ديوان صناعة السفن »

مع الخط المحذوف
القسم الثاني : البحر الطارئة بوحدة من ممتلكات
إدارية وهي للبحرية الطارئة في المغرب
البحري

الغناء الأول

الإدارة العسكرية : ديوان الجيش « الغناء البحري » « الغناء
البحري » ديوان البريد « الغناء البحري » « الغناء البحري »



الإدارة العسكرية

ديوان الجيش « القسم البحري » « القسم البري » ديوان الجيش « الفرع البحري » « الفرع البري » ديوان صناعة السفن

لقد قسم أبو عبد الله الشيعي الجيش الفاطمي في المغرب تقسيمات معينة لتسهيل إدارته وعمل على تصنيفه إلى فرق لتسهيل قيادته، ولينم التنسيق فيما بينها، وكانت تقسيماته إلى أسباع احتوى كل سبع مجموعة من القوات أدار شؤونها وقادها مقدم مساعده داع بمثابة ضابط توجيه سياسي، عدا عن دعاة آخرين اختصوا بتوجيه الضباط ونقل الأوامر إليهم، منهم من عرفوا بدعاة المشايخ، فالقائد العسكري (المقدم) ترأس مجموعة من الجنود لازمه داعي التوجيه المعنوي جنباً إلى جنب، وتعاون معه بالصلاحية تقريباً، ولعله تقدمه قليلاً نظراً لغلبة الطابع الديني عليه، فغيره كان الناس يرون إمكانية التفاهم والتقرب من الدولة أكثر من المسؤول العسكري الآخر. هذا ولدرجة اهتمام أبي عبد الله الشيعي بالجانبين السياسي والعسكري وإدارتهما وأهمية أن يكون الداعي معيهاً للمقدم، والضرورة ضبط أعداد القوات وقادتها، وتنظيم مراتب الجند شهرها دون تقصير في الجرايات والعطاءات فقد أنشأ ديواناً خاصاً بالعسكر هو (ديوان الجيش) سعى لأن تكون الدعاية السياسية الممزوجة بالمذهبية مستحوذ على نصف السلطة الإدارية والتنفيذية فيه، تاركاً عنصر التقاطع يشغل دوره ليظهر كل من الداعي والمقدم مدى مهارة كل منهما في استقطاب الأجناس والإخلاص للدولة.

أما الأساليب التي اتبعت في إدارة الجيش البحري عند الفاطميين بالمغرب فهي نفسها تقريباً التي اتبعت في إدارة الجيش البري، فالبحري شكل القسم الثاني للجيش الفاطمي عموماً، وعومل بالأساليب الإدارية عينها تقريباً من حيث التوجيه السياسي والمعنوي، وضرورة المحافظة على العلاقات الحسنة بين الرؤساء والمسؤولين مع الإغداق المادي على القوات البحرية لرفع معنوياتها وتقدير أجهودها، فضلاً عن تعهد الالتزام بكامل النفقات للأهالي في حال فقدان أفراد من أبنائهم أو أرباب أسرهم مع التعويض المناسب، وذلك لتشجيع الرعايا والفئات الاجتماعية أبنائهم على التطوع في الجيوش الفاطمية هذا من

جهة، ومن جهة أخرى العمل على زيادة عدد القطع البحرية بسبب كثرة المعارك في البحر الأبيض المتوسط ضد أمويي الأندلس والقوات البيزنطية، وكان كل ما له علاقة بمراسلات ديوان الجيش محتوي ضمن سجلات خاصة، فلفظة السجل والسجلات أطلقت على المراسلات التي كانت توجه عبر ديوان الإنشاء إلى ديوان الجيش وغيره من المؤسسات الإدارية بأوامر الخليفة إلى شتى تفرعات ومراكز الدواوين داخل الأقاليم والمناطق التي تبعت للسيادة الفاطمية بغية الإخطار عن حادثة ما، أو لتوجيه قوات معينة في مهمة عسكرية، أو استطلاعية أو للإخبار عن تحرك سيقوم به الخليفة، أو لتعيين موظف كبير في الدولة، ومنحه الألقاب أو لأخبار الولاة والدعاة عن أمور أخرى (١) . هذا ولكون سواحل المغرب العربي من طنجة غرباً حتى خليج برقة شرقاً عامرة بالتغور البحرية فقد خصصت لها محطات إدارية ومصالح فرعية تبعت للقيادة العليا بالمهدية وسواها من العواصم الفاطمية سميت بمجموعها " ولاية التغور " تولى إدارتها قائد كبير عينه الفاطميون بمثابة خبير مختص بشؤون البحر والعمليات العسكرية فيه، كان من مهامه وصلاحياته النظر بأمور شتى، كالقلاع البحرية ومحارس الرصد والإمداد والإخبار عن التحركات البحرية العامة، ومن تلك الثغور سبتة، مليلة، وهران، صفاقس، قابس، طرابلس، بنغازي، وغيرها من المقصود والمراصد التي بنيت من الحجارة وطلبت بالكلس وزودت بمياه حديدية، وقد تمت الاتصالات بين الرباطات والقلاع والمحارس على طول الثغور البحرية بواسطة البواخر نهاراً والنار ليلاً للإعلان عن خطر داهم، فلما كان يرى رجال المحرس الثاني الإشارة يوقنون النيران بدورهم حتى يراها رجال المحرس الثالث، وهكذا بالتتالي أمكن وصول الخبر من سبتة غرباً إلى برقة شرقاً في ليلة واحدة، عدا عن استخدام الحمام الزاجل، فبكل ثغر من التغور وجد موظفون اختصوا بتعليق واستلام البطاقات البريكية (البراجون)، وسيتم الحديث عن الزاجل لاحقاً ضمن ديوان البريد الذي تبع إلى ديوان الجيش .

هذا ولقد تم تثبيت ذاتيات الضباط والجنود في ديوان الجيش عبر مصنفات خاصة لكل من القوى البرية والبحرية بتسجياتها، وذكرت في الذاتيات الصفات الخلقية والخلفية لكل عنصر، وعمره، ورتبته، ومدة خدمته، وسنة دخوله السلك العسكري، ومرتبته، وإجازاته، والتقارير التي رفعت لتحديد أوضاعه، ولم يثبت في ديوان الجيش أو لم يصبح من المستوعين

(١) ابن المأمون، (نصوص من أخبار مصر)، المصدر المتقدم، ص ٤، هامش (٢) .

الدائمين إلا من تم قبوله وفقاً لشروط معينة، منها أن يكون بالغاً وكفواً للقتال، وسليماً بأعضائه وحواشيه، وموصوفاً بالشجاعة والإقدام، ومشهوراً له بذلك، ورتب الجنود فيه من نوبي الرتبة الواحدة حسب الجنس أو القبيلة، ونظموا واحداً تلو الآخر، وإن وجد من هم متساوون بالجنس (الإنتماء) رتبوا حسب الأعمار، وإن كانوا من العمر نفسه رتبوا حسب الشجاعة، وإن تقاربوا بها رتبوا بالقرعة (١). وفي داخل هذا الديوان حددت رواتب الضباط والعناصر مع وجود تعويض للقوات البحرية على البرية إبان هذه المرحلة المغربية لأن معظم حروب الفاطميين خلالها كانت بحرية. فقد تقاضت مرتبات أعلى من مرتبات القوات البرية، وقد ترك الخلفاء الفاطميون للأجناد البحرية ما غنموا من متاع وأموال وثياب بينما الأسلحة والأسرى بقيت تحت تصرفهم، إضافة إلى تكليفهم بنوع من العمل في الأراضي لربطهم بها لاسيما من ليس لهم أسر وأهل في المغرب ممن قلقت بهم الصنوف والظروف للعمل بوصفهم مرتزقة مقاتلين ضمن صفوف القوى الفاطمية الأمر الذي جعلهم أكثر استيعاباً بالعمليات الحربية فضلاً عن رواتبهم المنتظمة وعطاءاتهم الجزلة، وكل ذلك تم وفق الخطط الإدارية لديوان الجيش، وقد كان من طوائف البحارة من نظاموا ديوانين، وآخرين ثمانية، ومنهم خمسة وعشرين ديناراً، وذلك حسب الرتبة والقدم، والاختصاص بين مستطاع في البحر من مراكز ثابتة في المحارس، وكثافت عبر المراكب الحربية السريعة، ومناش بمقبح البحر.

ونظراً لدرجة اهتمام الخلفاء الفاطميين بالقوى البحرية وشؤون الإسطول والملاحسة لم يكتفوا بتمييز العاملين في الإسطول بميزات إيجابية من حيث الأجور وغيرها عن بقية الأجناد بالجيش البرية فحسب، بل إن "رئيس ديوان الجيش العام" أو "صاحب ديوان الجيش" كان أمير الإسطول أو ما سمي "المستوفي" أو قائد القواد، وهذا من جملة أسس نظام البحرية الذي بلغ أوج ألقه إبان عهد الخليفة المعز لدين الله، وقد نهج بعده الخلفاء الفاطميون النهج نفسه بالإدارة، وهذا الخليفة هو الذي أسس ديوانين آخرين ثانوية ضمن ديوان الجيش، وأمثاله من التي اشتهرت في المرحلة المصرية حتى غدت أساسية ومستقلة، ويتم التطرق لها ولغيرها بالتفصيل إبان الحديث عن الإدارة العسكرية عند الفاطميين في مصر. فقد كانت عادة خروج الخلفاء الفاطميين شخصياً لتوجيه القوات البحرية (الموادعة) معروفة منذ المرحلة المغربية، وما كان الخليفة المعز عند:

(١) انظر كتاب الماوردي، (الأحكام)، المصدر المتقدم، ص ٢٣٠-٢٤٤.

خروجه من قصره بالقيروان مؤدعاً جيوش الفاطميين الذاتية لدخول مصر ولضمها إلى الخلافة الفاطمية إلا تقليداً لمن تقدمه من الخلفاء الفاطميين الذين أدركوا مدى تأثير الزواج المعنوية في نفوس مقاتليهم، فعززوا لهم ثقتهم بأنفسهم وبخلفائهم وزينوا لهم الأهداف والغايات التي يقاتلون من أجلها مصحوباً ذلك بالدعم المادي، وعبر هذه الحنكة السياسية والإدارة المدروسة أثبت الفاطميون قدرات عالية في تفوق أساطيلهم البحرية على غيرها، فقد تمكنوا بواسطتها من الخروج عدة مرات بغزوات مظفرة في أعماق المتوسط وأطرافه ضد بيزنطة، وأسيانيا وفرنسا حتى سيطروا على ساحل إفريقية كله . فقد اشتهرت القوات المسلحة لديهم بشدة انضباطها، واتباعها لقائدها العسكري الكبير، وهو " الاسفهلار " المنفذ لتوجيهات الخليفة، وقد عرفت قيادة الاسفهلار بالاسفهلارية، ((وصاحبها زمام كل زمام، وإليه أمر الأجناد والتحدث فيهم، وفي خدمته، وفي خدمة الباب تقف الحجاب على اختلاف طبقاتهم .)) (١) .

ولكن الاهتمام بإدارة القوات البحرية لا يعني إهمال الفاطميين لإدارة القوات البرية فهي الأساس لعمليات التوسع، وأغلب الظن أن أجنادها كانوا يتقاضون مرتبات أعلى من مرتبات الموظفين المدنيين العاديين مع الأخذ بعين الاعتبار اعتكافهم المؤكد على العطاءات والغنائم والهدايا التي قدّم لهم من قبل الخلفاء بشئى المناسبات فيروز الحروب وعند الاستعدادات لها، وبعد الانتصارات، وإبان القضاء على الثورات والحركات الداخلية، وفي مناسبات الأعياد، وذكرى الانتصارات، فالخليفة المعز اشتهر بإعذافه العطاء على عموم أفراد جيشه . أما ضباط القوات البرية فقد استفادوا علاوة على مرتباتهم العالية ومردود بعض مهامهم الخاصة، من إيرادات زراعية خصّصت لبعضهم، لا يقيموا عرضاً عنها أجناداً للجيش الفاطمية وإنما لزيادة دعمهم اقتصادياً، فلم توجد هذه الحاجة عند الفاطميين حتى إن ظاهري الإقطاع والإلجاء لم تتبلور عندهم بحقبة قوتهم كما ظهرت في العصور الأموية، والعباسية، والأيوبية، والمملوكية، والعثمانية، بسبب قوة اقتصادهم المنعكس عن نشاط مختلف التفاعلات الاقتصادية، وسيتّم تسليط ضوء مركز على هذه القضية في بحران البحث لاحقاً . وكان من جملة مهام موظفي ديوان الجيش دراسة الأضابير والأوراق المخصصة لمحاصيل مواسم بعض الأراضي الزراعية لاستيفاء خراجها للدولة عقب التفتيق والدراسة بغية التأكد من كميات المحصولات وتسجيل ما إذا طرأ نقص على غير العادة في الإنتاج، وإذا طرأ إحالة ذلك

(١) ابن الطوير، (نزعة المقاتلين)، المصدر المتقدم، ص ١٢٢ .

إلى ديوان التحقيق لكشف الأسباب ..

هذا ومن خلال الدراسة والبحث يمكن القول إن أكثر شخصين اعتمد عليهما الخلفاء الفاطميون بالمرحلة المغربية في الإشراف الإداري على شؤون القوات العسكرية العامة وإدارة ديوان الجيش وما ارتبط به من مؤسسات عسكرية فرعية هما "جودر وجوهو"، وهذا الأخير اعتمد عليه الفاطميون في قيادة القوات حتى قبل انتقالهم إلى مصر بحروب الشام، وغيرها من المعارك التي خاضوها ضد أموي الأندلس حتى ((١))، فسقط نجمه إبان عهد المعز ((ثم انتهى به الحال إلى أن بلغ من المعز لدين الله .. الرتبة الجليظة، .. وأخى بينه وبين جودر، وقرن بينهما لعضلهما، ودينهما، وأمانتهما، ومودتهما للأئمة .. ونصوحتهما، وجعل جوهو قائد القواد، وسيره في عساكره، وأمره جنوده، واستفتح البلاد وجرى في خدمة الأئمة .. على الصلاح والرشاد والسداد، ...)) (٢)، وقد اقتسم الشخصان المذكوران أمور الجيش فاختص جودر بمتابعة الشؤون الإدارية، وعمل جهاز الاستخبارات وكل ما يتعلق بالتحضيرات المادية للقوات ونشرات الإدارة السياسية، وكثيها الموجهة لرفع مستويات الأجناد، واختص جوهو بأمور القيادة، وعمليات التدريب والخطط الحربية والمناورات والعروض العسكرية، وبالنسبة للأول تشيد عشرات المرقع التي أخرجها الخلفاء الفاطميون بمدى أهميته عندهم وعلو مرتبته على الرعية وكبار الموظفين العسكريين والمدنيين، أما الثاني فقد صرح الخليفة المعز علناً ويخطاب رسمي أمام كبار القادة والأجناد عن مدى أهميته عنده ((.. لولا السنة التي أمر الله جل جلاله بإتياعها التي لا يصلح العباد إلا بها ما قدمت عليكم أحداً منكم، ولا من غيركم، إذ كل واحد منكم عندي يستحق أن يكون المقدم، ولكن لا يصلح الناس إلا برئيس، وقد قدمت عليكم من قد علمتموه - يعني جوهراً - أقمته فيكم مقام نفسي، وجعلته معكم كأذني وعيني، ...)) (٣) .

ومن المؤسسات الإدارية التي تبعت إلى ديوان الجيش عند الفاطميين بالمغرب وظلت ملتصقة به أو تابعة له بالرغم من انفصالها عنه فيما بعد نوعاً ما لاتساع نطاق أعمالها، هي المؤسسة التي تمثلت بجهاز نقل الرسائل أو ديوان البريد الذي عرف منذ العصر

(١) القرشي، (عيون الأخبار)، المصدر المتقدم، ص ٨١ .

(٢) القرشي، المصدر نفسه، ص ٨٣ .

(٣) القرشي، المصدر نفسه، ص ٨٦ .

الأغلبى لا بل يعد من أقدم الدواوين الإدارية في تاريخ النول العربية الإسلامية، وقد وسع الفاطميون مجالات استخدامه وزادوا حجم أعماله، واستخدموا وسائل منها الخيول الهجينة المضجرة السريعة التي نقلت الرسائل من مركز إلى آخر بالتتالي بواسطة فرسان وخيول مستريحة بين المراكز حتى وصول البريد بأقصى سرعة ممكنة، وظهر اهتمام الفاطميين بهذا الديوان منذ عهد المهدي، الذي انتخب أشخاصاً أكفاء له منهم: محمد بن أحمد بن هارون البغدادي الذي عرّف بأبي جعفر تسلم رئاسة هذا الديوان عام ٣٠٠هـ/٩١٤م، وظل فيه حتى وفاته، وسمي عمال البريد عند الفاطميين بالمرحلة المغربية " الفرانقيين " أو " الفرانقيين " والمفرد الفرانق والمعنى الدقيق هو (الدالين) أو (الدلال) من يدل البريد على الطرق (١)، ويبدو أن هذه التسمية شاعت بدييات الحركة البريدية الفاطمية، وتطورت دلالتها قليلاً فيما بعد حتى أمست بعهد المعز تطلق على عمال البريد أنفسهم، لاسيما وقد أمسوا عارفين بالطرق البريدية لاكتسابهم الخبرة، وقد وردت التسمية في كتاب سيرة الأستاذ جوهر، الذي يدرك من بعض أخباره الحرص من قبل الخلفاء الفاطميين على ديوان البريد ودرجة سريته حرصاً كبيراً ((وكان الأستاذ جوهر متحزراً جداً لا يحكم في صغيرة ولا كبيرة إلا بعد مضالعة واستئمان، وما استأمر عليه أنه رفع إلى مولانا: أن الفرانقيين الذين يختلفون إلى المتصورية من المهدية يحملون كتب أهل القصرين إلى قوم في داخل قصر أمير المؤمنين، وقال: أرى أن تأخذ الكتب من أيدي الفرانقيين، ويكتب عليها مولانا، فتقد إليه الأمر بأن لا يعرض لهم، حتى إذا مرت تلك أيام فالتل خرجت إليه رقعة فيها :

يا جوهر كنت خاطبتنا في أمر كتب القصرين إلى دار تميم وغيره، فأمرناك بترك العرض لهم، وإذا الله قد أجرى على فكرك ما فيه التوفيق، ونحن ما نظن بأحد سوءاً من الأباهد فكيف من الأكارب، وقد ظهر لنا بعض ما نكرهه، فاعمل على حمل ما يكون من كتاب وغيره إلينا، ولا تنفذه حتى تعرفنا به من حيث لا يشعر بك أحد البيت إن شاء الله)) (٢). إضافة إلى أن الفرانقيين كانوا مسؤولين عن البريد الخارجي لاسيما الذاهب والقادم إلى ومن صقلية ((وكانت أخبار صقلية أبطأت على أمير المؤمنين ولم يرد منها كتاب ولا رسول، فشغل ذلك قلب مولانا (المعز) وقلوب الناس، فبينما الأستاذ جالس في بيته إذ جاءته رقعة بخط أمير المؤمنين أراد بها إدخال المسرة عليه وهي :

(١) الجوهري، (سيرة الأستاذ جوهر)، المصدر المتكلم، ص ٩٩ والتي تليها .

(٢) الجوهري، المصدر نفسه، ص ١٢٥ .

يا جوتر، سلمك الله، نبشرك بخير إن شاء الله، قال أمير المؤمنين : ((ما أشد حبل قط إلا انقطع)) وأغم ما مر بنا من أمر المشركين يومنا هذا فأتى الله بالفرج، ووصل إلينا بعض الفرنقيين بخبر وصول رباح غلام حسن بن علي (والي صقلية آنذاك) وأنهم خلفوه على دخول، وذكروا أنهم سألوا بعض القائمين معه من الأخيار، فذكروا أن المشرك بعث بخمسة عشر مركباً فيها أسارى المسلمين وهدايا وغير ذلك، وأنهم تركوهم على وصول في إثرهم، ومضى ثم ذلك بفضل الله فقد حصل المشرك، وبحصوله هلاك كل وثن من المشركين وغيرهم، إن شاء الله .)) (١) . ويبدو أن البريد القادم من صقلية إلى إفريقية كان يعتمد الفاطميون لنقله على المراكب أكثر من الحمام الزاجل لاسيما بعد المعز، نلاحظ ذلك من استبطاء الخليفة المذكور للبريد في الخبر الذي ورد أنفاً، ومن خلال ما جاء عند إدريس صناد الدين بكتابه عيون الأخبار وفيون الآثار الذي قال : ((وانتهى إلى أمير المؤمنين المعز لدين الله .. أن مركباً لبني أمية قدم من المشرق، صار بين صقلية وإفريقية، من جزيرة فصافف فيها قارباً فيه نفر من صقلية، يريدون إفريقية، ومعهم كتاب من عامل صقلية إلى أمير المؤمنين، فخاف الأندلسيون أن ينزلوا بهم، فأخذوا . واختطفوا بعض استعنتهم، وأخذوا فيما أخذوا الخريطة التي فيها كتاب عامل صقلية، وذكروا القارب وصل فيه في الجزيرة، ولا يجدون من يحملهم إلى أن مر بهم مركب فركبوا فيه، وأتوا بالخير، وأمر عليهم الحسين بن علي عامل صقلية، في سنة ثلاث مائة وأربعين ومائة، وأمره بطلب المركب حيث أخذ وإن وصل إلى الأندلس فلا ينصرف عنه حتى يحرقه، فلم يلحق المركب إلا وقد أرسى بالمريّة مرسى الأندلس، ومجمع مراكبها، وأساطيل الأموي المتغلب عليها، ودار صناعة مراكبها، بالعدة والسلاح والرجال، وجاء الحسين بن علي في مراكبها، وكانت قليلة العدد، وإنما أخرجت في طلب مركب واحد فذهب الله جل جلاله لوليه النصير، فاستولى حسن بن علي ومن معه على أساطيل الأموي (٢)، فأضرمها ناراً وغادرها بأسرها رماداً .)) (٣)، ولعل من أسباب استخدام المراكب بخصوص بريد صقلية إلى إفريقية أن الخلفاء الفاطميين اهتموا جداً بأخبار

(١) الجوزي، (سيرة الأمتاز جوتر)، المصدر المتقدم، ص ١٢٥ .

(٢) من أجل توضيح هذه الحادثة أكثر انظر كتاب دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، محمد بن يوسف الزباني، تقديم وعلقه المهدي أبو عبيد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر ١٩٧٨م، ص ٨٥ .

(٣) للجوزي، المصدر نفسه، ص ٦٠ والتي عليها .

هذه الجزيرة لأسباب استراتيجية الأمر الذي احتاج إلى شروعات متواصلة ومفصلة حول شتى أوضاعها التي كانت متملئة غالباً وتقلق الخلفاء الفاطميين بسبب تناحر سكانها المسيحيين مع المسلمين وبسبب أنظار الروم البيزنطيين التي كانت شاحصة إليها مما احتاج إلى رقاع مطولة لشرح أخبارها، فتعذر على الزاجل حمله خصوصاً وأن أقصى ما يمكن حمله هو عبارة عن بطاقة صغيرة تُشد عليه أو تعلق برجله، فبريد الزاجل كان قصيراً جداً لا سيما وأنه احتاج للختم الذي هو عبارة عن طابع حفر عليه اسم الخليفة أو الحاكم أو نُقِشت عليه إشارته، وعندما كان يراد التوقيع به يغمس بوعاء يحوي طيناً أحمر مذاب بالماء سُمي طين الختم فيختتم به على طرفي الورقة أو السجل بعد طيه أو الصاقه (١)، ولكن هذا لا يعني أن الفاطميين لم يستخدموا الحمام الزاجل بالبريد البحري غير أن استخدامهم له بحرياً كان قليلاً نسبياً، بينما في سموات البحر فقد استخدموه بكثافة نظراً لتوفر نقاط عِلم أكثر له، خصوصاً وأن خبرة قديمة كانت عندهم منذ دور السمر الأول، وكان يكفي لف رسالة حول إحدى قلعتي الحمام وإطلاقه ليذهب بأسرع من أسرع جواد من جراد سباق المسافات الطويلة، فضلاً عن أن تكاليفه أقل من التكاليف التي تحتاجها الجياد عدا عن أنه أسرع منها، هذا ((وتتنق الدراسات الحديثة لعلم الأحياء مع الجاحظ فهما يخضع الحمام الزاجل بأن لديه قدرة على الاهتداء ولفة لوطنه ونزعة حنين تسوقه إلى أصغابه ومزبجه، ... إلا أنهما يختلفان في أمر هو أن سبب قدرة الزاجل على الاهتداء يعود برأي الجاحظ إلى العقل، بينما ترى الدراسات الحديثة أن الزاجل يهتدي بالغريزة Instinct، وأن الأمور عنده لا تدخل في نطاق المنطقي والعقل بل تعود إلى التركيب الغريزي لديه، وما يحدث في ذلك التركيب من أفعال انعكاسية تلقائية غير مشروطة بأمر من المحتوى الوراثي له، فعن طريق الشيفرة الجينية يحضر المؤثر الفعال إن كان ظرفياً أو فيزيولوجياً يتفاهم إفراز الهرمونات داخل جهازه العصبي، فتتجه تلك السيولة الانفعالية الانعكاسية إلى الجملة العصبية المركزية ومنها إلى الجهاز المنفذ بمساعدة الخلايا الحسية المستقبلية العالية التخصص ذات الحساسية المرتفعة جداً بتأثير المهيجات، فيقوم الزاجل بالملوك المناسب، والدليل الذي يقوم عليه رأي الجاحظ باعتماد الهوادي على العقل في الاهتداء هو أنه ((... يفهم اتجاه الماء، ويعلم بعد طول الجولان، بُعد الرحال إذا أشرف على الفرات أو دجلة، وأن طريقه وطريق الماء واحد، وأنه ينبغي أن يتحدر معه .

(١) ابن خلدون، (المقدمة)، المصدر المتقدم، ص ٢٤٦ .

وما أكثر ما يستدل بالجوء، أو من الطرق، إذا أعيتته بطون الأودية فإذا لم يدر أمصعد هو أم منحدر، تعرف ذلك بالريح، ويوضع قرص الشمس في السماء، وإنما يحتاج إلى ذلك كله إذا لم يكن وقع، بعد على رسم يعمل به عليه، فربما كان حتى يرحل به شمالاً وجنوباً، وصباحاً ومغرباً، الفراسخ الكثيرة وفوق الكثيرة... (١))، أما الدليل الذي يقوم عليه الرأي الآخر في أن الزاجل يهتدي بالغريزة، هو أنه يستطيع الإهداء إلى المكان المراد في الليل وفي الضباب، أي حتى إذا لم تسمح له ظروف الطقس بمشاهدة المعالم الجغرافية بشكل واضح، فيستطيع بتوجيه الغريزة الوصول إلى هدفه لأن بطبيعة الحال لديه القدرة على الطيران فوق البحار والمحيطات دون أية إشارة.

يمكن القول أنه لا يوجد اختلاف بمعنى الكلمة بين الرأيين المتقدمين لأن الجاحظ يعترف بغريزة الزاجل من خلال إشارته إلى طبيعته ((ومن كرم الزاجل الألف والأنس، والزراع والشوق، وذلك يدل على ثبات العهد، وحفظ ما ينبغي أن يحفظ، وصون ما ينبغي أن يصان وإثبات لخلق صدق في بني آدم، فكيف إذا كان ذلك الخلق في بعض الطير قبل قائلوا: عمر الله البلدان بحب الأوطان... (٢))، والرأي الآخر يعترف بأن الزاجل يتخذ من الأنهار والانحدارات والأودية واتجاه الرياح وحل كل الشمس نقاطاً عالم وتوجيه له في طيرانه إلى المكان المراد، وهنا إشارة واضحة إلى أعمال العقل والملاحظة والانتباه عنده ولو كمساعدة للإهداء، وبالتالي اعتراف واضح هنا بالتفكير والعقل، فيكون الرأيان اتفاقاً باهتداء الزاجل بواسطة الملاحظة والطبع أو العقل والغريزة، فحين يشاهد الزاجل المحقق بزاجاً فوق برج يلوح له ومعه حفاكم من الجنس ذاته والوطن يفهم أن عليه الهبوط على البرج... (٣)).

هذا ومما رفع ديوان البريد إلى درجة عالية من الأهمية وسط ديوان الجيش عند الفاطميين بالمغرب العربي هو أن جهاز الاستخبارات الفاطمي التصق به، أو تعامل معه بتسويق شديد أكثر من الدواوين الأخرى، لا سيما على صعيد الاستخبارات العسكرية وملاحقة بعض حركات التمرد الداخلية، فقد اشتهر الفاطميون في نقرة جهازهم الاستخباري بسبب

(١) انظر كتاب الجيوان، الجاحظ، تحقيق فوزي عطوي، ط ١، بيروت ١٩٦٨م، ج ١، ص ٤٦٢.

(٢) الجاحظ، المصنوع نفسه، ص ٤٨٠.

(٣) لمزيد من التوضيح انظر فضلاً عن كتاب الجاحظ المتقدم الذكر ص ٤٧٦ بحث القلاع في فترة الصوفاة الصليبية ومورثها الاقتصادي والاجتماعي، والإداري عند المسلمين في بلاد الشام، أجنان الصغير مرسالة ماجستير إشراف الأستاذ الدكتور سهيل زكار، دار البناييع، دمشق ١٩٩٥م، ص ١٢٥-١٢٧.

الخبرة الكبيرة التي اكتسبوها في استخدامهم وسائل التكتّم والسرية التي شكلت أساس نجاح دعوتهم منذ حياكة خيوطها الأولى في المشرق كما سلف الذكر، فقد كان جهاز الاستخبارات ينسق مع إدارة ديوان الجيش بالمغرب ويقدم تقارير تفصيلية إلى الخلفاء الفاطميين عن تصرفات وسلوك ولاتهم الكبار والصغار وكبار موظفيهم ورجال الدين المالكيين وغيرهم، وقد عمل بدقة وموافقة ورصد ما تق من تحركات الآخرين مع الاطلاع على ما يجول حتى في رؤوس المتأولين لهم وإحصاء أقداسهم عليهم، وفي أواخر المرحلة المغربية كان هذا الجهاز مستقراً دوماً لعزم المعز على الانتقال إلى مصر، فقد كانت عناصر الفرع المكلف بجمع المعلومات الخارجية تطلعه بدقة على واقع الأحوال في مصر.

ولعل عناصر من جهاز الاستخبارات الفاطمي هم من كانوا يتولون شؤون عمل ديوان التحقيق، وإن كانت تسمية ديوان التحقيق قد اشتهرت أو عرفت بالحقة المصرية، وربما أن تسمية ديوان الكشف التي عرفت بالمرحلة المغربية عاقلتها، وقصد بعمل هذا الديوان المقارنة بين عمل الدواوين كافة، ومقابلة معاملاتها، وكيف تسير الأمور فيما بينها، ((وكان لا يتولاه إلا كاتب خبير وله الخلق، المرتبة، والحاجب، ويلحق بآش الديوان)) (١)، ومما تبع لإدارة مصلحة الاستخبارات الفاطمية عناصر زبوا على أساس موظفين مدربين لأداء مهام خاصة غاية بالخطورة والأهمية بالأمور عالية، هم المتقصبون المتكرون، أو العيون، أو الجواسيس الذين عملوا خارج أراضي النفوذ الفاطمي لأيام طويلة كالذين أرسلتهم السلطات الفاطمية بعد دورات تدريبية شاقة إلى الأندلس متكررين بمهن وأرباب مختلفة من تجار وباعة متجولين وغيرهم لتقصي ورصد أخبار وتحركات وأوضاع الأمويين، أولئك الذين لم تنطفئ نيران صراعاتهم مع الفاطميين التي شرع فيها الطرفان الفاطمي والأموي باستخدام شتى الوسائل ليضعف كل منهما الآخر، ومنها الجاسوسية، فأرسل كلاهما رجالاً مدربين متكررين بهيئات علماء أو طلبة، أو رجالة وغيرهم إلى داخل أراضي بعضهما بهدف استقصاء الأخبار وإرسالها بالسرعة القصوى، وقد شمل عمل الجواسيس كشف الثغرات المعنوية والمادية والحصول على معلومات حول نقاط القوة والضعف عند الطرف الآخر، وإرسالها ضمن تقارير سرية بواسطة عناصر تبع ديوان البريد الذي كان ينسق دائماً مع ديوان الجيش، فالناصر الأموي أرسل جواسيس متكررين بزي تجار للتجسس على القوة العسكرية الفاطمية

(١) ابن الطوير، (تريفة المقلتين)، المصدر المتقدم، ص ٨١.

والمعرفة الوضع الذي آلت إليه علاقة الفاطميين مع الأندلسيين القاطنين داخل المغرب الذين يفترض أنهم كانوا من المعارضين للنظام الفاطمي . أما الفاطميون فقد تفوقوا على الأمويين وغيرهم بهذا المجال، فلم يكتفوا بتدريب الأشخاص على الجاسوسية بدقة بل اختاروا ممن تتوفر لديهم البراعة والاستعداد لهذا العمل الخطير مع إمكانية الارتجال وحسن التصرف بالمواقف الحرجة وسرعة اليديهة والقدرة على التحمل، فضلاً عن الإخلاص والولاء والاستعداد للتضحية والموت تحت التعذيب دون إفشاء الأسرار فيما لو انكشف أمر الواحد منهم، فمنذ أن استقر المهدي بالقيروان وجه شبكة من الجواسيس إلى الأندلس للقيام بمهام الاطلاع على أحوال الإغاة الفاطميين العاملين بسرية هناك دون الاتصال بهم إلا بحالات الضرورة القصوى، وتقصي أخبار الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية والدفاعية، وتحديد نقاط ضعف وقوة أمويي الأندلس، ومن جواسيس الفاطميين الذين أرسلوا إلى الأندلس أبو اليسر الرياضي المتقدم الذكر، تلاحه أبو هارون، وابن حوقل النصيبى متقدم الذكر، الرحالة الشهير الذي دخل الأندلس بهيئة تاجر في عهد المعز لدين الله الفاطمي بغية الاطلاع على الأخبار وتدوين الملاحظات ومعرفة مسالك الممالك، والطرق المستهلة للقزو، وتحديد العقبات والصعاب والعقبات ورسم الأوضاع التضاريسية، وإيضاح مميزات الغرب، الشاعر ابن هاني الأندلسي الذي طرد من الأندلس إثر الشك لميوله الفاطمية، فورد المسيلة ثم أضحى ببلاط المعز .

دراسة المصادر التاريخية

أما فيما يتعلق بديوان صناعة السفن الحربية وغيرها من الصناعات التي تبعت لإدارة ديوان الجيش وغيرها، فيمكن القول إن اهتماماً واحداً بذلة الخلفاء الفاطميون منذ عهد المهدي لتطوير بعض الصناعات الهامة بالنسبة لهم لاسيما صناعة السفن الحربية التي شكلت الأسطول البحري الفاطمي الذي تمكن الفاطميون بواسطته من تعميق نفوذهم وسيطرتهم على مياه المتوسط، فقد انصبَّ جل اهتمامهم لإدارة شؤون مصانع إعمار أسطولهم من خلال إنشاء دور خاصة لصناعة السفن، التي اهتموا بها وإدارتها اهتماماً بالغاً من حيث اختيار العمال المهرة وتوفير المواد الأولية كالأخشاب وغيرها ومراقبة مراحل العمل، فقد ذكر ابن عذاري عن دار صناعة السفن بالمهديّة ((.. وبها دار صناعة الإنشاء العجيبة : يخرج الجفن معموراً من خلف السور، فلا يعلم به حتى ينجأ العدو القاصد، فيحيط به، فلا يقر بها العدو لأجل ذلك)) (١) .

(١) (البيان المغرب)، المصدر المتقدم، ص ٢٠٧ .

ووجدت أكثر من إشارة عند بعض المؤرخين حول استمرار الخلفاء الفاطميين بالاهتمام في دور صناعة السفن ((وركب المنصور بالله .. إلى موضع يعرف بدار الصناعة، .. وأمر يعقوب بن اسحق أن يشحن ست مراكب بالرجال، وأن يسير بها سراً إلى سوسة ..)) (١)، وقد أجدت معهم نفعاً الجهود الإدارية التي بذلوها من أجل تطوير صناعة السفن الحربية، فبالرغم من اهتمامهم بتوفير سفن تجارية فقد ظلت جهودهم التي صرفوها لصناعة السفن الحربية أكثر بكثير من غيرها، فقد ورد نص في سيرة الأستاذ جودر أنه ((.. رفع الأستاذ رقعة لحسين بن يعقوب يذكر فيها ما يحتاج إليه من الحوائج لإنشاء المراكب والنفقة وأسباب البحر، فصرف مولانا .. إليه الجواب على ظهر الرقعة بخطه هو :

يا جودر سلمك الله، بعثا إليك بجريدة ابن يعقوب المدرجة في رقعتك هذه بعدد وقرنا عليها، ونحن قد استعينا بالبحر، فلم تقاس من أهواله إلا ما كان في هذه السفرة بالمهدية لما وجب أن نذكره أبدأ، والله لا جعلنا من أعان علينا في شيء مما كان سراً وعلائية في حل أبدأ، فانتقم الله منهم بعلمه فإنه لا يخفى لديه خافية ولا تشك في أن إقامة ما نقيم من الحربية في الصناعة تعظم فيه الفائدة من عز الولي ووقم العدو، فإن علم ابن يعقوب أنه يأتي في ذلك ما يرضينا فليسرع في إقامة عدد من المراكب من القارب الكبير وإن كان الأمر على ما نعرف فالترك من الساعة أوفى، ((٢))، هذا وانتشار دور صناعة السفن في المغرب لم يقتصر على مدينة واحدة كالمهدية مثلاً، بل تعداها إلى أكثر من غيرها، كالقبروان ومسيرة (المنصورية)، وتونس، وبونة، وعرفت تلك المصانع باسم خزائن السلاح بالمرحلة المصرية. وما توزع دور صناعة السفن بغير المهدية إلا لأن هذه الأخيرة غصت بسفن الأسطول الفاطمي بالرغم من تشكيلها أكبر قاعدة له، فعندما ضاقت عن استيعاب قطعه أنشأ المعز قاعدة ثانية في سوسة لتخفيف الضغط عنها حتى عندما هي وسوسة قاعدتي الأسطول الفاطمي اللتين خصصتا لإفريقية، مع ذلك عدت مراكز صناعة الأسلحة والسفن في بونة من أهم المراكز مع المهدية . وقد كان الإشراف الإداري المباشر على دور صناعة السفن وكل ما يتعلق بأمور البحر يتم من قبل منسق هذه الشؤون مع الخليفة وهو القائد الذي دعي "مؤلي البحر"، مثل حسين بن يعقوب بمعز المعز، في المهدية (٣)، ولدرجة

(١) للقرني، (عيون الأخبار)، المصدر المتقدم، السبع الخامس، ص ٢٣٢ .

(٢) الجوزي، المصدر المتقدم، ص ٩٧ والتي نقيها .

(٣) الجوزي، المصدر نفسه، ص ٨٧ .

أهمية متولي البحر فقد لقب " خليفة الإمام لشؤون الأسطول والبحر "، لا بل كان كل مسجد مؤسسة كبيرة، أو وال، أو رئيس ديوان لشؤون معينة يسمى خليفة الإمام، وقد أشرف متولي البحر على كبار الرجال الذين اختصوا بمتابعة إدارة عمل الصناعات داخل ورش صناعة السفن وما تعلق بشؤون البحر، أولئك الذين سمو أرباب البحر ((ولما ورد الكتاب من حسين بن يعقوب متولي البحر بالمهدية يذكر فيه أنه اتصل به أن رجلاً يعرف بابن وسيم الأطرابلسي من أرباب البحر والمراكب ...)) (١). ولعل شدة اهتمام الفاطميين بشؤون الأسطول شجع جداً على زيادة عدد الرباننة والقوات العاملة في اليم حتى بلغ عدد الرباننة بالقوات البحرية الفاطمية خمسة آلاف مع مائتي سفينة، ولعل ذلك يفسر سيطرتهم على المتوسط من مضيق جبل طارق حتى بيروت. والجدير بالذكر أن ثلث الفاطميين بصناعة السفن عاد إلى توزيع اختصاصات الإداريين الذين صنفوا بمجموعات اهتم كل منها بجانب من جوانب مكونات إنجاز السفن الحربية وغيرها حتى أضحت كل مجموعة وكأنها تشرف على قسم من الأقسام أو على عامل من العوامل التي سهلت أساساً تقدم صناعة السفن الحربية والتجارية والسفينة والمراكب عند الفاطميين، وتلك العوامل هي: توفر العديد من الموانئ وأحواض بناء السفن مع صلاحية المواقع الجغرافية في المشرق العربي مثل المهديّة وسوسة وبونة ومرسى الخرز والقنطرة وبجاية وسواها، من التي أقرز عليها إداريون اختصوا بشؤون تطويرها وزيادة العناية بها وتلبية حاجاتها اللازمة، فضلاً عن توفر المواد اللازمة لبناء السفن، كالأخشاب للأحواض والحديد للمسامير والمراسي، وغيرها، ومتابعة العمليات الإجرائية لكل منها، وخزّن الاحتياطي في المستودعات الخاصة، والإشراف على عمليات النقل وحراسة المراكب، وغير ذلك من تأمين مواد أخرى تابعة لهذه الصناعة الهامة كالحبال والقطران، خلا إدارة شؤون الكوادر الكفوة من سكان المغرب العربي ممن توفرت لديهم الخبرة بصناعة السفن والمراكب البحرية ومستلزماتها عبر التوارث منذ العصر الفينيقي، فضلاً عن الاهتمام بفرز إدارة خاصة بشؤون صقلية تسقت مباشرة مع الإدارة العليا التي تمثلت بالخليفة، صقلية التي ساعد موقعها الاستراتيجي الفاطميين على التحكم بمياه حوض المتوسط بواسطة أسطولهم القوي الأمر الذي شكل عاملاً من عوامل زيادة تشجيع صناعة السفن الحربية الفاطمية، فضلاً عن توفر عوامل أخرى مثل وراثته الفاطميين بقايا الأسطول الأعظم، عدا عن خوف الفاطميين من الخطر الرومي وتطلّعتهم للعمل بفكرة الجهاد.

(١) الجوزري، (سيرة الأستاذ جوزر)، المصنر المتقدم، ص ٨٧ والتي نلّينا.

والتوسع شرقاً وغرباً، الأمر الذي كَوّن دافعاً هاماً لزيادة العناية بالأسطول وصناعة السفن، وكل هذه العوامل انسجمت مع هدف الخليفة الفاطمي المعز لدين الله بشكل خاص للسيطرة على حوضي المتوسط الغربي والشرقي مما أدى إلى زيادة الاعتناء بصناعة السفن وإعمار الأسطول، وقيل فإن كل تلك العوامل شجعت الخليفة القائم أبي القاسم ومن جاء بعده من بعض الخلفاء الفاطميين على غزو جنوة والعودة بالغنائم (١)؛ هذا وقد أفرد الخلفاء الفاطميون موظفاً كبيراً آخر من جملة قواد الأسطول الكبار ومن الطاقم البحري القيادي وعمال الأسطول الذين أشرفوا على شؤونه لقبوه "متولي خزائن البحر" لإدارة عمل المختصين بشؤون صناعة الأسلحة والمعدات البحرية والمفرغين لحراسة المستودعات والمخازن الخاصة في المؤنات البحرية وكل ما تعلق بشؤون المراكب وتسييرها ((وكان الأستاذ قد أطلع مع مولانا (المعز) برقعة يذكر ما ورد به كتاب " صافي " متولي خزائن البحر بالمهدية من اعتزامه على خزن الأرواح الفافذة إليه في مسجد عند دار الشبابة، فلما وقف على ذلك صعب عليه أن يستعمل المسجد مخزناً فوقع إليه :

يا جونا و هيك الله المملوكة في بيتك وفتوالك، وقفنا على ما ذكرته عن " صافي "، فاكذب إليه بأن لا يقرب المساجد، ولا تخزن فيها، فما يقرم خير ذلك بشره، ونسي تعظيم المساجد فضل كبير وأجر عظيم، وفي الاستهانة بها ضد تلك صفاتك الله من الإثم برحمته إن شاء الله . ((٢) .

هو كثر الباع في زمانه الجامعية

(١) ابن خلدون، (السقمة)، المصدر المتقدم، ص ٢٥٤ .

(٢) الجوزي، (سيرة الأستاذ جونا)، المصدر المتقدم، ص ٢٠٢ .

- القسم الثاني -

البحر الفاطمية بوصفها مؤسسات إدارية عبرية
للخلافة الفاطمية في المغرب العربي

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة جامعة الأزهر
بوتوكر ليداع الوثائق التاريخية

١- اهتم الفاطمية بوضعها مؤسسات إدارية كبرى للخليفة الفاطمية في الخرج المرجعي

تقد اهتم الفاطميون بإنشاء المدن ليعكسوا من خلالها طابعهم الفكري والحضاري، وركزوا فيها على المظاهر الأنيقة، والبنى التحتية بالوقت عينه، فشملت الحدائق، والحدائق، والمشاتل، والبرك، والساحات العامة، والجوامع، ودور التعليم، وأماكن صناعة الأسلحة، والسفن، ومؤسسات خزن المؤونة، وقنوات الري، والمواجل وسوى ذلك، إلا أن خطة التوجيه الإداري من خلال عواصمهم ومدنهم للأقاليم والمناطق المحيطة بها ولما تتبع لها كانت أساسية خلف كل ذلك، ولم يقتصر اهتمامهم على المدن التي أنشأوها بل على المدينتين المنشأة قبلهم، وقد ذكر القاضي النعمان خبراً أنه ((قال) ووصل إلي كتاب من صاحب الأحياس بمدينة موسة يذكر فيها أنه ظهر بدار الصناعة بها على سبعة مواجل أولية متقنة العمل، ينفذ بعضها إلى بعض، كانت مرفوعة تحت الأرض، إلا أنها تحتاج إلى بعض إصلاح، وإلى صهر يجرى عنه الماء إليها، وأنها إذا لم تكن مائة استغنى بها أهل المدينة عما هو خارج منها. وكانت ذخيرة للمراكب وغير ذلك مما يحتاج إليه. فرفعت ذلك إلى الإمام المعز لدين الله (ص) فسر به، وأمر بإصلاحها وإصلاح هذا الصوريح، وأن يُبنى مسجد .

... وكان وجود هذه المواجل من مقدمة الخير فيها . ثم قال (ص) : لن أمتد بنا المقام فهاهنا لنجرب البحر بحول الله وقوته إلينا في خليج حتى نكون مراكبنا تحط وتقلع بحضرتنا .)) (١) .

هذا وكما اهتم الفاطميون بالمدن المنشأة قبلهم وبالمدين التي أنشأوها، فإنهم اهتموا بتحديد الهيكلية التنظيمية لمؤسساتها الإدارية بدءاً من خلال كتابات القاضي النعمان، وتأثيرات الخلفاء الفاطميين بما كانوا يملوه عليه لاسيما المعز لدين الله، فقد ذكر النعمان كيفية اختيار الولاة، وأعضاء الشكايات الإدارية ((.. قول كتابة خواص رسائل التي تدخل بها في ميكنتك ومكون سرك أجمعهم لوجوه صالح الأديب، وأخوتهم لك على كل أمر من جلائل الأمور، وأجزلهم فيها رأياً وأحسنهم فيها ديناً، وأوتقهم فيها نصحاً، وأطواهم عنك لمكون

(١) (المجاهد)، المصدر المتقدم، ص ٥٢ .

الأسرار قول ما دون ذلك من كتابات رسائله، وجماعات كتبت خراجك، وديارهم جنودك كتاباً تجهد نفسك في اختيارهم، فإنها رؤوس أسورك، وأجمعها لمنفعتك ومنفعة رعيتك، فلا يكونن اختيارك لهم على فراستك فيهم، ولا على حسن الظن منك بهم، فإنه ليس شيء أكثر اختلافاً لفراسة أولي الأمر، ولا خلافاً لحسن ظنونهم من كثير من الرجال . ولكن اخترهم على آثارهم فيما ولوا قبلك، فإن ذلك من صالح ما يستدل به الناس بعضهم على أمور بعض . واجعل لرأس كل أمر من تلك الأمور رئيساً من أهل الأمانة والرأي، ممن لا يغيره كبير الأمور ولا يضيع لديه صغيرها، ثم لا تدع مع ذلك أن تتفقد أمورهم، وتتطير في أعمالهم، وتلطف بمسألة ما غاب عنك من خالهم، حتى تعلم كيف حال معاملتهم للناس فيما وليتهم، فإن في كثير من الكتاب شعبة من عز ونخوات وإعجاب، ويسرع كثير إلى التبرم بالناس، والضجر عند المنازعة، والضييق عند المراجعة، ولا يبدد للناس من طلب حاجاتهم، فمتى جمعوا عليهم الإبطاء بها والغلبة أزموك عيب ذلك، فأدخلوا مؤنته عليك، وفي ذلك من صلاح أسورك مع مالك فيه عند الله من الجزاء حظ كبير، إن شاء الله . (١)

وصحيح أن إقامة المدن عموماً ليست الدوافع الإدارية هي الوحيدة خلفها، ولكن وعلى سبيل الطرح بعدم التقرد الأوحده لأن تشغيل مدينة ما دوراً معيناً فقط إدارياً أو سياسياً أو اجتماعياً أو عسكرياً دون أن تتحول مع الزمن لتشغل دوراً أخرى ولو بنسبة أقل، وعلى سبيل أن كل دور غير إداري يحتاج إلى تسيير إداري لشؤونه يمكن الجواز من هنا بناءً على المعطيين المتقدمين للتطرق إلى المدن التي بناها الفاطميون بوصفها مؤسسات إدارية كبرى سادها الهدف منها هو تثبيت الدولة بمراكز كبرى والتسييق فيما بينها من خلال نظم احتوتها أجهزة إدارية ضمتها المدن التي سهلت الربط والتعاون بين أرجاء الدولة الفاطمية .

إن يتم الحديث هنا عن المدن التي تعامل معها الفاطميون، أو اعتمدوا عليها والتي نشأت قبلهم، وإنما عن التي أسست بإشرافهم واعتمدوا عليها اعتماداً كبيراً لتكوين دولتهم وإدارة شؤونها . وسأتناولها حسب درجة أهميتها، وهي المهنية والمنصورية (صبرة) والممثلة مع ذكر دار الهجرة والقاسمية وزويلة وأشير وزلول .

(١) دعائم الإسلام، القاضي النعمان، تحقيق أصف على فاضي، دار المنارة للطباعة والنشر، بيروت ٩٦٠م، جزآن، ج١، ص ٢٧٣ والتي تليها .

حقيقة كانت أولى المدن التي أقامها الفاطميون بالمغرب تلك التي بناها الداعية الأكبر أبو عبد الله الشيعي إبان توسعه وقيل إطلاقه سراح المهدي من سجن بني مدرار بسجلماسة والتي سميت "دار الهجرة" في "إيكجان" قرب مدينة قسنطينة بالجزائر، وفيها سمى أتباعه الكتامين بالمؤمنين، ووقم على اخذ الخيل "الملك لله" وكتب على البتود "سيهزم الجمع ويولون الدين"، وركب على فرسه إعلاناً للغزو، وتنادى مناديه في الجيش: "يا خيل الله اركبي" (١)، وإيكجان هي عبارة عن جبل فيه "فج الأخيار"، وهو موضع اجتماع الحجاج من الأندلس وشمال المغرب (٢)، سكن من قبل قبائل كتامة التي كانت من أشهر القبائل في الجزائر منتشرة وسط التلال والسهول والجبال بين "الأوراس"، وفي دار الهجرة هذه اتخذ أبو عبد الله خاتمه ليختم به العبارة المنقوشة عليه "فتوكل على الله إنك على الحق المبين" في السجلات والقرارات التي كان يصدرها قبل أن يستحوذ على إفريقيا وسيطر عليها (٣).

وأما "المهنية" فقد شغلت أورا إدارية كثيرة، وإن كانت الدوافع السياسية وراء تشييدها، بعدما أدرك المهدي أن رقادة الواقعة فوق سهل وأسم لا تصلح للحماية إذا ما نشبت الثورات ضده، فطلق يركاد المواقع (المكانة البحرية بحث عن قرض حصين حتى اهتدى إلى موقع المهنية (٤) التي عرفت بأكثر من اسم مثل "رحمة"، و"جزيرة الفناء"، حتى غلب عليها اسمها نسبة لبانيها، المهدي الفاطمي (٥)، تلك البيضاء ذات القصر الذي استمرت بقاياها الدارسة عبر الزمن، وكان قد بنى المهدي قصراً آخر فيها للقائم، وداراً للصناعة، وشيّد أبراجاً جهة الغرب جعل عليها بابين ضخمين من حديد صرغ، وبدا شكلها العظام ترأع قبي البحر بين سوسة وصفاقس على الساحل التونسي، وقد كانت الحاجة ماسة لتشييدها حتى تسمى مركزاً إدارياً وسياسياً، وليشعر المهدي بالاستقرار فيها بعد القلق الذي لم يكن يفارقه في رقلة والقيروان لكثرة المخطفين معه مذهبياً، فطلق بنفسه يشرف على بناء مرساها، وأعطى الأوامر لتجوير الشاطئ الصخري نقرأ وحفرأ بهدف تأمين مكان دار صناعة السفن فيها

(١) الصنهاجي، (أخبار ملوك بني عبيد)، المصدر المتقدم، ص ١٩.

(٢) الصنهاجي، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها، هامش (٥).

(٣) الصنهاجي، المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٤) الفاطميون وآثارهم المعمارية في إفريقيا ومصر واليمن، د. عبد الله كامل مومني، عتده، دار الإسماعيل العربية، ط ١، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ٣٨.

(٥) الصنهاجي، المصدر نفسه، ص ٢١.

بحيث يستوعب أكثر من مائة وخمسين سفينة بحرية مبدئياً، بعدما بسدت تظهر طموحات الفاطميين في التوسع والسيطرة على المتوسط، وشرع من جهة أخرى لإحاطة المدينة العاصمة بالأسوار المحكمة، ولما أنجز ذلك قال : ((اليوم أمنت الفاطميات))، واستغرق إعمارها مع قبتها التي كانت شاهقة خمس سنوات (٣٠٠-٣٠٥هـ/٩١٤-٩١٩م) (١)، وكان المهدي قد فقد بنفسه المكان الذي قرر تشييد المهدي فيه فأختره منيعاً حصيناً، ويقال إنه كان مركزاً رومانياً قديماً، ومما زاد في موقعها حصانة طبيعية وجودها على شكل لسان من الأرض متوغل في البحر شبه بكف متصل بزند أحيط بالمياه من كل جهاته عدا الغرب، وقد وصفت بأنها من أعجب الآثار التي شيدت بالحجارة، وأن فيها بعض الآثار تفردت بها عن مدن الدنيا كبابها الرئيسي، ولم ينطلق الفاطميون بإدارة شؤون دولتهم منها إلا عام ٣٠٨هـ/٩٢١م بعد استقرار المهدي ونقله إليها شتى المصالح الإدارية، وموقعها شرق القيروان على بعد مرحلتين (ستين ميلاً)، وقد وجد المهدي أنه من الضروري أن تكون عاصمته بحرية تسمى مركزاً توجيهياً للإدارات المدنية والعسكرية والبحرية، خلا إدارة شؤون العمليات التجارية، وهذا ما تم بعد بنائها حيث انتقل مركز النقل كله إليها من القيروان، ولقيت إشادة كبيرة من الرحالة والمؤرخين لجمالها وكثرة الدور والعمائر والقصور البيضاء فيها، وأبواب المخازن الوامعة التي ملئت مؤنناً متنوعة أعدا العديد من مواجل الماء التي بلغ تعدادها ثلاثمائة وستين، فضلاً عن القناة التي أمر بحفرها من قرية بساتن، وكان سكانها يستهلكون كل يوم ما جلا، وقد تميزت بسورها المحكم الذي استار بعرضه لدرجة أن ستة فرسان راكبين يسرون عليه، ويبدو أن هذا الخير صحيحاً ما دام عرض السور مساوياً لعرض حائط الباب الذي ما يزال شاهداً على ذلك، والمسمى السقيفة الكحلاء، ومما تميزت به هذه المدينة البيضاء هو النشاط المتعدد الجوانب فيها من تمركز دواوين إدارة الدولة بالقصور التابعة للخليفة، وتعدد غرف مؤسسات الإدارة، لاسيما التي تخصصت بالشؤون التجارية، مما أغدق المربود المالي على الدولة الناشئة حتى أمست محطة لإدارة كل ما تعلق بالعمليات التجارية براً وبحراً للمشرق والأندلس، وبلاد الروم عدا القوافل التجارية التي نأت وآبت بينتها وبين مناطق المغرب المختلفة . والمهدي التي بدت بيضاء على خليج قابس ذكر عنها الرحالة ابن حوقل : ((والمهدي مدينة صغيرة استحدثها المهدي القائم بالمغرب وسمّاها بهذا الاسم

(١) الصنهاجي، (أخبار ملوك بني عبيد)، المصدر المتقدم، ص ٢٢ هامش (٢)، وص ٢٩ .

وهي في نحر البحر، وتحول إليها من رقادة القيروان في سنة ثمان وثلاثمائة وهي من القيروان في مرحلتين، فرضة لما والاهما من البلاد، كثرة التجارة حسنة السور والعمارة منيعة، ولها سور من حجارة وله بابان ليس لهما فيما رأيته من الأرض شبيه ولا نظير غدير البابين اللذين على سور الرافعة، وعلى مثالهما عملا، ومثل شكلهما اتخذنا، كثرة القصور نظيفة المنازل والدور، حسنة الحمامات والخانات، خصبة رفة الفواكه والغلات، طيبة الداخل فزحة الخارج بهية المنظر، ... ((١)).

ومن الجدير بالذكر أن آثاراً زينت عليها من قبل الخلفاء الفاطميين بعد المهدي، ففي عهد المعز تم بناء سور الريض التابع لها وهو سور زويلة ((ريض من أرباض المهدية واقع بينها وبين البحر، وكان هذا الريض سور بسيط استحدثه لمواجهة الحصار في أيام حرب أبي يزيد الخارجي، ولم ينتع هذا السور البسيط في صد أصحاب أبي يزيد، فإن أبا يزيد استطاع أن يجتاز الخندق المحفور خارج السور ثم اقتحم للبحر قبل الماء صكور الثواب حتى جاوزوا " السور المحدث " وهو سور زويلة البسيط وتفرق أصحابه في زويلة ينهايون ويقتلون ... ثم أراد المعز بعد انتهاء الحرب الاحتياط لمثل هذه الأزمان فأمر ببناء السور على نحو جديد ... ((٢)).

هذا وقد لخص إدريس عماد الدين القرشي تاريخ المهدية بقوله: ((وأقام المهدي بأش ... في رقادة أياماً، ثم أمر بعمارة الريض والسبابة بالمهدية، نسبة إلى فينيك بالحجارة وبويعت بالحديد المحض ...

وانتقل المهدي بأش ... إلى المهدية ... سنة ثمان وثلاثمائة، فسكنها ... وزاد إليها في البحر، وجعل لها إلى البحر مخرجاً، وجعل عليها قفلاً، وكانت من أعجيب المدن وأمنعها وأحسنها بناءً، وأعجبها هيئة، وجعل فيها إهرامات كثيرة للطعام، وأجرى إليها أنهاراً، واحتقر فيها للمطر حفائر عظيمة، ... ((٣))، ويبدو أن المهدي كان قد أكثر من بناء الإهرامات، والمستودعات الغذائية فيها، فقد تحدث المقرئ عن حصار صاحب الحمام لها عدة أشهر، وأن القائم قد فتح تلك الإهرامات، والتي ملئت مؤناً ومواد غذائية تم تفريقها على الجند (٤).

(١) ابن حوقل، (صورة الأرض)، المصدر المتقدم، ص ٧٢.

(٢) الجوزي، (سيرة الأستاذ جودر)، المصدر المتقدم، ص ١٨٤ والتي تليها، هامش ١٢٣.

(٣) (عيون الأخبار)، المصدر المتقدم، السبع الخامس، ص ١٣٦.

(٤) المقفي، المصدر المتقدم، ص ١٧٨.

ومن الطريف القول إنه تكثر الروايات ذات الطابع الأسطوري المتقارب جداً عند بعض المؤرخين العرب المسلمين حول بناء المدن والحوضر الشهيرة بالتاريخ الإسلامي، من بغداد، إلى قاص، إلى المهدي، إلى القاهرة وأن كل واحدة منها صانف بانيتها بموقعها وقبيل تشييدها راهباً، أو اعتمد على منجمين في رسم مخططها، أو سقط طائر في الموضع الذي يجب أن تبنى فيه، هذا ومن التسميات التي عرفت بها المهديّة "جزيرة الخلفاء" التي ولد فيها الخليفة العزيز بالله (١).

أما "المنصورية" فهي من بناء ثالث الخلفاء الفاطميين إسماعيل المنصور (٣٣٤-٣٤١هـ/٩٤٦-٩٥٣م) على بُعد نصف ميل من القيروان بجهة جنوب الغرب سميت إليه، وهي على شكل مستدير له أربعة أبواب، سميت صبرة أيضاً لأنها شيدت بالمسكان نفسه الذي صبر فيه جيشه بالمعركة الفاصلة ضد صاحب الحمار، فخلد إنشاؤها ذلك الانتصار منذ سنة ٣٣٦هـ/٩٤٨م، وانتقل المنصور للاستقرار فيها بالسنة التالية لتبقى القيروان مقراً لعامة الناس وفقهاء المذهب المالكي، بينما شكلت هي مركز المؤسسات الإدارية والعسكرية وغيرها للدولة الفاطمية بالرغم من أنها بنت أقل عمراً من المهديّة، ((ومن هنا فإن المنصور اقتدى بعبيد الله المهدي الذي جعل المهديّة مقراً له ولمخطف المصالح الإدارية وزويلة مقراً لعامة الناس ... إن صبرة لا تشتمل على كثير من البوائق المختلفة التي اشتملت عليها المهديّة مثل المرسى ودار الصناعة ومختلف الحصون التي لا تزال معالمها قائمة إلى الوقت الحاضر والتي تدل على أن بناءها كان أكثر اتقاناً، بينما لا توجد بمراتب صبرة الآن معالم بارزة ذات أهمية . كما أن المكان الذي اختاره المهدي لبناء عاصمة أكثر أهمية من المكان الذي بنيت فيه المنصورية من عدة جوانب، ولكن قدر لكل منهما أن تكون عاصمة لخلفيتين، فالمهديّة كانت عاصمة للمهدي وأبي القاسم . والمنصورية كانت عاصمة للمنصور وابنه المعز وبعد انتقال المنصور إلى صبرة سنة ٣٣٧هـ/٩٤٩م أصبحت هي العاصمة السياسية والإدارية ومركز التجارة والصناعة، وتمتعت بهذه المكانة في عهد المعز الذي بنى بها عدة منشآت عمرانية، ..)) (٢) . هذا وقد سكن المنصورية كبار رجال الدولة والإدارة، وبالطبع كان

(١) المنقلى من أخبار مصر، ابن ميسرة، انتقاء نقي الدين أحمد بن علي المقرئزي، تحقيق، وتقديم، وخواشي، وفهارس د . أمين فؤاد سيده للمعهد العلمي الفرنسي للأثار الشرقية بالقاهرة (١٩٨١م) ص ١٦٨ .

(٢) البيهقيّة الداخلية للخلافة الفاطمية في بلاد المغرب الإسلامي، د . محمد بن مرسول الصالح، فيوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ١٩٨٣م، ص ٣٠١ .

معظمهم من الكتامين الذين سبغى لهم الألق عند الخلفاء الفاطميين صومنا، وسيعرف لهم ديوان خاص باسمهم في المرحلة المصرية (١)، وتمركزت بها مختلف الأسواق وشبكي الصناعات لا بل انتقلت إليها إدارة شؤون الدولة الفاطمية كلها، فمنها نظمت الحركة الاقتصادية للبلاد حيث كان يردها كل يوم ستة وعشرون ألف درهم من المكوس لسرواج الأعمال التجارية فيها . كذلك كانت فيها مستودعات ادخار الموزن والمواد الغذائية خشية وقوع البلاد بأزمات اقتصادية، عدا عن المباني التي خصصت للإدارة بمثابة قصور شامخة زودت بأبواب حديدية، وأمكنة إدارة شؤون الزراعة من غرس الأشجار ومراكز الإرشادات والتوجيهات، وحين قدم الخليفة المعز زاد في تفعيل مؤسساتها الإدارية عبر زيادة عدد الموظفين والمباني والقصور المنيعة التي منها الإيوان الذي شيده لابنه وخبرة التاج التي شكلت قاعة عرش الخليفة بالقصر المركزي، عدا مجلس الكافور، ومجلس الريحان، وخبرة القضاة، والخوريق، وقصر الخلافة، وقصور عديدة أخرى، غير دور الصناعة المختلفة مع زيادة مساحات أراضيها الزراعية بالإكثار من زراعة الأشجار المثمرة وتشيد قناطر سقيها، خلا الاهتمام الكبير بمرافق الخدمات العامة من حدائق، وخانات، وحمامات، فقد عرفت بها أكثر من ثلاثمائة حمام منها ما خصص للفقراء الحاكمة، وأخرى للعامة، ولعل من المفيد تسليط الضوء أكثر على الأخبار الأثرية للاستيفاف عبرها مدى الطابع الإداري الذي عكسته هذه المدينة التي وصفت بأنها من أعظم المدن (٢)، (٣) ومنذ عام ٩٥٨ وحتى ٩٧٢ بقيت المنصورية عاصمة الدولة الفاطمية، وأظهرت عمليات التنقيب من قبل علماء الآثار، السور الدائري للمدينة وأبرزته إلى التور أما تخطيط المدينة فقد كان يشابه مخطط بغداد (وهي التي أمر خليفة يسمى المنصور أيضاً) ببنائها، ... واستعملت مواد بناء أخذت مضادفة، من خرائب قصور بلدة رقادة القريبة وهي التي كانت قد هُدمت على أيدي جموع خوارج أبي يزيد . لم تكن المنصورية نسخة عن بغداد فحسب بل وستصبح، نموذجاً للقاهرة أيضاً . وعلى الرغم من أن بناء القاهرة الفاطمية اتخذ شكل المستطيل بدلاً من الدائرة إلا أن مواقع بواباتها وأبوابها، إضافة إلى تسمياتها، كانت مطابقة لتلك التي للمنصورية، وكلتاهما تضمنا بوابة تدعى " باب الفتوح " من خلالها كان يدخل الخليفة إلى المدينة ويخرج منها في عرض رائع، و " باب زويلة " الذي أطلق نسبة إلى كتابات الجيش الإفريقية . أما قصر

(١) السبجي، (أخبار مصر)، المصدر المتقدم، ص ٣٢، وص ٥١ .

(٢) الحجاري وابن عبد الملك، (النجوم الزاهرة في حكي حضرة القاهرة)، المصدر المتقدم، ص ٢٣ .

الخليفة فقد توسط المسافة بين هاتين البوابتين . وبالقرب منه كان مسجد القصر، الذي حمل اسم "الأزهر"، ... وتم في المنصورية بناء مجرى للماء على نموذج روماني زود المدينة بالماء الذي كان يخزن في ثلاثة خزانات دائرية . كما تم تدعيم الإيوان الكبير - قاعة العرش الكبرى التي كان الإمام الخليفة يجلس فيها ويستقبل سبعوثي الدول الأجنبية - بأعمدة قديمة ضخمة بذل الجنود جهوداً مضنية في إحضارها إلى المنصورية من المدينة الساحلية موسسة . وتخبرنا مصادرها أيضاً عن إسطبلات ضخمة، وحديقة حيوانات ضمت حيوانات مستجلبه مثل السباع، إضافة إلى الحدائق العامة الشاسعة وحملت قاعات القصر المختلفة أسماء رائعة مثل "قاعة الكافور" و"قاعة التاج" و"قاعة الآس" و"القاعة القضيّة" . هذا وقد تميزت المنصورية أيضاً، بسورها الذي شيد من الطوب وأبوابها الأربعة، فعدا الشمالي، وجد الجنوبي الذي أسماه المنصور باب زويلة (١) . والشرقي الذي أسماه باب كرامة، والغربي الذي أسماه باب الفتوح، والجدير بالذكر أن إعمار المنصور لها تم على مرحلتين : الأولى قبل إخماده أو إبان إخماده حركة صاحب الحمار، والثانية بعد انتصاره عليه، ففي الأولى اكتفى بتطعيم أبوابها الحديد والتركيز على بعض المنشآت الرئيسية ومخازن المؤن وتقوية السور، لكنه تفرغ للمزيد من إعمارها بعد النصر، وقد ذكر الصنهاجي ((ثم بنيت فيها بعد ذلك القصور الشامخة والأبنية الرفيعة، وغرس فيها الغروس البديعة، وجلبت إليها المياه التابعة ومن قصورها الإيوان بناه المعز لابنه ... ومجلس الكافور، وحجرة التاج، ومجلس الريحان، وحجرة القضيّة، وقصر الخلالسة والخوروق، وقصور بين ذلك كثيرة، ومصانع صنيعه كثيرة .)) (٢) . وفيما بعد بنى المعز أيضاً بناء سمي المعزية، وشيد قناطر ساق عبرها المياه (٣)، ولم ينس تأسيس مكتبة عظيمة عامرة بالكتب النادرة والقيمة نقلها إليها من المهدية، فقد عرف عنه إرساله وفوداً علمية ومندوبين ومتقنين لشراء الكتب من الحواضر والأمصار من شتى أنحاء العالم الإسلامي وغيره . إذا طرأت تغيرات وتطورات على هذه المدينة إبان عهد المعز والتي بنيت أساساً لتخليد انتصار الفاطميين على الخارجي المذكور لكنها سرعان ما أصبحت عاصمة ومركزاً إدارياً لمختلف شؤون الدولة الفاطمية ولم يستغرق تشييدها الأولى سوى عام فقد شرع بها سنة ٣٣٦هـ/٩٤٨م وانتقل إليها المنصور مع

(١) (أخبار ملوك بني عبيد)، الصنهاجي، المصدر المتقدم، ص ٣٤ هامش (٤) .

(٢) الصنهاجي، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها .

(٣) الصنهاجي، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها .

بداية عام ٣٣٧هـ/٩٤٩م، ويؤكد ذلك ابن عذاري ويشير إلى أن من كلفه الخليفة المذكور بتأسيسها هو أبو الطاهر ((وفي سنة ٣٣٦ من الهجرة، أمر المنصور أبا الطاهر ببناء صيرة، واختطها، وسماها المنصورية... ونقل أبو الطاهر سوقة القيروان إلى صيرة. وكان لها أربعة أبواب وبينها وبين القيروان نحو نصف ميل ..)) (١).

ويتون بموضع آخر أن انتقال المنصور إليها ثم بعد سنة من تاريخ البناء المذكور (٢). هذا وقد شغلت المنصورية دوراً هاماً بإدارة شؤون الدولة الفاطمية بالمرحلة المغربية لاسيما قبل انتقال الفاطميين إلى مصر ((وبعد انتقال الفاطميين إلى مصر سنة ٩٧٣هـ، بقيت قصور المنصورية مقراً لتوابعهم من السلاطة الزيرية، لكن خطر غزو المنطقة من قبل جموع بني هلال اليدوية جعل الزيريين يعودون إلى مدينة المهديّة الأكثر أمناً على السواحل، وهجرت قصور الفاطميين الفخمة وتكرت العاديات الزمن. وبقيت لقرون يستخدمها سكان القيروان قبي صيدهم، وفي النهاية تمت تمويتها مع الأرض.

أمضى الإمام - الخليفة الفاطمي الرابع، المعز (٩٥٣-٩٧٥)، القسم الأعظم من مرحلة حكمه في المنصورية ففي عهده تمت الدولة الفاطمية متحوّلة إلى قوة عظمى، ومن المنصورية أيضاً قاد المعز شبكة عمل الدولة الإسلامية الشاملة. وكان الدعاء العاملون في البلدان .. المعادية - في العراق، إيران، اليمن، والهند - يعثون برسلم سنرياً لتسليم المستحقّات الدينية من مختلف أنحاء الأرض إلى جانب الرسل المتضمنة للتقارير والتساؤلات المختلفة ... الخليفة أدار بتوجيهاته شؤون مناطق نائية وصلت إلى مولتان (في باكستان اليوم) .. (٣). وفي المنصورية نظم المعز أمور الإدارة الاجتماعية، فكان مثلاً قد أمر تجار القيروان بأن يأتوا صباحاً إليها لإدارة مصالحهم، ويعودون مساءً إلى القيروان " (٤).

أما " المسيلة "، فقد بدأ للوهلة الأولى أن إعمارها تمّ بهدف الإدارة العسكرية لتشكيل قاعدة جيوش فاطمية، فهي تبعد عن المهديّة أربع مائة وثمانين ميلاً، وعن القيروان أربع مائة

(١) (البيان المغرب)، المصدر المتقدم، ص ٢١٩.

(٢) ابن عذاري، المصدر نفسه، ص ٢٢٠.

(٣) الفاطميون وتقاليدهم في التعليم، هاينز هالم، ترجمة سيف الدين القصير، دار السدي، ط ١، دمشق ١٩٩٩م، ص ٣٠ - ٣٢.

(٤) الحجاري، وابن عبد الملك (النجوم الزاهرة في حكي حضرة القاهرة)، المصدر المتقدم، ص ٤٢.

وعشرين ميلاً، وهذا البعد الشاسع بينها وبينهما ليس لشيء سوى لتختص بالإدارة العسكرية أكثر من غيرها، ولتشكل قاعدة انطلاق الجيوش الفاطمية لإخماد حركات الزناتيين وغيرهم لتوفير الوقت بدل إرسال الجيوش من المهديّة فكيلاً تقطع تلك المسافة الشاسعة، بتيت المسيلة، فقد ذكر المقرري أنه بعد عودة القائم من مهمة عسكرية نفذها ضد الزناتيين فيما وراء تاهرت كان قد أرسل إليها من قبل المهدي، ويعد تحقيقه النصر على محمد بن خزر الزناتي عاد، ((فخذ بمرمحه مدينة في الأرض سماها المحمّدية ... وهي المسيلة ... وكانت خطة لينسي كملان، فأخرجهم منها، ونقلهم إلى فحوص القيروان، كأنه توقع منهم أمراً، فأحب أن يكونوا قريباً منه . ولم يدر الناس معنى ذلك حتى ظهر أبو يزيد، فكانوا أصحابه)) (١).

لكن سرعان ما شغلت أدواراً أخرى في الإدارة العامة، والشؤون الاقتصادية مع تشكيلها مركز رصد ومراقبة لحركات الخوارج الأباضية بتاهرت وغيرهم من أعداء الفاطميين كالزناتيين بالمناطق المجاورة لها، فلتمثلها قاعدة جيوش دائمة ومركز رصد ومراقبة احتلجت إلى الإمدادات والمؤن الاقتصادية، وبالتالي إلى مخازن ومستودعات ضخمة وعديدة لحفظ المواد للجيش عدا عن التصاريح وخزانات المياه الاحتياطية الأمر الذي تطلب مزيداً من الموظفين والحراس للعمل بها وإدارة شؤونها والإفادات عليها خلاً أمر غاية بالأهمية هو شغلها مهمة معينة من جملة دورها الإداري تجسدت بتشكيلها مركزاً يربط هاماً للاتصال والتنسيق مع العاصمة الفاطمية، وبقيّة أقاليمها، الأسبانيا بسبب مهمتها العسكرية الحساسة، فشبكة البريد الجوي والبحري عملت بنشاط لإيصال الأخبار إلى الخليفة وتلقي الوارد منه، ولا شك بأن المسيلة نشطت جداً عمل شبكة البريد لضرورة نقل المعلومات منها، وإيصال الأوامر والتوجيهات إليها بالتنسيق مع ديوان المجلس المركزي في العاصمة الفاطمية الذي عدّ أساس الدواوين لما ضم من وثائق ومعلومات تخص شؤون الدولة بأسرها، وقام بأعمال تعديل مهام الوزارة، وتتبع كل ما له علاقة بقضايا الجيش، وغير ذلك (٢) . هذا وقد تراجعت مسنة إنجازها بين (٣١٣-٣١٥هـ/٩٢٧-٩٢٩م)، وقد تولّى الإشراف على عمليات إعمارها علي بن حمّتون بن سمالك بن مسعود بن منصور الجذامي المعروف بابن الأندلسي الذي كان يرافق أبا القاسم بحمّته، وعلى سبيل المكافأة له ونظراً لتحمله مسؤولية تنفيذ مخططاتها، فقد ولاه

(١) (المقتضى)، المصدر المتقدم، ص ١٧٤ والتي عليها .

(٢) (ابن السامون)، (نصوص من أخبار مصر)، المصدر المتقدم، ص ٩ هامش (١) .

عليها، لكنه قضى بثورة صاحب الخمار سنة ٣٣٦هـ/٩٤٨م، فتولاها بعده ابنه جعفر،
وقد بعد شغلت هذه المدينة دوراً أساسياً بإدارة تموين الجيش والمصالح التي تخصصت
بالبنى التحتية للدولة الفاطمية كلها عبر تركيز مستودعات ضخمة فيها لحفظ المؤن، وزيادتها
مع الزمن، إضافة إلى أسكن أخرى لإقامة الإداريين و موظفي الإشراف على عمال المخازن
من ماء وتوزيع وتقل، وإعمار دور سكن للعامة الذين بدأوا يفدون بكثرة للاستقرار بها،
بعد نجاح الخليفة المنصور في القضاء على أزمة التموين أو على الشدة الاقتصادية التي
تعرضت لها البلاد إبان صراعاته مع صاحب الخمار . وكانت تقطن فيها قبائل بربرية
من " بني برزال " و " زندراج " و " هواره " و " مزانة " و " بني كهلان " . وقد بقي لها
سوران ثلاثا جدول ماء أحاط بهما لتفجير مياهه عند اللزوم بغية عرقلة تقدم الأعداء،
ولعلها سميت المسيلة لسيلان الماء منها أو لزحف الجلود عنها عند الحاجة، أو لوجود وادي
سهل الذي سال داخله نهر كبير مما يرجح التفسير الأول، فهذا النهر زاد جداً في أهميتها
لا بل تطلب وجوده توجيه كواد إدارية خاصة للإشراف على العمل الزراعي نظراً
لتخصيصه أراضيها عقب محاولة الفاطميين الاستفادة منه ومن الوادي في المردود الزراعي
الذي تنوع بين أعتاب، وقطن، وحظنة، وشعيرة، وأنواع أخرى من الحبوب، والبقوليات، وما
أسمى فيها من مواش ودواب مختلفة وتغذاهم وغيره لتوفر المراعي الخصبة فيها، فلا شك أنها
تطلبت موظفين مختصين بمراقبة المصح للقيام بقياس الأراضي: ((... وحصرها في سجلات،
وتعيينها، أي تقدير درجة خصوبة تربتها ...)) (١)، الأمر الذي احتاج إلى مزيد من العناية
والتوجيه الإداري . إذا كان لموقعها الخصيب دور كبير بتوسيعها فيما بعد، لاستغلال
الفاطميين نهرها وواديها حتى استطاعت أن تستحوذ على ألق العاصمة، وتغدو مدينة ذات
شان في عصر الفاطميين بالمغرب، ((ولما تم بناء المسيلة انتقل مركز الثقل إليها من مدينة
طنجة عاصمة الزايب القديمة وأصبحت هي العاصمة السياسية، والإدارية، والمركز التجاري
والحضاري للمنطقة الممتدة ما بين باغاية شرقاً، وتاهرت غرباً فانتقل كثير من سكان المناطق
المجاورة إليها وتوسع عمراتها وازدهرت تجارتها وتنوعت أوضاعها من مختلف
الجوانب فأبها رجال المال، والأعمال، وقصدها العلماء والشعراء من مختلف أنحاء المغرب
وخارجه. ومنهم محمد بن هاني الأندلسي ... وتمتعت بقسط وافر من أسباب الحضارة والمدنية،
وبذلك ساهمت مساهمة فعالة في إشعاع مختلف وسائل الحضارة بالمغرب الأوسط في عصر

(١) ابن المأمون، (نصوص من أخبار مصر)، المنصر المتقدم، ص ١٠ هامش (٢) .

الفاطميين ...))(١) . وكذلك كان قد بنى فيها القائم بابين لسورتيها الأول سُمي باب القاسمية، والآخر باب الأمور، وأسهب قليلاً الصنهاجي في حديثه عنها فقال ((... ووصلت ... من الحضارة والعمارة ... وملك علي بن حمدون فيها وابنه جعفر وأحصى إلى الغاية القصوى والآمد الأقصى وأمر أن تدخر فيها الأكلات وأنواع المأكولات، وكل ما تنضم إليه الضرورة ففعل وزاد فاحتفل ... وكان إذا ارتفعت الأسعار، وأغيت الأمطار يكتب إلى أبي القاسم، وهو ولي عهد أبيه يخبره بذلك وبعد إفضاء الأمر إليه يستأذنه في البيع، ويعلمه بما في ذلك من الزيادة والنفع، فيأباه وينهاده، ويأمره بالاستكثار والادخار، ويعلمه أنه سيحتاج إليه، ويضطر نحوه . فلم تزل تلك الأطعمة مصنونة مختزنة إلى فتة أبي يزيد وخروج إسماعيل المتصور إليه وتابعه، فكانت عوناً له ولإنجاده وأمداده عند وصوله إلى جبل كيانة(٢) . وحصره أبو يزيد فيه، وبين المسيلة، والجبل الذي حصره فيه وهو المطل على القلعة .. فكانت ميراثهم وارتفعهم بها . ولم يكن في تلك الجهات إذ ذاك مدينة غيرها، ...))(٣) . وقد عرف من تولى المسيلة بصاحب المسيلة، فمثلاً كان يقال لجعفر بن حمدون صاحب المسيلة الذي كان والده قد وفد إلى المغرب قادماً من الأندلس منذ عهد المهدي فاتصل به وتقرب من ابنه القائم ونال ثقته فأُسند إليه تشييدها، وفي مرحلة من المراحل عينه على الزاب كنه وبعد أن ترعرع ولداه جعفر ويحيى ييلاط الخليفة الفاطمي القائم تحت وساية جوتي نشيت فتة أبي يزيد فأرسل القائم كتاباً إلى ابن حمدون يطلب فيه إمداده بقوات من قبائل البربر الزابية، فتم ذلك وكانت لابن حمدون ميولات وجوالات مع صاحب الحمار أثبت فيها إخلاصه للفاطميين وشدة بأسه حتى وفاته سقوطاً من فوق إحدى المرتفعات الشاهقة إبان إحدى عملياته القتالية ضد المذكور، فوَلَّى القائم بعده ابنه جعفر بن علي على المسيلة والزاب معاً شراكة مع أخيه يحيى ((فاستجدا بها سلطاناً ودولة وبني القصور والمنزلات واستحل بها ملكهما وقصدهما العلماء والشعراء ...))(٤)، ويذكر ابن عذاري أن الشيعة كانوا يطلقون عليها اسم المحمدية(٥)، وأن

(١) الصالح، (السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية)، المرجع المتقدم، ص ٢٩٩ .

(٢) يعرف هذا الجبل اليوم باسم جبل المغاضيد ذو موقع عسكري هام، كان للرومان اهتماماً به، ويوجد آثار معتلة لهم فيه غير اكتشافات أثرية حديثة، وهو يطل على بحيرة الحضنة، وقد سمي أيضاً جبل معانيد .

(٣) أخبار ملوك بني عبيد ، المصدر المتقدم، ص ٢٥ هامش(٤) .

(٤) الصنهاجي، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها .

(٥) الجوزري، (سيرة الأستاذ جوتي)، المصدر المتقدم، ص ١٧٥ هامش(٨٢) .

(٥) (البيان المغرب)، المصدر المتقدم، ص ٢٦٥ .

بقربها وجدت مدينة أخرى لعلها شكلت ريشاً لها سميت " الرمانية " أطلق عليها جيل أوراس، اشتهرت بقلاعها العديدة فقد عرفت أيضاً بمدينة علي بن حمدون لأنه بناها ليستقر بها الخوارج الذين شكلوا غالبية سكانها .

وقد لخص ابن حوقل حديثاً عن المسيلة بقوله : ((وهي مدينة محدثة، استحدثتها علي بن الأندلسي أحد خدم آل عبد الله، وعبيدهم وعليها سور حصين من طوب، ولها وادي يقال له وادي سهر فيه ماء عظيم منبسط على وجه الأرض وليس بالعميق، ولهم عليه كروم وأجنة كثيرة تزيد على كفايتهم وحاجتهم، ولهم من السفرجل المعنق ما يحمل إلى القيروان وأصله من تنس، ومن غلاتهم القطن والحنطة والشعير، وتكثر عندهم المواشي من الدواب والأنعام والبقر، وعليها من البريز : بنو برزال، وبنو زجاج، وهوارة مزاته، وعليهم صدقات وخراج غزير، ...)) (١) .

هذا وكما استفاد القائم من الإهراءات العديدة التي بناها المهدي في المهديّة والتي استخدمت مخزوناتهما كطعام للجند لئلا يحاصر صاحب الحمار، كذلك فعل المنصور ابن القائم في الاستفادة من المستودعات التي كان قد بناها القائم في المسيلة، ((ولما تم بناء المحمدية سكنها كثير من الناس، وتقدم أن يُخزن بها كثير من الطعام، ويحتفظ به، فعمل ذلك، فلم يزل مخزوناً حتى خرج أبو يزيد، فكان المنصور إسماعيل بن محمد القائم هذا يعتمد منه ولا يجد غيره ...)) (٢) .

وأما مدينة " أشير " فتعد من المدن التي أُنشئت بناءً على توجيه من الفاطميين وبإشارة منهم ولمست من المدن الأساسية التي أقاموا بها كالمهديّة والمتصورية والمسيلة، فقد أسسها نوابهم من بني زيري وتحديداً زيري بن مناد الصنهاجي زعيم قبيلة صنهاجة الذي كان موالياً لهم وذلك عام ٣٢٤هـ/٩٣٦م، وكان هدف الفاطميين البعيد من توجيهه لإعمارها هو تكوين سد منيع من خلالها ليوقف بوجه قبيلة زناتة المعادية لهم، لكنها بعد تطور نفوذ الزيريين وتوسع سلطانهم لم تعد تفي بالغرض في استيعاب شؤونهم وإدارتهم العسكرية والمدنية وغيرها فقدت دورها بعد سنة ٤٥٧هـ/١٠٦٥م أي بعد حقبة طويلة من انتقال الفاطميين إلى مصر بما يزيد عن تسعين عاماً حتى أُنشئت صغيرة غير قادرة على استيعاب التوسع الزيري فانتقل الأمير الناصر بن علناس بن حماد منها إلى بجاية بعد أن أعاد بناء وتجديد

(١) (صورة الأرض)، المصدر المتقدم، ص ٨٥ .

(٢) (المقرئ)، (المقنن)، المصدر المتقدم، ص ١٧٥ .

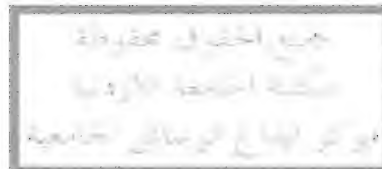
هذه الأخيرة . إذا كان قصد الفاطميين منها هو الإدارة العسكرية لبعض جهات المغرب بقية تأمين السيطرة السياسية والعسكرية على المناطق التي كانت تخرج عن نفوذهم، وكان خراب أمير على يد يوسف بن حماد الصنهاجي في نهايات القرن الخامس الهجري / الحادي عشر للميلاد . ووجدت مدينة أخرى فاطمية لكنها لم تشغل دوراً هاماً كمقدماتها لصغرها بُنيت بهدف الإدارة الاقتصادية لمناطقها المحلية هي " زُلُول " ((و زُلُول مدينة لطيفة في شرق أزيل لها أسواق قريبة وكان عليها معوّل حسن بن كنون الحسني الفاطمي مستحدثها، ...)) (١) .

هذا وبنهاية المطاف في المرحلة المغربية يمكن القول إن الإدارة بكل معنى الكلمة لم تظهر بقوة وجملاء عند الفاطميين إلا بعد انتقالهم إلى مصر، أو أن الأضواء التي أمكن تسليطها على شؤون الإدارة عندهم إبان المرحلة المغربية تبقى خافتة قياساً بعصف النشاط الإداري الذي أظهره في مصر، ويذكر الدكتور أيمن فؤاد سيد ((.. أننا لا نعرف الشيء الكثير عن نظم الفاطميين، ورسومهم في الدور الإفريقي، ...)) (٢) ، إلا أنه يمكن القول من حيث شؤون الإدارة الاجتماعية أن تنظيمها عاماً كان قد قام به الخليفة المعز لدين الله على مختلف القنات الاجتماعية والرحماني بما أملاه على قاضي قضائته النعمان حنيد فيه الخطوط العامة لهيكلية مجتمع الدولة الفاطمية تشمل الحثيكن المغربية والمصرية بما أظهره من تشريعات بدت على شكل نصائح توجب العمل بها وتطبيقها، وكانت توجهها إلى من سبيلته من الخلفاء الفاطميين، وإلى رؤساء المؤسسات الإدارية ((أعلم أن الناس خمس طبقات لا يصلح بعضها إلا ببعض . فمنهم الجنود، ومنهم أعوان الوالي من القضاء، والعمال، والكتّاب، ونحوهم . ومنهم أهل الخراج من أهل الأرض وغيرهم، ومنهم التجار، وذو الصناعات، ومنهم الطبقة السفلى، وهم أهل الحاجة والمسكنة . فالجنود تحصين الرعية بإذن الله، وزين الملك، وعز الإسلام، وسبب الأمن والحفظ، ولا قوام للجنود إلا بما يخرج الله لهم من الخراج، والفيء الذي يقوون به على جهاد عدوهم، وعليه يعتمدون فيما يصلحهم، ومن تلزمهم مؤنته من أهلهم . ولا قوام للجنود، وأهل الخراج إلا بالقضاء، والعمال، والكتّاب بما يقومون به من أمورهم، ويجمعون من منافعهم، ويأمنون من خواصهم وعوامهم . ولا قوام لهم جميعاً إلا بالتجار، وذو الصناعات فيما ينتفعون به من صناعاتهم، ويقومون به من أسواقهم، ويكتفونهم

(١) ابن خوقلة (صورة الأرض)، المصدر المتقدم، ص ٨٠ .

(٢) ابن الطوير، (نزهة المقلتين)، المصدر المتقدم، ص ٥ .

به من مباشرة الأعمال بأيديهم، والصناعات التي لا يبلغها رفقهم . والطبقة السفلى من أهل
الحاجة والمسكنة يُنتلون بالحاجة إلى جميع الناس، وفي الله لكل سعة . ولكن على الأمير حق
بقدر ما يحق له، وليس يخرج من حقه ما ألزمه الله من ذلك إلا بالاهتمام به، وبالإستعانة بالله
عليه، وإن يوظف نفسه على لزوم الحق فيما وافق هواه وخالفه، ..)) (١) .



(١) الثعالب، (دعائم الإيمان)، المصدر المتقدم، ص ٣٦٦ .

الباب الثاني

{{ المرحلة المصرية الأولى (٣٥٨-٤٦٧ هـ / ٩٦٩-١٠٧٥ م) }}

الفصل الأول

_ القسم الأول : الأعمال الإدارية الأولية التي قام بها جوهر الصقلي، والفاطميون بعد انتقالهم إلى مصر .

_ القسم الثاني : سمات شبكة الإدارة العامة للدولة الفاطمية في مصر .

الفصل الثاني

الأعمال الإدارية الأساسية، والمؤسسات التي أسسها جوهر الصقلي، والخلفاء الفاطميون .

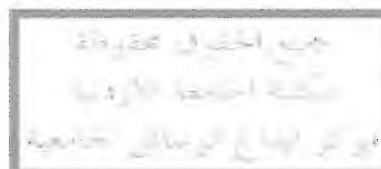
جاء الخلفاء الفاطميون

_ القسم الأول : [المؤسسات المدنية عند الفاطميين في مصر] ، " ديوان الإنشاء " ، " ديوان المظالم " ، " ديوان بيت المال والحراج " ، " ديوان الصناعة المدنية " .
[المؤسسات الدينية عند الفاطميين في مصر] ، إدارة القضاء ، (القضاة ، وقاضي القضاة) ، إدارة الحسبة ، إدارة التوجيه المذهبي (الدعاة وداعي الدعاة) .

- القسم الثاني : المؤسسات العسكرية عند الفاطميين بمصر ، " ديوان الجيش " ، " ديوان العماير [ديوان الجهاد] " ، " ديوان البريد " ، " الولاية " ، " إدارة الشرطة والاستخبارات " ، " الإدارة السياسية " .

الفصل الأول

القسم الأول : الأعمال الإدارية الأولية التي تقوم بها جهات الضبطية
والضابطة، بعد انتقالهم إلى مصر .
القسم الثاني : مهام شبكة الإدارة العامة للشرطة الضابطة في مصر .



القسم الأول

الأعمال الإدارية الأولية التي قام بها جوهري العنقري
والناظرون بعد انتقاله إلى مصر

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة جامعة الأزهر
بوكر الجامع القوياني الجامعة

الأعمال الإدارية الأولية التي قام بها جوهر الصقلي والفاطيون بعد انتقالهم إلى مصر

لقد انتقل الفاطميون إلى مصر بعد أكثر من محاولة باءت بالإخفاق، فقد كان المهدي قد أرسل القائم يحملتين ((... وهو عالم بأنها لا تفتح على يديه، ((١))، على الرغم من أنه وصل ((... إلى الإسكندرية، وملكها، وملك الفيوم، وعاد إلى بلاده، ((٢))، وقد تم دخول الفاطميين إلى مصر بعهد المعز سنة ٣٥٨هـ/٩٦٩م بقيادة جوهر الصقلي.

إن أولى الأعمال الإدارية التي قام بها الفاطميون بعيد استتباب الأمور لهم هي مصر، هي ضرب السكة، ونقش عبارات النصر عليها لإعلان قيام دولتهم رسمياً، فقد أمر جوهر بفتح دار الضرب ((وضرب السكة الحمراء)) ((٣))، وعليها ((دعا الإمام معد بتوجيه الإله الصمد)) - في وجهه، وفي الآخر: ((المعز لدين الله أمير المؤمنين))، وفي غيرها: ((بسم الله - ضرب هذا الدينار بمصر سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة)) - وبالوجه الآخر ((لا إله إلا الله، محمد رسول الله - أرسله بالحق، ويدين الحق، يظهره على الدين كله ولو كره المشركون - علي أفضل الوصيين، وزير خير المرسلين)) ((٤))، وذكر المقرئ أن جوهر ((لم يدع عملاً إلا جعل فيه مغرباً وشريكاً لمن فيه)) ((٥))، وأوجد وظيفة جديدة هي إدارة النيل تمثلت بتسميتها "وظيفة المشرف" على مقياس النيل بالروضة، وهذه كانت معروفة من قبل الفاطميين، ولكن لم يفرّد لها موظف لختص بها إلا بهذه الآونة، وذكر أيضاً أن جوهر ((تولى الإشراف شخصياً على شؤون المظالم كل سبت، ثم كلف شخصاً رضي أبو عيسى مرشداً، للقيام بشؤونها)) ((٦))، وأنه سرح علي بن لؤلؤ عن قيادة الشرطة السفلى، وردّ شبل المعرضي،

(١) التعمان (المجلد ١)، المصدر المتقدم، ص ٤٧٦.

(٢) الحجري وابن عبد الملك، (شجور الزاهرة في خلى حضرة القاهرة)، المصدر المتقدم، ص ٣٧.

(٣) لعل النقود بالسكة الحمراء النحاس المصنوع من الذهب الجيد العيار الذي امتاز به العصر الفاطمي،

المقرئ، (تعاطف)، المصدر المتقدم، ص ١٦٤ هامش (٢).

(٤) المقرئ، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

(٥) المقرئ، المصدر نفسه، ص ١٦٨.

(٦) المقرئ، المصدر نفسه، ص ١٦٥.

ووزع عدداً من الموظفين ليختصوا بالإشراف على إدارة شؤون خراج ضياع وقبرى مصر (١)، وأنه عندما ((زاد الغلاء، ونزعت الأسعار، وتوفي أبو جعفر المحتسب، فردد جوهر أمر الحصبة إلى سليمان بن عزة، فضبط الساجل، وجمع الفلاحين في موضع واحد ولم يدع كف قمح يجمع إلا بحضرته، وضرب أحد عشر رجلاً من الطحّانين وطيف بهم)) (٢). هذا والمتتبع للإجراءات الإدارية الأولية التي اتخذها جوهر يذكر أن هذا الرجل لم يكن يتقصه الحزم والشدّة، وأنه كان يعلم أن طبيعة المرحلة الانتقالية تتطلب منه الحزم على الرغم من أن بعض الإرياقات قد انتهت، بدا ذلك من خلال كثرة تبديله للموظفين بوقت قصير، مع أنه كما أثبتت ظهر حازماً جداً، فقد أمر بقتل جماعة من الناس وصلبهم بالطرقات لتورطهم بعمليات قساة (٣). وكان أقرّ عامل الخراج نفسه على بن يحيى بن العزمرد لكنه أشركه معه بعد شهر واحد رجاء بن صولاب المغربي (٤).

وعندما كان المحتسب يشدد على الصيارفة، كانوا يثرون الشعب ويطلقون عبارات استغرافية ضد الفاطميين، فقابل ذلك جوهر بمزيد من الصرامة حتى كاد أن يحرق مرة رجة للصيارفة لولا خشية من امتداد الثيران إلى مسجد بجوارها (٥)، وحين ((منع جوهر من الدنثار الأبيض (٦)، وكان بعشرة دراهم، فأمر أن يكون الراضي بخمسة عشر درهماً، والمعزي بخمسة عشر درهماً ونصف، فلم يفعل الناس ذلك فرد الأبيض إلى ستة دراهم)) (٧)، وقد استمرّ متشدداً بكثير من الإجراءات الاستيعابية التي تعلقت بالأمور الاقتصادية كالمؤن، والمزروعات، مثل الحبوب وكيفية التعامل بتداولها، فذكر المقرئ أنه ((رعت الحصبة إلى سليمان بن عزة المغربي، فجمع سماسرة الغلات في مكان وسط الطرق إلا طريقاً واحداً، فكلن البيع كله هناك، ولا يخرج قدح غلة حتى يقف عليه)) (٨). وأنه ((في يوم الجمعة

(١) المقرئ، (تعاط)، المصدر المتقدم، ص ١٦٥.

(٢) المقرئ، المصدر نفسه، ص ١٦٩.

(٣) المقرئ، المصدر نفسه، ص ١٦٨.

(٤) المقرئ، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

(٥) المقرئ، المصدر نفسه، ص ١٨٢.

(٦) نعله كان قليل القيمة ومرد ذلك لاحتوائه على كمية كبيرة من الفضة الأمر الذي جعله يخرق بهذه

السمية، المقرئ، المصدر نفسه، ص ١٧٢. هامش (٣).

(٧) المقرئ، المصدر نفسه، ص ١٨٣.

(٨) المقرئ، المصدر نفسه، ص ١٧٢.

ثمان خلون من جمادى الأولى صلى جوهر الجمعة في جامع ابن طولون، وأذن المؤذنون بحبي على خير العمل، وهو أول ما أذن به بمصر . ((١)).

إن عملية انتقال الفاطميين من تونس إلى مصر اضطرتهم إلى كثير من الإجراءات السريعة، والضرورية، والحازمة لجعل الأمور تستتب لهم، لاسيما وأنهم قد اكتسبوا خبرة بالتعامل مع أصناف عديدة من الرعايا منذ أن كانوا بإفريقية، وكان الناس في مصر يدركون مدى قوة الفاطميين العسكرية وضخامة أسطولهم مما سهل تنفيذ قراراتهم وإجراءاتهم الإدارية، هذا وقد تنوعت الإجراءات الإدارية الفاطمية مع المغاربة المنقلبين إلى مصر، وتعددت لاستيعابهم، مع شيء من كسر شوكتهم لعدم إشعارهم بالتميز على غيرهم، أو التآلي على سواهم من الفئات الأخرى، لكونهم أصحاب فضل في قيام الخلافة الفاطمية لاسيما الكتائبون، فسلطات الفاطمية لم تسمح لهم بالصلف على غيرهم، وكانت غايتها المزيد من الاستقرار وتوطيد النفوذ وكسب ود الرعايا من الفئات الاجتماعية الأخرى، حتى إنها جمعت أغلبية المغاربة في مناطق محددة وعينت والياً خاصاً عليهم لإدارة شؤونهم، ومراقبة تحركاتهم، كذلك عينت قاضياً خاصاً بهم لمعالجة قضاياهم، فقد ذكر المقرئ في مثل أحداث العمام الذي انتقل فيه المعز إلى مصر في سنة ٣٦٢هـ/٩٧٢م أنه ((فيه تشييدت المغاربة في نواحي القرافة والمعافر، فنزلوا في الدور، وأخرجوا الناس من دورهم، ونقلوا السكان وشرعوا في السكنى في المدينة، وكان المعز أمرهم أن يسكنوا في أطراف المدينة، فخرج الناس واستغاثوا إلى المعز، فأمر أن يسكنوا نواحي عين شمس، وركب المعز بنفسه حين شاهد المواضع التي ينزلون فيها، وأمر لهم بمال يبنون به، وهو الموضع الذي يعرف بالخنوق، وخذق العبيد؛ وجعل لهم والياً وقاضياً؛ فأسكن أكثرهم في المدينة [الفسطاط] مخالطين لأهل مصر، ولسم يكن جوهر يبيعهم سكنى المدينة ولا المبيت فيها، وحظر ذلك عليهم، وكان مناديه ينادي كل عشية : ((لا يبيتن في المدينة أحد من المغاربة)) (٢)، لأن القاهرة كانت معسكرهم إضافة إلى أنه من الإجراءات الإدارية الأولية تقسيم الشرطة إلى قسمين العليا والسفلى، فالعليا بالقاهرة، والسفلى بمدينة مصر (الفسطاط والعسكر)، ومنذ أيام الطولونيين كانت العليا بمدينة العسكر والسفلى بالفسطاط، لكن لما تأسست القاهرة وعُدت العاصمة نُقلت إدارة الشرطة العليا إليها وبقيت إدارة السفلى بالفسطاط . وعلى الرغم من هذه الإجراءات ظلت المتعلقة منها في

(١) المقرئ، (تعاط)، المصدر المتقدم، ص ٢٦٩ .

(٢) المقرئ، المصدر نفسه، ص ١٩٧ .

شؤون الجباية والخراج تستحوذ على الاهتمام الأكبر من الفاطميين لاسيما في أوائل انتقالهم إلى مصر، لأنهم أدركوا أنهم من خلال التعامل الحسن يكسبون ود الرعايا ويظهرون أنفسهم أفضل ممن تقدموهم، فضلا عن هدفهم في زيادة الكسب المادي بنية دعم الخزينة، حتى القائد العسكري الذي كان يُوجّه من قبلهم ببدايات وصولهم إلى مصر بهدف السيطرة وبسط النفوذ على مدن وأقاليم أخرى، كان يكلف شخصيا بالإشراف على جباية خراج المدن التي يدخلها، فقد ذكر ابن الأثير بأحداث سنة ٣٥٨هـ/٩٦٧م أنه ((لما استقر جوهر بمصر وثبت قنصله، سير جعفر بن فلاح الكتامي إلى الشام في جمع كبير فبلغ الرملة وبها أبو محمد الحسن بن عبد الله بن طنج فقاتله في ذي الحجة من السنة وجرت بينهما حروب كان الظفر فيها لجعفر بن فلاح، وأسر ابن طنج وغيره من القواد فسبىهم إلى جوهر وسبىهم جوهر، إلى المعز بإفريقية، ودخل ابن فلاح البلدة عتوة ... وجبى الخراج ...)) (١)، كذلك أشرف جوهر على إدارة شؤون ديوان المظالم، وجلس بنفسه يوم السبت لمتابعة قضايا الناس ومظالمهم، وكان يلزمه القاضي أبو الطاهر الذهلي الذي ثبته جوهر في منصبه القضائي الذي كان فيه قبل انتقال الفاطميين إلى مصر، واعتمد جماعة الشهود، وجعل إلى جانبه كل شاهد مصري آخر مغربي (٢)، وطلق جوهر بنفذ إجراءات تعلقت بالمواريث والأحوال الشخصية وفق تخريجات المذهب الإسماعيلي، فقد أمر برّد المواريث لذوي الأرحام فقط، وأن تُرث الفتاة مثل الفتى، وألا يرث مع البنت الوحيدة لا عم ولا أخ ولا ابن عم، وإذا توفيت وهي متزوجة يرثها زوجها وكل ذلك وفق إخراجات مرجعية للقاضي النعمان، ((وكان بعض قضاة الفاطميين يورثون أبناء العبد الرقيق دون سيده، ويقبلون شهادته على غيره، وشهادة العبد بعضهم على بعض، على حين رأى بعض آخر من القضاة وعلى رأسهم النعمان، عدم توريث الأرقاء عملاً بقول الرسول صلى الله عليه وسلم (العبد وما ملكك يدها لسيده))) (٣)، هذا وأن كل الأعمال الإدارية التي قام بها جوهر من توجيهاً وإنشاء أجهزة إضافية، ووظائف جديدة، ودواوين سيتم ذكرها بالتفصيل لاحقاً تحت عنوان سمات شبكة الإدارة العامة، وضمن المؤسسات الإدارية المدنية، والدينية، والعسكرية عند الفاطميين في مصر، قد حوى معظمها إجراءات الإنجازي الكبير الذي قام به، وهو إنشاء عاصمة جديدة

(١) الكامل في التاريخ، دار الكتاب العربي، ط ٢، بيروت ١٩٦٧م، عشرة أجزاء، ج ٧، ص ٣١ والتي نقلها.

(٢) القرشي، (عيون الأخبار)، المصدر المتقدم، ص ١٥٧.

(٣) القرشي، المصدر نفسه، ص ١٦٦ هامش (١).

للفاطميين سنة ٣٥٨هـ/٩٦٩م وهي القاهرة التي شكلت مركزاً للدواوين، والقصور الخلاقية، والمنشآت التي تضمنت شتى النقرعات الإدارية، وغير ذلك من مستودعات، وإهراءات، ومزارع، ومعامل، ودور صناعة عسكرية، ومبينة، وورش، وأسواق، ومختلف الفعاليات الأخرى لاسيما على الصعيد المذهبي الدعوي الإسماعيلي عبر بث تعاليم هذا المذهب من خلال مجالس الحكمة وسواها من المراكز الدينية، فقد أنشأ جوهر القاهرة لتكون مركزاً لاحتواء وتنامي ونشر تعاليم الفاطميين، المذهبية والسياسية، وأول ما أسماها " المنصورية " عقب بناء القصور الخلاقية فيها، ولما جاء المعز إلى مصر بعد أربع سنوات من تشييدها أسماها القاهرة تذكيراً بأنها ستقهر بغداد حاضرة الخلافة العباسية (١)، وقد جعلها ناصر خسرو بنقرة (٢)، وكان من أدوارها الأساسية علاوة على ما تقدم احتوائها لإدارة النيل لوقوعها بمقربة منه، فقد تمّ الإشراف على إدارة شؤونته وسقيها الأراضي الزراعية منه، وتوزيع قنوات الري عنه وغير ذلك، فإدارة النيل شكلت نظم إيقاع الحياة في مصر الفاطمية، ذلك الذي شكل فيضانه مناسبة عيد لكل التجمعات السكانية مختلطة عليه، فالقاهرة فكانت حاضرة رقت بالحيلة في مصر، والنيل عثرها لأخصب البلاد (٣).

ومن الإجراءات الإدارية الأولية التي اتخذها المعز فور استقراره بمصر أفراد إدارة للمظالم خاصة بالمغاربة سلمها لأبي سعيد عبد الله بن أبي توبان، وأحياناً أشرف هو شخصياً عليها، ((وتحاكم إليه جماعة من المصريين فتحكم بينهم وتسكن، فكان شهود مصر يشهدون عنده ويشهدون على أحكامه، ولم ير هذا بمصر قبل ذلك، واستخلف أبا سعيد أحمد بن محمد الدنودي .)) (٤)، وخشية زعر الناس لانخفاض منسوب النيل تسابع إدارة شؤون النيل ومنع ((النداء بزيادة النيل، وألا يكتب بذلك إلا إليه وإلى جوهر .)) (٥)، عدا الحالات التي يكون فيها منسوبه طبيعياً . وبهذه الأوقات نفسها أعار المعز اهتماماً إدارياً كبيراً إلى ديوان الصناعة بمصر لاسيما صناعة السفن، ((وركب المعز إلى المقس، وأشرف على

(١) المقرئزي، (تحافظ)، المصدر المتقدم، ص ١٥٩ هامش (٤) .

(٢) نظير سفرنامه، ترجمة يحيى الخشاب، دار الكتاب الجديد، ط ٣، بيروت، ١٩٨٣م، ص ٨٩ .

(3) Trésors Fatimides du Caire

1998 institut du monde Arabe , Paris

Shoeck – Ducaju – E Zoon , Gand , P . 28 , et ١5 .

(٤) المقرئزي، (تحافظ)، المصدر نفسه، ص ١٩١ .

(٥) المقرئزي، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها .

أسطوله، وقرأ عليه ونحوه، وخلفه جوهر والقاضي النعمان ووجوه أهل البلد، ثم عاد إلى قصره ((١))، وهو أول من أنشأ دار صناعة السفن بالمعز وصنع بها ستمائة مركب ((ثم بُر مثله في البحر على ميناء)) ((٢)). وإبان عهده تمت عمليات جمع الخراج وحصره داخل دار الإمارة، وقد سار على نهج السالف بالمغرب ونهج أسلافه الأئمة في حصر المسنويات وأشخاص قلائل جداً من ذوي الثقة وتسليمهم إدارة شتى مصالح الدولة بالتنسيق معه، فقد ذكر المقرئ أنه ((ولست عشرة من المحرم (سنة ٣٦٢هـ/٩٧٣م) قلد المعز الخراج، ووجوه الأموال جميعها، والحسبة، والمسواحل، والأعشار، والجزشي، والأحياس، والموايرث، والشرطتين، وجميع ما ينضاف إلى ذلك، وما يطوى في مصر وسائر الأعمال أبداً الفرج يعقوب بن يوسف الوزير، وعسلوج بن الحسن، وكتب لهما بذلك سجلاً قرئ يوم الجمعة على منبر جامع أحمد بن طولون؛ وقبضت أيدي سائر العمال والمتضمنين وجلسا عند هذا اليوم في دار الإمارة في جامع أحمد بن طولون للتداء على الضياع وسائر وجوه الأموال، وحضر الناس للقبالات وظالموا بالبقايا من الأموال مما على المالكين والمتقربين والعمال؛ واستقصوا في الطلب، ونظروا في المطامير)) ((٣)). هذا ويلاحظ نص صغير للمقرئ في تكامل أسماء الشخصيات التي أمسكت بأهم المؤسسات الإدارية والأجهزة الضرورية لإدارة شؤون مصر الفاطمية في أيام المعز، ((وأسير المؤمنين المعز لدين الله وخليفته القائد جوهر. والقاضي أبو طاهر محمد بن أحمد. والخراج نصيفين إلى علي بن محمد بن طياطيا، وعبد الله بن عطاء؛ والنصف الآخر إلى الحسن بن عبد الله، والحسين بن أحمد الزوئباري وصاحب بيت المال محمد بن الحسين بن مهذب؛ وصاحب المظلة شفيع الصقلي. وطبيبته موسى بن العازار. والشرطة السفلى إلى عروبة بن إبراهيم، وشبل المعرضي. والشرطة العليا إلى جبر بن القاسم وإمام الجامع العتيق والخطبة إلى عبد السميع بن عمر العباسي؛ وإمام الصلوات الخمس الحسن بن موسى الخياط)). ((٤)). ومن الملاحظ أنه عين على إدارة بعض الأجهزة اثنين واحد من المغاربة وآخر من المصريين كما فعل جوهر الذي أقر له المعز الكثير من الأعمال والإجراءات الإدارية التي كان قد قام بها، مثل تثبيت المعز للقاضي

(١) المقرئ، (تعاظ)، المصدر المتكتم، ص ١٩٢.

(٢) المقرئ، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها، هامش (١).

(٣) المقرئ، المصدر نفسه، ص ١٩٦ والتي عليها.

(٤) المقرئ، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

أبي الطاهر الذهلي المذكور، والذي كان أبقاه جوهر قاضياً على مصر، وهو كان في منصبه هذا منذ أيام كافور (١) في الوقت نفسه الذي كان يحدد فيه بإنشاء المزيد من المؤسسات الإدارية والأجهزة الجديدة، مثل "ديوان المودع" الذي خصص لحفظ أموال اليتامى، والأموال التي لا وارث لها، وأموال الغائبين، وقد كلف بإدارة شؤون قاضياً. مع توجيه عناية خاصة للمؤسسات الأمنية والحساسة بالدولة مثل "جهاز الشرطة" الذي أوكل أمر إدارته وقيادة شؤونه إلى من رأى فيه الحزم والقوة، وشدة التماس خصوصاً وأن عهده كان بمرحلة توطيد النفوذ الفاطمي في مصر التي تعرضت لانتفاضات من المغاربة وغيرهم، الأمر الذي لم يجعله يتردد بغزل وتبديل بعض قيادات هذا الجهاز عند اللزوم، خصوصاً لأن تعرض البلاد لخطر خارجي مثل الهجمات التي شنها القرامطة على أرياف مصر، ((وأمر المعز المغاربة بالخروج من مصر، والسكنى بالقاهرة .)) (٢) .

هذا ومن الأعمال الإدارية التي بدأ حزم المعز فيها تلك الصلاحيات التي منحها للمحتسب، واهتمامه الكبير بعمل إدارة الحسبة، فقد منح رئيسها نفوذاً واسعاً لدرجة حوِّله فيها تعيين نواب عنه بشئى الولايات المصرية، وصار المحتسب بمكانة القاضي، فقد كان المعز يدرك أن توزيع العاملين بجهاز الحسبة تحت إشراف محتسب قوي له صلاحيات واسعة أمراً ضرورياً ليعم النظام ويسود الأمن مختلف أرجاء الدولة، فضلاً عن الأحيال والمهام المعروفة التي قام جهاز الحسبة أساساً عليها في الإسلام، ومنها الإشراف على نظافة شئى أنواع المأكولات والمواد الغذائية والتموينية التي تباع بالأسواق والأسال العامة كاللحوم والفواكه والخضار وغيرها، ومراقبة المياني القديمة والندور التي توشك على الانهيار، كذلك الحفاظ على السلوك والآداب العامة، ومنع التسكع بالشوارع وملاحقة العش وضبط المقاييس والأوزان ومراقبة الأعمال التجارية، فالمحتسب في مصر كان يستدعي الصيارفة والتجار إلى دار العيار لاختبار موازينهم وصنوجهم إسوة بالمرحلة المغربية، وكان يتولى أمر تعيينه بقراءة القرار الذي كان يصدر عن الخليفة على منابر المساجد، هذا وقد زاد في عناية المعز بأمر الحسبة لأنها ارتبطت عنده بشؤون قمع الفساد والندهور الاقتصادي فكانت عناية بهذا الجهاز الإداري والرقابي على أشدها في إدارة مصر، ودخل بيت المال ومسائل الخراج والضرائب بغية زيادة الرصيد في خزينة الدولة، لتعويض النقص الذي تعرضت له إثر الانتقال من

(١) النويري، نهاية الأرب، الجزء الخامس بتاريخ القاهرة، مخطوطة من ١٩٦ والتي عليها .

(٢) المقرئ، (تعليق)، المصدر المتقدم، من ٢٠٣ .

المغريب إلى مصر، فقد كانت الحملة التي أعدها المعز لدخول مصر .
ومن المهم الوصول للحديث عن الإجراءات الإدارية الصعبة والموجهة لأمر فنية
زراعية اتخذها الفاطميون القضاء على معضلة الأزمات الاقتصادية الحادة التي كانت تتعرض
لها الديار المصرية وتسبب مجاعات مرعبة، حتى عد بعض الباحثين أن هول المجاعات
بمصر سببت قدوم الفاطميين إليها لمحاولة القضاء عليها أو التخفيف منها قدر الامكان، ولم
يكن أولئك الباحثون من القدامى فحسب بل حتى من المحدثين . وفيما يبدو لي أن الكوارث
الاقتصادية التي ضربت مصر لم تشكل الدافع الوحيد أو الأساسي لقدوم الفاطميين من المغرب
إليها، فقد تكون شكلت تغطية أو سبباً مباشراً أو ظاهرياً لقدومهم، أو فرصة مناسبة لذلك لكنها
لم تكن السبب الكلي أو الفعلي للانتقال الكبير، فقد كان من الممكن أن يساهم الفاطميون
بالقضاء على المجاعات في مصر دون تقلع دولتهم إليها، ولعل المجاعات كانت السبب الذي
أخر الانتقال الفاطمي الكلي من المغرب العربي إلى مصر، إذ فصلت مئذنة أربع سنوات بين
الانتقالين الجوهري والمعزي، فكان من الممكن أن يكتفي الفاطميون بإرسال المؤن والأغذية
إلى مصر مع خبرات فنية زراعية لمحاولة معالجة تدهور وضع مصر الاقتصادي الناتج عن
القطر وسوء الإدارة، ونقصان مياه النيل، لكن السبب الحقيقي بوجهة نظري للانتقالهم، هو
الشروع في تطبيق الخطة الاستراتيجية المراسومة عندهم منذ دخول السمر للبطرة من المغرب
العربي على المشرق الإسلامي من خلال اتخاذ مصر قاعدة وأبوة مقيمة بالطاقات البشرية
للقضاء على الخلافة العباسية، وجعل الراية الفاطمية البيضاء مرفرف من بغداد على صوم
الديار العربية والإسلامية قبالة راية القاهرة البيضاء فيتوحد الجناحان، بينما ذكر الدكتور عبد
المنعم ماجد معتمداً على رأي المقريري بأن سبب مجيء الفاطميين إلى مصر هو القضاء على
المجاعات أو التخفيف منها عند المصريين، ((وقد استمرت المجاعات قبل الفاطميين في عهد
الإخشيديين تسع سنوات ؛ بحيث أن وقوعها كان السبب في مجيء الفاطميين . فيذكر المؤرخ
المقريري أن مجيء الفاطميين سببه الضنك من المجاعات، وتعدر وجود الأقوات ؛ بحيث إن
المصريين كاتبوا المعز الفاطمي . فلما وصل الفاطميون مصر ؛ عملوا على تخفيف حدة
المجاعات القائمة ؛ بما اتخذوه من إجراءات ؛ منها حمل الغلات معهم من المغرب . كذلك
كان الفاطميون إذا قصر النيل كنوا مقايضة إلى أن يوفي إلى الحد المرموق ؛ حتى لا يحدث
اضطراب في الأسعار .)) (١) - لكن لو لم يكن الفاطميون يتركون أن لديهم إجراءات

(١) الإمام المستنصر بالله الفاطمي، د . عبد المنعم ماجد مطبعة الرسالة، القاهرة ١٩٦١م، ص ١٥١ .

إدارية يمكن أن تساهم جداً بالتخفيف أو بشبه إنهاء للآزمات الاقتصادية بمصر لما انتقلوا إليها ذلك الانتقال الكلي المعزي، ولعلم جربوا أنفسهم خلال السنوات الأربع الأولى قبل الانتقال الكبير، فأجدت معهم تلك التجارب منفعة بالقضاء أو بالتخفيف من حدة المجاعات التي كانت تاريخية في مصر منذ عصر الولاة الأمويين، فلم تكن تشرب أرض مصر العطشى المياه اللازمة لإحياء الزراعة فيها، فاجتاحها القحط حتى نثرت فيها الأهوات، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار خلا الأوبئة التي لم تفارق تلك المجاعات المزمنة، غير أنه من الممكن أن يكون السبب المباشر لتدوم الفاطميين الجوهريين إلى مصر، ما ذكره ابن الأثير بأنه في مطلع النصف الثاني من القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي ((سيّر المعز لدين الله أبو تميم معد بن إسماعيل المنصور بالله القائد أبا الحسن جوهر غلام ولده للمنصور - وهو رومي - في جيش كثيف إلى الديار المصرية فاستولى عليها، وكان سبب ذلك أنه لما مات كافور الإخشيدي صاحب مصر اختلفت القلوب فيها ووقع بها غلاء شديد ...)) (١)، والدليل على أن وراء انتقال الفاطميين إلى مصر هو اتخاذها قاعدة توسع لتحقيق طموحاتهم، أنهم وصلوا ذلك التوسع بعد سيطرتهم على الشام غير مصر، فقد ذكر ابن خلدون أنه ((... كانت دولتهم أعظم، فملكوا إفريقية، والمغرب، والشام، وأضرب، والحجاز ...)) (٢)، ولو لم تكن لديهم نية ضم الجناحين الغربي والشرقي عبر مصر لما جهنم لإبقاء المغرب تابعاً لهم، طوال المرحلة التي كانوا ما يزالون أقوىاء فيها بمصر، فبالقوة على حرص المعز على بقاء الزيريين نوابه في المغرب تابعين بشدة للقاهرة، فإنه وبعد مرور رده من الزم كان الخليفة المستنصر بالله (٤٢٧-٤٨٧هـ/ ١٠٣٥-١٠٩٤م) قد أرسل بني هلال وبني سليم إلى المغرب لإرغام بني زيري بن مناد على العودة إلى الطاعة الفاطمية عقب خروجهم عنها إبان استغلالهم بدايات الضعف الذي حل بالدولة الفاطمية آنذاك، وقد أثار أولئك البداية بعض الاضطرابات والفوضى هناك، وكانت دار الحكمة بالقاهرة التي أشأها الخليفة الحاكم بأمر الله (٣٩٤هـ/ ١٠٠٥م) تعمل على بث تعاليم المذهب الفاطمي إلى شمال إفريقية .

ولكن كيف تغلبت الدولة الفاطمية على أزمت المجاعات المزمنة بمصر التي سببها نقصان مياه النيل وسوء الإدارة، فقد تم اتخاذ إجراءات إدارية وتوجيهات صارمة جداً طبقت بحذافيرها تحت مراقبة شديدة للغاية تجسدت بإجراءات سريعة أولية وأخرى دائمة، الأولى من

(١) (الكامل)، المصدر المتقدم، ص ٣٠ والتي نقلها .

(٢) (المقدمة)، المصدر المتقدم، ص ١٦٣ .

خلال الإمدادات والمؤن وخرن مستودعات الحبوب بمصر من نتاج الأراضي الزراعية المغربية وغيرها، والدعم المادي الفاطمي المتواصل إلى مصر عبر التجارة النشطة، فالفاطيون كانوا مسيطرين على مياه المتوسط، وتتوفر لديهم سفن تجارية ضخمة مع علاقات ديبلوماسية واقتصادية حسنة بينهم وبين بعض دول أوربة الغربية، ولاسيما جمهوريات إيطاليا جنوى وبيزا والينديقية، عدا عن إجراءاتهم الرقابية الصارمة التي اتخذوها في مصر لمنع الاحتكار والتهرب عبر الحدود والتفوق من خلال جهاز الحسبة عبر منحه صلاحيات واسعة التفوق جداً لجميع مظاهر الاحتكار عند التجار الكبار والصغار، مع الرقابة المشددة على أسعار المواد الغذائية لعدم التلاعب فيها، وقمع أية مخالفة اقتصادية (تموينية) بلا هوادة، فضلاً عن تحديد أماكن معينة في القسطنطينية للسفاسرة ويأتى الحبوب وتحذيرهم بعدم التجوال مع بضائعهم، ولم يسمح جوهر الصقلي منذ أوامره الأولى بالوصول إلى الأسواق المحددة لتجار المحاصيل، إلا من خلال طريق واحد مع رقابة شديدة على المنافذ الأخرى لتبقى الأمور كلها تحت نظر إدارة الحسبة، فضلاً عن الأوامر الأخرى لمراقبة العمل على تشييد المستودعات التي تصلح لخرن الحبوب بإشراف السلطات الفاطمية متمثلة بإدارة الحسبة لاستخدام مخزونها إبان المجاعات، وهذا بعد مجيء الخليفة المعز من المغرب، عما كان قد أرسله من مؤن وما جليه معه إلى مصر أمر بتشيد المزيد من المستودعات، ففي القاهرة كان مكان خزن الحبوب خلف القصر الفاطمي وراء دار الوزارة وقد سمي ذلك المكان "المناخ السعيد" وقصد بالمناخ الموضع المخصص برسم طواحين الخنطة المرتبطة بجزيات القصور، ويرسم مخازن الحنيد والأخشاب (١)، إضافة إلى سعي السلطات الفاطمية للسيطرة على بلاد الشام بهدف التوسع، فجلب المزيد من المؤن والمواد الاقتصادية التي عبا تلك المستودعات في مصر.

أما الإجراءات الإدارية الدائمة التي اتخذتها السلطات الفاطمية للقضاء أو للتخفيف من حدة المجاعات المزمنة التي كانت تضرب مصر، فتجلت بتشجيع العمل في الزراعة وترشيد، وبناء القاهرة القريبة جداً من النيل لإمكانية الإشراف الدائم على تصريف مياهه، مع شق الترع، وإقامة الجسور، والتوليع لرفع المياه إلى الأراضي المرتفعة، إضافة إلى إجراءات أخرى عبر عنها ناصر خسرو بدقة في قوله ((... وقد بنوا بجزيرة تيس ومدينها صنهاج عظيمة تحت الأرض وهي قرية البنيان وتسمى المصانع فحين يغلب ماء النيل ويترد الماء

(١) ابن السامون، (تصريح من أخبار مصر)، المصدر المتقدم، ص ٤٠ فائش (٣).

الملح من هناك، ثمأ هذه الأحواض حين يفتحون له الطريق . وماء هذه المتينة من تلك المصانع التي تمتلئ وقت زيادة النيل، ويستعمل السكان هذا الماء حتى السنة التالية ... ويتيسر مصانع كثيرة موقوفة، يُعطى ماؤها للغرباء وسكانها خمسون ألفاً . ((١)، وهذا وأن الإدارة الفاطمية العامة قد أعطت أوامرها للإدارتين اللتين اختصتا بشؤون الزراعة وديوان الخراج لتوجيه الفلاحين وعمال الزراعة إلى استغلال الأراضي التي غمرتها مياه النيل، وانحسرت عنها كونها تكون مشبعة بالمياه، ويمكن ألا يحتاج الري حتى نهاية الموسم، ((وحديثاً يبدأ الماء في التناقص يتبعه الزراع، فكلما خفت بقعة زرعها الزرع الذي يريدون . وعلى هذا النحو زرعهم الصيفي والشتوي فلا يتطلب ماء آخر . قط . ((٢) .

ومع كل هذه الإجراءات لم يتمكن الفاطميون من القضاء دائماً على الأزمات الاقتصادية في مصر لا سيما بعد بدء مرحلة ضعف دولتهم، فكما سيمر في البحث خير التندة العظمى التي ضربت مصر إبان عهد الخليفة الفاطمي المستنصر بالله (٤٢٧-٤٨٧هـ/١٠٣٥-١٠٩٤م) (١) لمدة سبع سنوات (٤٥٧-٤٦٤هـ/١٠٦٥-١٠٧١م)، والتي كان لتدهور الظروف السياسية والإدارية والفوضى الاجتماعية دور بارز بها، عدا عن انخفاض مياه النيل الحاد والمفاجئ، مع ذلك يمكن القول إن الإجراءات الفاطمية تلك قد ساهمت في شبه القضاء على الأزمات الاقتصادية والمخارج التي كانت تضرب مصر، بل بالقضاء عليها في حقبة قوة الدولة وازدهارها، فقد كان الفاطميون قد اتخذوا علاوة على الإجراءات الأولية والموقفة والدائمة، إجراءات سريعة جانبية لتوفير الأموال اللازمة لشراء المزيد من المؤن الاحتياطية وطرح المزيد من الخزائن المؤتة مثل بيعهم عنداً كبيراً من القطع القماشية والألبسة الفاخرة من قصورهم .

هذا وعلى الرغم من انشغال الخلفاء الفاطميين الأوائل في مصر عن غيرها لتركيز أركانهم بها، وتنظيم شؤون إدارتها من كل الجوانب، فقد ظلت عيونهم تشخص إلى سواها انطلاقاً منها وعبرها، بعدما كان الخليفة المعز يتطلع من المغرب إليها خصوصاً وإلى سورية وبغداد عموماً كأماكن مقدسة، ولم يضيع نظره تلك من أجل تثبيت حكمه فيما تركه خلفه (المغرب العربي)، فقد واصل سياسة القائم بأمر الله في دعم

(١) خسرو، (سفرنامه)، المصدر المتقدم، ص ٧٨.

(٢) خسرو، المصدر نفسه، ص ٨٢.

الصنهاجيين (١)، بوصفهم نواباً عن الفاطميين في إدارة شؤون المغرب العربي وإيقاعه تابعاً لإدارياً وساسياً وعسكرياً إلى العاصمة الجديدة القاهرة التي بقيت حكراً على الفاطميين أنفسهم دون غيرهم، فاتخاذها مركزاً للحكام والأسر الفاطمية أبعد الحكم الفاطمي عن الشعب المصري، وأبقاه غريباً في جنده، وإدارته، ودعائه، وأزهره، لذلك سهل فيما بعد على صلاح الدين إزالة الخلافة الفاطمية، وحكمها دونما ردات فعل شعبية مصرية، فعمارة الذي ثار كان يمانياً، ولم يكن مصرياً، فكانما القاهرة شكلت حصناً فاعلاً أو قلعة للفسطاط في مصر، أو مقراً محصناً للأشراف الإسماعيلية مما زاد في عزلة الفاطميين عن فئات الشعب المصري وجوهر الصقلي الذي أوهم بعض الموظفين بإبقاء اعتمادهم في مناصبهم كالقاضي أبي الطاهر الذهلي كان ينأى عملياً في إبعادهم، والاعتماد على من جاء معه من الفاطميين الذين كانوا في المغرب، وحتى أبو الطاهر الذهلي نفسه لم يكن مصرياً بل عراقياً، فهو محمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن يحيى بن صالح بن عبد الله بن أسامة ابن القاضي أبي العباس الشيباني، البغدادي المولد، الفقيه المالكي الذي كان قد تولى قضاء الحاضرة العباسية بغداد، وواسط، ودمشق (٢) .

هذا وعلى ذكر جوهر الصقلي، فهو جوهر بن عبد الله أبو الحسين الرومي، الكاتب مولى المعز لدين الله أبي تميم معد الذي زبناه وهو صغير، ((... حتى بلغ مبلغ الرجال في خدمته، وكناه بأبي الحسين، وورقاه في الخدم)) (٣) .

(١) Les Fils De la SAGESSE

Les ismaéliens et l'Agā khan Bernard Nantet Imprimé en France Dépôt légal
Février 1998 . p . 124 .

(٢) المقرئ (المقي)، المصدر المتقدم، ج ٥، ص ١٨٩ .

(٣) المقرئ، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٨٤ .

القسم الثاني

أهمية شبكة الإدارة العامة عند العودة الفاعلية في مصر

جميع الحقوق محفوظة
سنة الطبعة الأولى
مركز البحوث والدراسات السياسية

سمات شبكة الإدارة العامة عند الدولة الفاطمية في مصر

إن أبرز سمة من سمات الإدارة العامة عند الدولة الفاطمية في مصر، هي ظهور منصب الوزارة الذي كان متغيّياً طيلة المرحلة المغربية، ليظهره الفاطميون قوياً وصولهم إليها، ولو شكلياً أول الأمر، فمرافقة مصر الإدارية هي على عكس بداوة المغرب آنذاك، مع الأخذ بعين الاعتبار تبدل نوعية الخلفاء بعد المعز، وقد ذكر المقرئ في حديثه عن جوهر الصقلي أنه عند دخوله مصر ((... أقرّ بين الفرات على وزارته)) (١)، ولم تعرف مصر هذا المنصب تماماً قبل مجيء الفاطميين إليها، ويذكر الباحث أمين فؤاد سيد أنه ((عُرف نظام الوزارة لأول مرة في مصر الإسلامية في العصر الفاطمي . حقيقة أن الطولونيين والإخشيديين اتخذوا بعض الوزراء مثل : أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن رستم المائثاني الكاتب الذي ورر لخمارويه بن أحمد بن طولون، وأبو الفضل جعفر بن الفرات وزير كافور الإخشيدي، إلا أن الوزارة كنظام ثابت لم يعرف في مصر إلا مع الفاطميين ..)) (٢) .

وقد عرفت الوزارة عند الفاطميين في مصر بنوعين : وزارة تنفيذ، ووزارة تفويض، الأولى بمرحلة قوة الدولة الفاطمية، والثانية في ضعفها، وذلك حسب المعنى الدقيق لتعريف الوزارة كما ورد عند الماوردي بأنها نوعان، التنفيذية يكون الوزير فيها قليل الصلاحية ووسيطاً بين الحاكم والرعية، بل مجرد ناقل ينفذ رأي الحاكم (٣) . أما وزير التفويض فهو المدير للأمور وله حق التصرف والإمضاء، وأحكامه نافذة (٤) .

وقد وضع جوهر جعفر بن الفرات تحت المراقبة غير المباشرة، وحداً عملياً من نفوذه ليتناسب هذا الإجراء مع طبيعة الوضع الانتقالي الجديد، ويبدو أن الهدف من إبقائه له كان كسب الرأي العام المصري، وللاستفادة من خبرته، لكن جعفر لم يكن راضياً عما آل إليه وضعه، فطلب من الخليفة المعز عند قدومه إلى مصر إعفاءه من مهمته، وتمّ له ذلك . وقد ظل الخليفة المذكور يعتمد على جوهر في الكثير من شؤون الإدارة حتى سنة

(١) (تعاط)، المصنّف المتقدم، ص ١٦٨ .

(٢) ابن المبيرفي، (القانون)، المصنّف المتقدم، ص ١١ .

(٣) (الأحكام السلطانية)، المصنّف المتقدم، ص ٢٧ .

(٤) الماوردي، المصنّف نفسه، ص ٢٢ .

٣٦٤هـ/٩٧٤م، لدرجة أن البعض رتبته بمرتبة الوزير (١)، وفي هذه السنة بدأ المعز يستعين بـ يعقوب بن كلّاس وعلوّج بن الحسن، وبعد وفاة المعز تسلّم ابنه العزيز الخلافة (٣٦٥-٣٨٦هـ/٩٧٥-٩٩٦م) وكلّف رسمياً يعقوب بن كلّاس بمنصب الوزارة وهو اليهودي، البغدادي، المولود سنة ٣١٨هـ/٩٣٠م ولقبه بالوزير الأجل سنة ٣٦٧هـ/٩٧٧م لتبدأ من هذا التاريخ الوزارة وخطتها في شبكة إدارة الدولة الفاطمية .

إذاً أول ما ظهرت الوزارة رسمياً عند الفاطميين بمصر كانت في عهد الخليفة العزيز . وسميت عندهم " رتبة " وعرفوها بـ"عياها، وزارة القلم، والسيف"، وعدت من أرفع وأسمى المناصب . فكثيراً ما كانت العناية موجهة من قبل الخليفة إلى منصبها، الذي كثر تبديل الوزراء فيه، لحساسيته منذ أن تمّ اتخاذه رسمياً واعتماده بعهد الخليفة المذكور الذي ((... وزير له يعقوب بن كلّاس اثني عشرة سنة وشهرين وتسعة عشر يوماً، ثم من بعده علي بن عمر العداس سنة واحدة، ثم أبو الفضل جعفر بن الفرات سنة، ثم أبو عبد الله الحسين بن الحسن البازيار سنة وثلاثة أشهر، ثم أبو محمد بن عمار شهرين، ثم الفضل بن صالح الوزيري أياماً، ثم عيسى بن تبطوس سنة وعشرة أشهر...)) (٢).

هذا ولعل كثرة تبديل الوزراء عاداً بالدرجة الأولى للقلق الذي كان ينتاب الخليفة من أدنى خلل، أو تقصير، أو شك في تصرفات صاحب هذا المنصب اليّام، ولعل تفتيش الخلفاء الفاطميين عن تنويع لثنية صيغة التائب المخلص، والمستشار الكبير، والمشير، هي وراء كثرة التبدل في مرحلة القوة، فقد ذكر ابن طباطبة كما مر معنا عن الوزير أنه ((... وسيط بين الملك ورعيته، فيجب أن يكون في طبعه شطر يناسب طباع الملوك، وشطر يناسب طباع العوام، ليعامل كلا من الفريقين بما يوجب له القبول والمحبة والأمانة، والصديق رأس ماله . قيل : إذا خان السقيّر، بطل التدبير، وقيل ليس لمكذوب رأي . والكفاءة والشهامة من مهامه، والنظنة والنيقظ والذهاء والحزم من ضروريّاته، ولا يستغنى أن يكون مفضالاً مطعماً، ليستميل بذلك الأعناق، وليكون مشكوراً بكل لسان . وليرفق والأناة والتثبت في الأمور، والحلم والوقار والتمكن ونفاذ القول مما لا بد له منه ...)) (٣) . ولما وجد الخلفاء الفاطميون

(١) الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي، د . محمد حمدي المناوي، دار المعارف بمصر ١٩٧٠،

(٢) المقرئ، (: التعاقد)، المصدر المتقدم، ص ٢٩٩ والتي تليها .

(٣) (: الفخري)، المصدر المتقدم، ص ١١٠ والتي تليها .

وزيراً حاز على الصفات المذكورة قدروا قيمته وبجلوه، فقد ظهر ذلك من خلال تعاملهم مع ابن كلاس وأمثاله، فقد كان الخليفة إذا أراد تكليف وزيره بمهمة ما، يرسل إليه كتاباً يذكر فيه ألقابه العامة والخاصة ويكتب له بخطه وزيرنا السيد الأجل (ثم يذكر نعته الخاص به) أمثالاً الله ببقائه بنجاز ذلك إن شاء الله تعالى، لا بل بلغ في بعض المراحل أن بعض أسماء الوزراء طُرِزَت على الألبسة الفاخرة والقرش والعمائر، وحفرت على بعض الأبنية الفخمة، ففي عهد العزيز بالله تم تثبيت اسم الوزير يعقوب بن كلاس على الطراز مثل اسم الخليفة، وأمدّه بنفوذ خولته سلطات واسعة وحتم على الجميع مخاطبته ومراسلته باللقب الذي ياركة به وهو " الوزير الأجل " وقد بان في بعض النقوش الأثرية، كالذي وجد في مقام الخضير بدير أليح، وعلى قطعة قماشية تعود إلى القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي في مصر (١)، هذا ولمكانة منصب الوزير فقد أمسى لقب الأجل يطلق على جميع الوزراء الفاطميين حتى قدوم بدر الجمالي . ولكن يعقوب بن كلاس كان أول من أطلق عليه هذا اللقب، لاعتماد الخليفة العزيز عليه اعتماداً كبيراً، هذا الوزير الذي جاء ليغيّر في نظم الإدارة بمصر الفاطمية، ويؤسس لأجهزة عملت وفق تسبق، وأنظمة دقيقة، فشكل ما يشبه الألقاب على معالم وأنظمة الإدارة التي كان قد ساهم فيها القاضي النعمان وأولاده، وتقلد السقب الأساسي لسطوع نجم هذا الوزير، هو خبرته في شؤون المال والمعاملات الاقتصادية والتجارية، ومهارته بإدارة أموال الدولة، وكان اسمه أبو الفرج بن يوسف، ولقبه ابن كلاس، وقد غدا منشئ أول مجلس جامعية حقيقية في الأهرام توطئه بأبعد من الطابع المذهبي الذي غلب على أسلوب النعمان وبنيه . وقد كان سفره إلى مصر سنة ٣٣١هـ / ٩٤٣م بأوخر حكم محمد بن طغج الأخشيدي (٣٢٣-٣٣٤هـ / ٩٣٥-٩٤٦م)، وبعد ذلك عينه كافور في ديوانه الخاص، وقد وصيف بأنه كان واسع الحيلة وافر الذكاء، تدرج بالرتب حتى ترأس جميع دواوين مصر الكافورية، وبعد وفاة كافور سنة ٣٥٧هـ / ٩٦٨م اعتقله الوزير أبو الفضل جعفر بن الفرات، لعلو شأنه ولإدراكه طموحه في الوصول إلى الوزارة لكن أحد المتنفذين توسط له فأخرجه من السجن، ودير سفره سراً إلى بلاد المغرب عام ٣٥٧هـ / ٩٦٨م وهناك اتصل بالخليفة الفاطمي المعز لدين الله الذي كان منهمكاً في تجهيز القوات الفاطمية لدخول مصر، وقد صحبه الخليفة

(١) الأتباع الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، صحن الباشاء دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٨م،

ص ١٢٧ .

(٢) (الباشا)، المرجع نفسه، ص ٩٨ .

(٣) (الباشا)، المرجع نفسه، ص ١٢٢ .

المذكور معه سنة ٣٦٢هـ/٩٧٣م عند انتقاله إليها، محاولاً الاستفادة من خبرته في شؤون الإدارة والتعامل المالي، فقلده بعد سنة من التاريخ المذكور شؤون الخراج، وأسور الأموال، والحسبة، ومعاملات السواحل، والأعشار، والجوالي، والأحباس، والموارث، والشرطتين (العليا والسفلى)، وسائر الأعمال الأخرى مما يضاف إلى ذلك، وما يطرأ على شؤون مصر، عدا عن إدارة الشؤون الخاصة التي تعلقت مباشرة بالخليفة المعز، وقد نجح ابن كلاس ببراعة في تغطية كل ذلك. وورد وصف له عند ابن كثير بأنه ((... كان شهماً فيهما ذا همة وتدير كلمة نافذة عند مخدومه، وقد فوض إليه أموره في سائر مملكته...)) (١). وتشير الأخبار إلى أن حب السلطة والوصول إلى مرتبة الوزارة والجاه شكلت الدافع الذي أدى بآمين كلاس لدخول الإسلام وتركه اليهودية، لاسيما وأن هذا كان شرط كافور فيما يبدو، قيل أن يرقبه إلى مناصب رفيعة، ((والآن عندما أصبح يعيش في ظل الحكم الفاطمي، لم يكن لعقيدته أدنى مشكلة، ذلك أنه من المشهور تسامح هؤلاء الحكام مع أهل الذمة، الأمر الذي مكن عدداً من اليهود شغل أعلى المناصب في الدولة، ودخل يعقوب بن كلس في خدمة المعز في سنة ٣٥٧هـ/٩٦٨م وبدأ مرحلة جديدة من حياته...)) (٢). وقد ذكر ابن الصيرفي عن ابن كلاس أنه ((كان يهودياً كاتباً صائفاً لنفسه محافظاً على دينه، حميل المعاملة مع التجار فيما يتولاه، وكان ابن كلاس متكلماً على مذهبه، فشرح الله صدره للإسلام فترك الجامع وصلى الغداة جماعة يوم الاثنين الثماني عشرة ليلة خلف من شعبان سنة خمسين وثلاثمائة وأظهر إسلامه، ... وسار إلى المغرب وخدم الإمام المعز لدين الله ...

وفي شهر رمضان سنة ثمان وستين وثلاثمائة لقيه (العزيز) "بالوزير الأجل" وأمر أن لا يخاطبه أحد ولا يكاتبه إلا به، وخلع عليه وحمل ((٣)). ولعل الذي ساعده في تحقيق مهامه التي أوكلت إليه بعهد الخليفة المعز هو اليهودي الآخر عسلوج بن حسن.

إذاً لقد كان يعقوب بن كلاس أول وزير للدولة الفاطمية بمصر، أو أول وزير رسمي في الخلافة الفاطمية، وهو من ((... وضع أسس الإدارة الفاطمية هناك، ولم يكتب بشك بل

(١) البداية والنهاية، منقورات مكتبة المخطوطات، بيروت، ١٩٩١م، ١٤ جزء، ج ١١، ص ٣٠٨.

(٢) يهود في الحياة الاقتصادية والسياسية الإسلامية في العصور الوسطى، ولتر. ج. فيل، ترجمة وتقديم الدكتور سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٨م، ص ٧٨ والتي عليها.

(٣) (القاتلون)، المصدر المتقدم، ص ٤٧ - ٤٩.

تولى إعادة تنظيم بناء الدعوة الإسماعيلية ... ((١))، ومن القاهرة دبر إدارة شؤون البلاد مع الشام والحرمين الشرقيين، وبلاد المغرب وما تعلق بتلك البلدان من أمور مالية، وقضائية وسواها، وخولته للخليفة العزيز بالله التوقيع على جميع المكاتبات التي تصدر عنه فسي حال غيابه بناء على أمر أصدره سنة ٣٧٣هـ/٩٨٣م، وقد ورد من أخباره أن الدولة الفاطمية الفتية في مصر لم تجد أمهر منه بالأعمال الإدارية، لاسيما إدارة الشؤون الاقتصادية، فقد افترن اسمه برؤساء مصر الفاطمية لبلوغ مواردها بعهد أرقاماً لم تبلغها قبله، فقد ساهمت إدارته بشكل فعلي في إنعاش الاقتصاد مما عاد بالفائدة الكبرى على البلاد والعباد الأمر الذي جعل الخليفة المذكور يقدر قيمته تقديراً كبيراً حتى إنه قلق عليه قلقاً شديداً إبان مرضه وعادته باستمرار، لأن ابن كلاس كان قد اتخذ إجراءات ساهمت جداً في إيقاف التدهور الاقتصادي وسوء الإدارة، وما كانت تعانيه مصر من أزمة ممتدة من قبل انتقال الفاطميين إليها، وشرع بتنظيم الشؤون المالية بإعادته فتح دار الضرب وسكّه ديناراً معزياً جديداً، ووضع سعره سعراً تبدلياً جديداً بالدرهم الفضي لهذا الدينار، وكذلك للدينار الراضي، وأصدر أمراً بتحديد سعر تبدلي للدينار الراضي بـ ٢٥ درهم، كذلك اتخذ عدة إجراءات إدارية، وتنظيمات مالية أخرى بالسنوات اللاحقة. ((وكان يعقوب بن كلاس وعشاقه من حسن أكثر نجاحاً فسي هذا الميدان، وقام إصلاحهما الذي له قرائن عديدة على قبول الدينار المعزي فقط في المدفوعات الرسمية، ولا ريب أن الهدف من هذا الإجراء كان تأمين الاستقرار للدينار المعزي وذلك في سبيل زيادة دخل الدولة، وكان هذا في الوقت نفسه محصلة ضرورية في توجيه ضربة للدينار الراضي الذي قيل بأنه فقد ثلث قيمته ...)) (٢).

وكان تمثل هذه الإجراءات الإدارية وغيرها نجاحات جمة عادت بالفائدة على اقتصاديات الدولة الفاطمية مما عزز مكانتها السياسية والعسكرية، حتى وصف بعضهم ابن كلاس بصاحب العبقرية التنظيمية في شؤون الإدارة والاقتصاد من الطراز الأول. ليس هذا فحسب بل ((... تظهر أهمية تعيين يعقوب وتزداد من خلال حقيقة أنها كانت المرة الأولى التي جرى فيها تعيين وزير من قبل الحكم الفاطمي في مصر.

ويكفي أن نذكر من أعماله كوزير حقيقتين هامتين هما: أ - تنظيم الإدارة في عدة دواوين، وزود كل ديوان بعدد محدد من الكتاب، أما بالنسبة لديوان الأموال فقد زود بعدد من

(١) أ. د. زكاز، (الجامع)، المرجع المتقدم، ص ٩٣ والتي تلجها.

(٢) فيشل، (يهود)، المرجع المتقدم، ص ٨٢.

الجهاد^(١)، وأقام هؤلاء الموظفون في قصر يعقوب بن كلاس، وعملوا جميعاً تحت إشراف " زمام " محدد، ب - مؤسسة الخزائن التي كانت سمة خاصة بالإدارة الداخلية للفاطميين، ولقد قيل أنه وضع في داره عدداً كبيراً من الخزائن أشرف على كل منها ناظر خاص . ((٢)، فابن كلاس يعدُّ أهم من بقى النظام الإداري، والدعوي في مصر الفاطمية^(٣) .

وبذلك يكون يعقوب بن كلاس قد أسهم إسهاماً فعالاً من موقعه كوزير في الإشراف على شؤون إدارية هامة بتاريخ الدولة الفاطمية، هذا الوزير الذي رافقته حاشية من العلماء والشعراء والفقهاء قضى سنة ٣٨٠هـ / ٩٩١م، فتأثر عليه الخليفة العزيز بالله تأثراً شديداً حتى اغتم منذ مرضه، ((ولما اعتل علة الوفاة ... ركب العزيز إليه عائداً فقال له : وددت لو أنك تبتاع قابضك بملكى، أو تقدي فأفديك بولدي، ... ومات، فأمر العزيز بأن يدفن في داره في قبّة كان بناها، وصلى عليه وألحده بيده في قبره وأنصرف حزينا لفقدته، وأمر أن تغلق الدواوين أياماً بعده ... والظافة المنعوتة .. " بالوزيرية " منسوبة إليه ... وكان عليه للتجار ستة عشر ألف دينار فقضاها العزيز، .. عنه من بيت المال وفرقت على قبره . ((٤)، وهذه العلاقة الحميمة بين رئيس ومروءس لها شبيهة علاقة الخليفة المعز لدين الله مع الأستاذ جونس في المرحلة المغربية . ويمكن القول أن الخلافة الفاطمية لم تجد خيراً إدارياً وسياسياً محكناً واقتصادياً عارفاً شبيهاً له بعد وفاته . حتى يبدو أن الخليفة العزيز كان يدرك ذلك سلفاً مما جعل الأسى العميق يستولي عليه، ويحتاجه الحزن عند خروجه من قصره بموكب صامت لتشييعه وقد أبا إلا أن يصلي عليه بنفسه، ولم تمنع رفات أهدابه دموعه الملكية من الإسهام حتى إنزال المتوفى القبر، لينعزل بعد ذلك في قصره ثلاثة أيام بلياليها منقطعاً عن الطعام، مجزلاً العطاء على الشعراء الذين أفاضوا كدموعه الرثاء على ابن كلاس .

ولعل درجة تأثر الخليفة المذكور على وزيره منعت من تعيين وزير عوضاً عنه، فقد استخدم في مرحلة من المراحل أحد كبار كتاب ديوان الإنشاء بمهام وزيرية وهو أبو عبد الله الموصلي، لا بل إن الخليفة ذاته اقتصر على استخدام الوسطاء والكتاب الماهرين بعده . وبالرغم من أنه كان قد تعرض للاعتقال من قبل من ذُرف عليه الدموع الغزيرة أي

(١) الجهاد هو النافذ البارح العارف بغرامض الأمور، ويُقصد به أيضاً الصيرفي، والخازن، وعامل الذهب

والجاني، فيثقل، (يهود)، المرجع المتقدم، ص ١٢ .

(٢) (فيثقل)، المرجع نفسه، ص ٨٦ .

(٣) أ . د . زكار (الجامع)، المرجع المتقدم، ص ٩٣ والتي عليها .

(٤) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٥١ والتي عليها .

ال خليفة العزيز نفسه، بسبب سعي السعاة وحسد الحساد الذين أوقعوا به بطريقة أو بأخرى، عند سيده للمكانة التي استحوذها بالدولة، فتصدى مؤقتاً لمهام الوزارة بدلاً عنه جبر بن القاسم المغربي، وكان هذا ممن وفدوا مع المعز إلى مصر، والذي عدّ من أمثال الحضرة الشريفة، بل وصلت مكانته درجة نائب فيها عن الخليفة العزيز بإدارة شؤون الدولة إبان خروجه لحرب أفتكين التركي بالشام، وقد قرئت الكتب باسمه على المنابر، غير أن مدة اعتقال ابن كلاس لم تطل، فسرعان ما أرجعه الخليفة العزيز إلى منصبه بعد تحقيقات أجريت معه وحوله كانت نتائجها لصالحه .

إذاً لقد أدرجت السلطات الفاطمية في مصر إبان عهد العزيز أنه أن الآوان للاستفادة من منصب الوزارة رسمياً، علماً بأن جوهر الصقلي كان قد وصل إلى منصب الوزير في مصر منذ أيام المعز، ((ولم كانت سنة خمس وأربعين وثلاثمائة ارتفع أمر جوهر، وصار إلى رتبة الوزارة)) (١)، فالوزير يمثل المشرف على شؤون رؤساء الدواوين أنفسهم، وضابط الأموال العامة للدولة، والمنسق مع الخليفة في كبرى الشؤون الإدارية، والسياسية المتعلقة بداخل مصر الفاطمية وخارجها - فمناج الخلفاء الفاطميون الوزراء صلاحيات لا بأس بها، وأسمى الوزير عندهم ذا كلمة وتقوى فعلى وأراء معتد، بل أصدر بعض الوزراء الأفاضل قرارات نفذت في المرحلة التالية، بعد استشارة الخليفة والتشقيق معه بالطبع، فكما مرّ من قبل عندما كان المعز ما يزال في بقرات، ونبهه إلى مصر عمل على توطيد الأمور فيها، ويبحث عن معاونين كبار ومهرة مخلصين، فسلم يعقوب بن كلاس وعسلوج بن الحسن أمور النظر بالخراج والإشراف على الحسية، وما خص شؤون السواحل، والأعشار، والأحياس، وقضايا الموارث، وجهاز الشرطة، وما تعلق بمسائل تخص إدارة أعمال مصر ونواحيها، وحملها كل هذه المهام قبل أن يتم تصنيف الأعمال، وتنظيمها، وبلورتها، وتوزيعها بدقة على الدواوين المختصة، فكانا يمارسان مهامهما العديدة داخل دار الإمارة بجوار جامع أحمد بن طولون، التي بناها الأخير إبان تشييده مدينة القطائع، وجعلها جنوب مسجده وصيّر لها باباً أوصلها مع المسجد عند المقصورة قرب المحراب والمنبر، وقد أضيف عليها الفاطميون بعض التجديدات، ومع مرور الأيام نقل ابن كلاس عندما أضحى وزيراً دواوين الدولة إلى داره، كما مرّ آنفاً فحوت ديوان الجيش، وديوان بيت المال، والخراج، والسجلات، والإنشاء، وديوان المستغلات، لكن فيما بعد تم نقل الدواوين إلى دار الوزارة التي تطورت لتعج بالكتب،

(١) المقرئ، (المقال)، المنبر المتكلم، ج ٢، ص ٥٠ .

والعلماء، والشعراء، والأدباء، والأطباء، والمتكلمين، والفقهاء، وأرباب الصنائع، وموظفي الدواوين، عدا عن أنها شملت مجلساً خاصاً لدewan المظالم، وكانت بخازنة الوزيرية جنوب غرب القصر الصغير قرابة باب الفرج، وقد وسّعت وزوّدت بأجنحة لزيادة حجم الأعمال غير مرور الأيام لما كثرت الدواوين وتفرعاتها فيها، حتى أصبحت أشبه بمدينة صغيرة، غير أنه بعد وفاة ابن كاس نقل الخليفة العزيز مؤسسات إدارة الدولة إلى داخل قصر الخلافة، مع حجب الثقة عن غيره بعده.

هذا وفي استئناف الحديث عن مدى صلاحيات الوزراء في مرحلة قوة الخلفاء القُصَيبِيِّين يمكن القول إن أوامرهم كانت نافذة وأمرهم مسموعة، فالوزير عيسى بن نسطورس مثلاً الذي تسلم الوزارة إبان عهد العزيز بالله أمر بأن يُمَكِّد الأسطول الجديد المخصص لمقاومة البيزنطيين بعشرين مركباً مجهزاً، وأن يجلب المزيد من الصناع المهرة لصناعة السفن والمراكب الحربية، وقد تفقّد بنفسه عمل هذه الصناعة حتى إنه بات أحياناً يأمسك بصناعة السفن وورشات عملها لشدة اهتمامه، وحث بنفسه الصناع على الجد والإتقان، وقد تقدّر كل ما أمر به، لا بل كان يتخذ الوزير كاتباً خاصاً به من أرفع مستويات الكتاب بالدولة، هذا وإن بعض وزراء الأقاليم قد شغلوا ثوراً بالغا على مستعبد السياسة الخارجية للدولة مثل وزير الخليفة المستنصر، أبو الفرج ابن أخ أبي القاسم الخنصاري الذي سعى لتقليل من شأن "البياسيري"، والإقاص من أهمية ما فعله في بغداد عندما سيطر عليها علماً كاملاً ورفع الخطية فيها للخليفة الفاطمي المذكور سنة ٤٥٠هـ/١٠٥٨م، فعمل على تحذيره من الخطر الذي يمكن أن يلحقه البياسيري بالخلافة الفاطمية، الأمر الذي قلل من اهتمام المستنصر بضرورة التجاوب مع طلبات الثائر في بغداد وإعمال التمسيق معه، وعدم دعمه بقوات إضافية، وإلغاء تزويده بالمزيد من العتاد اللازم له، والمؤمن الضرورية التي طلبها من خلال رسائله، قبل تعرضه لملاحقات الداهم على يد "طغرليك" سنة ٤٥١هـ/١٠٥٩م، لأن الوزير المذكور كان على خلاف معه وحاقداً عليه، بل هارباً منه ملتبساً إلى القاهرة، بعدما كان قد نشأ في مصر إبان عهد الحاكم بأمر الله وتوجه إلى العراق، حيث تقلبت به الأحوال، فعاد إليها في عهد المستنصر، وفيها قرّبه أبو محمد الحسن البيازوري وزير المستنصر من السلطة، وأسلمه ديوان الجيش، هذا الوزير الذي لُقّب بقاضي القضاة، وداعي الدعاء، وعلم المجذ، وخالصة أمير المؤمنين، الناصر لدين (١)، ولما آلت الوزارة إلى أبي الفرج بن محمد

(١) المقرئ (المقري)، المصدر المتقدم، ص ٣٦٦.

البابلي بعد وفاة اليازوري اعتقله هذا أول الأمر ثم أفرج عنه، وتحصنت أحواله حتى أمسى وزيراً للمستنصر وتلقب بالأجل الكامل الأوح صفي أمير المؤمنين وخالصة؛ لكنه عزل فيما بعد وتولى ديوان الإنشاء، وسبب حقد على البساسيري أنه عندما كان في بغداد انضم إلى حركة معارضة للمذكور، فتوترت الأمور بينهما لدرجة اضطر فيها للفرار إلى مصر، فأخذ يرغل صدر الخليفة المستنصر ضد البساسيري، هذا ويمكن القول إنه عموماً قد بلغت بعض الشخصيات القوية من الوزراء درجة التساوي مع الأمراء الأفذاذ بالقيمة والرتبة في مرحلة وزراء الأقاليم وبالتالي انطبق تعريف الماوردي للأمراء على تعريفه للوزراء تقريباً، حتى في مرحلتي قوة الخلفاء الفاطميين وضعفهم. فقد عرف الأمراء بأنهم كانوا على نوعين، نوع له منصب إمارة خاصة ولصاحبها الإشراف على الشؤون المتعلقة بالجيش والسياسة الداخلية، والعمل على توفير الأمن دون النفاذ للشؤون الأخرى، كالأحكام، والقضاء، والجباية، والضرائب، وما شاكل، والنوع الثاني من الأمراء هم ذوو الإمارة العامة الذين تعددت صلاحياتهم واتسع نفوذهم، فامتد للإشراف، بل للتطير في الأمور العسكرية، والمالية، والأحكام، وتقليد القضاء، وما شابه من تدخلات حساسة بشؤون إدارة الدولة (١).

ويمكن القول أيضاً من خلال ما تقدم أن انكسار طائراً جديدة استثنائي الخلفاء الفاطميين في شؤون الإدارة والحكم بدأ بعد عهد القدر، بل ظهر واضحا قياسي بالمرحلة المغربية، وهذا لا يعني بأن الخلفاء الفاطميين في مرحلة وزراء الأقاليم كانوا غير مستأثرين بشؤون الحكم والإدارة، وإنما القصد أنهم منحوا الوزراء عموماً صلاحيات لا بأس بها مسا داموا اعتمدوا منصب الوزارة رسمياً عقب تأكدهم من توطيد الأمور لهم بعد مدة من انتقالهم إلى مصر، واتخاذ حجم أعمال إدارة الدولة عندهم، ولكن بالوقت عينه لم يعد الاستئثار بشكل سمة بارزة من سمات الحكم الفاطمي في مصر كما كان يشكل السمة الأولى والأبرز بالمرحلة المغربية التي غيب فيها الخلفاء الفاطميون منصب الوزارة لكن حتى سنة ٤٦٧هـ/١٠٧٥م أي تاريخ وصول متولي دمشق من قبل المستنصر، بدر الجمالي الذي تلقب فيما بعد "كافل قضاة المسلمين، وهادي دعاة المؤمنين" (٢) إلى مصر يمكن القول بأنه كان ما يزال يوجد نوع من الهيبة في نفوس العامة، والخاصة من رجال الدولة، وغيرهم تجاه الخليفة الفاطمي، على الرغم من بعض حالات الفوضى التي أثرت، فكان الناس حتى ذلك التاريخ يحسبون

(١) (الأحكام)، المصدر المتقدم، ص ٢٢.

(٢) (المقريزي)، (المقلى)، المصدر المتقدم، ج ٢، ص ٢٩٤.

حسابه ويخشون عقابه، بدليل أن أكثر من عشرين ألفاً من قوات جيش المستنصر بالله الفاطمي ممن كانوا ضد التبكري، قد تجمعوا على ظهور خيولهم في ميدان القاهرة بعد تنفيذهم حكم القتل في الوزير المذكور، لتفضيله العساكر السودانية عليهم، وانتظروا طويلاً دون أن يخرجوا أماكنهم حتى أدن لهم المستنصر بالانصراف عند منتصف النهار، فانصرفوا (١)، ولكن كان كلما ضعف الخليفة، قوي وزيره، فيتشكل الخطر إذا توفرت لديه نية عدم الإخلاص، فمع بدايات انحياز قوة مصر الفاطمية منح الوزراء لأنفسهم حق التدخل بأخطر سريات الأحداث السياسية وغيرها، كالنسيق الذي تم بين الوزير البازوري والباسيري ((فأقام البازوري أيا الحارث الباسيري مناصباً له وأمدّه بالمؤيد في الدين أبي نصر هبة الله موسى وأصبحه الأموال، ...)) (٢)، وإن كان ذلك قد جرى بالتنسيق مع الخليفة المستنصر بالله، لكن كانت قد بدأت علامت ضعف الخليفة المذكور مع ازدياد سطوة الوزراء بدليل أنهم أصبحوا يُعيّنون أصحاب الدواوين من حاشيتهم، فالبازوري نفسه كان قد عين أبا الفرج محمد بن جعفر المغربي والياً على ديوان الجيش إبان عهد المستنصر نفسه (٣)، وقد تضاعف الوزير أبو البركات في عهده من ارتباط البازوري بخدمة والدته، فطبق يدبر نقله إلى إدارة القضاء على الرغم من أن البازوري عرف بأنه لم يكن ((... يستند برأيه ولا يأخذ من مشاورته نقائمه وأصفياته، وكان كثير الحياء ... ولما سئل به أنه حمل الأموال إلى الشام في التواييت وشمع سيكه وأنفذه إلى القدس وإلى الجليل وأنه قد عول على الهدية إلى بغداد، قبض عليه في محرم سنة خمسين وأربعمئة ومير إلى تيس قتل ...)) (٤) . ويلاحظ هنا بداية الانشقاقات والتعددية الوزارية التي نتجت بشكل مباشر عن تدخل أم المستنصر بالسياسة وشؤون الحكم وليس وفق خطة إدارية مدروسة ومنظمة . فاستغل الوزراء توزع مركز نقل قيادة الدولة بين الخليفة وأمه، وأتباعها بغية ترسيب انقلابات ضد بعضهم البعض أول الأمر، فقد ذكر ابن الصيرفي أنه ((... لما ولي البابلي الوزارة فنقررت له الوزارة في الاعتقال وخلع عليه في شهر ربيع الآخر من سنة خمسين وأربعمئة، ... وأقام سنتين وشهوراً، وصرف في شهر رمضان سنة اثنين وخمسين وأربعمئة .

(١) فيش، (يهود)، المرجع المتقدم، ص ١٢٠ والتي تليها .

(٢) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٨٠ .

(٣) ابن الصيرفي، المصدر نفسه، ص ٨٤ والتي تليها .

(٤) ابن الصيرفي، المصدر نفسه، ص ٨١ .

وكان الوزراء إذا صرّفوا لم يُستخدموا، فاقترح لما صرّف أن يُولى بعض الدواوين؛ فولى ديوان الإنشاء، (وهذه إشارة إلى مدى أهمية رئاسة هذا الديوان تحديداً) وصار استخدام الوزراء إذا صرّفوا سنة تمنع الخمول وتؤمن الدثور، وهو الذي استتبط هذه الفعالة وتنبه على ما فيها من المصلحة. وتوفي في سنة ثمان وسبعين وأربعمائة . (١). هذا ويمكن القول إنه طيلة وجود الخلفاء الفاطميين بمصر، ومنذ عهد الخليفة المعز لدين الله حتى وصول بدر الجمالي (٣٦٢-٤٦٧ هـ / ٩٧٣-١٠٧٥ م) كل من الذين تسلموا منصب الوزارة من المدنيين، أو ممن بنموا وزراء الأقاليم باستثناء ثلاث حالات طارئة تسلمها فيها من وصفوا بوزراء السيوف وهم يرجوان، والحسين بن جوهَر قائد القواد، وعلي بن صالح البرونباري .

ومن الجدير بالذكر أنه ظهر في مصر الفاطمية بمراحلها الأولى لقب " وزير الوزراء " بعد ابن كلاس لما تلقب به أبو الحسن علي بن جعفر بن فلاح عام ٤٠٨ هـ / ١٠١٥ م، واختفى لقب الوزير ليظهر لقب " الوسيط "، فالمسألة كانت مرتبطة بدرجة قوة شخصية الوزير، ويرضى الخليفة، وكان أقوى وزير بعد ابن كلاس، هو الجرجاني السدي تسلم الوزارة سنة ٤١٨ هـ / ١٠٢٥ م، وبعدهما البازوري الذي تسلمها عام ٤٤٢ هـ / ١٠٥٠ م وبعد هذا الأخير دخلت النوبة الفاطمية طور التدهور والضعف، ليظهر وزراء السيوف، أو الوزراء المستبدون، أو وزراء التفويض.

أما السمة الثانية التي برزت من سمات شبكة الإدارة العامة عند الدولة الفاطمية في مصر، فهي اتساع مؤسسات الإدارة عبر استحداث دواوين جديدة، ووظائف إضافية وغيرها. فإنه نظراً لتوسع نفوذ الدولة الفاطمية بعد انتقالها إلى مصر وامتداد سلطتها إلى الشام والحجاز، ووجود نواب لها في المغرب، وزيادة تمسكها بصقلية، وتعميق سيطرتها على المتوسط، فقد توسع نطاق إدارتها وازداد حجم أعمالها بزيادة نفوذها واتساع أراضيها وكثرة أقاليمها لتتفقم قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وشروعها في تحقيق طموحاتها الكبيرة بالسيطرة على أرجاء العالم العربي والإسلامي، كل ذلك احتاج بالضرورة إلى مزيد من المؤسسات الإدارية وإلى الإكثار من تفرعاتها، تغطية لحجم الأعمال والتوسعات التي لم تعهدها الخلافة الفاطمية إبان المرحلة المغربية على الرغم مما وصلت إليه من نفوذ فيها، وقد تكيّفت زيادة المؤسسات من خلال التركيز على الدواوين الكبرى الرئيسية، وانبثاق دواوين

(١) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر لمقتد، ص ٨١ .

(٢) ابن الصيرفي، المصدر نفسه، ص ٨٥ .

أخرى فرعية مثل " ديوان المجلس " الذي كان صاحبه مسؤولاً عن إدارة كل ما يتعلق بشؤون الخليفة داخل مجلسه وخارجه، مع تخصيص دواة خبير له بمثابة رمز من رموز الوظائف الديوانية الكبرى، وعلى الرغم من أن هذا الديوان عُدَّ فرعاً قد نال أهمية كبرى بين الدواوين الرئيسية لارتباط عمله بشؤون الخليفة مباشرة فلم يقل صاحبه أهمية عن صاحب ديوان الإنشاء نفسه، وقد كان للخليفة دواة، وللوزير أخرى، ولرؤساء الدواوين كذلك، وكان صاحب ديوان المجلس متمسك خزنة الخليفة الموجودة في القصر داخل إيوان الاجتماعات، يقوم بإخراج دواة كل موظف من الموظفين الذين يقدون إلى الخليفة بانتظام ويدخلون حسب المكانة والرتبة، ويعمل على مناولة كل دواة لصاحبها بوساطة حاجبه أو حاجب المجلس، فقد أُقِرَّ لكل موظف كبير حاجباً وقف خلفه إبان الاجتماعات حاملاً الأوراق الخاصة به، وكان من مهمة صاحب ديوان المجلس الإشراف على أموال الخليفة، وقد ساعده موظف سمي " صاحب دفتر " اختص بالإشراف على نفقات الخليفة وتسجيلها . وعموماً تم اختيار المقترفين على الشؤون الخاصة بالخليفة وبخزائن أمواله، من الخاصة المقربين منه، وهم غالباً من الأساتذة الذين عرفوا بالمحنكين لإساليبهم عمائهم على أحنائهم، هذا ومن الدواوين الجديدة التي ظهرت بالمرحلة المصرية الفاطمية " ديوان المفرد " الذي ذكره المقرئ وعرفه بقوله ((... يرسم من قبض ماله من المقتولين وغيرهم)) (١)، ومهمة هذا الديوان الأساسية لم تتبلور على أشدها إلا بعهد الحاكم بأمر الله حيث تم التمسك على مصادرة الأموال غير المقرورة لاسيما إذا كان أصحابها من ذوي المناصب الكبيرة مثل كبار القادة وأرباب الوظائف، وقد كانت تستغل الأموال المصادرة للصالح العام، وعُدَّ الموظف المتمسك بهذا الديوان من كبار موظفي الدولة، ولقب أمين الأمناء مثل، " الحسين بن طاهر الوزان " في عهد الحاكم بأمر الله، المحدث لهذا الديوان الذي شملت مهامه ضبط وتحديد مقدار الأموال التي تم تجميدها، وقبضها من أصحابها ممن سخطت عليهم السلطات الفاطمية كالمرتشين وغيرهم . ولعل ديوان المفرد هو الذي عُرف باسم ((ديوان المرتجع)) بأواخر أيام الدولة الفاطمية (٢) . ومن الدواوين الجديدة أيضاً " ديوان الموارث " وكانت مهمته ((إذا مات من يورث بدئ من ماله بتجهيزه وبفنه، ثم قضى ديونه ثم تنفذ وصاياه . ثم تقسم تركته بين ورثته، فإن لم يكن له وارث ورثته بيت المال وإن خلف من لا يستحق كل الميراث أخذ سهمه وكان الباقي لبيت المال ... وإن

(١) (تعاط) المصدر المتقدم، ص ٣٠٦ .

(٢) ابن الطوير، (نزرة المقلتين)، المصدر المتقدم، ص ٥٧ .

كان خشيئاً لا وارث له أو كان ليبت المال في تركته نصيب احتاطوا على ما خلفه وأثبتوه وجهروا الميت بمال بدلاً منه وأخذ كل ذي حق حقه فإن كان وارثه غائباً احتيط على تركته إلى أن يحضر وارثه ويثبت الاستحقاق ويشهد الديوان بما احتاط عليه ويوقع بالإفراج عنه وإن كان القواب قد صرفوا شيئاً من ذلك في لوازم الديوان أخرج منه حالاً ووقع عليها بإطلاق نظير المبلغ من ارتفاع ديوان الموارث، وفي بعض الأوقات يضيق عن ذلك فيعوض من بيت المال . ((١)). وظهر أيضاً "ديوان النفقات" الذي تسلمه بعهد الحاكم بأمر الله "أبو القاسم أحمد بن علي الجرجاني" قبل أن يمسي وزيراً ونال لقب نجيب الدولة (٢) . وعُرف من الدواوين الفرعية "ديوان الإقطاع" بعد بدء جنوح الدولة الفاطمية نحو الضعف الذي انتفى عن ديوان بيت المال، وكان على رئيسه وموظفيه الإمام التام بالحوال وأوضاع كافة القادة والأجناد ممن يستفيدون من نتائج إقطاعات معينة، وأن يكونوا على دراية بمساحات الأراضي الزراعية المقطعة، وكميات محاصيلها ومدى ما يمكن أن تنتج كل موسم، وأسماء وتصنيفات محاصيلها وكمياتها . لكن ظلت الأراضي التي خصص جزء من محاصيلها لرفد بعض القادة والأجناد تحت إشراف الدولة وسيطرتها غير ديوان المال والإفراج . وكان أيضاً من الدواوين في المرحلة المصرية عند الفاطميين ديوان اختص بالأحباس، والجديد فيه، هو درجة فعاليته ونشاطه، وقصد بالأحباس كل ما حُسِن من ثروة خصصت لوجوه الخير، وقد عرفت الأحباس التي أشرف عليها هذا الديوان، بتوعين الأولى هي التي شملت الأموال التي نتجت عن إيرادات الأراضي الزراعية والعقارات المبنية، كالدور والمخازن والقيساريات والأموال، أي ما أطلق عليها جميعاً مصطلح فقهي هو الأعيان، وقد تم إنفاق أموالها على مصاريف الجامع الأزهر وغيره حتى سميت الأحباس العامة، والنوع الثاني سمي الأحباس الخاصة لشموله الأموال التي نتجت عن أهل البيت والعطاء والكرم من أثرياء المسلمين الذين وقفوا أموالاً لهم صرفت على مشاريع خيرية عادت بالمنفعة على الصالح العام كالساجد والزوايا والتكايا وأسيلة المياه وما شابه من أوجه البر، ومجمل أموال الأحباس العامة والخاصة وكل ما تعلق بشؤونها من معاملات تم في ديوان الأحباس الذي دعي رئيسه أو صاحبه "ناظر ديوان الأحباس"، وهو قاضي القضاة الذي تمت تحت إشرافه عمليات جمع الأموال وإنفاقها حتى عُدَّ ديوانه من أكثر الدواوين نشاطاً، هذا وقد حرص الخلفاء الفاطميون

على أن يكون موظفو هذا الديوان كغيرهم من المشهود لهم بالسمعة الحسنة، والأخلاق الكريمة والمواقف الإنسانية الطيبة، فطبيعة اختصاصاتهم ارتبطت مباشرة بالأمانة، والثقة لتوزيع الإيرادات على المساجد والتكايا والأسبلة وسواها من وجوه الخير، كحقوق المستحقين من ذراري أصحاب الوقف، فلم يخدم به من الموظفين الإداريين إلا من كانوا مصنفيين بين أعيان للكتاب المسلمين من الشهود العتول حصراً مع عدد من الموظفين الذين ((يتوبون عن آرياب هذه الخدم في إيجاب أرزاقهم من ديوان الرواتب، وينجزون لهم الخروج بإطلاق أرزاقهم، ولا يوجب لأحد من هؤلاء خرج إلا بعد حضور ورقة التعريف من جهة مشارف الجوامع، والمساجد باستمرار خدمته ذلك الشهر جميعه، ومن تأخر تعريفه تأخر الإيجاب له، ..)) (١)، وقد كان على صاحب هذا الديوان مراقبة عمل الموظفين فيه، ومراجعة النسب المقررة من الأموال لكل جهة من الجهات المخصص صرف لها، مع انفصال عمل هذا الديوان عن أعمال ديوان بيت المال المركزي لأن الأموال التي احتواها وزعت من خلاله فقط على الجهات التي خصصت درماً له، وكان موظفوه يقومون بدراسة الكميات الواجب توزيعها لكل جهة من الجهات، أخذين بعين الاعتبار، الحجم ومدى الحاجة، والمطالبات التحسينية، وما يلزم من مواد وأثاث، فالجامع الأزهر مثلاً، تطلبت أكثر من غيره نظر لحجمه ولوجود حلقات دراسية عديدة وطلاب مفرغين فيه، حتى أصدر الخليفة الحاكم بأمر الله وثيقة قرّر فيها وقف بعض أملاكه العقارية لتتفرق إيراداتها عليه، وعلى جامع رشيدة الذي بناه سنة ٣٩٥هـ/١٠٠٥م، وعلى جامع المقس الذي أنشأه على شاطئ النيل، وعلى دار الحكمة، وقد صدرت تلك الوثيقة عام ٤٠٠هـ/١٠١٠م، وكان الخليفة المذكور قد أوقف بعض الأوقاف للصرف على احتياجات التجديد العمراني، ولتأمين الحصر العيانية، وسواها من الأثاث والقرش لجامع المقس أيضاً . فكان من مهمة موظفي ديوان الأحباس دراسة حاجة كل من المساجد المذكورة مع دار الحكمة لكميات الإيرادات المالية، وما يلزمها من فوائس، وسجاجيد، وحصر وغيرها، وعدت الصدقات محرمة قطعاً لغير الجهات التي حددت لها، مع عدم جواز الرجعة عنها، أو بيع الوقف، أو تملكه، أو تقديمه هبة، وقد كان موظفو المساجد والزوايا، والمنشآت الدينية، والوقفية، يتقاضون مرتباتهم من أموال ديوان الأحباس، فموظفو الجامع الأزهر مثلاً تقاضوا رواتبهم منه، وقد كان تعدادهم أربعة وعشرين موظفاً، وهم خطيب الجامع وثلاثة أئمة، وأربعة قومة ممن يقومون على شؤون الجامع لأداء مهامه،

(١) في الطوير، (نزهة المقلتين) د. البندر المتقدم، ص ١٠٠ والتي تكفيها .

وخمسة عشر مؤنثاً، ومشرف عام على الجامع، وقد كانت تشتري عبر ديوان الأحباس كل مستلزمات الجوامع، فالأزهر اشترت لأجله كل الكميات الضرورية السنوية من خصر جيدة وأريار قحار لحفظ المياه، وأعواد هندية من البخور لاستخدامها خلال شهر رمضان المبارك، ولأيام الجمع وسائر المناسبات الدينية مع ما استلزمها من فحم للبخور، وكميات من المسك والكافور، فضلاً عن سبعة وعشرين قنديلاً من الفضة وتورين قضيين، ونصف قنطار من الشمع، وخيوط قنب لتعليق القناديل، وزيت للوقود وأدوات للتنظيفات، مع تخصيص مبالغ كبيرة لأعمال أخرى عند الضرورات، وكان مال النجوى أحد المصادر الأساسية لأموال ديوان الأحباس للصرف على الأزهر وغيره من المنشآت الدينية، هذا وقد ذكر ابن الصيرفي عن الأحباس أن ((... دور وقياسر وطواحين وقنابق وحوانيت وغيرها من عراض وساحات وأراض زراعية يركبها النيل وبقها المسلمون على ما يشهد به كتب تحببها ثم عذمت تلك الكتب وجهلت مصارفها لتطول العهد بها فصار مالها مصروفاً في الجوامع والمساجد والسقايا وجواري المتصدين لإقراء القرآن الكريم والعلوم الشريفة وغيرهم من الأئمة والخطباء والمؤنفين والمبلغين وطلبة العلم وأرباب الصدقات...)) (١).

هذا ومن الدواوين الجديدة التي عرفت في عصر الفاطمية "ديوان العرائف"، الذي أتيق بمثابة أرشيف حوى معلومات تفصيلية وهامة حول المواد الاقتصادية وأسعار الأغذية، وكل ما يتعلق بشؤون المستهلكات، وبالتالي كان له مساهمة كبيرة في تحسين الحياة، وقد دل وجوده على درجة اهتمام الفاطميين بالأمن الاقتصادي. ومما استجد أيضاً "ديوان الترتيب" الذي اختص صاحبه بتنسيق شؤون الخليفة، فهو جلسه وصاحب خريطته وممسد التحركات وزياراته، وتنقلاته، واستقبالاته، وفضلاً عن دور هذا الديوان في ترتيب وتنسيق شؤون المعاملات بين مختلف الدواوين بالدولة، فقد شابه عمله عمل ديوان البريد، ولعله كان يساعد الديوان الأخير، وينسق علاقاته مع الدواوين الأخرى، وقد عُرف بالعصر الفاطمي الأول، وعادله أو قام بهامه في العصر الفاطمي الثاني "ديوان التحقيق" (٢)، وديوان الترتيب عُرف منذ أيام المعز في مصر، لكنه اشتهر أكثر في عهد الحاكم بأمر الله، لاسيما عندما تولى المؤرخ المسيحي غير مرة. وأيضاً من الدواوين التي تطلبت طبيعة المرحلة المصرية "ديوان أسفل الأرض"، وقصد به الجهاز الإداري الذي اختص وأشرف على كل ما يتعلق بإدارة

(١) (القانون)، المصدر المتقدم، ص ١٤.

(٢) ابن الطوير، (نزهة المقائنين)، المصدر المتقدم، ص ٥٧.

الوجه البحري في عصر (١)، وكان عمله كإدارة صغيرة نسقت مع كادر ديوان جديد، آخر هو "ديوان الصعيد" لجباية كل ما تأخر من حسابات وأموال هذين الإقليمين، وأيضاً وجد "ديوان الثغور البحرية" الذي كانت مهمة كادره الوظيفي هي جباية إيرادات الثغور المصرية وموانئها، مثل الإسكندرية، ودمياط، والقنطرة، وعين شمس، مع ارتباط معظم إيرادات تلك الثغور برسوم الجمارك.

إضافة إلى موارد أخرى "كديوان خزائن الكسوة" الذي تبع ديوان الصناعة المركزي، و"ديوان المستغلات" و"ديوان العزيرية" الذي أنشأه الوزير ابن كلاس، و"ديوان الجهاد" أو ديوان العنابر الذي انبثق عن ديوان الجيش، عدا عن ديوان صناعة السفن المركزي، و"ديوان الزمام" الذي ورد اسمه في سجل صدر عن الخليفة الظاهر، ولعل تسميته هذه هي الثانية لديوان المجلس، فعليه وقع زمام كافة الدواوين (٢).

وأيضاً إدارة الكراع، أو "ديوان الكراع"، والمقصود به الديوان الذي أشرف عماله على شؤون الاصطيالات، وما حوت من دواب خاصة، وبغال الرمل (٣)، وجمال، وزراريق، وفيلة، وسواها وكل ما تبع إلى الاصطيالات من مستودعات العلف. وقد أشرف عدد من الموظفين الإداريين على عمل هذا الديوان كان منهم كتاب، ومسئوفي، وغيرهم (٤)، فضلاً عن إدارة النيل، فالاهتمام بشؤون النيل عادة قديمة في مصر منها ما عُرِف بالمكاتب في البشارة بوفاته ((وهذه المكاتب من اختصاص الديوان المصرية، لا يشاركها فيها غيرها من الممالك. ولم يزل القائمون بالأمر بالديار المصرية من قديم الزمان وهم جراً يكتبون بالبشارة بذلك إلى ولاية الأعمال، اهتماماً بشأن النيل، وإظهاراً للسرور بوفاته، الذي يترتب عليه الخصب المؤدي إلى العمار، وقوام المملكة، وانتظام أمر الرعية. وقد كان للخلفاء الفاطميين القائمون بأمر الديار المصرية بذلك كبير العناية، ووافر الاهتمام، وكانت عاداتهم في ذلك أنهم يكتبون بالبشارة بوفاء النيل كتباً مفردة، ((٥)).

ومن الجدير بالذكر القول أن التجديدات والتوسعات التي طرأت على المؤسسات

(١) إغاثة الأمة يكشف الغمة أو تاريخ المجاعات في مصر، المقريري، تقديم د. بدر الدين المنسي، دار

ابن الوليد، حمص ١٩٥٦م، ص ٢٢ هامش (٢).

(٢) ابن الطوير، (نزهة المقلتين)، المصدر المتقدم، ص ٥٨.

(٣) الرمل هي خطوط البقرة الوحشية المخالفة للونها، ابن الطوير، المصدر نفسه، ص ٩٣ هامش (٣).

(٤) ابن الطوير، المصدر نفسه، ص ٩٣ والتي تليها.

(٥) صبح الأضنى في صناعة الإنشاء، القنصلدي، ١٤ جزء، القاهرة ١٩٦٣م، ج ٨، ص ٣٢٨.

والأجهزة الإدارية في مصر الفاطمية لم تقتصر على وجود دواوين إضافية وفرعية وتشعبات انبثقت عن الدواوين الكبرى، التي سيتم التطرق بالتفصيل إليها، وإنما انسحبت التجنيدات على [ظهور المزيد من المناصب]، واعتماد العديد من الوظائف الجديدة التي تطلبتها طبيعة المرحلة المصرية. فمن الوظائف الجديدة، ظهرت وظيفة متولي السر " أمين السر "، وهو المسؤول عن حفظ الأوراق والوثائق والمستندات الخاصة بشؤون الخليفة من مسودات ونسخ مراسلات وغيرها، مما يتعلق بأمر أو القصر الخلفي، بمساعدة عدد من الخدم سمو أصحاب الستائر، الذين اختصوا اسماً بالإشراف على شؤون حريم القصر (١)، وأحياناً كان يُكلف متولي السر بمهام خاصة وسرية خارج القصر، أو يقوم بإرسال أحد أعوانه لتنفيذها كإبلاغ على أحوال الرعية، والأسواق، وأموال الأسعان، ومندى توفر السلع، والمواد الغذائية الضرورية فيها، وهذه نوع من الرقابة على عمل بعض الأجهزة الرقابية كجهاز الحسبة. وكذلك كان من الوظائف الجديدة وظيفة " صاحب الباب " وهو ذو شأن رفيع جداً في الدولة لكونه المنسوب الخاص للممثل لشؤون القصر الخلفي، وقد تبع له موظف سمي " عدي الملك " اختص باستقبال رسل الملوك الوافدين إلى الخليفة، فكان ينزلهم بقاعة استراحة سميت " دار الضيافة " وهي جناح تبع للقصر، فيه خدم وفروا أسباب الراحة للزوار، وكانت مهمة عدي الملك هي عدم السماح لأي شخص من رجال القصر بالاجتماع مع أي ضيف من الضيوف قبل أن يلتقيه الخليفة، أما بعد أن يأخذ الضيوف قسطاً من الراحة، ويكون الخليفة على علم بوصولهم متجهين لاستقبالهم، يأمر بتدويمهم إلى قاعة عرشه، فيصطحبهم صاحب الباب مخاطبين بجنود الحراسة

عبر دهايز القصر المتعرجة حتى مكان إقامة الخليفة بعد أن يكون نائب صاحب الباب الذي أطلق عليه أيضاً " متولي دار الضيافة "، وعلى عمله " النيابة الشريفة "، قد أرسل سجلات خاصة قديمة، أو جديدة بوساطة صاحب الباب إلى الخليفة لإطلاعه على الأمور القديمة والمستجدة المتعلقة بالوافدين، مع بقاءه يقظاً لأنه يمكن بأية لحظة أن يخبره صاحب الباب بأوامر الخليفة لتهيئة الخلع والملابس وسواها للضيوف، أو لاتخاذ إجراءات معينة أخرى. فضلاً عن أنه كان مختصاً بالعطاءات الشهرية الدورية لبعض الضيوف الذين يزورون الخليفة دورياً، وقد بلغ صاحب الباب شأواً أنه عد ممثل وزير الدولة لأنه كان رئيس

(١) السقريزي، (تعاط)، المصدر المتكلم، ص ١٥ هامش (٢).

رجال الحاشية فحق له ترأس ديوان المظالم، فمن طبيعة أعماله الأساسية تسلم رقايع المظالم أو قصص الشكاوى لرفعها إلى الخليفة . وأيضاً من الوظائف التي استخدمت في مصر الفاطمية وظيفة " صاحب السبيل " الذي اختص بأمن المسافرين، والمحافظة على سلامتهم، وأمانة بضاعتهم وحاجياتهم، بوساطة كوكبة من الفرسان عملوا تحت قيادته وأوامره لتأمين الحماية للمسافرين لا سيما بالليل سمو السيلاء (١)، وكان عملهم يتم بالتنسيق عبر جهاز البريد مع كواثر السيلاء الآخرين في بقية المدن المصرية بغية تأمين سلامة مرور المسافرين عبر الديار المصرية، ومنهم من كان يعرف بالرجالة الجوالمة ممن أقاموا بالأرياف، وقد زادت أعدادهم أحياناً على خمسة آلاف عنصر (٢) . ووجد موظف من الأمراء سمي " حامل الرمح " اختص بحمل رمح الخليفة ودرقة نسبت إلى حمزة عم النبي العربي الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، حملها إلى جانب الخليفة في الموكب والاحتفالات الرسمية بالأعياد وغيرها . ووجد أيضاً أمير عد من الأمراء العظماء لحمله سيف الخليفة سمي " حمل السيف " إبان الاحتفالات الرسمية . ومن الوظائف الجديدة التي عرفت بالمرحلة المصرية " متولي المعونة "، فكما كان صاحب الشرطة يشرف على شؤني عمل جهاز الشرطة، وعلى عناصره وقضاياه، وكما كان يشرف متولي الحسبة على أعمال إدارة الحسبة، فقد أشرف متولي المعونة على إدارة الأعمال التي تطلبت مساعدة الناس ببعض الأمور، كإرسال من يتعلل الموتى مثلاً، ومساعدات أخرى لعمليات الدفن وغير ذلك، وأتت له معونات لقاضي القضاة (٣)، وكل هؤلاء الموظفين وسواهم لم يكونوا يتصرفون قيد أنملة بمعزل عن رأي الخليفة طيلة مرحلة وزراء الأقاليم أي في المرحلة التي كان فيها الخلفاء الفاطميون أقوياء، فحتى صاحب الباب لم يسمح له الخليفة بالاعتماد الدائم على نائبه في كسل شؤني، كشؤون ديوان المظالم لاسيما في عهد الحاكم بأمر الله، فكان عليه شخصياً أن يجلس في باب الذهب داخل القصر مع النقاء والحجاب، وبعد أن ينادي المنادي بأسماء وأصحاب الشكاوى ينظر هو في رقايع مطالبهم ويستمع للشكاوى الشفهية، ويقوم بعد ذلك بالإجراءات اللازمة من استشارة الخليفة، ورفع بعض القضايا إليه، وإرسال الكتب إلى السلافة والقضاة وأصحاب أجهزة الشرطة للتحقيق ببعض القضايا .

(١) المقرري، (تعاظ)، المصدر المتقدم، ص ٢٤ .

(٢) المسبحي، (أخبار مصر)، المصدر المتقدم، ص ٣٩ .

(٣) ابن المأمون، (نصوص من أخبار مصر)، المصدر المتقدم، ص ١٨ هامش (١) .

إضافة إلى وجود وظيفة المنسق الخاص لشؤون الاحتفالات الرسمية، فقد عُرِفَ عن الخلفاء الفاطميين اهتمامهم الكبير بشؤون الاحتفالات الدينية وغيرها كسبأ لقلوب الرعية عبر تقديم المساعدات والجرايات، وتوزيع العطاءات خلالها على الناس، وبالتالي احتاجت مثل تلك الأمور لكوادر تنظيمية، لا سيما في الساحة التي وجدت بين القصرين الشرقي والغربي بالقاهرة، تلك التي اتسعت لعشرة آلاف جندي إبان العروض العسكرية، فقد كانت تُضيء النلر التي في التناير والقنايل والمناغل الليل فوق الأبنية وسطوح الجوامع، وداخل صحنونها وفي المقصورات ويشتت الأجزاء والزوايا الداخلية للجوامع، لتلمع الزينات القائمة فوق رؤوس الوفود المتقاطرة من كل حذب وصوب إلى الأزهر وغيره، وكلن الخليفة يشهد الاحتفالات من " المنطرة " التي خصصت لخلوسه " منطرة الأزهر "، وحوله كبار رجال الدولة كقاضي القضاة، وداعي الدعاة، والمحتسب، وقراء الحضرة، والخطباء، والشعراء، وسواهم من القادة وغيرهم .

ومن الوظائف التي عرفت أيضاً بالمرحلة المصرية وظيفة " صاحب الطراز " الذي نسق مع رئيس ديوان الصناعة المركزي، ومع مدير ورشات العمل الدقيقة التي اختصت بشؤون الملابس والتطريز، نظراً لأن مهمته الأساسية كانت الإشراف على تأمين الملابس الفاخرة، والشارات، وكل ما احتاجة بلاط الخليفة، وكل ما تعلق بشئى قوام الأقمشة النفيسة التي توجب توفرها في خزائن الدولة (خزائن الملابس)، ليتم التخليد لكبار الموظفين وإرسال الهدايا منها، عدا ما للخليفة وولي عهده، وبما أن هذه الأمور قد ارتبطت بالبلاط وكبار رجال الحاشية، فقد تمت إقامة ورشات عمل تعلقت بها سميت " دور الطراز " داخل القصور الخلافة لأنه كان ((من أنهى الملك والسلطان ومذاهب الدول أن ترسم أسماؤهم أو علامات تختص بهم في طراز أثوابهم المعدة للباسهم من الحرير أو الديباج أو الإبريسم بعد كتابة خطها في نسج الثوب ألجماً وأسداء بخيط الذهب أو ما يخالف لون الثوب من الخيط الملونة من غير الذهب على ما يحكمه الصناع في تقدير ذلك ووضعه في صناعة نسجهم، فتصير الثياب الملوكية معلمة بذلك الطراز قصد التنويه بلباسها من السلطان فمن دونه أو التنويه بمن يختصه السلطان بملبوسه إذا قصد تشريفه بذلك أو ولايته لوظيفة من وظائف دولته ... وكانت الدور المعدة لنسج أثوابهم في قصورهم تسمى دور الطراز لذلك، وكان القائم على النظر فيها يسمى صاحب الطراز ينظر في أمور الصباغ والآلة والحكمة فيها وإجراء أرزاقهم وتسجيل ألاتهم ومشاركة أعمالهم وكانوا يقلدون ذلك لخواص دولتهم وثقات مواليتهم وكذلك كان الحال

... في دولة العبيديين في مصر ... (١)

هذا ومن الجدير بالذكر أيضاً، تبلور وظيفة "الوساطة" أكثر في مصر الفاطمية بعد وفاة أول وزير رسمي عند الفاطميين، وهو ابن كلاس، وقد استمرت بوضوح بقية عهد العزيز ومعظم عهد الحاكم بأمر الله. وكان أول من تسلمها عيسى بن نسطورس، وهو نصراني من أقباط مصر، فقد أراد الخليفة العزيز بالله تقسيم الأعمال التي كان يقوم بها ابن كلاس، فعهد إلى المذكور بإدارة الشؤون المالية سنة ٣٨٠هـ/٩٩٠م، وعينه فيما بعد بمنصب الوساطة عام ٣٨٤هـ/٩٩٤م، ليشرّف على سائر أعمال درأوين الدولة، فلقد بدت الوساطة تعادل إلى حد كبير وزارة التنفيذ، لأن وزير التنفيذ قام بدور الوسيط بين الخليفة، والرعايا، وبعض الأعمال الهامة، كتقليد الولاية عقب ترشيحه لهم عند الخليفة، وتجييش الجيوش بالتنسيق مع كبار القادة والضباط المسؤولين، وبالتالي لم يمس الفارق بين الوسيط والوزير سوى أن لقب الأخير يوحي بسلطة أعلى، وكلاهما عمل بعد رأي ومشورة الخليفة إبان قوة مصر الفاطمية.

أما "السفارة" فهي من الوظائف التي تبلورت بوضوح بالمرحلة الفاطمية المصرية، حيث أُمسى السفير ضرورياً لازدياد المهام الخارجية للدولة، ولضرورة نقله آراء الخليفة ومراسلاته إلى الزعماء الآخرين ورؤساء الدول حول القضايا الهامة وغيرها، من السفراء الذين اشتهروا بمهام دبلوماسية كبرى كان "القاضي" علي الرعم من أنه عزف كقاضٍ وفقه شافعي، وهو محمد بن هلال بن جعفر بن علي (٢)، الذي أرسله الخليفة المستنصر بالله الفاطمي إلى الإمبراطورة "نيودورا" إمبراطورة بيزنطة سنة ٤٤٧هـ/١٠٥٧م لاقناعها بإرسال جيوب إلى مصر مقابل المال، إثر رفضها ذلك بناءً على رفض الخليفة المذكور طلبها منه إرسال قوات من جيشه لمقاتلة السلاجقة الذين كانوا يهددون إمبراطوريتها من الشرق، وأرده عليها بأنه لا يقاتل مسلمين من أجل نصارى أو ضد نصارى، فألغت المعاهدة التي كانت قد أبرمت بين مبعوثي السلطات الفاطمية وبين سابقتها الإمبراطور قسطنطين السابع والتي نصّت على اتفاق الجيوب مقابل الأموال قبل وقوع الشدة العظمى.

هذا ومن سمات شبكة الإدارة العامة عند الفاطميين بمصر أيضاً، "ظهور لقب داعي الدعوة" الذي لم يتبلور بالمرحلة المغربية ولم يعرف في أي مكان آخر، حتى إنه لم يشتهر بمصر الفاطمية إلا في عهد الحاكم بأمر الله حينما لُقّب القاضي علي بن النعمان به سنة

(١) ابن خلدون، (المقدمة)، المصدر المتقدم، ص ٢٦٧.

(٢) المقرئ، (المعقّى)، المصدر المتقدم، ج ٥، ص ٧١٢.

٣٩٣هـ/١٠٠٢م، وقد كان عليه الإشراف على إدارة شؤون الدعوة، فهو زعيم كل الدعوة بكافة الأرجاء التي وصلت إليها السيادة الفاطمية، حتى داخل دول الأعداء، وهو من اختار الدعوة، وعينهم بمرافقة الخليفة، وقام بتوزيعهم على مراكز نشاطهم عبر تقسيمات إقليمية خاصة سميت " جزائر " كان منها الهند، واليمن، وعمان، مع اختياره هيئة مقربة منه كونهت من اثني عشر داعياً منهم " النقباء " حسب عدد الجزر التي انتشرت فيها شبكة الدعوة الفاطمية، وسيتم تسليط الضوء على عمل داعي الدعوة بالتسم الأول من الفصل الثاني لهذا الباب، إضافة إلى وجود وظيفة رئيس أطباء القصر أو ما عرف باسم " طبيب خاص " كان قد ترأس أربعة أو خمسة أطباء، فرغوا للقصر، وتجدر الإشارة إلى استمرار بعض الوظائف على حالها كما كانت معروفة بالمرحلة المغربية مثل وظيفة " حامل المظلة " التي شكلت رمز سيادة الخليفة .

هذا ويمكن القول إن سمة مشتركة لشؤون الإدارة بدت بالمرحلتين المغربية والمصرية عند الفاطميين، وهي اعتماد الخلفاء على قلة قليلة جداً من كبار المقربين منهم في إدارة كبرى شؤون الدولة بالإشراف على سائر الموظفين الكبار الذين أشرفوا بدورهم على الموظفين الصغار وعلى أعمالهم . فقد قابل الأستاذ جودر بالمغرب من حيث إدارة الأعمال والمهام الكبرى ومن حيث درجة الثقة والقرب من الخلفاء، ابن كلاس في مصر إلى حد كبير مع الأخذ بعين التقدير الفارق بين حجم الأعمال الإدارية بكلتا المرحلتين، ولكن كيف عمل الخلفاء الفاطميون حيال مواجهة توسع نطاق العمل الإداري وزيادة حجم المسؤوليات المتنوعة في إدارة شؤون مصر الفاطمية ومواجهتها، بالوقت الذي ساروا فيه وفق خيراتهم عن المرحلة المغربية بحصول قيادة كبرى الدواوين وغيرها بأيدي قلة من النقاء .

لقد زادوا حجم المهام ودرجة المسؤوليات على القلة التي وثقوا بها من كبار الحاشية، مع زيادة نطاق أعمال الدولة وتوسع نفوذها، مما شكل إرهاباً على حاملي مسؤولياتهم كبرى المؤسسات الإدارية والشؤون الحساسة بالدولة لذا فرغوا تماماً، حتى عملوا باستمرار تحت أنظار وأسماع الخلفاء، وبالتالي كانت تظهر قوياً أية حركة فيها أدنى ريب بهم، أو أدنى خلل منهم، أو أصغر تقصير عندهم، أو أقل تغيب بظراً عليهم، أو على أعوانهم ونوابهم، لأنهم كانوا مقربين جداً ومراقبين من حيث لا يدرون سوى أنهم بمواضع ثقة عند الخلفاء، من هنا بدت قوة السيطرة الإدارية الفاطمية على شؤون وأعمال الدولة كما لو أن الخليفة قسم نفسه إلى خلفاء، وبأشر بذاته الإشراف على المشرفين، بما يلفت النظر إلى درجة تعقيد وقوة شبكة الإدارة بالخلافة الفاطمية التي انعكست مآثلها على مختلف الأصعدة السياسية، والعسكرية،

والاقتصادية، والمدنية، والاجتماعية في الدولة، بسبب السيطرة الإدارية العامة من قبل جهاز الخليفة على كل أرجاء الخلافة، وعلى كل مكتب من مكاتب الإدارة في الأقاليم، والمدن، والأطراف، التي تبعت للمركز (القاهرة)؛ وهذا الأسلوب الإداري المحكم هو السبب الرئيسي وثبت أركان هذه الخلافة بقوة مما جعلها تستمر برمتها الأخير حتى سنة ٥٦٧هـ/١١٧٣م على الرغم من تعرضها منذ أكثر من مائة عام قبل هذا التاريخ إلى فوضى واضطرابات وثورات وضربات وانتكاسات كان خلف معظمها تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية، والمتناورات المذهبية والصراعات على النفوذ والحكم والتي لا يسمح المقام هذا بالتعرض لها نظراً لطبيعة هذا البحث غير السياسية والعسكرية.

لكن ظلت أعداد المعزيين من الخلفاء الفاطميين والمشرقيين على إدارة مؤسسات الدولة قليلة قياساً باتساع حجم أعمال الدولة الإدارية وغيرها، ففي أواخر أيام الخليفة العزيز بالله كان عدد الذين اعتمد عليهم ثلاثة وهم "برجوان الصقلي"، و"الحسن بن عمار" زعيم كتامة، و"محمد ابن النعمان" قاضي القضاة (١). وكما اعتمد الفاطميون ببداية نشوء دولتهم بالمغرب على معظم الإجراءات الإدارية الأساسية الأولى التي اتخذها داعيتهم الأكبر أبو عبد الله الشيعي، فقد اعتمدوا على معظم الإجراءات الإدارية الأولى التي اتخذها قائدهم الأكبر جوهر الصقلي ببداية قيام دولتهم في مصر، فقد (استمر جوهر حاكم الديار المصرية إلى أن قُدم إليها مولاه المعز لدين الله معذ في الجمعة ثامن شهر رمضان سنة اثنين وستين وثلاثمائة، فصرف جوهر عن الديار المصرية باستأذنه المعز، وصار من عظام القواد في دولة المعز ورضيه. ولا زال جوهر على ذلك إلى أن مات في سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة، ورثاه الشعراء. وكان جوهر حسن السيرة في الرعية عادلاً عاقلاً شجاعاً مديراً. ((٢))، أي كما وجد عند الفاطميين بالمغرب مؤسس دولة هو أبو عبد الله الشيعي، وموطد هو الخليفة الفاطمي الأول المهدي، وجد أيضاً بمصر مؤسس دولة هو جوهر الصقلي، وموطد هو المعز.

حقيقة أنني أريد التناد من الحديث عن السمة المشتركة سالفة الذكر إلى سمة مشتركة أخرى هي مواصلة الاستمرار بالحكم في مصر من قبل الخلفاء الفاطميين على الرغم من وجود منصب الوزير، خصوصاً وأن الخليفة المعز لم يعر اهتماماً لهذا المنصب، فقد استمر يحكم على منوال الحقيقة المغربية، وصحيح أن هذا المنصب عرّف في عهد الخليفة العزيز

(١) القرشي، (حيون الأخبار)، المصنوع المتقدم، ص ٢٥٣.

(٢) ابن تغري بردي، لتجويد لأهزة في ملوك مصر والقاهرة، مقدمة د. محمد عبد القادر حاتم، القاهرة ١٩٩٣م، ج ٤، ص ٣٣.

بإله متجسداً بشخصية يعقوب ابن كاس الذي خرط من بعض الثقات "بالتقاء" وطلق إلى الإكثار من إدخال الممالك في صفوف الجيش وغيره حتى غدا أربعة آلاف عنصر شكلوا أساس طائفة (فئة) الوزيرية التي نسبت إليه، وامتدت حتى آخر عصر الخلافة، لكن الخليفة العزيز أدرك أن منحه الصلاحيات لابن كاس يشجعه على الإخلاص وعلى زيادة الثقات في تنظيم الإدارة التي مهر بها، وفي الوقت نفسه كان يدرك الخليفة المذكور، بأنه قادر على كبح جماحه بأية لحظة، بدليل أنه لما سعى للوساطة به قلق من خطره، وريثاً تم التحقيق للتأكد من الاتهامات التي وجهت إليه وكان منها أنه هو الذي دس السم لأفتكين، وأما سنة ٣٧٣هـ/٩٨٣م، سجنته ثمانية أشهر ومصادر أمواله. ومما أسمة عن الطراز، ولكن بعدما تأكد من براعته أطلق سراحه وأعاد له تقديره، ورد إلى عمله سنة ٣٧٤هـ/٩٨٤م، لتزيد هذه الحادثة من قيمته عنده وعند معاوني والرعية، فقد كان حصل تراجع في شؤون عمل الإدارات إثر اعتقاله وتغيبه عن الإشراف الإداري العام عليها، إلى أن أصدر الخليفة سجلاً أعلن فيه براعته، قرئ علناً، فعادت الأمور إلى ما كانت عليه. لكن الاستئثار على أشده ظهر بعد الحاكم بأمر الله الذي اتخذ إجراءات صارمة ذاع صيته بها، لاسيما على صعيد جهاز الحسبة، وهو لم يعتمد منصب الوزارة كثيراً بل ركز على الوساطة، هذا وبالرغم من كل الصلاحيات التي منحها الخلفاء الفاطميون لوزرائهم فقد ظلوا يخضعونهم تحت المراقبة المركزة المباشرة وغير المباشرة، وبالرغم مما تالوه من صلاحيات لم يتجسروا سطوة على غيرهم من الموظفين وعلى من تولتهم بالرتبة كأصحاب الدواوين وروساء الأجهزة الفرعية وغيرهم، فقد كان منصبهم كبيراً اسماً لكنه محدود فعلياً إبان فترة قوة الخلفاء الفاطميين بمصر. فالحاكم بأمر الله نفسه اعتمد على أحد قواده ورفقه إلى قائد قواد وهو الحسين بن جوهر ومنحه منصب الوساطة لكن عندما ارتاب من بعض تصرفاته التي أدائه تماماً فيما بعد أمره بالإقامة الجبرية داخل بيته بعد أن طرده من عمله وجرده من منصبه (١). فبالقرارات الحاسمة صدرت دون تردد لتعز عن مدى قوة الخليفة وسلطته واستئثاره بشؤون الدولة والحكم، فالخليفة المذكور أصدر أمراً بقتل القاضي محمد بن عبد العزيز بن النعمان لفضيحة لحقت به إثر جشوعه بمجلس لشرب الخمر، والخليفة العزيز بإله ولد الحاكم كان قد أصدر أمراً بالإقامة الجبرية رهن التحقيق بحق أبي علي بن عمر العداس متولي الوساطة عنده بعدما

(١) القرشي، (عيون الأخبار)، المصدر المتقدم، ص ٢٧٦ هامش (١).

خول له النظر في شؤون أموال الدولة من دخل، وصرف، وإشراف على العمال، والصناع، وإدارتهم باللورشات التي تبعت إلى ديوان الصناعة العام، فقد كان وجه تحذيراً شديداً له بعدم قبول الرشوة أو الارتفاق غير المشروع أو التنبير من أموال الدولة، وسلمه الإشراف على خراج مصر وعنتما تدهور حال الخراج أسره بالإقامة الجبرية داخل إحدى النور وأبقاه سبعة وخمسين يوماً، ثم أفرج عنه بعدما شهد له من كان قائماً معه على شؤون حسابات الخراج أنه لم يرتش ولم يخزن مؤناً لحسابه، وإما الضمان والأسعار هي التي تقبضت، فعاد وعينه في ديوان الاستيقاء الذي استمر به حتى عهد الحاكم بأمر الله، ليس هذا قصص، فقد مارس الخلفاء الفاطميون في هذه المرحلة بأنفسهم شؤون النظر بالقضايا الحساسة، وتحصوا عن كسب عملي أصحاب الدواوين وكبار الموظفين، كما لو أنهم وضعوهم تحت الاختيار دون أن يشعروهم بذلك، فالخليفة الحاكم ((... كان يباشر الأمور بنفسه ويتولى النظر والتدبير، وكل الوزراء والسفراء الذين اصطفاهم لم تطل أيام نظرهم، فيظهر فيها غريب من أفعالهم ولا نادر من آثارهم...)) (١)، وبالوقت عينه كان يتمسك بمن يراه ثقة وتتوفر لديه الكفاءة للقيام بشؤون الإدارة، فقد أظهر رضئ كبيراً على وزيره علي بن جعفر بن قلاح الذي ذكر عنه ابن الصيرفي أنه كان ((من أوفى الكتابيين بيماً وأخلصهم قديراً وكان أبوه من الأجواد... وكان أوجه الأمراء في الدولة الحاكمية، وقاد الجيوش السائرة إلى الشام... ومرض في سنة ست وأربع مائة، فركب الإمام الحاكم إلى داره لعيادته وضم إليه مائة دينار وخمسة آلاف دينار، وكانت هذه عادته إذا عاد أحد...)) (٢)، مع ذلك فإن الحاكم بأمر الله قد باشر بنفسه إلى أبعد الحدود شؤون الحكم لا بل ظهر انشغاله المكثف جداً في شتى شؤون إدارة الدولة على الصعيد المدني، وحتى القيادة الدينية مما ميزه عن أسلافه لقرن سلف، وعما أتى بعده بالتأكيد (٣).

إذا استند الخلفاء الفاطميون الأقوياء بوزرائهم واستمر استئثارهم بشؤون الحكم والإدارة ممتداً عن المرحلة المغربية، فظل الحل والربط بأيديهم بالرغم مما أظهروه من محاولة زيادة سعة الصلاحيات التي منحوها لوزرائهم، وكبار معاونيهم لكنهم أشعروهم بالوقت عينه أنهم قادرون بأية لحظة ليس على كبح جماحهم فحسب، بل على اعتقالهم وترقيفهم وقتلهم إذا لزم الأمر، فقد حجروا على بعض وزرائهم عند الضرورة على عكس ما آل إليه الحال بوزارة السيوف، حيثما أضحى الوزراء يحجرون على الخلفاء ويلقبون أنفسهم

(١) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٥٥.

(٢) ابن الصيرفي، المصدر نفسه، ص ٦٢ والتي تليها.

(3) Paul E. Walker, Ibid, p. 5.

بألقاب فخمة، مثل أمير الجيوش، والشاهنشاه، والسلطان، كما سيمر بالقسم الأول من الفصل الأول للباب الثالث، لكن شيئا من هذا لم يظهر قط بمرحلة وزراء الأقاليم لأن ظل الخلفاء الأقوياء شكل شبحا أرعب الوزراء وجميع القادة والرعايا لاسيما وقد عكست تلك الظلال شخصيات خلفاء بدوا أقوياء وهم المعز، والعزیز، والحاكم، والظاهر، بينما شكل المستنصر بفترة حكمه الطويلة واسطة العقد، فقد كان قويا بأولها مع الأقوياء وضعيفا بثنائها مع الضعفاء.

هذا وقد ظهرت سمة إدارية مشتركة أو ممتدة أيضا من المرحلة المغربية إلى المصرية تجسدت بمواصلة العناية والاهتمام وزيادة التوجيهات الإدارية والسياسية التي صدرت من القصر الخلافي بالقاهرة حيال تمكين الربط الإداري وغيره بين صقلية والعاصمة الفاطمية، فقد استمر اعتماد الخلفاء الفاطميين على وضع الجزيرة ضمن أولويات اهتمامات كواثر الأجهزة السياسية والعسكرية والإدارية بمصر بما ينسجم مع التفكير الاستراتيجي العام عند الفاطميين .

وقد بدا واضحا مواصلة الخلفاء الفاطميين اهتمامهم بصقلية من خلال ما عكسته بعض المظاهر والعلاقات بين القصر الفاطمي بالقاهرة وصقلية، فالإدارة الفاطمية العليا قد سيرت ((.. إلى صقلية الشاهد المعروف بابن رزق، وحمل معه هدية قيمة إلى صاحب صقلية، ومغليكين من القصر وغير ذلك، وخلع على رئيس المركب الذي يسيرون فيه، وشق البلد بالطبول، والبقوات .)) (١).

ومن السمات التي برزت بوضوح في أسلوب الإدارة العامة عند الفاطميين بالمرحلة المصرية، هي إدارة الحج أو اعتماد الخلفاء الفاطميين على مؤسسة خاصة أو جهاز إداري خاص، أو على إدارة مستقلة لتسيير شؤون الحجاج كسبا لقلوب الرعية وإنسجاما مع الرأي العام الإسلامي لاسيما وأنهم أضحوا بمصر أقرب إلى قلب العالم العربي والإسلامي، لذا حاولوا إظهار اهتمامهم بمثل ذلك، ولو من الناحية الشكلية والإدارية، فاهتموا بالحج ونسقوا شؤونه وسهلوها بما ينسجم مع سياسة التسامح الديني، والتعددية المذهبية التي اتبعوها وبما ينسجم أيضا مع محاولة استخدامهم للأسلوب الحسن في إدارة الرعايا والدولة، والدليل على أن الفاطميين أعاروا شؤون الحج عناية كبيرة هو أنهم وكلوا أمر الإشراف على إدارة شؤونه والتحصين الموسمي له إلى شخصية رفيعة المستوى بالحكومة تلت الوزير رتبة

(١) المسبحي، (خيار مصر)، المصنر المقيم، ص ٤١.

ظاهرياً، وتجاوزته فعلياً تجلت بشخصية صاحب الباب، فما دام صاحب الباب هو المسؤول والمنسق للقضايا الحساسة عند الخليفة، فمن الطبيعي أن يشرف شخصياً على شؤون الحج وأن يكون موجوداً إلى جانب الخليفة إبان سير القوافل مع كبار رجال الدولة والحاشية من وزير وغيره، ليس هذا فحسب بل كان يساعد صاحب الباب في الإشراف على شؤون الحج وإدارته موظف كان مقرباً جداً من الخليفة اختص بالشؤون الشخصية له وكلف بتابعة أخبار بناء الجسور، وإعمار الثغور، وتشيد الحصون، وإصلاح طريق الحج وترتيب كل ما يتعلق بشؤون الحجاج، وإرسال الكسوة للكعبة الشريفة، والأموال للإشراف والمحتاجين، وإقامة البرك على طريق الحج، وإيصال قنوات الماء إليها وإلى استراحات الطريق عدا عن ((...، نزع الطين من الأعين، وتجهيد ما في الطريق من الوعر وتسهيل ذلك، وكذلك توسيع المضائق، وبناء العلام، وتوطئة العقاب في كل سنة يفعل ذلك من غير تأخير... وكذلك تجهيز المحمل والسييل، ويكون ذلك كله من المال المذكور.)) (١). وقد ذكر ناصر خسرو عن إدارة شؤون الحج في مصر من قبل الخلفاء الفاطميين أنه كانت: ((... العادة في مصر أن يقرأ مرسوم السلطان في المساجد في منتصف رجب، وهو يا معشر المسلمين، حل موسم الحج، وسيجهز ركب السلطان كالعتاد، وسيكون معه الجنود والخيول والجمال والزاد ويتبادى بذلك في شهر رمضان أيضاً ويبدأ الناس في السفر ابتداء من أول ذي القعدة، وينزلون في موضع معين ثم يسيرون في منتصف هذا الشهر... ويبلغ خراج الخيول الذي يرافق السلطان ألف دينار مغربي في اليوم، هذا عدا عشرين ديناراً مركبة لكل رجل فيه... ويبلغون مكة في خمسة وعشرين يوماً ويمكنون بها عشرة أيام، ثم يعودون إلى مصر في خمسة وعشرين يوماً ونفقاتهم في الشهرين ستون ألف دينار مغربي، عدا التجهيزات والصلوات والمشاهدات وثمان الجمال التي تنفق في الطريق.)) (٢)، هذا عدا عن اهتمام الإدارة الفاطمية بشؤون الحجاج داخل أراضي الحجاز، فقد ذكر الرحالة نفسه أن ((... السلطان لم يقصر البتة في إرسال ما كان يرسله كل سنة من الكسوة وأجور الخدم والحاشية، وأمراء مكة والمدينة، وحصلة أمير مكة وقد كانت ثلاثة آلاف دينار في الشهر، وكانت ترسل إليه الخيول والقطع مرتين في السنة... وعهد بهذا في هذه السنة (يقصد سنة ٤٠٤هـ/١٠٤٨م) إلى رجل اسمه

(١) تحفة الثرك فيها يجب أن يعمل في الملك، نجم الدين الطبرسي، حقه وترجمه إلى الفرنسية محمد

منصري، المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، ط١، دمشق ١٩٩٧م، ص ٢١.

(٢) (سفرنامه)، المصدر المتقدم، ص ١٠٩ والتي تليها.

القاضي عبد الله، من قضاء الشام . وقد ذهبت معه عن طريق القلزم... (١) . وكان الخليفة المستنصر بالله قد أمر ببناء قنطرة وإنشاء حدائق لإراحة الحجاج إبان تجمعهم قبيل السفر في المكان الذي عرف ببركة الحجاج، وكان يتجه بلباسه الرسمي ترافقه المظلة وشعار الإمامة، وكبار رجال الدولة من الحاشية لتوديع الحجاج إبان جلوسه على دكة سميت " دكة الوقار "، وعندما كانت تتأرم الأوضاع الاقتصادية بالبلاد قبيل أو عند حلول موسم الحج تسارع إدارته في توجيه الحجاج للسفر بحراً اختصاراً للمسافات، فيركبون مراكب نيلية من القسطنطينية إلى قوص بأقصى الصعيد، حيث يتزلون ليمتطوا الإبل المنتظرة فيعدون من قوص عبر صحراء عذاب إلى جدة بالبحر الأحمر على متن مراكب شرعية خفيفة، وما كان ذلك إلا سياسة ومدارة ظاهرية لكسب ود الرعايا، ولم يكن أساساً ناتجاً عن إيمان بإقامة شعائر الحج، فلم يحج أحد من الأئمة الفاطميين طوال أيامهم .

هذا ويمكن القول أن سمة أخيرة باتت من جملة سمات شبكة الإدارة العامة عند الفاطميين بمصر تعلق بإدارة شؤون أجهزة القضاء، والدعاية المذهبية الفاطمية ضمن نطاق تقسيمات الوظائف الدينية تجسدت بانفصال منصب داعي الدعاة عن منصب قاضي القضاء، وتطور المنصب الأخير بوضوح واستقلالية بعدما كان المنصبان لشخص واحد، أو في وظيفة واحدة بأواخر المرحلة المغربية وبأوائل الوجود الفاطمي بمصر، وكان السبب البعيد لانفصال المنصبين، هو موت القاضي النعمان الذي كان قد جمع كلا المنصبين بشخصه، والسبب القريب، تجسد في مساعي يعقوب ابن كلاس الذي عمل على فصلهما عن بعضهما بعضاً . ففي أول دخول الفاطميين إلى مصر وتأسيسهم القاهرة عام ٣٥٨هـ/٩٦٩م، لم يطرأ تغيير يستحق الذكر على أساليب عمل الموظفين الدعاة وداعي الدعاة، لأن الأمور كانت ما تزال في بداية التوطيد، فالقاضي النعمان دخل القاهرة سنة ٣٦٢هـ/٩٧٣م مع الخليفة المعز لدين الله لكنه لم يتسلم منصب القضاء فعلياً بمصر، لأن جوهر الصقلي كان قد ثبت أبا الطاهر الذهلي - الذي كان يخالف قول الإمام مالك بخلف يمين الشاهد (٢) - بهذا المنصب، ولأنه خول له منصب أعلى هو " قاضي العسكر " حتى ممن اختصوا بحماية المعز، وأمسكت صلاحياته القضائية تشمل الخاصة والعامة من موظفين متنيين وعسكريين وسواهم، مع احتفاظه بلقب الموجة الأعلى للدعوة، وقد خلفه ابنه علي سنة وفاته ٣٦٣هـ/٩٧٤م كمعاون للقاضي أبي

(١) خسرو، (سفرنامه)، المصدر المتقدم، ص ١١٢ .

(٢) المقرئ، (المقلى)، المصدر المتقدم، ج ٥، ص ١٨٩ .

طاهر أول الأمر، ويمرض الأخير مارس الأول كل صلاحياته. وبعد وفاته المبكرة سنة ٣٧٤هـ/٩٨٤م وهو لم يتجاوز الرابعة والأربعين تلاه أخوه محمد الذي أدار مجالس الحكمه داخل البلاط الفاطمي بالقاهرة، وفي هذه المرحلة كثر تعدد هذه المجالس وتنوع الحلقات، التي اقتصت بالأولياء، وبالشيوخ، والتي اقتصرت على الخاصة، وعلى القائمين بشؤون قصور الخلافة، حتى الخدم فضلاً عن الواقفين الجدد إلى الديار المصرية علاوة على من كان ينضم إلى المجالس من العامة، التي منها ما اقتصر على النساء فحسب، ومعظم تلك المجالس كانت تتم بالجامع الأزهر، وكان داعي الدعاة يعقد مجالس خاصة لتوجيه القائمين والإداريين على المجالس في بيته أو بمقر إقامته، مع حرصه الشديد على السرية، وكانت الكتب المعنة بمثابة مسودات تضمنت مقررات المجالس ومناهجها على اختلاف مراحلها بعد أن تم توجيهها إلى الكتبة بديوان الإنشاء لنسخ الأعداد المطلوبة منها عقب مراجعة أصولها من قبل الخليفة الذي كان يوقع عليها دليلاً على موافقته بنسخها، وبذلك المجالس عموماً كانت تتم عملات جمع التبرعات العينية والنقدية وتسجيل أسماء المتبرعين بدفاتر خاصة ترفع لتبارك من الإمام، وكان يتم تحويل المال المجموع إلى دار بيت المال لدعم الخزينة، وقد اختلفت هذه المجالس بالمرحلة المصرية عن المجالس بالمرحلة المغربية من حيث كثرتها، وتنوعها، فمنها ما سمي " مجلس التشويق " الذي ساعد مجلس التمهيد في قبول المريطين، إلا أن الانفصال النهائي لمنصبي قاضي القضاة، وداعي الدعاة تم بعيد الحاكم بأمر الله إثر استحداث وظيفة " النيابة " لهما، تلك التي شكلت المرحلة التمهيدية لانفصال الوظيفة عن أو بداية الانفصال، فحينما تسلم الحسين بن علي بن النعمان المنصب قبل الانفصال بوصفه قائداً للدعوة، أو موجهاً أعلى لإدارة شؤونها أي قاضي قضاة وداعي دعاة تلاه ابن عمه عبد العزيز بن محمد بن النعمان لكن لاتساع نطاق الأعمال ولصعوبة أداء المهمة بمفرده طلب تعيين نائب له خاص بشؤون القضاء، فتم ذلك وعيّن أبو الحسن مالك بن سعيد الفارقي، مع نائب آخر خاص بشؤون الدعوة هو أبو يوسف بنال، فزاول كل منهما عمله منذ سنة ٣٩٤هـ/١٠٠٤م، وبعد هذا التاريخ بقليل انفصل النائبان عن بعضهما البعض، فأضحت التوظيفتان منفصلتين عملياً، وصار قاضي القضاة يعمل بوظيفته بشكل مستقل عن داعي الدعاة، بعدما تم عزل عبد العزيز بن النعمان الذي كان متولياً للمنصبين سنة ٣٩٨هـ/١٠٠٨م وتسلم نائبا شؤون الأعمال بمفردهما، وبعد انفصال التوظيفتين تفرد داعي الدعاة بإدارة شؤون الدعوة، فكان يكتب المخاضرات ويكلف فريق الدعاة بإلقائها بالمجالس بعد مراجعتها من قبل الخليفة، وكان عليه جمع زكاة عيد الفطر، والتواجد غالباً

داخل غرف مجالس الحكمة في القصور الخليفة بوصفه مرجعية كبرى لموادها الدراسية، وعلى عاتقه أخذ العهد على الناس، وهو الأمان، واليمين، والحفاظ، والذمة، والزمان، والوصية^(١)، بعد اجتيازهم المراحل التمهيدية والتشويقية، وكان عليه أيضا إلقاء بعض المحاضرات الهامة، وخطب الأعياد وغيرها من التي يحضرها الخليفة، وقد تلا قاضي القضاة بالرتبة والمكانة وتريا بزي شابه زيه، وساعده أكثر من نائب في أداء مهامه، واجتمع إليه الدعاة لتلقي التوجيهات في مكان دعي "دار العلم" داخل القصر، وأحيانا في بيته، أو بمكان إقامته في جناحه الخاص بالقصر الخلافي، وكان للدعاة معه اجتماعات دورية مرتين أسبوعيا يومي الإثنين والخميس، وكانت لهم بنورهم اجتماعاتهم مع نوابهم، واتصالاتهم بشبكة الدعاية المذهبية عبر ديوان البريد، وكان داعي الدعاة يخلو باليومين المذكورين مع الخليفة قبل وبعد اجتماعه معهم، وإذا ما صدر قرار عن الخليفة بخصوصهم توجب تلاوته عليهم من قبله حصرا بقصر الخلافة حيث يجلس على كرسي الدعوة داخل الإيوان الكبير، أو بالمكان الذي سمي "المجلس"، الذي كان من أوسع وأعظم مباني القصر، وإليه قدمت عموم النجوى التي كانت تجمع من سائر أرجاء الخلافة الفاطمية.



(١) نقلاً عن: (صبيح الأعشى)، المصدر المتقدم، ج ١، ص ٣٤٨.

الفصل الثاني

الأعمال الإدارية الأساسية والوظائف التي أوصفها
جورجس العقلي، والخلفاء الفاطميون في مصر

القسم الأول

الوظائف المعنية عند الفاطميين بمصر :

(ديوان القضاء، ديوان المال)
ديوان بيت المال والغراب، ديوان الصناعة المعنية)

الوظائف المعنية عند الفاطميين بمصر :

(إدارة القضاء « القضاء وقاضي القضاء »)
(إدارة الجسدية)
(إدارة التوجيهية « التعليم » « الصحة وحافظ الصحة »)

المؤسسات الخفية عند الفاطميين مبصر

الدواوين هي الأمكنة التي تحفظ فيها سجلات خاصة ومهمة متعلقة بشؤون إدارة الدولة، ووثائق معينة مرتبطة بأوامر وتوجيهات متنوعة مدنية وعسكرية، وقضايا داخلية وخارجية، وسبب تسمية هذا بالديوان طريقة وفيها وجهان : ((.. أحدهما أن كسرى اطلع ذات يوم على كتاب ديوانه فرأهم يحسبون مع أنفسهم، فقال ديوانه أي مجانين، فسمى موضعهم بهذا الاسم ثم حذف الهاء عند كثرة الاستعمال تخفيفاً للاسم فقيل ديوان .. والثاني أن الديوان بالفارسية اسم الشياطين، فسمى الكتاب باسمهم لاحتقارهم بالأمر وقوتهم على الجلي والخفي وجمعهم لما شذ وتفرق، ثم سمي مكان جلوسهم باسمهم فقيل ديوان ..)) (١)، إذا أصل تسمية الديوان فارسية.

هذا وقيل التولج بالنافصيل وتنفيد الدواوين الكبرى التي كانت معظم المؤسسات الإدارية بالخلافة الفاطمية والتي تفرع عنها الكثير من الدواوين الصغرى بعضها تم الحديث عنه، والآخر سيذكر بموضعه لاحقاً، للإجابة الشاملة قدر الإمكان بالشبكة الإدارية للدولة الفاطمية بمصر، قبل ذلك تجدر الإشارة إلى أن أربعة أقسام ديوانية شكلت الديوان الكبير القيادي للدولة، كان مقره في بلاط الخليفة حصراً، سمي ديوان الخليفة أو ديوان الحكومة، بمعنى آخر أن أربعة دواوين رئيسية تمركزت بالمقر العملي لقيادة البلاد، اختص الأول منها بإدارة شؤون الجيش، والثاني بالضرائب والحقوق، والثالث بشؤون العمال، والرابع بالخرزينة أو بيت المال . وطبعاً وجدت دواوين أخرى عديدة تمركزت بمراكز إدارية تبعت إلى القصر منذ عهد المعز لدين الله، لا بل إن ديواناً آخر فرغت له غرفة كبيرة علوية على غرف الدواوين الأربعة آنفة الذكر قرب الإيوان بالقصر الخلافي إبان عهد الخليفة العزيز الذي أوسع بناء الإيوان وتوسع غرف الدواوين، وهذا الديوان يمكن تسميته ديوان الأعياد والمناسبات وقد أشرف عليه الرجل الذي اختص بتنسيق شؤون الخليفة، وكان يُشغل يومى الاثنين والخميس أسبوعياً للسلام على الخليفة، خلا مناسبات الأعياد وغيرها، وفيه مذ سماء الفطرة

(١) السارودي، (الأحكام)، المصنوع المتقدم، ص ٢٢٦ .

صبيحة عيد الفطر، وبه عَقَّنت الاجتماعات والمقاعات بين الخليفة وكبار رجال الدين والدولة (١). هذا وقد وجدت دواوين أخرى لم تقل أهمية عن التي ذكرتها، لا بل إن بعضها تفوق على بعض ما ذكرنا كديوان البريد، لأهميته البالغة، لضرورة إحاطة الخليفة غيره بخبر البلاد والعباد، ولاحتوائه على جهاز الاستخبارات الفاطمي السري بالتنسيق والتعاون مع ديوان الإنشاء. ومن الدواوين أدير كل ما تعلق بشؤون الدولة من دخل وخرج، وأوامر، ومراسلات، وترتيب استقبالات، وتنسيق مراسم، وبروتوكولات، وغير ذلك. وبالطبع تأثرت الدواوين من حيث تعدادها، وأنواعها، وتسمياتها، وحجم أعمالها بظروف البلاد وأراء الخلفاء، فأحياناً بدت الرئيسية بالدولة الفاطمية ثلاثة أو أربعة، وهي ديوان الإنشاء، وديوان بيت المال أو الحياية والإنفاق، وديوان الإهارة المحلية الذي تفرعت عنه أجهزة إدارية عديدة انتشرت بالولايات، علماً أن إدارة الولايات اختص بها الولاة الذين تبعوا بأغلب مراحل الدولة الفاطمية إلى الإدارة العسكرية التي كانت شبه مستقلة عن الإدارة المدنية، وقد سميت الموظفين التي عمل بها الموظفون داخل الدواوين بالموظائف الديوانية، وبأواخر عصر الدولة الفاطمية أطلقت تسمية الدواوين على جميع فروع وتشعبات إدارة الدولة (٢). وقد كان يتم اختيار موظفي الدواوين والفروع والأجهزة الإدارية وتشعباتها من ذوي الخبرة والإخلاص، وهذا ما شدد عليه كل الخلفاء الفاطميين لاسيما العزيز بالله، وغالباً ما تم اختيارهم من الأسر التي عرفت بخبرتها بشؤون العمل الإداري، فقد استحسن غالباً اختيار موظف كان أبوه قبله يعمل بمؤسسات الإدارة، ليشتغل وظيفة أبيه، ولم يكن أمراً سهلاً اختيار الموظفين الجدد للعمل في دواوين إدارة الدولة، فأحياناً لم يكن يتوفر عند كاف ممن كان ذووهم يعملون بالموظائف نفسها، أو ما شابهها، مما يتطلب توجيه العناية للاهتمام بتهيئة الكوادر الإدارية اللازمة. وبمطلق الأحوال كان المرشحون للموظائف الديوانية حتى يمسوا جاهزين للعمل الإداري فيها يخضعون لدورات تدريبية، وينتهيها لفحوص اختبارية يشتمل أنواع العمل الكتابي ليتموا بالصغيرة والكبيرة في شؤون الإدارة، وبعد ظهور النتائج كان يتم فرز الناجحين على اختصاصات يختارها المشرفون على الدورات، فيفرزون موظفاً ما إلى ديوان الإنشاء مثلاً، ويحتدون له اختصاصاً معيناً بوصفه مراسلاً للأمراء، أو الملوك، أو الوزراء مثلاً، ويجب أن يكون كل موظف قابراً على أن يعمل بكل الاختصاصات حتى بالدواوين الأخرى،

(١) المقرري، (تعاضد)، المصدر المتقدم، ص ٢٩٩، هامش (١).

(٢) نظم الفاطميين ورسمهم في مصر، عيد المنعم ماجد، جزآن، ط ٣، القاهرة ١٩٨٥م، ج ١ ص ٩٦.

وليس باختصاصات ديوانه فحسب، ليستطيع كل موظف العمل مكان الآخر، كيلا يشعر الواحد منهم بأهمية اختصاصه وتفرده وتميزه عن سواه، والهدف البعيد من ذلك هو قمع بذور التفكير بالتمردات، أو المعارضات، أو الاضطرابات، أو العصيانات، أو حتى المطالبة بزيادة أجر أو غيره . هذا وقد كان يتدرج الموظف بالرتبة، وله حقوق ثابتة تزداد بازدياد سنوات الخدمة واسمه مدرج في ديوان الرواتب وذاتية وكل ما يتعلق بأحواله الشخصية وإجازاته في ديوان العمال الذي انبثق عن ديوان بيت المال، ولم يكن يتسلم الشخص منصبا كبيرا إلا بعد تدرجه في مناصب سألقة واكتسابه خبرة كبيرة، " فابن الصيرفي " الذي تسلم ديوان الإنشاء لم يصل إليه مباشرة، وإنما عقب تدرجه بالمكاتبات، وداووين الجيش، وديوان المالية وخدمات أخرى، هذا وقد عرفت اختصاصات عدد لا بأس به من موظفي الدواوين عموماً، أطلق على كل منهم لقب ناسب مضمون عمل كل موظف، ومنهم الناظر أو متولي الديوان، ومستوفى، ومعين، وناسخ، ومشارف، وعامل، وكاتب، وجهيد، وشاهد، وثالث، وأمين (١) . عدا عن " كاتب السر " الذي وصف بأنه يجب ((... أن يكون ذكراً، بالغاً، كامل العقل، مسلماً، عادلاً، أميناً، قليل الكلام ليس بمتكبر، ولا ممازح ولا متهاون، عتيقاً، حسن الكتابة، له فضيلة ومعرفة بالصناعة، لا يجتمع بالناس ولا يتكلم إلا بخير)) (٢) . " والناظر " هو متولي الديوان أو صاحبه الذي لم يكن بيتاً بأمر صغير أو كبير بالديوان دون اطلاعه عليه، ويفترض أنه محل ثقة كبيرة عند الخليفة، وكبار رجال الحكومة، ((يجب عليه أن يكون أصول ما يجري في ديوانه من المعاملات منسوبة بخطه، فأما خروج ذلك فبها مردودة إلى الكتاب لاستعماله بالتنفيذ ...)) (٣)، وأما " المستوفي "، فهو كاتب كبير ذو شأن يمكن القول إنه نائب صاحب الديوان كونه رئيس مجلس الديوان المخول بمطالبة الموظفين بنتائج أعمالهم، وذو اتصال مباشر معه، وعلى الرغم من أنه كان أدنى رتبة من صاحب الديوان لم يمنعه ذلك من تقديم التحذيرات والاستشارات والنصائح له (٤) . و " المعين " هو كاتب يساعد للمستوفي، رتب في الدرجة الثالثة بالنسبة للقائمين بأعمال الديوان . وأما " الناسخ " فهو الذي كان ينسخ القرارات والسجلات الصادرة عن الخليفة وغيره، وقد افترض به الإخلاص والأمانة مع ذلك فقد أمكن

(١) ابن مماتي، (قوانين)، المصدر المتقدم، ص ٧.

(٢) الطبرسي، (تحفة الترك)، المصدر المتقدم، ص ٢٢.

(٣) ابن مماتي، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

(٤) ابن مماتي، المصدر نفسه، ص ٨.

أن تجري عليه تقديرات فجائية للتفتيش من قبل متولي الديوان للتأكد من عدم وجود نقص، أو زيادة، أو أدنى تلاعب فيما ينسخه.

و "المشارف" كان بمثابة أمين سر الديوان يكتب التعليقات والتوضيحات بحواشي الوثائق والسجلات والمراسلات وغيرها، كما أنه شكل مصدر معلومات لكل ما يتعلق بمعاملات الديوان وقضايا مراسلاته.

وبما "اليعامل" فهو المحرك الأساسي لعمل الديوان فقد كان عليه تسيير المعاملات، ورفعهما إلى الجهات المختصة، وإذا ما صرف من عمله لسبب أو آخر طلب منه إنجاز كل ما هو عالق من مهامه قبل مغادرته مقر الديوان.

و "الكاتب" كان بمثابة الموظف الذي يقوم بكتابة وملاحقة كل شئون قضايا الديوان وغالباً ما خصص له مساعد نظراً لحجم أعماله.

وأما "الجهيد" فقصده به الموظف ذو الشأن لحساسية اختصاصه، فهو المشرف على ما يخرج وما يدخل من وإلى الديوان وفق إيصالات معينة، وقد اختص بديوان بيت المال والخراج.

أما "الشاهد" فكان بمثابة المراقب لكل العمليات التي تجري داخل الديوان وهو أول من يستدعي للشهادة إبان التحقيقات بحال حصول إشكالات، أو مرافعات، أو رفع شكوى للسلطات العليا، وإذا ثبت أنه متواطئ، عذّب جازماً ولحق به العقوبة اللازمة.

و "النائب" مثل الاحتياطي إذا غاب أحد الموظفين فكان عليه التصدي فوراً لمواصلة عمل الموظف الغائب، وتقديم الاستفسارات حول كيفية سير الأمور عنده.

وأما "الأمين" فهو الذي كلف بالتصدي لمهمة النائب والشاهد معاً فكانت له الاحتياطي لهما (١).

هذا وقد وجد مدير عام لكل الدواوين نسق شؤنها وقدم تقارير عن سير أعمالها إلى الخليفة، وتلقى منه التوجيهات والأوامر والتعليقات، لينقلها بدوره إلى أصحاب الدواوين الأساسية لتوزع عبرهم إلى رؤساء الدواوين الفرعية، ويبدو أن مهمة المدير العام للدواوين كان غالباً ما يكلف بها الوزير، مثل النجرجرائي الذي تسلم إدارة الدواوين كلها إبان عهد الخليفة الحاكم بأمر الله (٢).

(١) ابن ممتي، (قوانين)، المصدر المتقدم، ص ٩.

(٢) أخبار ملوك بني صبيد، الصنهاجي، المصدر المتقدم، ص ٦٦ هامش (٣).

هيئة أركان الإنشاء

بلغ هذا الديوان تطوراً وتعقيداً وتنسيقاً لافتاً بينه وبين غيره من المؤسسات الإدارية عند الفاطميين بعد انتقالهم من المغرب العربي إلى مصر، ((ولما ولي الفاطميون الديار المصرية، صرفوا مزيد عنايتهم لديوان الإنشاء وكتابته، فارتفع بهم قدره، وشاع في الأفاق ذكره، وولي ديوان الإنشاء عنهم جماعة من أفاضل الكتاب وبلغاتهم : ما بين مسلم وذمي ؛ ...)) (١) . لاسيما بعهد الخليفة العزيز بالله إثر تكليفه وزيره يعقوب بن كلاس بإدارة شؤونه، وأشد ما تبلور استقلاله بمثابة إدارة منفصلة بذاتها كان في عهد المستنصر بالله الذي عزل وزيره محمد بن جعفر المغربي عن شؤون الوزارة وكلفه بإدارة ديوان الإنشاء، وقد عرف هذا الديوان بأكثر من اسم بالعصر الفاطمي، منها " ديوان الرسائل " و " ديوان المكاتبات " مع غلبة تسمية " ديوان الإنشاء " عليه التي لم يعرف بها في مصر قبل انتقال الفاطميين إليها، وكانت مهمته بشكل عام إنشاء الرسائل وتدوين المكاتبات الداخلية والخارجية باسم الخليفة الذي كان يوقع عليها، لتنتقل عبر ديوان البريد إلى النواحي المقصودة، وكان صاحب ديوان الإنشاء ينسلم من خلال ديوان البريد المراسلات الداخلية، والخارجية، ورقاق المظالم، والشكاوى، ليتم رفعها إلى الخليفة للنظر فيها، وكان موظفو هذا الديوان من الأهمية بمكان لدرجة أنهم سمو أحياناً " رؤساء الدولة " لكونهم مثّلوا القائمين على العمل بأكثر ديوان، وأوسع مؤسسة من المؤسسات الإدارية، ولأنهم بالوقت عينه كانوا مطلعين غالباً على أمور خطيرة وحساسة في الدولة، منها ما يتعلق بأمنها وأسرارها، فهم يحضرون معظم المراسلات، والمكاتبات الداخلية، والخارجية بناءً على رؤوس الأقلام (الأوامر والطلبات) التي تردهم بأوراق مشار عليها من قبل الخليفة، فيتم عبرهم صياغتها وكتابتها وفق النموذج خاص حسب كل جهة من الجهات المقصودة بالخطاب، والدليل على علو شأن موظفي ديوان الإنشاء إنه كان مؤهلاً أكثر من غيره لينسلم أرفع المناصب السياسية والإدارية بالدولة، حتى لو كانت الوزارة، فخبرة العمل بديوان الإنشاء كانت مطلوبة جداً أكثر من غيرها لمن يرشح نفسه لمنصب الوزارة، فقد أخذت بعين التقدير خبرة يعقوب بن كلاس بالكتابة والإنشاء، لعمله

(١) الفقهندي، (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، ج ١، ص ٩٦ .

بديوان فرعي كان قد أسسه كاهن في سورية . ومن اللافت أن الوزير إذا تم عزله لا يحق له تسلم منصب أقل شأناً من الوزارة حتى بدرجة واحدة، باستثناء ديوان الإنشاء الذي يُقَب رئيسه بكتاب (النسب الشريف، أو كاتب السر) (١)، أو كاتب السر، وقد لحقته ألقاب فخرية عامة كلقب الشيخ الأجل، علماً أن لفظة الأجل أستخدمت من بين ألقاب الوزراء، ((أما رفعة محله، وشرف قدره، فأرفع محل وأشرف قدر ؛ يكاد أن لا يكون عند الملك أحص منه ولا ألزم لمجالسته ؛ ..)) (٢)، ولم تقتصر رفعة الشأن هذه على رئيس مؤسسة الإنشاء أو ديوان الإنشاء فقط، بل تميز كل موظفيه، وكتابه يعلو مكانتهم، فقد وصفت وظيفة صاحب التوقيع بالقلم الجليل فيه بأنها ((.. رتبة جليلة، ويقال لها ((الخدمة الصغرى)))) (٣) . وكان لها أهمية بالغة ومحطة أسنابية واسعة بديوان الإنشاء، لكونه شكل مصدر المخاطبات، فقد تطلب من الموظفين المختصين به الدراية العالية، والدقة المتناهية، وصفاء الذهن . والحصافة، وعدم اللبس بالألقاب والخلط بينها إبان كتابة المراسلات، لذا احتفظ موظفوه بدفتر خاصة حوت شتى الألقاب التي استخدمتها الدولة الفاطمية، مع طرائق استعمال الألقاب المناسبة إلى جانب كل اسم مقصود بالخطاب سواء أكان أميراً، أو ملكاً، أو غيره، لا بل كان لدى كتاب ديوان الإنشاء ما يشبه المعاجز، أو المفكرات، للرجوع السريع إليها بغية الدقة باختيار الألقاب المناسبة، ولو أن لقباً واحداً أو لقبين، أو ثلاثة ألقاب تم استخدامها لكان الأمر، ولكن وصل عدد الألقاب إلى عشرة أحياناً وحسب منصب كل شخص مخاطب، وبعد إتمام المراسلة كان يتم التأشير عليها من قبل رئيس الديوان، ورفعها إلى الخليفة للتوقيع النهائي عليها، وكانت الملفات الخاصة بالألقاب تحتوي أسماء وطرائق المخاطبات لكل جهة من الجهات، ووجدت تحت كل لقب الصياغة الخطابية اللازمة لصاحب اللقب، وكانت تُرفع الصياغات أحياناً إلى الخليفة عبر رئيس الديوان ليكتب ما يرد تحتها، وقد حوت أيضاً سجلات هذا الديوان كيفية مكاتبة المخاطبين بألقاب الخطاب، أم جاء الكناية، ومدى الدعاء الذي يجب أن يوجه للمخاطب، وألقاب الملوك الأباغ، وترتيب الدعاء لهم وكميته، وكانت تلك السجلات مفتوحة إلى جانب الموظفين لتعذر حفظ ما فيها عن ظهر قلب، وبسبب تغير الرؤساء والملوك والمخاطبين تطلب ذلك تدوين تاريخ زوال الشخص، أكان أميراً، أو وزيراً، أو سواه، ومن

(١) القلقشندي، (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، ج ٥، ص ٦٤ .

(٢) القلقشندي، المصدر نفسه، ج ١، ص ١٠١ .

(٣) ابن الطويرق (نزهة المقلتين)، المصدر المتقدم، ص ٢٠ .

جلس مكانه، وما هي الألقاب الأولية الواجب إطلاقها عند مخاطبة الجديد، وأحياناً كان يتسندل المخاطب من منصبه، أو يفقد قسماً من نفوذه، أو يُعدم صلاحية من صلاحياته، فيجب أخذ التغيرات اللقبية عند ذلك بعين التقدير، فعند كل اسم من الأسماء كانت تدون ملاحظات بما يطرأ على حياة ومناصب ذويها، مع عدم جواز أدنى خطأ بالمراسلات، وإن تكرر الخطأ قد يُعرض كادراً من الموظفين لخسارة مناصبهم، لا بل يمكن أن يُعزل حتى صاحب الديوان، ولو أن الألقاب نفسها حُدِّثت لأصحاب مناصب متشابهة كالوزراء مثلاً، لكان أمر استخدامهما غير أن مخاطبة وزير دولة ما، يختلف عن مخاطبة وزير بأخرى، والشئ عينه يتسحب على مخاطبة الولاية حيث تستخدم الألقاب بحسب قوة شخصية الواحد منهم ومدى أهمية ولايته. عدا المكاتبات العامة التي كان يصدرها ديوان الإنشاء والتي عرفت بشيوعها مثل مكاتبات اليهود، والتعيينات والتقليدات للقضاة، وقاضى القضاة، والمكفالات، والوزراء، وللمباشرين من أرباب الأقاليم، ومكاتبات مناشير الاقطاعات للأمراء والأمناء وغيرهم من التقويضات لمن يُعتمد عليهم بإدارة شؤون الدولة بالمدن، والأقاليم، والجهات التي تبعت إلى العاصمة الفاطمية، فضلاً عن المكاتبات التي ترافقها أوراق ترواق التوقيع عليها من قبل أصحاب المناصب وأرباب الوظائف، كذلك المكاتبات والمراسلات التي احتوت على طلبات الحوائج، وكل ذلك كان يمتد له باستهلاكات متسمة، منها أن يبدأ في المكاتبات من فلان ((ثم يأتي بعد ذلك بقوله: أما بعد)) ثم تارة يأتي بعد البعديّة بحميد، مثل أن يقول: أما بعد فالحميد لله، ويخلص من ذلك إلى ذكر أمر السوالية وما ينخرط في سلكها، وتارة يأتي بعد البعديّة بخطاب المولى والدعاء لهن ويتخلص منه إلى مقاصد العهد من الوصايا وغيرها ((1))، هذا وقد حوى ديوان الإنشاء دساتير ألقها موظفون كبار حول تغيير استخدام المصطلحات الكتابية واللقبية بكل حفية من الحقب لإرشاد الكتاب إلى أفضل الطرائق المحدثّة فيها، وشملت أساليب الإنشاء وفنون الكتابة وطرائق الاستهلال، وخاتمات، وشروحات تعلقت بحالات معينة يمكن أن يُعرض الكتاب، خلا ما اختص بأساليب الإشارات إلى الجهات الأخرى التي كانت تسبق مع ديوان الإنشاء، وكل ما ارتبط بأمور المراسم والبروتوكولات، عدا احتوائها على حقول خاصة بالمصطلحات والرموز التي تعلق فقط بين رئيس هذا الديوان ورؤساء الدواوين الأخرى، وكل ذلك علاوة على صفحات تضمنت التوجيهات

(١) سائر الإثافة في معالم الخلافة، القفصندي، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، ثلاثة أجزاء، الكويت ١٩٦٤م،

والتحذيرات لكل من يتصدى للعمل بهذا الديوان الرئيسي الذي نسق حركة كل دواوين إدارة الدولة وشئى مصالحها وأجهزتها الفرعية وتشعبات تلك الفرعية مع بعضها بعضاً، لا بل وجدت " ملحق " خاصة بدساتيره أوضحت متى يتم استخدام هذا النوع من السورق دون غيره، وذلك حسب المراسلات، أهى داخلية أم خارجية ؟ وحسب مكانة المخاطب، ومتى يتم استخدام هذا القلم دون غيره، وأنواع كل الأقلام والخطوط الواجب استعمالها بالإشياء ومتى تتغير، وطرائق خط الحروف ورسمها، وأسماء أقلام تشكيل الكلمات، وعلامات الترقيم، مسع تطرق الدفاتر والدساتير إلى شرح " الإلقاب " وأصولها، ونشأتها، وأطوارها، ومتى يتوجب استخدام هذا اللقب دون سواء . أما الصفات التي وجب على موظفي هذا الديوان التحلي بها فهي : التقوى، وعدم قبول الرشاوى، واحترام النفس، وصفاء الذهن، وقوة الذاكرة، والأمانة، والإخلاص، والثوق الرفيع، والتهذيب، والهمة بالعمل الذي يفترض إتقانه بمهارة، مع تحميل الألفاظ المعاني المطلوبة فقط، وأحياناً تحميلها أكثر مما تحمل عبر تلميحات ضرورية حسب طبيعة المطلوب من خلالها، وكان ينصح المتقدمون للعمل بديوان الإنشاء بضرورة التمكن من علوم العربية مع الاطلاع الوافر على كتب السيرة والتاريخ، لتوسيع آفاق أذهانهم، والاستنباط الحلول المناسبة للمشاكل من المسائل، بغية إخراجها بالتعابير المناسبة حاملات المعاني والأغراض المطلوبة دون زيادة أو نقصان، وهم من كان يجلس لأداء بعض المهام داخل دار العدل أمام السلطان، مثل القاتب، مثل كاتبى الميراثى (الدفتر).

هذا ومما غول على هذا الديوان تنسيق حركة سير المعاملات بين سائر الدواوين الأخرى بالتعاون مع ديوان البريد، وكان إذا أراد ديوان من الدواوين مثل ديوان الخراج كتابة شهادة رسمية بأرزاق موسم من المواسم، أو نتائج محددة من المنتجات الزراعية، أو حاصلات إقطاع من الإقطاعات يتم رفع طلب عبر رئيسه إلى صاحب ديوان الإنشاء بعد الإشارة عليه بكلمة " يكتب "، أو " يؤمل "، أو " ينتظر "، وعقب اطلاع رئيس ديوان الإنشاء على الطلب يكتب بإعلامه " ينجز "، ويحتفظ أمين السر بنسخ المصادقات، وب نسخة واحدة من المبيضة لتبقى التاشيرات واضحة، للدفاع عن نفسه بحال وقوع إشكال ما، هذا ولم يكن يستخدم رؤساء الدواوين في الطلبات التي كانوا يرفعونها إلى صاحب ديوان الإنشاء لام الأمر بل يقولون " يكتب، أو ينتظر " ولا يجوز قطعاً أن يذكروا " يكتب، أو ينتظر "، وقد توجب عليهم مراعاة

(١) القلقشندي، (ضريح الأضي)، المصدر المتقدم، ج ٥، ص ٤٦٤ .

أمرين قيل رفع الطلبات إليه هما : تنظيم أشكال الكتابة من شتى الوجوه، وصوغ المعاني ضمن سبكها بقالب صحيح ورشيق، فعبّر عن رفيع الأوراق إلى الخليفة مقرونة بالأصل . أما المقصود بتنظيم أشكال الكتابة فهو كل ما تعلق بالتفاصيل الدقيقة، وبأنواع الخط وطريقة رسمه، وأما صوغ المعاني، فالمراد به أن تشمل الإيجاز، والإطناب، والسجع، ومحاسن الكتابة، مع الجزالة والسهولة، وكل ما تعلق بجولان البلاغة وأساليبها وفنون البديع، بما لا يؤثر على المعاني المطلوبة، وعدم التكرار تحاشياً للركاكسة، فضلاً عن السعي للنهل من معين لا يلضب من الألفاظ المترادفة حتى لو كانت تؤدي معنى واحداً، كيلا يشعر القارئ بالملل كأن يقال مثلاً رايات واضحة، وعلامات ظاهرة، وإشارات بائنة، وبيارق ساطعة، وسيوف لامعة عدا عن الأمثال التي يمكن للكاتب استخدامها بسياق الكلام للاستشهاد بها دعماً للرأي والبيان، كالإشعار يجب أن تكون مناسبة مع التوقر والحذر من الوقوع بالأخطاء الشائعة، أو المرور كثيراً بالألفاظ التي يمكن أن تعرض الكاتب أكثر من غيرها للوقوع بالخطأ، كأن يكتب أحد كتّاب ديوان ما طلب يرفعه عبر رئيسه إلى صاحب ديوان الإنشاء يذكر فيه اسم ضرار مثلاً، بدلاً من جرار، أو سداد عوضاً عن شداد وربما يشارك أكثر من كاتب لصوغ المكاتبات مثل كتاب الدرج، والدست (١) .

وكان من أهم من تولى رئاسة هذا الديوان يعقوب بن كاسر، وعسلوج بن الحسن، وفق قرار صدر بسجل من الخليفة المعز لدين الله تمت قرأته على منبر جامع أحمد بن طولون، وقد تسلمه بعده الحاكم بأمر الله أبو الطاهر محمد البهركي النحوي، وعلي بن ظفرو الأثري، وأبو القاسم علي بن أحمد الجرجاني، وحسن بن عيسى، وإبان عهد الخليفة الظاهر تسلمه أبو الطاهر الهوئي، وبعهد المستنصر تسلمه ولي الدين بن خيران، وأبو الحسن طاهر بن بابشاد (٢) . وإذا كان حجم المسؤولية عليهم وعلى موظفيهم كبير، فمن جملة مبادي عووض لهم ذلك هو تقدم مكانتهم على جميع مسؤولي الدواوين ومئات مؤسسات إدارة الدولة ظاهرياً (بامتياز الوزير وصاحب الباب وداعي الدعاة) ففي العادة التي كانت جارية بمصر الفاطمية أن كبار رجال الدولة وموظفيها كانوا يسلمون على الخليفة يومي الاثنين والخميس أسبوعياً، وعندما يدخلون القصر كان يتقدم موظفو ديوان الإنشاء خلف رئيسهم على القضاة ليكونوا بعد الوزير مباشرة، وبعد داعي الدعاة، وأما صاحب الباب فيكون داخل القصر، هذا وما زاد في

(١) القلقشندي، (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، ج ٥، ص ٤٦٥ .

(٢) الصنهاجي، (أخبار ملوك بني عبدة)، المصدر المتقدم، ص ٧٦ .

أهمية موظفي ديوان الإنشاء أنهم هم من كانوا يصدرون السجلات عن الخليفة، بمعنى آخر هم الذين كانوا يعلنون الأوامر التنفيذية الصادرة عن الخليفة بعد صوغها، ويجرون اتصالاتهم عبر ديوان البريد لملاحقة تنفيذها بالتنسيق مع الأجهزة المعنية، مما زاد في خطورة هذا الديوان وارتفاع مكانة كتابه .

وكان يُقسم العمل به بين من يتولى صياغة كتب تولية الموظفين الكبار بالدولة، وبين من يتولى صياغة كتب الموظفين الصغار، وكان الكتاب العاديون يعاونون الكتاب العوالي أصحاب الخبرة ليستفيدوا منهم، وليكسبوا عنهم مهارات العمل والحذق فيه، وقد حظي رئيس ديوان الإنشاء بمزيد من المخاض، والمسند، مع دواة حبر، وكرسی كبير، وغير ذلك من أثاث مكتبه ذي القروش الفاخر، عدا عن حاجب خاض به، وأستاذ مفرغ لحمل ذرائع إيمان دخوله معه إلى قاعة العرش للاجتماع مع الخليفة .

وكان من صلب عمل متولي ديوان الإنشاء الذي خوطب بلقب الأجل، ((... تأمل الكتب الواردة على الملك وتسليمها إلى أوثق كتابه وأمنهم في نفسه ليُخرجها في ظاهرها ثم يعيدها إليه فيقابل بها، فإن وجد أحد شيء منها أضافه بخطه وأُكر عليه إهماله ليتنبه في المستقبل، وإن لم يكن فيها خلال عرضها على الملك واستخرج فيها أمره ... ثم أسلمها إلى من يكتب الجواب عنها ممن يعرف اصطلاحه بذلك، ثم قابل الجواب بالتحريج وما وقّع به تحته، فإن وجد فيها خلال ستم أو مهمل ذكر أو شبهة أصلحه وإن علم أنه قد كتبها على أفضل الوجوه وأسندها، و... عرضها على الملك ليعلم فيها، ثم استدعى من يتولى الإصفاق فألصقها بخضرته وجعل على كل منها بطاقة يشير فيها إلى مضمونه لئلا يُسأل عنه بعد الإصفاق فلا يعلم ما هو، ثم يسلمها إلى من يتولى تنفيذها إلى حيث أهلك له ويأخذ خطه بعدتها منسوبة كل منها إلى من كتب إليه ومشاراً إلى مضمونه، ويسلم النسخ المخرجة الملخصة إلى من يوله لحفظها وترتيبها، ... ويتبغى أن يأخذ جميع المستخدمين في البلاد بتاريخ كتبهم وتحذيرهم من ترك ذلك، فإن إهماله ضرر كبير، وإذا ورد الكتاب خالياً من التاريخ لم يعلم بعد العهد بما ذكر فيه أم هو قريب ؟ وهل فات وقت النظر فيما تضمنه أو هو ممكن ؟ وإذا كان مورخاً عُرِف ذلك على الحقيقة وزالت الشبهة فيه .

ويجب أن يتأمل تواريخ الكتب الواصلة فإذا وصل كتاب يقتضي تاريخه منذ كتب وإلى أن وصل أكثر من مسافة الطريق، أنكر ذلك على متولي إيصاله، فإن أقام الخليل على أنه ساعة وصل يأدر بإحضاره، أنكر على مرسله تأخره إنكاراً يردع مثله عن

ذلك .)) (١) .

وقد تلا صاحب الديوان " نائبه الكاتب " الذي اختص بتلخيص الوارد من الكتب إلى الديوان بدقة تستوفي المطلوب ليسهل عرضها على صاحب الديوان دون نقص أو أدنى خلل، ((... والقصد بالمستخدم في هذه الخدمة تلخيص ما يرد في الكتب ليسهل على رئيس الديوان عرضها وفهمها من غير إخلال بها ولا خيانة فيها .

... ويجب أن يكون شديد الذكاء جيد الاستخراج لمائر الخطوط الغريبة مقاربتها وصالحها، مضطجعا بتلخيص الألفاظ الكثيرة ونقلها إلى الألفاظ القليلة بحيث يكون المعنى مضبوطاً لا يسقط منه شيء ولا يخلل لتخرجها في ظاهره . ويسقط فضول القول وحشو مثل الدعاء والتصدير والألفاظ المترددة ويكون متوقفاً للفطنة سالماً من البهتة .

ويجب أن تكون هذه الخدمة مبرودة إلى هذه الكتب وحدها دون غيرها من أشغال الديوان ليتوفر عليها ويصرف ذهنه إليها ولا يخلط معها غيرها فيتعذر إذا أخطأ بتكاثر الشغل عليه، ولا يجعل معه يد غيره ليكون متحققاً أنه متى أخطأ لم يجد له عذراً ولا شريكاً يحيل عليه . ويسمى الكتب إذا خرجها إلى متولي الديوان ليقابل ظاهرها بباطنها وإن وجد فيها ما ينكره عطفه عليه ما كان يسيراً وإن نتاج ذلك منه متفرقة واستبدل به .)) (٢) . وتلا النائب كاتب اختص بإنشاء ما يطلب من المكاتبات فشكل أعضاء الديوان وكان أكثر المستخدمين أهمية لدرجة داني فيها صاحب الديوان رتبة : ((... لأنه يتولى الإنشاء من نفسه : وهو الذي ينشئ التقليدات والكتب في الحوادث الكبار والمهمات العظام التي يتأى ما يكتب فيها على فروق المناظر ورؤوس الأشهاد، ويحتاج منه إلى قوة الجمل وإقامة الحجج وشدة المعارضة . وأن تكون الفاظه قوالب معانيه، وأن يحل من الفصاحة بحيث يجلو الحق في معرض الباطل، ...)) (٣) . وقد جاء بعد كاتب الإنشاء هذا، من اختص بكتابة المراسلات التي كانت توجه من الخليفة إلى سواه من رؤساء الدول والملوك والأمراء وغيرهم، وكان حجم عمله أقل نسبياً من الذي تقدمه، لكنه لم يقل أهمية وحساسية عنه، لاختصاصه بالخطر الذي ارتبط بأرفع مستوى في الدولة وأعلى سلطة فيها، بل تعدى الذي تقدمه بالمكانة والأهمية . لأن ((الكاتب الذي ينبغي أن يوهل لهذه الرتبة أعظم منزلة من كاتب الإنشاء الذي تقدم ذكره، وأعلى درجة

(١) انظر كتاب ابن الصيرفي (القانون)، المصدر المتقدم، ص ١٥ - ١٨ .

(٢) ابن الصيرفي، المصدر نفسه، ص ٢١ والتي عليها .

(٣) ابن الصيرفي، المصدر نفسه، ص ٢٢ والتي عليها .

لأنه يجب أن يجمع ما قرضنا وجوبه على ذلك الكاتب من العلم والمعرفة والفصاحة والبلاغة وحسن الألفاظ وإتقان الإنشاء، وبين ما يختص هو به من علو الهمة وقوة العزم وكثير النفس، فإنه يكاتب الملوك عن ملكه .. ومكاتبه الملوك أحوج شيء إلى التفضيم والتعظيم وتكبر التهويل الرائعة والأشياء المرعبة، فكلما كان الكاتب أقوى نفساً وأشد عزمًا وأعلى همة، وكان في ذلك أمضى وعليه أقدّر، وكلما نقص في ذلك نقصت مخاطبة بقدره . فينبغي أن يُختار من أعلى الناس طبقة في ذلك ... ((١) . جاء بعد ذلك الكاتب، موظف آخر اختص بإنشاء المكاتب التي ارتبطت بكبار رجالات الدولة من إداريين وقادة وولاة وقضاة ومشارفين وأمثالهم، الذي كان يؤلف من لحنه ما ينسجم مع الإنشاءات والصيغ الخطابية الجاهزة بالدفاتر والنسائير وينفرد بتأليف الصيغ الخطابية الموجهة لصغار الخدم والعمال والموظفين الإداريين وغيرهم . ((هذه الرتبة دون تينك الرتبتين، وهي مع ذلك عالية الخطو جليلة القدر ويجب أن يُختار لها من يكون لاحقاً بالمستخدم فيها ويكون ذكياً فهماً، عالماً من الأدب والعربية ما يؤمنه من الزلل والخطأ في ألفاظه ومعانيه .

ويكون عمله كعمل كتّاب الأعيان والأوامر الموجهة إليها إلى كبار الدولة وولاتها ووجوهها من الأجناب والقضاة والكتّاب والمشارفين والعمال وإنشاء تقارير ذوي الخدم الصغار، والأمانات، وكتب الإيمان والقسامات، وينبغي أن يكون مأموناً على الأسرار كاف اليد نزه النفس عن حطام الدنيا، لأنه يُطلع على أكثر ما يجري في الدولة ويعلم بالوالي قيسل توليته، والمصروف قبل صرفه . وينبغي أن يُختار سريع اليد في الكتابة حسن الخط إذ كان هذا الفن أكثر ما يستعمل ولا يكاد يقل في وقت من الأوقات . ((٢) . إضافة إلى وجود كاتب عارضة آخر أدنى منه رتبة لإنجاز المناشير، وما لا يحتاج لأن يختم من قبل الخليفة، كالنسخ اللطيفة والرقية للدعوات والتوجيهات، وهو ممن تصدى لحجم كبير من أعمال هذا الديوان، ((هذه المنزلة دون تلك المنازل وهي لاحقة بالمنزلة التي قبلها وكانت جزء منها . ولكن لما كان هذا الشغل واسعاً وهو أكثر عمل الديوان، والذي لا ينفك منه لم يكد يستقل به رجل واحد، فيحتاج إلى معاضدته بأخر يكون دونه في المنزلة ... وعلى نسخ جميع ما يكتب في هذا الديوان ويصدر عنه في نسخ تكون مخلدة فيه، ولا تغادر الميضية بحرف لتكون موجودة متى احتُج إليها، ... وينبغي أن يكون هذا الكاتب مأموناً كتوماً للسر فيه من الأدب ما يامن معه من

(١) ابن الصيرفي، (القانون) المصدر المتقدم، ص ٢٥ .

(٢) ابن الصيرفي، المصدر نفسه، ص ٢٧ .

الخطأ واللحن في لفظه وخطه ويكون حسن الخط أو بالغا فيه القدر الكافي . ((١) . وينحز بين أولئك الكتبة آخر ذو خط جميل اختص بتبييض ما نحل إلى الديوان من أوراق وسجلات ومكاتبات ومراسلات الملوك ورؤساء الدول وغيرهم، وقد افترض به أن يكون ((... حسن الخط إلى الغاية المرجوة، لا يكاد يوجد في وقته أحسن خطاً منه، لتصدر الكتب عن الملك بالألفاظ البارعة والخط الرائع، فإن ذلك أجمل للمملكة وأكثر تفخيماً عند من يكتبه وتعظيماً له في صدره، فأما ما له في الأمانة وكتمان السر ونزاهة النفس فعلى مثل ما تقدم وصفه فيمن تقدم . ((٢) . ولم تقل أهمية الناسخ الذي كان ينسخ الميِّضات لاسيما التي كانت توجه من الخليفة إلى نظرائه، فضلاً عن الكتب الأخرى من مناقير ودعوات، ((... فمضى كتب المتشئ أو المستخدم لمكاتبة الملوك كتاباً سلمه إلى المندوب للنسخ فينسخه حرفاً بحرف ويكتب بأعلاه نسخة كتاب كذا الصادر في وقت كذا، وكذا التاريخ بيومه وشهره وسنته، ... وكذلك متى كتب الكاتب ... الكتب المناشير وغيرها .. أخذ الناسخ ينسخه حرفاً بحرفاً ويكتب عليه ما تقدم ذكره . ((٣) . ومن الطريف أنه وجد موظف بلغ ثلثاً من الأهمية لخبرته بعلوم العربية وحكته بالشؤون السياسية، دعى المتصفح الذي مثل الرقابة بديوان الإنشاء لأنه قام بتفحص كافة التقاليد، والمراسلات، والإنشاءات وكل ما سطر بالديوان وصدر عنه، وكان عمله بالغ الأهمية لكل المعاملات فهو كان ((... يغني عن نظر متولي الديوان لها واستمعافه لها ولكي يحمل عنه أكثر الكل قهراً وتصير إليه وقد قاربت الصحة أو طغىها فترجحه من الإصلاح والتغيير لدقائق الأمور، ويتوفر نظره وتصفحه على جلالها وعلى المعاني نفسها .

وينبغي أن يكون هذا المستخدم المتصفح عالي المنزلة جداً في اللغة والنحو وحفظ كتاب الله؛ تكملاً حسن الفطنة، عاقلاً مطمئناً، ويؤخذ الكتاب يعرض جميع ما يكتبونه وينشئونه عليه قبل عرضه على متولي الديوان، فإذا تصفحه واستوفقه كتب خطه بما يعرف به رضاه عنه ليلزم بدرك ما فيه وبرء منشه . ((٤) ، وقد تبع مباشرة إلى صاحب الديوان ولازمه إبان المعاملات، وكان يلزمه صاحب الديوان ((... أن يتصفح ما يكتب من السجلات والمناشير والأمانات، وجميع ما يقع عليه اسم الإنشاء تصفحاً تاماً يأمن معه أن يدخل على شيء مما

(١) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٢٨ والتي تليها .

(٢) ابن الصيرفي، المصدر نفسه، ص ٢٩ .

(٣) ابن الصيرفي، المصدر نفسه، ص ٢٤ والتي تليها .

(٤) ابن الصيرفي، المصدر نفسه، ص ٣٠ .

يكتب في ديوانه زيغ ولا زلل ولا تحريف، ...)) (١) .

هذا وقد بلغت الدقة لضبط شؤون هذا الديوان أنه أفرد موظف خاص لتصنيف وإحصاء كل ما يدخل إليه وما يخرج منه بذاكر وتذاكر خاصة على شكل سجلات وقهارس تسهل العودة بسرعة إلى أي كتاب يراد معرفة مضمونه وتاريخه ومكان تصنيفه بالديوان، وقد تحدث " ابن الصيرفي " عن طبيعة هذا الموظف، فذكر أنه توجب عليه أن يكون ((.. طويل الروح، صبور على التعب محب للعمل . فيضع فيه تذاكر تشمل على مهمات الأمور التي تنهى في ضمن الكتب، ويظن أنه ربما سئل عنها أو احتيج إليها، فيكون وجودها من هذه التذاكر أعون من التفتيش عليها والتفتير عنها من الأضاير . ويجب أن تسلم إليه جميع الكتب الواردة بعد أن تكتب بالإجابة عنها ليتأملها ويقل منها في تذاكره ما يحتاج إليه، وإن كان قد أجيب عنها بشيء نقله، ويجعل لكل صفقة أوراقاً من هذه التذاكر على حدة، تكون على رؤوس الأوراق وعلامات باسم تلك الصفقة أو الجهة، ويكتب على هذه الصفقة : ((فصل من كتاب فلان الوالي أو المشارف أو العامل، ورد بتاريخ كذا، مضمونه كذا، أجيب عنه بكذا، أو لم يجب عنه))، إلى أن تفرغ السنة فيستجد السنة التي يتلوها تذكره أخرى . ويجعل له أيضاً تذكرة يسطر فيها مهمات ما تخرج به الأوامر في الكتب الصادرة فلا تغفل ولا يجاب عنها ؛ وتكون على تلك الهيئة من ذكر النواحي والمستحسنين وإذا ورد جواب عن هذا الفصل كتب في تذكرته ((ورد جواب بتاريخ كذا يتضمن كذا)) . وهكذا إذا اعتمد وجد السلطان جميع ما يسأل عنه حاضرأ في وقته وغير متعذر عليه .

... وينبغي أن يضع دفترأ للحوادث العظيمة وما يتلوها مما يجري في جميع المملكة ؛ ويذكر كلاً منها في تاريخه فإن المنفعة بذلك كبيرة ... ، (وكان من مهام هذا الموظف أيضاً صنع قهارس خاصة لكل سنة بكافة شهورها للإنشاءات، والتقليدات، والأمانات، والمناسير، وسواها بغاوتها) ((٢) . ونصل إلى الترجمان المشهد المختص بالنقل من العربية إلى الأجنبية، وبالعكس التي توجب عليه ((... النظر فيما يصل إلى هذا الديوان من الكتب بالخط الأرمني أو الرومي أو الفرنجي أو غيره من الخطوط المخالفة للخط العربي، وأن يحضر من هو مشهور بمعرفة ذلك الخط وقراءته ونقله إلى الكلام العربي، فإن كان ذلك المترجم يحسن الخط العربي، تركه يكتب بخطه تفسير ذلك الكتاب في ظهره، وإن كان مشحوناً بطناً وظهرأ

(١) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ١٦ .

(٢) ابن الصيرفي، المصدر نفسه، ص ٣٠ - ٣٣ .

كتب ورقة تجعل ثلوه ما مثاله : ((يقول فلان ابني حضرت إلي ديوان : المكاتبات بتاريخ كذا وملائمت إلي الرقعة أو الكتاب الذي هذا الخط في ظاهره))، وإن كان ليس له ظهر كما قدمنا نقله في خطه على هيئته ثم قال : ((وسلم إلي خط بلغة كذا نسخته على هيئته)) وينسخه على هيئته بالقلم الذي هو به مكتوب ((ومثلت عن تفسيره فذكرت أنه كذا وكذا)) ويسرده إلي آخره ((وبذلك أشهدت على نفسي شاهدين أن هذا الذي ذكرته بلا زيادة ولا نقص))، وإن لم يكن يحسن الكتابة العربية كتب عنه الكتاب بمحضر من الشاهدين وأشهد عليه لنلا يحجم قيمه يقول، أو يغيره أو ينقصه لأن أكثر من يترجم على مذهب صاحب الخط، فربما كتب عنه شيئاً أو دأجى فيه . فإذا رغب بالإشهاد وقيل إن غيره يحضر لتفسيره أيضاً فربما خاف وأدى الأمانة . ((١))، ويشير ابن الصيرفي إلي أنه من الواجب أن يتولى الكتابة بالأجنبية للمراسلة المترجم أو العارف بلغة الغير ((.. وأرى أن الأفضل في هذا الباب أن يتولى الكاتب (كاتب مراسلات الخليفة إلي الملوك ورؤساء الدول) نقل ما يكتب به إن كان عارفاً بلغة من يكتبه بنفسه، وإن لم يكن عارفاً بها فيطلب من يكون عارفاً بها فينقل ما يكتب به ويكتبه بخط أهل تلك اللغة ولسانهم، أما في ذيل الكتاب أو في كتاب طونه لأنه قد لا يجد الملك الذي يصل إليه الكتاب ناقلًا ماهرًا عالماً باللغتين، فربما أفسد الناقل المعنى فعاد الكتاب المصلح مفسداً، فيبطل الغرض الذي قصد به . وهذا باب يجنبه خراف العناية إليه جداً .)) هذا ونظرا الحجم أعمال الخليفة قد حوّل إلى موظفين من ثقافته أن يتولى التوقيع عنه ديوان الإنشاء علي بعض الكتب، وقد كان (.. التوقيع عن حضرة الملك أمر جليل يجري مجرى الإنشاء عنه بل أوقسى رتبة لأنه المنع والإطلاق والصرف والتصريف وغير ذلك من جلائل الأمور . ويجب أن يرتاد له من يكون مأموناً في الغاية لنلا يتدخل (٢) فيه ويتم على الملك ما لم يأمر به، فإن أشغال الملك أكثر من أن يتصفح كباثر الأمور وصغائرها . ويكون ذكياً تحريراً لنلا يتدخل عليه من الغلط على سبيل السهر والبالدة ما يقصده . ويكون جيد الخط فإن الخط أول ما تلمسه العين، ويكون خبيراً بما يقوله، بصيراً بترتيب التوقيعات وأوضاعها وقوانين المخاطبات فيها، مخلصاً لمن يوقع عنه ويوقع إليه ويوقع له في الشيء الواحد، حتى لا يتدخل على واحد منهم مضرة ولا عيب، ولا ينقص شرطاً من الشروط الواجبة في التوقيع يقع بها اختلال، وتضطرب لأجلها الحال ؛ ويكون جلدًا على الملائمة واسع الصدر غير ضجر من

(١) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٣٣ والتي تليها .

(٢) لنلا يفتش فيه .

ترادف حوائج الناس إليه ولا مائل إلى حب الله والذعة، ...)) (١) ، فضلاً عن موظف سمي "الخازن" أو ما عادل أمين السر سئل عن خزن النسخ لكل المعاملات آنفة الذكر، ولشئ أنواع الكتب تحت عناوينها مع ثبت بتاريخ ورود كل كتاب وصدوره، وقد توجب عليه ملازمة الكتاب وعمال الديوان، وأن يكون مطبوعاً على الأمانة، ذكياً، متقد الذاكرة، فالنسخ يكون قد ناوله الكتاب ((... وتسلمه هذا الخازن فشكته مع أمثاله في شكة تلك السنة، ... وجعل هذا الخازن كل شيء من ذلك مع شبيهه، وجعل كل سنة على حديثها مقسمة إلى عشر فصلاً، كل شهر على حديثه مضمناً شكة واحدة حتى إذا التمس شيئاً من ذلك وجده بأهون سعي ... ويكون بالغاً في الأمانة والثقة ونزاهة النفس وقلة الطمع إلى الحد الذي لا مزيد عليه، فإن زمام كل شيء بيده ومتى كان قليل الأمانة أمالته الرشوة ...

ومن مهمة هذا الخازن أيضاً جمع ما يحتاج إلى الإنجاز والأعمال من المراسلات والترجمات فهو لا يحتفظ بنسخ ما تم إنجازه وتبينه وتصديره وإنما بالمعاملات قيد الإنجاز يحفظها لديه من يوم إلى آخر (نحو الأجوبة الديوانية والخطوط الرومية والأرمنية وغيرها مما يحتاج إلى النقل والترجمة وغير ذلك ...)) (٢) . وأقلى في آخر موظفي هذا الديوان موظف وقف على باب مكتب رئيس ديوان الإنشاء ثم يكن يسمح لأحد بالدخول إليه إلا من موظفي الديوان، وهو الحاجب الذي ذكر عنه ابن الصيرفي أن وجوده كان من ضروريات عمل ديوان الإنشاء وكان رئيسه ((... يلزمه أن يقع حاجباً لديوانه لا يمكن أحداً من مسائر الناس أن يدخل إليه، ما خلا المستخدمين فيه، فإنه مجتمع أسرار السلطات الخفية فمن الواجب كتمها، ومن أهمل ذلك لا يأمن أن يُطلع منها على ما يكون بإظهاره سبب سقوط مرتبته . وإذا كثر الفاشون له والداخلون إليه أمكن المستخدمين معه بإظهار الأسرار إتكالاً على أنها تنسب إلى أولئك . وإذا احتجب هو ومستخدموه احتجوا إلى كتمان ما يعلمونه لأنه لا ينسب إذا ظهر إلا إليهم .)) (٣) .

هذا ومن الجدير بالذكر أن سجلات حواها هذا الديوان شملت مجريات الحوادث الكبرى وتواريخها بغية العودة إليها عند الحاجة للتأكد من تواريخ وأحداث، ووقائع ارتبطت بمراسلات ومكاتبات معينة حدثت إبان ظروف معينة أو تزامنت معها، ومن السجلات ما شمل

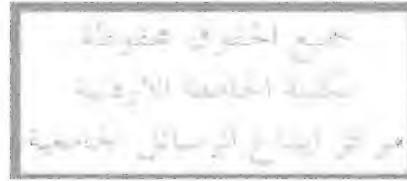
(١) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٣٨ والتي كلها .

(٢) ابن الصيرفي، المصدر نفسه، ص ٣٤ - ٣٨ .

(٣) ابن الصيرفي، المصدر نفسه، ص ٢٠ .

بيانات كل التشريعات والخلع، ومنها ما اختص بمثابة قهارس للكتب التي وردت إلى الديوان والكتب التي صدرت منه، أوضحت تأريخ الورد والصدور مع إشارة إلى مضمون كل منها، عدا عن وجود دفتر تضمن فهرساً للإشياء والأمانات والتقليدات والمناسبات، فضلاً عن آخر شمل الأمور الأكثر أهمية، والتي غالباً ما كان يُسأل عنها من قبل السلطات العليا لا سيما التي تعلقت بالمراسلات رفيعة المستوى، ومن الطريف أن دفتر آخر اختص بكتابة تواريخ أخبار الكتب التي صدرت بناءً على أوامر الخليفة المعروفة وهل أُهملت أم تمت الإجابة عليها ؟ وهل نفذ الأمر منها ؟ (١)، وتحققت غايات توجيهها ؟ وقد تمت معرفة ذلك عبر التتبع بين ديوان الإنشاء والجهات المعنية، وأجهزة الرقابة، من حسبة، وشُرطة، واستخبارات، وغيرها .

وتجدر الإشارة في آخر الحديث عن ديوان الإنشاء أنه ((... أول ديوان وضع في الإسلام ؛ وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكتب أمراءه، وأصحاب سراياه من الصحابة ؛ رضوان الله عليهم، ويكتوبونه، وكتب إلى من قرب من ملوك الأرض يدعوهم إلى الإسلام : ..)) (٢) .



(١) ابن القيم، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٩ والتي فيها .

(٢) القسطندي، (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، ج ١، ص ٩١ .

حيناً أن الظالم

نال ردّ الظلم اهتماماً كبيراً في نظم الإسلام حتى خصّص ديوان له عدّ ((النوع الأول في إزالة المظالم وكفّ يد الظالم، وهذا النوع أهم الأنواع وأولها بالاعتناء فإن العدل به يقوم الملك ويدوم)) (١)، وقد عدّ ديوان المظالم أرقى الدواوين بالدول الإسلامية لكونه شكّل مؤسسة دينية غايتها إحقاق الحق وإظهار العدل، حيث أعطى فرصة للمظلومين لتقديم شكواهم إلى أعلى سلطة بالدولة غير أبيّين بصفوظ الظالمين، أو تهديداتهم حتى ولو كانوا من المتنفذين لأن الوصول إلى الإنصاف يتم عبر ((قوّد المتظالمين إلى التناصف بالرهبة، وترّجر عن التجاحد بالهيبة...)) (٢)، ولقد واصل الخلفاء الفاطميون بعد انتقالهم إلى مصر الجلوس للمظالم، فقد جلس الخليفة المعز مثلاً في هذا الديوان للنظر في قضايا الناس، وجلس به أيضاً ابن كلاس وعطويع بن الحسن في جامع ابن طولون، وبعد العزيز استمر ابن كلاس في الجلوس بالجامع المذكور بعد صلاة الصبح للنظر في المظالم. وكان إذا لم يتمكن الخليفة شخصياً من عقد مجالس المظالم كان يوكل المهمة لأحد أعوانه الكبار أو لقاضي من القضاة الأفذاذ، فيمطلق الأحوال احتّاج الخليفة إلى الجلوس في ديوان المظالم إلى قاضي للنظر بشؤون بعض القضايا وتقليب أوجهها الشرعية دعي " ناظر المظالم " أو " قاضي الشكاوى "، وبجميع الأحوال كان التصديق النهائي على الأحكام يرجع للخليفة، وقد اختص ديوان المظالم بقضايا الجرائم وشكاوى المظلومين التي صعب على جهاز القضاء العادي البت أو التحقيق فيها، أو حتى على جهاز الشرطة أو المحتسب، فديوان المظالم تميز عن سواه بدرجة نفوذه وتمثيلة محكمة عليا، أو محكمة استئناف، وكثيرة هي القضايا التي عولجت في ديوان القضاء العادي ولم يقتنع أحد طرفيها أو كلاهما بمجريات جلساتها وحكمها، فرفعت شكوى طعن أو احتّجاج أو طلب نقل القضية إلى ديوان المظالم الأعلى لأن له أساس الصلة بشخص الخليفة وسطوته، وكان لهذا الديوان صلاحيات تأجيل الحكم ببعض القضايا الشائكة

(١) الطرسوسي، (تحفة أثرية)، المصدر المتقدم، ص ١٤ .

(٢) من كتاب عيّز الإنافة في معالم الخلافة، القلشندي، السفر الأول، اختار النصوص وعلق عليها وقم لها

شوقي أبو خليل، مطبوعات وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٥، ص ١٠٢ .

مدة طويلة لاستكمال التحقيقات اللازمة حول المسائل المستعصية والغامضة، فهي حين أن مصلحة القضاء العادية، أو أجهزة الحسبة كان من المفروض غالباً بالقائمين على شؤونها النظر في القضايا غير الحساسة، أما الحساسة كالتي يكون أحد طرفيها من المتفتنين بالدولة فقد كانت تحول مباشرة إلى ديوان المظالم الذي يفترض به أنه لا تمارس في سير شؤونه ضغوطاً بغير محلها على أحد الأطراف نظراً لعلاقته المباشرة مع الخليفة الذي يفترض به أيضاً أن يكون مقدراً أهمية ذلك، وقد أدرك الفاطميون أن يوماً واحداً لا يكفي لاحتواء مظالم الناس ومعالجتها، فخصصوا السبيل للمغاربة والاشقين للمشاركة، والخميس لبقية فئات الشعب أسبوعياً، ونظراً لأهمية عمل هذا الديوان فقد كلفوا صاحب الباب شخصياً باستقبال المراجعين عموماً وأصحاب الشكاوى وحمل رقاعهم إلى الخليفة، علماً أن رفع طلبات الدعاوى ذات المشاكل الدينية والمذهبية ثم عبر قاضي القضاة، الذي حول أيضاً المظالم المستعصية ذات القضايا التي خالطها لئس، إلى الخليفة لينظر فيها مع شروحاته عليها وبيان رأيه فيها، ليأمر الخليفة بتوسيع نطاق التحقيق حولها، ولتكلف المزيد من أجهزة البحث والتفتيش والتحقيق من أجل كشف غوامضها، وقد ذكر عن الحاكم بأمر الله أنه كان يتولى شؤون النظر في المظالم بنفسه، فقد ((دخل إليه الناس في حوائجهم)) (١).

وقد كان رئيس هذا الديوان أو المشرف على العلم عليه يدعى "صاحب المظالم"، وعُرف ديوانه بديوان "النظر في المظالم" الذي دخل من الفلاحية التقسيمية في نطاق الدواوين القضائية، هذا ومن المعلوم أن العمل به كان قد ظهر منذ العصر الأموي امتداداً لما كان يقوم به الخلفاء الراشدون وقبيلهم الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، وأنه قام في مصر قبل مجيء الفاطميين إليها منذ زمن الدولتين الطولونية والإخشيدية، وأن جوهر الصقلي وكما مر من قبل بالإجراءات الإدارية الأولية قد جلس لتطهير الدولة من قضايا الفساد ولمحاسنة الموظفين الكبار كعمال الخراج وحكام الولايات التي تبعت إلى القاهرة فأسمى هذا الديوان تحت إشراف أعلى سلطة فاطمية بمصر آنذاك، وعندما كان يشرف على شؤونه قاض، كان يتم تعيينه وفق سجل يصدر عن أعلى سلطة بالدولة، وأحياناً كانت تحول بعض قضايا من قاض إلى قاضي قضاة، وكان يمكن أن يتولى رئاسته شخص آخر، كصاحب الباب شرط وجود قاض إلى جانبه لاستشارته بمداخلات وحيثيات الشكاوى المرفوعة، لأنه أساساً وبأحد شروط تعيين القاضي وقاضي القضاة أن يكون على استعداد دائم لتلبية دعوة صاحب ديوان المظالم عند

(١) ابن ميسر، (المنتقى)، المصدر المتقدم، ص ١٨٢.

الضرورة للاستشارة القانونية. وأما المكان الذي خصص غالباً لمزاولة عقد جلسات هذا الديوان فكان في " باب الذهب " المؤدي إلى قاعة الذهب داخل مقر البلاط الذي احتوى على قاعة عرش الخليفة داخل القصر الكبير، وكان العمل به لا يتقصه التعقيد، فقد وجد له موظفون كثير نسقوا فيما بينهم بمجريات انتقال القضايا والشكاوى التي صنفوها حسب درجة خطورتها ومدى أهميتها، فقد كانت تجمع يومياً من قبل موظف خاص يقدمها في الوقت المحدد إلى صاحب الديوان أو يرفعها إلى صاحب الباب، الذي كان لقبه من الألقاب التي اختصت بالمكاثبات في جليل الأمور وعظيمها، وأصل كلمة الباب في اللغة ما يتوصل منه أو عبره إلى المراد (١)، وفي يوم الجلسات كان يُعلن المنادي افتتاح الجلسة الأولى بحضور جميع الأضراف المعنية بالقضية، مع وجود ورقة ملصقة بالخارج حوت جدولاً حددت فيه أدوار وموايد وتوقيت كل قضية من القضايا، بينما الكتية جاهزون (وهم حصراً من كتية القصر وليسوا من ديوان الإنشاء) ليسجلوا مجريات وقائع المرافعات، والتأجيلات، والقرارات، وإذا كان الخليفة مترساً جلسات الديوان ينبغي إضفاء مظاهر الأبهة والجلالة والعظمة على الجوّ، ويتوجب حضور بعض كبار شخصيات الدولة من أمراء وقادة إلى جانب الوزير، وكبار الإداريين مثل رئيس ديوان بيت المال، وصاحب الباب، وقائد العسكر، عدا قاضي القضاة والشهود والحجاب، أما إذا كان المترس غير الخليفة، كصاحب الباب مثلاً، فتقل مظاهر الأبهة نسبياً، ويقتصر الحضور على الحجاب المرافقين وبعض مهتلي الوحدات العسكرية الذين سموا " النقباء "، وإذا كان المترس " قاضي المظالم " حق له استدعاء أي شخص بالدولة لأداء الشهادة باستثناء الخليفة وولي عهده، مع اقتصار الحضور على الشهود العدول الذين كانوا بطبيعة الحال متواجدين بكل الجلسات، إضافة إلى الحاجب والمنادي .

هذا وقد كان معظم المتقدمين بشكاوى لهذا الديوان يأتون من النواحي والأرياف اللائية بسبب الظلم الذي كان يلحق بهم أحياناً من بعض عمال الجباية، أو الولاة، أو من بعض القادة العسكريين، وقد سميت طلباتهم " الطلبات " أو " رقع " أو قصص المظالم، على الرغم من محاولات القادة الفاطميين إظهار عدم تعسف الجباة من خلال حدهم من صلاحياتهم وصلاحيات الولاة .

وإنه لمن الجدير بالذكر القول إن ديوان المظالم عمل بالتنسيق المكثف والمنظم مع ديوان الإنشاء، فبعد اطلاع القائم بأعماله أو صاحبه على القضايا المرفوعة، كان يحولها

(١) القشيري، (صحيح الأعشى)، المصدر السند، ج ٥، ص ٥٠٢ .

إلى ديوان الإنشاء لصوغها وفق الانظمة المقررة، لرفعها عن طريق صاحب الديوان الأخضر إلى الخليفة بواسطة صاحب الباب، وكان يقوم موظفان كبيران من الديوان عينة سمي أحدهما صاحب القلم الدقيق، والثاني صاحب القلم الجليل يتسوق أهم القضايا مع ديوان المظالم، فالأول كان يصوغ القضايا التي ترفع للخليفة ليوقع عليها بما يقتضي الأمر في النظر والبحث الأول، والثاني كان يتسلم رقاع المظالم من الأول ويعيد صوغها بالشكل القانوني لرفع من جديد إلى الخليفة بغية التصديق النهائي عليها، وبعد خروجها بالبريد السري إلى ديوان المظالم عبر رئيسه، يحملها الحاجب ويوزعها على أصحابها عند باب القصر. وقد ذكر ابن الصيرفي فيما دار حول ذلك أن ((هذا جزء من التوقيعات إلا أنه مهم كبير منها لكونه مقتضيا إنصاف الناس بعضهم من بعض وإقامة ناقوس العدل في المملكة، ولأن أكثر المتظلمين ضعفاء ضعيفين، وحزم منقطعات يصل أكثرهم من أطراف المملكة ونواحيها الشاسعة، معتقدين أنهم صائرون إلى من ينصرهم ويكشف ظلامتهم ويعينهم على خصومهم، ...

فلهذه بالثوقيعات يكتب على بعضها " يُعْرَضُ " وعلى أكثرها " يُجَدَّدُ عَرْضُهَا " ... " ولا سبيل إلى ذلك " ... وما كان لا بد له من عرضه على السلطان واستطلاع رأيه فيه سلمه إلى متولي ديوانه ليحضر به المجلس ويستخرج فيه الأمر، أو يحضر الكاتب نفسه فيقرأ المهمات منها ويستأذن عليها ويوقع بما يؤمر فيها فقد تحدث فيها البرقة المهمة التي تنفع الدولة بها ويستخير بالنظر فيها ويقوم من طي هذه الرقاع من جور بعض الحوالة والمستخدمين وامتداد أيديهم ما توجب السياسة صرفهم عما ولوه منها، وما كان منها مما يسأل السلطان في صحة نكبه من يثق به لكشفه مع رافعه، فإن صح قوله أنصف من خصمه، وإن بان تمكله قول بما يردع أمثاله عن الكذب والتخلف فيكون ذلك كافياً لمن يهم بشكوى أحد على سبيل المحال وقول الزور فيه .

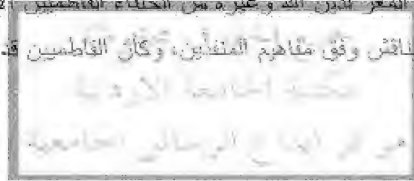
ويعلم الحوالة والمشارفون وسائر المستخدمين أن السلطان متفرغ للنظر في قصص الناس وشكاويهم، أو قد تصيب لذلك من يتفرغ له ويطلع بالمهم منه، فتكشف أيديهم عن الظلم والتعدي، ويحذرون سوء عاقبة فعلهم المؤدي إلى ضرر الرعية، فينحس من ذلك مادة كبيرة من الفساد، ويقل المتظلمون قولاً واحداً، وتحسن سمعة الدولة بذلك ويكون لها به الجمال الكبير .)) (١)، ومن العبارات التي كانت تكتب من قبل صاحب ديوان المظالم ((يعتمد

(١) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٣٩ ولقي عليها.

ذلك إن شاء الله تعالى)) بعد توضيح رأيه بالقضية المرفوعة إلى الخليفة الذي يطعن على الشروحات بدوره ويكتب على يمينها ((يوقع بذلك)) إن وافق على المطلوب، فيوقع صاحب ديوان المظالم عليها، ويترك هامشاً للتوقيع الذهاني من قبل الخليفة (١).

هذا ويبدو أن الفاطميين كانوا يحكمون في ديوان المظالم من خلال مذهبهم الإسماعيلي فقط، والمفاهيم التي تميز بها عن غيره من المذاهب الفقهية السنية الأخرى الأربعة التي عمل بها فيما بعد إبان العصر الأيوبي في شؤون القضاء والمظالم، يمكن معرفتها من خلال أن الفاطميين كانوا مستأثرين بشؤون الحكم وإدارة الفتايات الاجتماعية منذ بدايات دخولهم إلى مصر استمراراً لسياستهم إبان المرحلة المغربية وفقاً لتخريجات القاضي النعمان، فمثلاً كان جوهر الصقلي في مصر قد ((.. أمر في المواريث بالرد على نوي الأرحام، وأن لا يرث مع البنات أخ ... ولا يرث مع الولد ذكراً أو أنثى، إلا الزوج والزوجة، والأبوان والجدّة، ..)) (٢).

وما عمل جوهر أو غيره من الأدوات التنفيذية وفق مرجعية القاضي النعمان إلا نوعاً من تنفيذ إملاءات الخليفة المعز لدين الله وغيره من الخلفاء الفاطميين الأئمة الذين مثلت أوامرهم مصدراً معصوماً لا يناقش وفق مفاهيم المنفذين، وكان الفاطميين قد قللوا الفراعة بوصفهم حكام مصر .



(١) مجموعة الوثائق الفاطمية ((وثائق الخلافة وولاية العهد والوزارة))، د. جمال الدين الشيباني، مطبعة دار الشرق الأوسط، ط ٢، الإسكندرية ١٩٦٥م، المجلد الأول، ص ٥٩، هامش (٤) .
(٢) المقرئ، (المقنن)، المصدر المتقدم، ج ٣، ص ١٠٣ .

ديوان بيت المال والخراج

سمي ديوان بيت المال "ديوان النظر"، وكان عند جميع موظفيه جرائد تحسب كميات الأموال المرفوعة إلى خزينته جراء الضرائب، ومردود المحاصيل الزراعية التي تبعت إلى الحكومة، وما تمت جبايته من التزامات. فهذا الديوان اختص بمتابعة كل الشؤون المالية التي تعلقت بالدولة من "دخل وخرج"، وصرف أموال النصالح العام^(١)، وقد وزعت اختصاصات عمله على موظفيه، الذين منهم من اختص بشؤون الجباية فقط، فالدولة كانت ((.. توضع المكوس على بيعات الزعاج وأسواقهم .. وتارة بالزيادة في ألقاب المكوس إن كان قد استحدث من قبل وتارة بمقاسمة العمال والجباة وامتلاك عظامهم لما يرون أنهم قد حصلوا على شيء طائل من أموال الجباية لا يظهره الحساب وتارة باستحداث التجارة والصلاح للسلطان على تسمية الجباية لما يرون النجار واللاحين يحصلون على الفوائد والغلات مع يسارة أموالهم وأن الأرباح تكون على نسبة رؤوس الأموال فيأخذون في اكتساب الحيوان والنبات لاستغلاله في شراء البضائع والتعرض بها لحالة الأسواق ويحسبون ذلك من إيرار الجباية ...))^(٢)، وقد عملت فئة من موظفيه على متابعة احتواء كل ما تعلق بوثائق وسجلات وأوراق اختصت بشؤون البحث عن الذهب بالنوبة، عدا آخرين فرغوا لشئ شؤون جباية إيرادات التجارة البحرية، والتنظيم جوارث الانتقال والأسفار، وكل ما تعلق بجباية المكوس التي ترتبت على مرور السفن التجارية الأجنبية داخل المياه الإقليمية الفاطمية إبان العلاقات التجارية بين الإسكندرية، والقسطنطينية والجمهوريات الإيطالية (جنوى، وبيزا، والبندقية)، ومع صقلية أحياناً، فالفاطميون كانوا قد كسروا الحصار الاقتصادي الذي كان البيزنطيون يقيمونه على الدول العربية من البحر المتوسط، فأمنى التجار الفاطميون يجوبون أفاقه مما عكس مردوداً مادياً كبيراً ساهم في رخاء مصر اقتصادياً، الأمر الذي جعل ديسوان المال من أكثر السلواوين أهمية وحساسية في مصر الفاطمية لقيامه بضبط شؤون المردود

(١) انظر الماوردي، (الأحكام)، المصدر المتقدم، ص ٢٣٠-٢٤٤.

(٢) ابن خلدون، (العقيدة)، المصدر المتقدم، ص ٢٨١.

المالي والصرفي الكييزين، وقد اختص موظف من هذا الديوان بملاحقة شؤون جباية ضريبة مصانع الشمع التي انتشرت بكثرة في مصر الفاطمية نظراً لحاجة استهلاكه لاهتمام الفاطميين بالمراسم والأحفالات والأعياد الدينية، وفي مختلف المناسبات الأخرى، مع الاحتفاظ بسجلات المسامحة التي صدرت على ضرائب المصانع الصغيرة الخاصة التي لم يتمكن أصحابها من تسديد التزاماتهم الضريبية للدولة والتي كانت تتم عينا، وقد بلغت بإحدى السنوات أربع مائة وأربعين رطلاً من الشموع، واختص موظف آخر من قسم الضرائب بجباية المستحققات على دور صناعة الصابون التي انتشرت بكثرة أيضاً في مصر الفاطمية، لكن يبدو أن تلك الضرائب أثقلت كاهل أصحابها، حتى اضطر الخليفة الحاكم بأمر الله في إحدى السنوات إلى إلغاء الرسوم المترتبة على القطاع الخاص منها، وقد بلغت ستة عشر ألف دينار، وتحدث "الصنهاجي" بهذا الصدد عن مسامحة الخليفة المذكور الرعية ببعض الضرائب في أنه بأول القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي ((... رفعت المكوس عن جميع الغلات الواردة إلى السواحل ثم رفعت بعد ذلك مكوس الرطب ودار الصابون والخريز والشرطتين وعدة مواضع...)) (١). ووجد موظف اختص بمتابعة عمليات منح الرخص إلى العامة لكسب حق مزاوله المهن، وترخيص بيعاء الذكاكين، وأخرى توسع بعضها، والسماح بعرض قسم من بضائعها على ممرات المشاة. وقد اختلف مقدار الضرائب حسب الظروف التي كانت تمر بها البلاد، وبالنسبة لاختيار موظفي هذا الديوان يثبت الحاجة ماسة للأمناء، والنقاء، وأصحاب الجدارة الحسابية، والقدرة الكبيرة على تحمل المسؤولية، فقد ذكر "ناصر خسرو" إن ما كان يعود على خزانة الدولة من جباية ضرائب تنيس وحدها ((... وسمعت من النقاء أنه يصل منها لخزانة سلطان مصر، يومياً ألف دينار مغربي، ويصل ذلك المقدار مرة واحدة، يحصله شخص واحد، يسلمه أهل المدينة إليه في وقت معين، وهو يسلم للخزانة، فلا يتأخر منه شيء...)) (٢)، والموظفون المنتقون للعمل بهذا الديوان كانوا كثيراً تعددت مهامهم الأمر الذي جعلهم بحاجة إلى رقابة واسعة، فمنهم مثلاً من اختص بإيرادات عقود الإيجارات التي تبعت لعقارات الحكومة وسميت الأحكار، و((هي أجرة مقررة على ساحات دائرية أو كانت حين استيجارها دائرة وعمرت مساكن أو سائين وربما انقضت مدة إيجارتها وانقضت الحال استصحاب الحال فيها واستمرارها بأنسدي أربابها وأخذهم بالأجرة عنها على ما تقرر في

(١) أخبار ملوك بني عبيد، المصدر المتقدم، ص ٦٣.

(٢) سفرنامه، المصدر المتقدم، ص ٧٩.

الأول . (١)

وقد كان صاحب ديوان بيت المال يوزع المسؤوليات على الموظفين من جباة وغيرهم، الذين كانوا يقومون بجمع مختلف الضرائب مثل "ضريبة الأعشار" التي حدد مقدارها بنسبة ١٠% ولم تكن ثابتة فقد ارتفعت أحياناً إلى ٢٥%، و"ضريبة الجوالي" وهي الجزية التي قُضرت على أهل الأمة من اليهود والنصارى باستثناء الصبية والرهبان والأرقاء والشيوخ والفقراء والمتخلفين عقلياً، و"ضريبة الأخياس" على الأموال التي أوقفها أثرياء المسلمين وسواهم من أهل البذل لأغراض خيرية، وهناك "ضريبة المواريث" حيث تُقسم تركة المتوفى بعد حسام نفقات تجهيز دفنه ومراسم الجنازة، وتسديد ديونه إن وجدت، وأموال التوصية، ويتم توزيع الباقي حسب الأنصبة على الورثة يأخذ ضريبة عنها، وإن لم يوجد ورثة يؤخذ ما بقي من أموال المتوفى لخزانة ديوان بيت المال .

هذا وإضافة إلى ما تقدم ذكره تجدر الإشارة إلى أنه وبشكل عام وجدت ترتيبات إدارية ومالية درجت عانتها في مصر الفاطمية، وأصبحت معروفة من بين مهام صاحب ديوان بيت المال، كالتي تعلقت بوضع خطة صرف أو جدول نفقات شهرية، وسنوية، وسفريات، فقد حددت مثلاً جداول مالية للاتفاق على مبالغ الأجر من ديوان الأخياس، وعلى غيرهم من ديوان بيت المال، وعلى قصور الخلافة وبيوت الأمراء وكبار القادة، ونظمت خطة للإنفاق على المحتاجين ونوي «الفاقة» فقد درس الموظفون المختصون بذلك ضبط الاستحقاقات لكل جهة من الجهات وسواها وما تعلق بمنشآت الدولة كمزارع الخيول التي خصصت لها مبالغ سنوية لشراء المزيد منها، بما يلزمها من لحم وسروج وعبي مراكيب وأجلال ومخالي (٢)، عدا عن خطط مالية خصصت لإنشاء الجديد من الإهراءات ومستودعات حفظ المون وبناء خزانات مياه ومنشآت أخرى، من جسور وقناطر بالقاهرة، والفسطاط وسواهما، وطواحين وغيرها، وكان إنشاء مستودعات المون يتم غالباً قرب المناطق الزراعية، وأما مستودعات المدن فيتم خزنها نقلاً من مناطق قريبة، أو بعيدة على ظهور الجمال، أو بواسطة عربات جرتها الخيول، فمستودعات القاهرة نُقلت إليها المون من "منفلوط" قرب الإسكندرية، ومكازن الإسكندرية صُنيت من أراضي الوجه البحري .

(١) ابن مغازي، (قوتين)، المصدر المتقدم، ص ١٦ .

(٢) الترويض الزاهر في عيرة ملك الظاهر، ابن عبد الظاهر، تحقيق عبد العزيز الخويطر، ط ١، الرياض

١٩٧٦م، ص ٨١ هامش (١) .

وكان قسم من نفقات ديوان بيت المال يوجه إلى دور العيار التي أنشأها الفاطميون واهتموا بها اهتماماً كبيراً، وقدموا مصاريق لمستلزماتها، من المسود التي لزمتم للمحتسب بغية فحص المكييل والأوزان التي كانت تستخدم بالأسواق بين التجار، والباعة، والمشتريين . وقد سميت الأموال التي دخلت خزينة هذا الديوان " الأموال المرفوعة "، وقد أطلق عليها أحياناً " الارتفاع "، وهي مجموع ما تم استحصله . أما ما خرج منها فسمي " نفقات "، وسمي المسؤول المباشر عنها " الصيرفي " أو " الجيذ "، وهو كاتب رسوم الاستخراج والقبض والإيصالات ومتولي شؤون الأختام والمشرف على النفقات الذي كان يُطالب ((بما يقتضيه تخريج ما يرفعه من الحساب اللازم له لا الحاصل)) (١)، عداً عن موظف اختص بالمصاريق التي كانت توجه لمناسبات الأعياد وسواها، كعيد النيروز وغيره، وموظف آخر اختص بنفقات الخليفة وصرف إيصالات متطلباته الشخصية وقد تولى ذلك في عهد المعتز لدين الله الفاطمي، صاحب ديوان بيت المال شخصياً، وهو محمد بن مهذب الذي سمي به الأسواق بنفسه لشراء حاجيات الخليفة، وأحياناً كان يرسل مندوباً عنه بصحبة مساعداً لحمل الأغراض، هذا وقد تعرضت النفقات من خلال جهاز إداري بمثابة مؤسسة صغيرة انبثقت عن ديوان المال سميت " ديوان النفقات " تسلمه التابع لصاحب الخزينة منسوق الشؤون المالية مع الخليفة، وكان اسمه أيام الحاكم بأمر الله " أبو القاسم أحمد بن علي الجرجاني " قبل أن يسمي وزيراً، وينال لقب نجيب الدولة (٢) .

وبالطبع أنه خلال الممدد الأولى لانتقال الفاطميين من المغرب إلى مصر، ويعنهدي المعز والعزير تفرد بالإشراف على شؤون ديوان بيت المال وتفرعاته الوزير يعقوب ابن كلاس، ومساعدته عسلوج بن الحسن الصنهاجي، بالضياح وخراجها والأجاس ونفقاتها . ومن الجدير بالذكر أن إدارة ديوان بيت المال هي التي قد أشرفت على شؤون دور ضرب العملة، ونسقت التعامل فيما بينها بالبقاء فنانين مهرة للعمل فيها، بل مدعين بفن الرسم والنقش على المعدن، فالعامل مع سك النقد احتاج إلى دقة وإتقان وذوق رفيع، لاسيما وأن الخلفاء الفاطميين لم يترددوا بأن ترسم صورهم على نقودهم . مما تطلب براعة لحفر صورة الخليفة مقلوبة على طابع حديد بعمليات السكة ((وهي الختم على الدنانير والدراهم المتعامل

(١) المقرري، (إعانة)، المصدر المتقدم، ص ٢٠ هامش (٢) .

(٢) الصنهاجي، (أخبار ملوك بني عبيد)، المصدر المتقدم، ص ٦٦ هامش (٣) .

بها بين الناس بطابع حديد ينقش فيه صوراً وكلمات مقلوبة ويضرب بها على الدينار أو الدرهم فتخرج رسوم تلك النقوش عليها ظاهرة مستقيمة بعد أن يُعتبر عيار النقد من ذلك الجنس في خلوصه بالسبك مرة بعد أخرى، وبعد تقدير أشخاص الدراهم والدنانير بوزن معين صحيح يصطلح عليه فيكون التعامل بها عدداً وإن لم يُقدر أشخاصها يكون التعامل بها وزناً، ولفظ السكة كان اسماً للطابع وهي الحديدة المتخذة لذلك ثم نقل إلى أثرها وهي النقوش المثلثة على الدنانير والدراهم ثم نقل للقيام على ذلك والنظر في استيفاء حاجاته وتشروطه وهي الوظيفة فصار علماً عليها في عرف الدول وهي وظيفة ضرورية للملك إذ بها يتميز الخالص من المعشوش بين الناس في النقود عند المعاملات ... ((١)).

كذلك فإن إدارة ديوان بيت المال التي تمثلت أساساً بصاحبه كانت على مسؤوليتها تدقيق كل معاملاته وتفحصها، وقد سمي مدير هذا الديوان الناظر ((وهو من ينظر في الأموال وينفذ تصرفاتها، ويرفع إليه حسابها لينظر فيه، ويتأمله، قيمضي ما يمضي، ويرد ما يرد)). وهو مأخوذ إما من النظر الذي هو رأي العين : لأنه يدير نظره في أمور ما ينظر فيه، وإما من النظر الذي هو بمعنى الفكر : لأنه يكرر فيما فيه المصلحة من ذلك . ((٢)).

أما "ديوان الخراج" الذي انبثق عن ديوان بيت المال وتبع له، فمن الذين اشتهروا برئاسة جبر بن القاسم، والحسن بن تميم، وعبد الله بن خلف المرصدي، وعلي بن عمر العداس (٣)، وهؤلاء هم من أشرفوا على العمال الذين أقرروا إلى ديوان الخراج لتسيير أعماله، كمتابعة أوضاع الزراعات القبلية بمصر التي قامت على المياه الفائضة من النيل وأهمها القمح، والفول، والعدس، والزراعات الموسمية المعتمدة على مياه الأمطار ببعض البوادي، عدا الخضراوات التي سقيت بواسطة السواقي، والأدلاء، والصنابير، والشواذيف، وسواها من مياه النيل، ففي الصعيد والوجه البحري كان النشاط الزراعي هو الرئيسي، لأن جُلَّ الأهالي كانوا فلاحين، وقام عمال الخراج بالإشراف على عمليات اقتسام الأراضي حسب جودتها وخصوبتها، وحددوا مساحاتها بفرزها إلى قبالات (جمع قبالة) وهي الأحواض، مع اعتمادهم متعهدين لكل منها تعاملوا معهم وفق عقود معينة لاستغلال بعض مساحات الأراضي الزراعية التي تبعت للدولة، ولتقديم مقابل مالي إلى ديوان الخراج اتفق عليه مسبقاً، وكان

(١) ابن خلدون، (المقدمة)، المصدر المتقدم، ص ٢٦١.

(٢) القلقشندي، (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، ج ٥، ص ٤٦٥.

(٣) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٥٣ هامش (٢).

الفلاحون عدا عن الذين عملوا مع المتعهدين، ومن ملكوا أراضي زراعية قد عملوا فيها
 لوحدهم، وبعضهم عمل بأراضٍ للدولة وفق عقود أبرموها مع الحكومة عبر موظفي ديوان
 الخراج دون أن تكون لهم أُنْفَى علاقة بالمتعهدين . وقد حُملت الأموال بنهايات المواسم إلى
 هذا الديوان ومنه إلى خزانة ديوان بيت المال مع الضرائب الأخرى . وكان يُخرج عمال
 الخراج ومعظمهم من النصارى الإقباط إلى الأراضي الزراعية لقياس المساحات المزروعة
 وضريبة رُبُها، وقد عملوا أيضاً على ضبط ما تُرتب على الفدان الواحد منها، ورفعوا نتائج
 عملياتهم من خلال ديوان الخراج إلى ديوان بيت المال، وقد افترضت فيهم بالطبع صفات
 الصدق والأمانة والثقة مثل عمال ديوان بيت المال وديوان الإنشاء، فقد تم اختيارهم
 على هذه الأسس، فضلاً عن المهارة والكفاءة في إجراء العمليات الحسابية اللازمة، ومسح
 الأراضي، وكل ما تعلق بشؤون العمل الخراجي . والحقيقة أن طرائق عمل وتنظيم ديوان
 الخراج مع ديوان بيت المال بلغت من الدقة الشيء الكثير، حتى إن من جاء بعد الفاطميين حذا
 حذوهم فيها، كالمماليك مثلاً، وسمي صاحب ديوان الخراج ومنسق شؤونه " متولي الخراج "،
 وقد أتى عن ديوان الخراج دواوين صغيرة لخطبة شهادات أعمال الخراج سمي المشرف
 عليها " ناظر الدواوين "، منها ما سمي " ديوان التحقيق " الذي اهتم بعمل ما يشبه عمل
 " هيئة المراجعات " لتأكد من سير عمل الدواوين التي تبعت إلى ديوان الخراج، فعملية ضبط
 شؤون الخراج كانت من أولويات اهتمام الخلفاء الفاطميين، الذين أكثروا من عدد الموظفين في
 ديوانه، وخصصوا كلا منهم لمهمة، بغية حصر مواضع الخلل، لذا ابتعدوا عن خلط المهام
 والأعمال بين موظفيه، فقد كان من عمال ديوان الخراج من سمي " الماسح " الذي ارتبطت
 مهمته بجمع عدد قصبات الأراضي الزراعية، وحساب محاصيلها وما تُرتب عليها من
 ضرائب، وآخر سمي " الدليل " الذي اهتم بتصنيف بقاع الأرض حسب محاصيلها والتأكد
 من أسماء قلاحيها، وكان مسؤولاً عما يقدمه من معلومات أمام صاحب الديوان، وأما الموظف
 الذي دعي " الحائز " فقد سئل عن كتابة وضبط كميات الأقوات والمحاصيل الزراعية، وهو
 الذي منع الفلاحين من أخذ حصص محاصيلهم إلا بعد استيفاء ما استحق عليهم للدولة،
 وكان " الخازن " وهو أمين المستودع يتسلم الكميات الواردة، ويُعاقب لأي نقص يلحق
 بالكميات بعد تسليمه لها ويجعل ((... لكل شهر إضبارة يكتب عليها بطاقة تتضمن اسم الشهر،
 ويجعل للكتب في ضمنها أضيابير، لكل صفقة من الأعمال إضبارة وعليها بطاقة مثاله:
 ((بطاقة لما ورد من المكائيات من أعمال الصعيد الأدنى في الشهر الثلاثي يجمع فيها كتب
 متولي الحبوب والمشارف والضمان والعمال ومتولي الترتيب والقضاة ومن عساه أن يكتب

أو يرفع رقعة تختص بتلك الناحية فيجعلها معها، . ولكل ناحية من النواحي إضبارة على جذة ويحيط بالجميع للشهر المذكور إضبارة جامعة . ثم ينتقل إلى الشهر الآخر فيفعل فيه كذلك فتمت المطالعة أو كتاب وجدت في الحال .

وينبغي لهذا الخازن أن يحتفظ بجميع ما في الديوان من الكتب الواردة وينسخ الكتب الصادرة والذاكر وخرائط المهمات وضرائب الرسوم وغير ذلك مما فيه احتفاظاً شديداً... (١)، عدا " الخاشر " الذي كان مسؤولاً عن السجلات التي وضحت ما استوجب من حصص على كل أرض من الأراضي الزراعية، وسئل بالطبع عن أي خلل كشف عنه (٢)، وقد وجد موظف تسلم مصلحة إدارية صغيرة تبعت إلى ديوان الخراج، سميت ديوان الاستيفاء كانت مهمة صاحبه استيفاء الأموال المتفق عليها من المزارعين الضامنين لأراض زراعية، والضامن هو الشخص الذي التزم بدفع مبلغ مقدم للدولة بمقدار معين عن جهة أرض ضمنها، وبقي عليه قسم من الأموال فإن زادت الجهة التي ضمنها عن المبلغ الكلي المتفق عليه مع صاحب ديوان الخراج بمشورة الخليفة ناله هو، وإن نقص ترتب النقص عليه، ((. . . وعندما كان بعض الضمان يعجزون عن الوفاء بما التزموا به، كان يصدر عن الخليفة أو الوزير سجل بالمسحاة بالضمان .)) (٣)، وكان على عاتق الضامن تأخير تسديد الأموال المتوجبة عليه، وقد أمكن أن يقل منه الخليفة فسيطرت المبالغ إذا اقتنع بسبب التأخير، بعد تكليف مختصين من ديوان التحقيق بتقصي الأموال خولة، وقد لا يقل بذلك، فتدخل صاحب ديوان الاستيفاء المسؤولية كاملة، ويمنحه الخليفة مهلة لتسديد الالتزامات كنوع من الضغط، بالوقت الذي تظهر فيه تلك المهلة وكأنها مرونة، فعبرها يتم كشف الغموض حول التأخير من خلال مراقبة الكيفية التي سيتم فيها تسديد الأموال، وبسالك، وتصرفات صاحب الاستيفاء، فهي سيستدّها بمزيد من الضغط على الضامن أم بطرائق أخرى . وبذلك يكشف الخليفة هل كان التأخير من الضامن فعلاً أم من صاحب ديوان الاستيفاء .

هذا وعدا عن أولئك الموظفين بديوان الخراج، وجد موظف سمي " حامل الأموال " أحاطته جراسة مشددة إبان نقله إليها من ديوان الخراج إلى ديوان بيت المال المركزي، مزوداً بتذكرة حوت كميات الأموال ومصادرهما، ساعدته على تذكر الأمكنة

(١) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقن، ص ٣٤-٣٦ .

(٢) ابن معالي، (قوانين)، المصدر المتقن، ص ٩ والتي تليها .

(٣) ابن الصيرفي، المصدر نفسه، ص ٣٥ هامش (٤) .

والجهات الواجب مطالبتها، وقد شكلت تلك التذكرة حجةً ودليلاً معه لما جمعه من أموال الخراج . وقد فرغ موظفو أجهزة صغيرة سميت دواوين فرعية لإحاطة التوسع في العمليات الخراجية بهدف ضبطها بدقة متناهية، فقد أقر ديوان سمي " ديوان الصعيد "، وديوان سمي " ديوان أسفل الأرض " ترأس كل منهما موظف سمي " مشارف " .

هذا ومن الجدير بالذكر أنه كان لديوان الخراج مجلس الصلة بديوان الإنشاء، فقد تسق صاحبه مع موظف بديوان الإنشاء اختص بكتابة الكتب اللطائف، والمناشير الخفاف، والنسخ الجميلة لشمول اختصاصه على ((.. نقل ما يخص ديوان الخراج فإنه كثيراً ما ترد الكتب بمضمونة أشياء من أمور الخراج وما لا يعلم كيفية الإجابة عنه إلا متولي ديوانه .

وليس ينبغي أن يخرج الكتب المضمونة ذلك إلى ديوان الخراج ليجاب عنها منه لأنها قد تشمل على أشياء غير ذلك لا يجوز أن يوقف عليها، فينبغي أن ينقل هذا الكتاب الفصول المختصة بذلك في أوراق ويعين الكتب التي وصلت فيها وتاريخها والجهة التي وردت منها، ويندسها على هيشها، ويوجهها إلى ديوان الخراج، فيجاب عنها منه، ويستدعي من متولي ديوان الخراج الجواب عن كل منها في تلك الأوراق، ثم تعرض جميع ذلك على الملك، ويستخرج أمره بإمضاء المكتوبة (أو غيره ..) ((١))، وقد وجهت عناية خاصة للعمليات الخراجية التي اقتصرت بمناطق الثغور، نظراً لخطورتها، بسبب بعدها عن مركز الدولة على الرغم من وجود قوات عسكرية قاطنة رابطة فيها بشكل دائم، فالأمور العامة كانت تتأكل فيها أكثر من غيرها، تلك التي سميت " الثغور المحروسة "، وقصد بها ((.. الإسكندرية، ودمياط، وتينيس، ورشيد، وعذاب . والإسكندرية أعظمها قدراً وأقبحها أمراً وأكثرها انتفاعاً وهي تشمل على عدة معاملات ...)) ((٢)) . ومن الطريف أنه كان من مهمة القسامين على شؤون ديوان الخراج الإشراف على " الغروس " وهي ((أماكن في نواحي الإقطاعات لما لم يطلعها الماء إلا بكلفة رغب قوم في تقبلها بشيء معلوم عن كل فدان على حكم المساحة ومهما زاد عن القدر المتبل استؤدي عنه ما يجب بالنسبة وهي في معنى الإحكار، والمستخرج من هذه الغروس للديوان نون المقطعين .)) ((٣)) . وأيضاً كان من مهام هذا الديوان " مقرر الجسور " فلما ((.. كانت البلاد تحتاج إلى إقامة جسور عليها لتحصيل

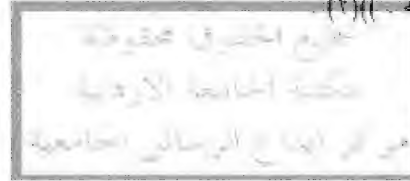
(١) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر نفسه، ص ٢٨ والتي تليها .

(٢) ابن ماتي، (قوانين)، المصدر المتقدم، ص ٢٢ .

(٣) ابن ماتي، المصدر نفسه، ص ١٦ .

المنفعة يسوق الماء إليها أو صرفه بعد الاستغناء عنه عنها اقتضت الحال أن يقسط على نواحي الأعمال التي تدعو الحاجة منها إلى ذلك، ما يصرف في هذه المصلحة العامة فرتب في كل ناحية ما احتملته في وقت التقرير من قطعة وهي جرافة وعلوفة ومدامسة وحشيش وأتيلان ثم قرر عن كل قطعة عشرة دنائير وخير من يلزمه في القيام بهذا المبلغ أو إخراج القطعة ومضت الأيام على ذلك حتى صار لازماً للفلاحين كأنه من بعض الخراج ويجري منهم بالنسبة العادلة فيما بينهم بمقتضى ما يزرعه كل منهم . ((١)) .

هذا وكان يتم عبر ديواني بيت المال والخراج وبالتصديق مع ديوان الإنشاء من خلال ديوان البريد وصاحب الباب صوغ الخطابات والأوامر المتعلقة بالإقطاعات التي كانت تصدر من الخليفة حضراً إيان مرحلة قوة الخلفاء الفاطميين، ((فيما كان يكتب عنهم من الإقطاعات، وقد كانت عاداتهم فيه أن يكتب : هذا كتاب من عبد الله فلان الإمام الفلاني، ويسألني على المقصد إلى آخره من إقطاع استغلال، وهو الذي يؤخذ فيه خراج الأرض ويرقيتها باقية لبيت المال، أو إقطاع تملك، وهو أن يملك الأرض ويقرر عليه قطعة تؤخذ منها لبيت المال، وتسمى هذه : المقاطعة .))(٢) .



(١) ابن ممالتي، (قوانين)، المصدر المتقدم، ص ١٦ والتي تليها .

(٢) القفطندي، (مأثر، طبعة الكويت)، ج ٣، ص ٢١٠ .

ديوان الصناعة الحرفية

على الرغم من أن كلمة صناعة بالمصادر العربية الإسلامية قصد بها صناعة السفن أكثر من غيرها، لكن عند الفاطميين ظهرت إدارة خاصة لصناعة السفن لاهتمامهم الكبير بإعمارها بغية تقوية أسطولهم في المتوسط حتى أفردوا ديواناً خاصاً بها أسموه "ديوان العمال" أو "ديوان الجهاد" لأن طبيعة الظروف والتحديات السياسية والعسكرية التي كانوا يتعرضون لها، وحجم طموحاتهم وأهدافهم التوسعية تطلبت منهم منح أولوية وتركيز فائقين للصناعات العسكرية لاسيما لأسطولهم القوي أساساً والموروث جزء منه عن الأغلبية، مع أنهم بالنوقت عنه لم يهملوا إدارة شؤون الصناعات الأخرى المدنية، فعمل من المناسب التحدث عن غير صناعة السفن عندهم تحت عنوان ديوان الصناعة المدنية وترك الحديث عن صناعة السفن إلى الديوان الذي اهتم بها والذي سيمر لاحقاً في هذا البحث، فضلاً عن إدارة شؤون "خزائن السلاح".

فالفاطميون طفقوا في مصر يهتمون بشئى أنواع الصناعات وتطوير الحرف، وتشجيع العامة للإقبال على تعلمها بدرجة كبيرة من العناية والاهتمام والإدارة، وكان ديوان الصناعة عندهم مسؤولاً عن شؤون العمال والصناعات والحرف التي عمل بها الأهالي فني ورشات خاصة، وعن تأمين الدورات التعليمية للحرف والمهن وشئى أنواع الصناعات التي اشتهرت آنذاك وفق مناهج أعدت بإشراف محترفين، وخبراء ذوي الواحد منهم معلم.

وقد احتفظ ديوان الصناعة بسجلات أسماء العمال وأماكن عملهم واختصاصاتهم وجنسياتهم ومستويات خدماتهم وكل ما يتعلق بسيرهم الشخصية وأوضاعهم الاقتصادية وإجازاتهم ورواتبهم، وتم تصنيفهم حسب درجة الخبرة بين معلمين وصناع، مع الاحتفاظ بأوامر التعيين والعزل التي تعلقت بهم، وقد قسّمت مجالات العمل بهذا الديوان إلى أربعة أقسام، شمل الأول أسماء العمال والجهة التي صدرت عنها قرارات تعيين وتثبيت كل عامل، فهل عين من قبل الخليفة؟ أم من الوزير؟ أم من سواهما؟ وقد اهتم القسم الثاني بتحديد المهام للعمال الذين فرزوا لشؤون الاستثمار والبيع والشراء للمواد الصناعية، والقسم الثالث لتحديد طبيعة العمل ونوعيته مع الإشارة إلى مكانه ومدى حقوق العامل فيه، ومقدار مرتبه، أما القسم الرابع فقد اهتم بما عرف باسم "زمان النظر" وقد تضمن ثلاثة فروع: أولها

مدة العمل، فهل هي شهر^{٢١} أم سنون^{٢٢} بالنسبة للعمال غير المثبتين، أو المؤقتين ممن كانوا يطلبون حسب الظروف وحاجات المعامل والورشات الصناعية فقد كُند لهم تصنيف خاص ميزهم عن الدائمين أو المثبتين، وهو العمل وفق عقود اتفق عليها بين الإداريين الذين قاموا على شؤون العمال والحرفيين والصناعيين، وبين مشرفي ديوان الصناعة ممن سمو أرباب العمل، وبمطلق الأحوال لم تكن لهم أسماء ثابتة في سجلات ديوان الصناعة، وقد تعلق الفرع الثاني بتحديد المدة الزمنية التي توجب على العامل أو الصانع الالتزام بها وفق ما هو محدد بالعقد، مع شرط إمكانية عزله قبل نهايتها إذا صدر عنه ما يخس بشرط العمل، والفرع الثالث ارتبط بطبيعة الأعمال التي وزعت على العمال دون تحديد مدة زمنية لإنجازها^(١). وكان الإداريون الذين تبعوا إلى ديوان الصناعة قد شيعوا بنورهم إلى هذه كوادر اختص كل منها بحقل معين من حقول الصناعة، مثل حقل الصناعات الكتابية والنسجية كصناعة الفساطيط والمباج التي استخدمت لتصيب إبان تنقلات الخليفة وأسفاره، والخيام التي نقلت مع القوافل للاستراحات، والأغطية وأنواع من الألبسة الكتابية والصوفية والقطنية وغيرها، وكل ما تعلق بالأسفار، فتوفر من هذه المواد كان يعد رمزاً من رموز قوة الدولة وترفها^(٢).

وعلى الرغم من أن مسؤولية ديوان خزائن الكسوة رجعت لأحد الموظفين الكبار غير أن السلطات الفاطمية كلفت موظفاً إدارياً كبيراً آخر أعلي شأنًا ونفوذاً للإشراف المباشر على إنتاجها عبر التنقل من مصنع إلى آخر بغية إدراك سير العمل والإدارات عن كثب، ثم اختياره من الأمثال والأعيان وأرباب العمام، وقد شاركه مائة موظف رقابي وإداري لتغطية شؤون الإشراف والعناية على كل دور الكسوة، لا سيما التي انتشرت بالأرياف، وقد سمي هذا المشرف العام "صاحب الطراز"، الذي تنقلت إقامته بين دمايط وتونس وسواهما لتغطية صلبات الرقابة الميدانية، ومنه رفعت تقارير سير شؤون العمل إلى صاحب الباب أو رئيس ديوان المجلس الذي كان يرفعها بنوره إلى الخليفة، وكانت تصله أوامر وتوجيهات البلاط عبر عمال البريد يوضح فيها مدى الحاجة للفرش والأمتعة والألبسة والخيام وسواها، وعن طريق صاحب ديوان الكسوة وزعت الأوامر على الإداريين والمختصين بورش المعامل، ومنهم الناظر، و"المشرف المحلي"، و"العامل الإداري"، و"الشاهد" هذا المسؤولين عن كل

(١) انظر الماوردي، (الأحكام)، المصدر المتقدم، ص ٢٣٠-٢٤٤.

(٢) ابن خلدون، (المقدمة)، المصدر المتقدم، ص ٣٦٧.

مرحلة من مراحل الصناعات المذكورة وأمثالها مثل الصناعات الصوفية، وصناعة نسج الحرير التي أمر بإنشائها الوزير يعقوب بن كلاس في مصنع اختص بالحرير والديباج، وقد اشتهرت الإسكندرية بوصفها مركزاً للصناعات النسيجية والحريرية، مع مدينتي تينيس ودمياط اللتين طبقت شهرتهما الأفاق بصناعة القماش الشفاف الذي دخلت فيه الخيوط الحريرية أو الذهبية، مع اشتهار القسطنطين بصناعة قماش القستان، الذي نسب إليها، هذا وقد ذكر ابن حوقل بعض صناعات مصر في مدينة القيوم مثل ((... المستور والاستيرقات، والشرع والخيام والأحطة والمنائر والبسط والمضارب والفساطيط العظام بالصوف والكتان بأصباغ لا تستحيل، والوان تثبت فيها من صورة البقة إلى الفيل... ولم يزل لأصحاب الطرز من خدم السلطان بها الخلقاء والأمناء...)) (١). وعن تينيس ذكر تاجر خسرو أن أسواقها الواسعة ازدهمت، وشملت مائة دكان العطارين، وأن بها نسج القصب الملون بشكل عمامات وواليات تغدت بها، وذلك غير النسيج الأبيض بدمياط الذي كان ((... ما ينسج منه في مصانع السلطان لا يباع ولا يعطى لأحد... وقد سمعت أن ملك فارس أرسل رسالة إلى تينيس بعشرين ألف دينار ليشتري له بها حلة من كسوة السلطان، وقد بقي رسالة هناك عدة سنين ولم يستطيعوا شراءها... وتينيس صناعات مختصة بنسج ملابس الملوك... وقد سمعت أن عاملاً نسج عمامة السلطان فأمر له بخمسمائة دينار ذهب مغربي، وقد رأيت هذه العمامة، ويقال أنها تساوي أربعة آلاف دينار مغربي...)) (٢)، وتابع خسرو وصفه للحرف والصناعات النسيجية في تينيس بذكره بعض الإبداعات فيما أسماه البوقلمون ((... الذي لا ينسج في مكان آخر من جميع العالم - وهو قماش ذهبي يتغير لونه بتغير ساعات النهار... وتحمل أثوابه من تينيس إلى المشرق والمغرب...)) (٣)، فلقد بلغت صناعة الطراز عموماً عصرها الذهبي بمصر الفاطمية تحت إشراف ناظر الطراز أو صاحبه، وقد سميت معاملته التي تبعت للدولة "المصانع الملكية" لتمييزها عن المعامل الخاصة، ومن اللافت أن مصر الفاطمية بدأت تصدر المنسوجات حتى إلى بلاد فارس التي اشتهرت وما تزال بهذه الصناعة العريقة لتفوقها عليها بالبراعة والتقنية وجودة الإنتاج وفخامته، حتى تحصر الأوربيون على إتقان طرائق إخراجته بالمستوى عينه... ولو لم تكن الإدارة حسنة ومتابعة لكل شؤون هذه الحرف والصناعات ومستخدمه

(١) (صورة الأرض)، المصدر المتقدم، ص: ١٤٩.

(٢) (سفرنامه)، المصدر المتقدم، ص: ٧٧.

(٣) خسرو، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

لشئ الأساليب التشجيعية من جوائز ومكافآت وتأمين المواد الأولية، ومنظمة لشؤون الأجور الجيدة والرواتب المنتظمة، لما راجت مثل هذه الانتاجات ذلك الرواج، علماً أنه لم يقتصر إنتاج المنسوجات والصناعات الكسائية على ورشات ومعامل داخل مصر الفاطمية بل تعداها إلى بعض الأقاليم والولايات التي تبعت إليها مثل طرابلس .

هذا ومن الورش التي عينت كواحد لإدارتها والإشراف عليها ورش صناعة الورق التي انتشرت بكثافة في أرجاء مصر الفاطمية، لمواكبة حركة التطور العلمي والاهتمام بالكتب، وإعمار المكتبات، والبحث بشئ أنواع العلوم والمعارف، كذلك انتشرت معامل صناعة الورق خارج مصر مثل طرابلس، مع استمرار استيراد أنواع من الورق إلى مصر نالت شهرة فائقة لجودتها كانت معروفة قبل العصر الفاطمي بكثير منها الكاغذ يفتح الغين وهو القراطس الفارسي ذو اللفظ المعرب (١) .



(١) تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، تحقيق عبد الستار حجت قراج، مطبعة حكومة الكويت ١٩٧١م، ٢٢ جزءاً، وصل لحرف العين، ص ٦٦٠ .

البرقيات البريدية سنة الفاطميين بمصر

(إدارة النظام) ((التجارة وخلق التجارة))

(إدارة البنية)

(إدارة التوجيه الفني) ((التجارة وخلق التجارة))

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز البحوث والدراسات الجامعية

إعارة القضاة القضاة وقضاة القضاة

لقد عدت المناصب القضائية من ((الوظائف الدينية)) وصنفت عند الفاطميين بين وظائف أرباب الأقاليم، وشملت نظم القضاء والدعوى عندهم، وكما تمت الإشارة من قبل فإن جوهره قد بُنِيَ على القضاء في مصر القاضي أبا طاهر الذهلي الذي كان معيناً من قبل السلطات العباسية منذ عام ٣٤٨هـ/٩٥٩م، ولقد حاول الفاطميون مراعاة الشروط المعروفة عند المسلمين لاختيار القاضي قدر الإمكان التي جندت بسبعة : كان أولها أن يكون ذكراً بالغاً راشداً، مُجمِعاً على اختياره، حذراً دقيقاً، حراً، مؤمناً عادلاً، سليم الجوارح، عالماً فيما خص الأحكام الشرعية وأصولها، ورغم تسليم المسلمين بتقويم الرجل على المرأة إلا أن البعض أجاز تسليمها القضاء إذا اكتملت الشروط الستة السابقة (١). وقد عد القاضي ((أمين أهل مذهبه وأعلمهم)) (٢)، وتشير الدراسات إلى أن منصبه بمصر أسس ذاتاً وأهمية بالغة بعد وصول الفاطميين إليها، فتحول من مركز بسيط مثله قاض عيّن من قبل الخليفة العباسي ببغداد، إلى منصب عالٍ مهض الفاطميون به تهضهم بعموم أجهرتهم الإدارية الأخرى التي وصفت بالتعقيد الشديد، والتنسيق المحكم، وبقدمهم إلى مصر ظهرت بوضوح لأول مرة وظيفة قاضي القضاة لتمسي رتبة أعلى من جميع رتب القضاة الآخرين، وأول ما ظهرت في أيام الخليفة الفاطمي الثاني في مصر العزيز بالله إثر تكليفه شتى شؤون القضاء إلى علي بن النعمان بعد تعذر أداء هذه المهمة من قبل أبي طاهر الذهلي لمرض ألم به، وكان علي أول من خوطب بلقب قاضي قضاة رسمياً أو فعلياً في مصر سنة ٣٦٦هـ/٩٧٦م بعد والده النذري كان قد خوطب فخرياً به، وقد ظل يصدر سجل تعيين القاضي وقاضي القضاة من قبل الخليفة شخصياً حتى نهاية حقبة قوة الخلفاء الفاطميين بمصر، فقد كان كتاب التولية يخرج من بيوت الإنشاء صائراً عن الخليفة، ويرافق إعلانه مراسم احتفال رسمية فخمة، ولا يُعَيّن قاضي القضاة أو القاضي إلا بعد أن يكون قد استدعي بأمر الخليفة ليجري لقاء معه، وبعد ذلك يُقرأ

(١) الماوردي، (الأحكام)، المصدر المتقدم، ص ٢٣ والتي فيها .

(٢) الطبرسي، (تحفة الترك)، المصدر المتقدم، ص ١٧ .

كتاب التبيين أمام الجمهور بجامعي القاهرة والنسطاط، ويكون قاضي القضاة أو القاضي
المعين قد توجه إلى الجامع مطوقاً بحاشية وبموجب حافل، مرتباً طيلساناً، واضعاً سيفه على
خصره، بين الفقهاء والشهود وكبار التجار، بعد تطوافه في بعض الأحياء حاملاً " خلع"
الخطبة بملكل، وقد عُرِف القاضي بأنه ((عبارة عن يتولى فصل الأمور بين امتداعين في
الأحكام الشرعية . وهي وظيفة قديمة كانت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ... ثم هو
مشتق من القضاء ؛ واختلف في معناه .. هو إحياء الشيء والفراغ منه . وسحق القاضي
قاضياً لأنه يقال قضى بين الخصمين إذا فصل بينهما وأخرج ؛ وقيل معناه القطع، يقال قضى
الشيء إذا قطعه ...)) (١)، هذا وعلى الرغم من أن سلطة قاضي القضاة قد شملت كل
الأرجاء التي وصل إليها النفوذ الماطمي، فإن كل ولاية أو إقليم كان يُعفى قضائياً عن قاضي
قاضٍ أو نائب عن قاضي القضاة، ممن سموا " نواب الحكم " أو " خلفاء النواحي "، أما في
العاصمة فقد وجد لقاضي القضاة أكثر من نائب للتخفيف من ضغط العمل عليه، مع حق
النواب أيضاً اتخاذ نواب لهم، سموا نواب النواب أو نواب الأعيان، ولم يتم ذلك إلا بقرار
قاضي القضاة وموافقة أهله لأنه كان يستند بوجوده مباشرة من الخليفة، وأما بحق له اعتبار
نوابه بالعاصمة، فيؤلفه لاء اضيقوا حصرهم من قبل التليقة نفسها، وبمطابق الأحوال أسهمت
الظروف السياسية، ودرجة قوة شخصية قاضي القضاة ودرجة دوره دوراً بالثأثير في تحديد مد
هذه الأمور، وحتى يشير المقالة، ويوضح جهاز القضاء، وقد وجد مساهمون يقررون من
قاضي القضاة عملوا معه إبان إعلانه افتتاح الجلسات والدعوى سموا " الشهود العدول " عتوا
موظفين رسميين في قسم القضاء تفاضروا رواتبهم من ديوان الرواتب. وقد سلكت الإشارة إلى
أن فكرة اعتمادهم هي من جملة الموروث الإداري الماطمي عن الأغلبية، وكان قاضي
القضاة يوزع " الشهود العدول " الذين تم اختيارهم من قبله للعمل مع القضاة بمصدر خارجها
بعد استعدائه للخدمة ويعرفه بهم وتحديد نشر وط الواجب التزامها من قبل الجميع، فقد كان
على هؤلاء الشهود تقديم الضمانات بعدم خيانتهم للمهنة، لاسيما وأن سلطة قاضي القضاة
كانت مباشرة عليهم، فجرد إشارة مؤكدة من قبل أحد القضاة عن خلال سلوك أحدهم فقد لا
يُعاقب بالفصل فقط بعد التحقيق معه، بل يمكن أن يُغرم ويسجن أيضاً، وقد حَقَّ للقاضي الذي
تم تعيينه حديثاً أن يطلب استبدال الشهود ممن كانوا يعملون مع قاضي تقدمه على الرغم من
أنهم لم يصلوا إلى مناصبهم إلا بعد خضوعهم لامتحانات مركزة. وقد وجد موظف إداري

(١) العائدي، (صبح الأحياء)، المجلد ٢، ص ١٥١

كثير شكل ممزرة وصل بينهم وبين قاضي القضاة اهتم بشؤونهم سمي "وجه الشهود" و "معتم الشهود" الذين لم يتجاوزوا الثلاثين شاهداً وسطياً، فقد تفاوتت اعدادهم حسب الحاجة، ورغبة القاضي، والظروف وكان مكان مزاوله القاضي عمله وعقد جلساته هو غالباً الجامع، واحياناً كان يعقد القاضي مجالس القضاء بداره، أما الركن الذي خصص له بالجامع فسمي "مجلس الحكم"، وسمي حين جلوسه شتاءً "المقصورة"، وهي القبة الصغيرة التي أحيطت بسياج أثناء للبرد، وكان يجلس صيفاً في مكان مهوى قريب النافذة - وغالباً ما أخذ يومان أسبوعياً لجلسات القاضي - وقد كان يعمل إلى جانب القاضي الشهود والحجاب، والعناصر التي كلفت من قبل صاحب الشرطة بالمحافظة على الأمن داخل المجلس، وحماية القاضي الذي كان يجلس على "طرحه" وخلفه "مسند" وأمامه "متصد" عليها الدواة هذه بتفصيلة، التي خصص لحملها والعناية بها موظف فرغ لها، إضافة إلى كاتب تولي تسجيل الإفادات، والحوارات، والقرارات، وكل ما يتعلق بشؤون الجلسة، وكان يجلس الشهود عن يمين ويسار القاضي وفق مراتبهم وقدمهم، بينما تولي الحجاب الإشراف على شؤون الخصوم وتنظيم دخولهم، وكانت تعدد الجلسات علناً بحضور الخصوم، أو الوكلاء عنهم إن وجدت ظروف قاهرة حالت دون حضورهم، ومن الطريف أنه منح للخصوم إحضار وكلاء معهم بمثابة محامين عنهم، هذا وقد تم تصنيف القضايا بين جنائية، وسراقات، وشرب الخمر، والزنا، والمواريث، والوصايا، والمناكحات، والطلاق، وغير ذلك من الأحوال الشخصية، وقد سجلت المداوات على دفاتر سميت "سجلات الحكم" فكانت بمجموعها أرشيفاً للقضاء كان يحفظ في دار كل قاض من القضاة لتتخبر المسؤولية فيه وحده، وكان عليه أن يكون تام الجاهزية، فقد أمكن أن يطلب منه قاضي القضاة أو الخليفة تقديم ملفات ما في أي وقت من الأوقات، وكان قبيل اتخاذ القاضي حكماً ما، يذكر اسمه، وتقبه، وترايع وظيفته إن كانت له مهام أخرى، وقد خوطب إبان الجلسات بلفظة "سيدنا" مثله مثل داعي الدعاء، مع الإشارة إلى أن لقب قاضي كان يطلق على أرباب الوظائف القلمية عموماً وعلى العلماء، والكاتب حتى لو لم يكونوا يمارسون القضاء بمثابة مهنة، أو منصب (١).

هذا وقد حرص الخلفاء الفاطميون على تعيين القضاة وانتقاءهم بأنفسهم ومنحهم الألقاب الكثيرة لتشجيعهم على عملهم، مع إيجائهم للناس بمدى أهمية مؤسسة القضاء في دولتهم من خلال تخصيص حراسة مشددة على القضاة لإضفاء نوع من الهالة عليهم، وإن كان قد تفوق

(١) القسندني، (صبح الأمتى)، المصير المتقنم، ص ٤٥١.

الوزير براتبه على القاضي، فإن الأخير تفوق عليه بالمكانة المعنوية لغلبة الطابع الديني على منصبه، فقد عُرفت وظيفة قاضي القضاة بأنها من أرقى وأجل وأهم وظيفة بمصر الفاطمية، لا بل عُدَّ صاحبها أعلى الموظفين الإداريين شأنًا وجلالة، وقد وضعت دواة حبر خاصة به ليس يمكن عقد جلساته القضائية فحسب، وإنما في ديوان المجلس (مجلس قيادة الدولة) بحضور الخليفة إبان اجتماعه معه، ومع كبار رجال الحكم، فكان يحمل دواته موظف حصص بها، ويضعها أمامه على المائدة، وقد عُدَّ منصب قاضي القضاة لول منصب ديني ثلاثة رتبة منصب داعي الدعاة (وإن كان الفاطميون لم يعبثوا ضمناً بمنصب من المناصب اعتناهم بمنصب داعي الدعاة، وبمناصب الدعاة عموماً)، ثم منصب المحتسب، فقد خول ظاهرياً لقاضي القضاة التدخل بشؤون عمل داعي الدعاة وخول له فعلياً (ظاهرياً وباطنيّاً) التدخل في صلب عمل المحتسب، فقد خول له الإشراف على عمل دور سك النقود، وضبط عيارها، وإعادة النظر بالأحكام الشرعية، وتفحص شؤون عمل أجهزة الحسية، ولما أُمسى الحسين بن علي بن النعمان قاضي القضاة وصلت صلاحيته إلى الإشراف على عمل قضاة القاهرة، والإسكندرية، والسمام، والحر من الشريفة، والمغرب، وما تبع لهم، وكان قاضي المظالم يُعَدُّ أبعد سلطة وصلاحيّة من قاضي الأحكام الأخرى، فكان له حق الاستماع إلى مختلف الشهادات سرّاً، في حين لم يحقّ لقاضي القضايا الخارجة عن نطاق ديوان المظالم ذلك، كما حَقَّ له الاستماع إلى شهادة الشهود قبل سماع أدلة المدعي، بينما لم يحقّ ذلك للثاني، فضلاً عن أنه حوّل له استخدام أساليب ترغيبية وترهيبية للوصول إلى بعض النقاط الضرورية إبان الجلسات، ولم يحقّ ذلك للثاني أيضاً، لكن كان قاضي العسكر (قاضي الفرد العسكري) أعلى نفوذاً وسلطة من جميع موظفي السلك القضائي مثلما كان القاضي النعمان بعد قدومه مع المعز إلى مصر، وبالتالي يكون الضوابط قد جابت أيمن فؤاد سيد الذي ذكر أنه ((... ورغم مكانة القاضي النعمان ابن حيّون الكبيرة لدى الخلفاء الفاطميين، ودوره في التعبير عن المعتقدات الفاطمية، وتسجيل تاريخ أمتهم، فإنه لم يكلف رسمياً بالقضاء فسي مصر، وإنما شارك القاضي أبا الطاهر في نظير بعض القضايا إلى أن توفي سنة ٣٦٣ هـ. (١))، فالقاضي النعمان كان قد تسلّم القضاء العسكري، وأُمسى أعلى سلطة من أبي الطاهر الذهلي، وعُدَّ مكلفاً رسمياً بذلك، لعدم إراحة الذهلي الذي استغل الفاطميون تيّبهم له وإيقاعه في منصبه كمؤشر لتسامحهم الديني أمام الرعايا وهو سني المذهب، وللاستفادة من

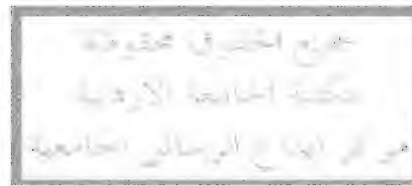
(١) ابن الطوير، (نزّهة المقلتين)، المصدر المتقدم، ص ٦٧.

خبرة النعمان وولاءه وإخلاصه لهم، ولشرفه على الذهلي، فمن غرور المعقول أن يتخفى القاضي النعمان، وألا يعين رسمياً في منصب هام وحساس بالدولة الفاطمية لاسيما وأن مناهزته السبعين من العمر آنذاك لا يمنعه من ممارسة مهامه، وفي مطلق الأحوال فقد كان لقب الذهلي قاضٍ، ولقبه قاضي قضاة . وقد وثق الفاطميون بقضائهم لدرجة أنهم كلّفوهم بمهام أخرى تنوعت بين الإدارية، والسياسية وغيرها، فقد حولوا لهم تسلم ولاية مدينة، أو إقليم، مثلما كان والي طرابلس أبو طالب عبد الله بن محمد بن عمار (٤٢٤-٤٦٤هـ/ ١٠٣١-١٠٧١م) فهو كان قاضياً، عدا عن تكليفهم للقضاة بمهام أخرى غير ما تقدّم، فقد ذكر القلقسندى ((.. وعلى هذا النهج في انفراد قاضي كانت الديار المصرية في الدولة الفاطمية، حتى رأيت عهداً مكتوباً لابن النعمان في خلافة الحاكم بأمر الله الفاطمي قد كتب له بالديار وأجناد الشام وبلاد المغرب، مضافاً إلى ذلك النظر في الصلاة ودور الضرب: ..)) (١)، حتى إن مهام سياسية عليية وسرية نفّذها بعض القضاة بتكليف السلطات الفاطمية العليا داخل وخارج الديار المصرية .

هذا ولعل من الجدير تسليط الضوء قليلاً على أشهر قاضي قضاة بتاريخ الخلافة الفاطمية الذي شكل مرجعية قضائية، ودينية، وفقهية كبرى عند الإسماعيليين، علاوة على تسلمه منصب داعي دعوة، وهو القاضي النعمان بن محمد بن حبرون المغربي، الذي نظم فقه الدعوة الإسماعيلية في كتابه "دعائم الإسلام"، وكان قد ختم في السنين التسع الأخيرة من عهد المهدي وفي عهود، القائم، والمنصور، والمعز . وقد ولاه الخليفة المنصور القضاء بطرابلس الغرب، ثم جعله قاضي قضاة المغرب كله، لكن لم يتجول هذا المنصب بوضوح إلا بعد الانتقال إلى مصر . ومع مرور الأيام اشتهر بصلته بالخليفة المعز، لمجالسته إياه ومسائره له، فوضع كتاب "المجالس والمسائرات"، وترك كتباً تاريخية عديدة مثل "افتتاح الدعوة الزاهرة"، و"شرح الأخبار"، و"منظومة ذات المحنة في تاريخ ثورة أبي يزيد"، و"منظومة ذات المنن في الحوادث التي وقعت أيام المعز"، و"تأويل دعائم الإسلام"، و"أساس التأويل"، و"الهمة في آداب اتباع الأنفة"، و"تأويل الشريعة"، و"التوحيد والإمامة"، و"نهج السبيل إلى معرفة علم التأويل"، و"اختلاف أصول المذاهب"، و"الينبوع"، وغيرها كثير لتشييعه بمناخات ومفاهيم الدعوة الفاطمية منذ تبلورها، ومنذ تحوله إليها عن المذهب المالكى إبان اتصاله بالخليفة الفاطمي الأول المهدي، ولما انتقل إلى مصر

(١) مائتر، (طبعة دمشق)، المصدر المتقدم، ص ١٠١ .

سكن بالقسطنطين، فكان يغادي ويؤوب إلى القاهرة، إذا عاصر هذا القاضي كل خلفاء المرحلة المغربية مع قليل من عهد المعز بمصر الذي ولاه القضاء العسكري فيها، والإشراف على القاضي أبي طاهر، إلى جانب شؤون الدعوة، ولما بدأ يتقدم به العمر ناب عنه ابنه، بعد أن كان قد حقق شهرة واسعة، لإلمامه بالمذاهب الأربعة، ويعلم القرآن الكريم والحديث، وعلوم العربية، والمنطق، والفلسفة، وعلم الكلام، والتاريخ، وكان قد تولى النعمان منصب القضاة أول مرة عقب وفاة والده، بذلك يكون قد شكل واسطة العقد في الخبرة القضائية بين أبيه وأولاده، ولما توفاه الله تعالى حزن عليه الخليفة المعز، وصلى عليه بنفسه، وأمر بدفنه في الدار التي كان يعيش فيها بالقاهرة (١).



(١) النعمان، (المحاضرات)، النسخة المقتطفة، ص ١٣.

المادة الخامسة

لقد سمي المحتسب محتسباً من اشتقاق حسبتك بمعنى اكف، ((لأنه يكفي الناس مؤنة من يبخسهم حقوقهم .))(١)، وذكر ابن خلدون عن الحسبة أنها ((... كانت في كثير من الدول الإسلامية مثل العبيدين بمصر، والمغرب، والامويين بالاندلس داخلة في عموم ولاية القاضي يولى فيها باختياره ثم لما انفردت وظيفة السلطان عن الخلافة وصار نظيره عاماً في أمور السياسة تدرجت في وظائف الملك وأفردت بالولاية .))(٢). وكان جوهر الصقلي قد أصدر أوامر صارمة لمنع الرشوى، والتشدد بملاحقة كل ما يخل بالاقتصاد المصري، لاسيما وأن المجاعات كانت قد هزت مصر، ((... وكان في عامة أرض مصر حينئذ من الشدة، والغلاء والوباء أمر لم يعمد قبله مثله، بحيث إنه أحصى من مات في أيام يسيرة فكانوا ستمائة ألف إنسان، وكانوا يلقون الغرباء في التل، وبلغ الفروج ديناراً، والبيضنة درهماً، وبيع الإردب من القمح بثمانين ديناراً، مع كثرة الفتن، وتطلب كل أحد من العمال وغيرهم على ما يليه، واختلقت أهل الدولة بمصر من الإخشيدية، والكافورية، ...))(٣). وقد عين جوهر " سليمان بن عزق " محتسباً فاشتهر بهذا المنصب لمساهمته في كشف أسباب الأزمة الاقتصادية التي عانتها مصر منذ أواخر حكم الأحشيديين، فقد اتصف بضبطه للأمور، وملاحقته الخلل، حتى إنه أمر مرة بضرب مجموعة من الطحانين، إبان الطواف بهم في البلاد لاحتكارهم الطحين . وهذا أسلوب من الأساليب التي استخدمتها الإدارة الفاطمية في مؤسسة الحسبة لمنع الفساد معتمدة فيه على التشهير . وكان أحياناً يتم اختيار المحتسب من أصحاب الشرطة، أو من سلك القضاء، أو من الفقهاء، ولكن غالباً تولى الإدارة العليا إدارة الحسبة من كان مقرباً جداً من الخليفة مثل متولي السر وهو صاحب الباب عيته . وقد خصيت على صاحب الحسبة تصرفات وسلوك توابه، وأعوانه، وموظفيه، وعماله، الذين كلفوا بالتفتيش داخل الأسواق، والحارات والشوارع، وسواها لمعرفة خفايا أساليب الغش وأنواع

(١) القلقشندي، (صيغ الأعيان)، المصدر المتقدم، ج ٥، ص ٤٥٢ .

(٢) (المقامة)، المصدر المتقدم، ص ٢٢٦ .

(٣) المقرئزي، (المقفى)، المصدر المتقدم، ج ٢، ص ٨٩ .

التدليس .

وقد عين الفاطميون محتسباً اختص بشؤون المغاربة بادئ الأمر مثلما فعلوا بالقضاء، وأفردوا آخر لشؤون المصريين بغية عدم إثارة حساسية فئة ضد أخرى .
هذا وفي مطلق الأحوال فقد منح الخلفاء الفاطميون سلطة واسعة للمحتسب تخطت صلاحيات ونفوذ القاضي، وحتى قاضي القضاء من ناحية السطوة والنفوذ وليس المكانة، وفي حالات الضرورة لقمع حالات الغش فوراً، كانوا يحيلون مهام إدارة الحسبة إلى جهاز الشرطة، ((وقد كانوا في الأيام الفاطمية بالديار المصرية يضيفونها إلى الشرطة في بعض الأحيان، كما هو موجود في تقاليد الحسبة في زمانهم .)) (١)، وكان تعيين المحتسب يتم وفق قرار يصدر عن الخليفة شخصياً الذي حول له ضبط المخالفات في حينها، ويشترى الوسائل، ويقمع أية إساءة ميدانية، لا يُلْ حَوْل للمحتسب تعيين نوابه في مدن مصر وخارجها، فمائل قاضي القضاء بذلك، وكان يوزع عناصره يومياً على الأسواق وغيرها لفرص النظام، وملاحقة نظافة المواد الغذائية في المحال العامة كاللحوم، والفواكه، والخضار، ومراقبة المباني القديمة، والدور التي توشك على الانهيار لتلافي خطرها، والحفاظ على السلوك العام المنضبط عبر الالتزام بالآداب العامة، ومنع التسكع بالشوارع، وضبط المقاييس، ومراقبة العمليات التجارية، وقد كان المحتسب يستدعي المصارفة والتجار إلى "دار العيار" لاختبار موازينهم وصنوجهم لتقيل، أو ترفض على منوال ما كان يحصل في المرحلة المغربية، وقد ذكر "ابن مماتي" عن دار العيار أنه كان ((... يحتاط فيها للرعية في موازينهم وصنوجهم ومكاييلهم وعادة الذين وان أنه يتفق ما يحتاج إليه من ثمن الأصناف كالنحاس والحديد والخشب والزجاج ويحضر المحتسب أو النائب عنه إليها ويعير المعمول على ما هو مخذ من أمثاله فإذا صح عليه أمضى حكم بيعه فمن حضر إليهم ورغب في ابتاع شيء منه ياعوه إياه وحصل من فضل الثمن ما يرد للدار ارتفاعاً وكانت العادة جارية بأنه إذا عير بيان صنجة ووجدت ناقصة استهلكات وألزم بأخذ نظيرها من الدار وقام بالثمن فكان في هذا نوع حيف والآن من نقصت له صنجة أحضرها إلى الدار وعيرها وزاد فيها ما يحتاجه وجند ختمها من غير غرامة عليها سوى الأجرة لا غير .)) (٢) .

(١) (قوانين)، المصدر المتقدم، ص ٢٦ .

(٢) (تلقضندي)، (صحيح الأعشى)، المصدر المتقدم، ج ٥، ص ٤٥٢ .

وكان الخليفة الحاكم بأمر الله يأمر صاحب إدارة الحسبة بتوزيع العرفاء على أبواب الحمامات لمنع الدخول إليها دون مأزر، هذا الخليفة الذي اشتهر بصرامته لاسيما في مراقبته عمل هذا الجهاز الحساس، وهو الذي قتل ((.. قاضيه حسين بن علي بن النعمان، وأحرقه بالنار . وقد كان ملأ عينه ويده، وشرط عليه العفة عن أموال الناس . فرقع إليه متظلم رقعة يذكر فيها أن أبيه توفي وترك له عشرين ألف دينار، وأنها في ديوان القاضي، وقد أخذ منها رزق أوقبات معلومة، وأن القاضي عرفه أن ماله قد نجز . فلما عاد إلى قصره دعا بالقاضي، ودفع إليه الرقعة . فقال كفولته للرجل : ((إنه استوفى ماله عن آخره)) . فأمر من يثق به بإحضار ديوان القاضي، فأحضره من ساعته . وفش عن مال الرجل، فوجد أن الذي صار إليه أيسره . فعند عليه ما أجراه له، وأقطعته، وما أراح من عطله لئلا يتعرض لما نهاء عنه من هذا وأمثاله فقال ((العفو والتوبة)) . فأمر به، فحبس، ثم أخرج بعد ذلك محمولاً على حمار نهاراً، والناس ينظرون إليه . فمضى به إلى المنطرة، فضربت عنقه، وأحرق . وقد كان في وقت عزله، وحبسه دعا عبد العزيز ابن عمه محمد بن النعمان، فولاه القضاء، وتقدم إليه بمثل ما تقدم إلى ابن عمه -)) (١)

فقد وصل الحزم في عمل أجهزة الخشية في مصر الفاطمية أشده لئلا يعود الحاكم بأمر الله وكانت له العديد من التوجيهات والأوامر التي تعلقت بعمل هذه الإدارة كالتي أمر بها سنة ٤٠٢ هـ / ١٠١١م لمقع شاربي الخمر، أو النبيذ، أو الصنعاقي أي نوع من أنواع المسكرات، مع المحافظة بشدة على الآداب العامة بالأسواق والطرفات، وقد طبقت أوامره على المسلمين وأهل الذمة وسنتى فئات المجتمع في الديار المصرية وخارجها، مع فرط تشدده فيما تعلق بقمع عمليات التهريب، ومصادرة ما تصنع منه الخمر وإتلافها إتلافاً كاملاً، وقد ذكر الصنهاجي عنه أنه في مطلع القرن الخامس الهجري/الحادي عشر للميلاد ((... منع بيع الزبيب قليلة وكثيرة على سائر أنواعه وأصنافه، ونهى التجار عن حمله إلى مصر، ثم جمع بعد ذلك منه جملة كثيرة، ذكر أن مبلغها ألف ومائة قطار وأحرق جميعها ... على شاطئ النيل، وذكر أن مقدار النفقة على إحراقها، خمسمائة دينار، و... منع بيع العنب، وأنفذ الشهود إلى الجزيرة حتى قطع كثيراً من كرمها، ... وجمع ما كان في المخازن من جرار العسل . وذكر أنها كانت خمسة آلاف قطعة . وحملت ... بمحضر الشهود إلى وسط الجسر، وقبضت

(١) الحماري وابن عبد الملك، (التجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة)، المصدر السابق، ص ٧١ .

في البحر .)) (١) .

من جهة أخرى فقد خرجت عن أجهزة الحسبة كوادير على شكل لجان لمراقبة إنشاء المباني، والعمائر، والجوامع، كما حصل إبان بناء جامع القرافة بعهد الخليفة العزيز بالله على غرار ما تمّ عند بناء الأزهر . وقد يكون من المدهش القول إن أجهزة الحسبة لاحقت الحسبة الذين يبدأ عليهم التشرد أو التسكع ممن لم يكونوا طلاباً للعلم أو للحرف، وأجروا التحقيقات معهم وحملوا أهلهم المسؤولية، فقد كان لا يجوز للفتى إلا أن يكون طالب علم أو صانع، وقد ورد بإحدى أوراق البردي التي اكتشفت بالعمليات الأثرية في مصر أن رسالة قد وجهت من فتاة إلى أمها بالفسطاط تسألها باستنكارها عن أخيها قائلة لها ((كيف تدعين الولد يغادر العاصمة قبل أن يتعلم صنعة))، وفي وثيقة تطلق عائدت إلى سنة ٥٠٤هـ/ ١١٠٠م تعهد الزوج فيها بالإتفاق على ابنه من طعام وكساء حتى يتعلم صنعة (٢) .

ومن الجدير ذكره أن كتاباً خاصة بنظام الحسبة كانت تصدر بوصفها مراجع توجب على جميع العاملين بهذا الجهاز الهام إدراك معلوماتها، ومعرفة مقاصدها، والخفايا التي تطرقت إليها كالتي تعلقت بمراقبة الثغور لمنع التهريب، وتفحص عطايا ملك النقد، فقد حوّل لعرفاء الحسبة من جملة ما حوّل لهم ((... النظر في النقود المتعامل بها بين الناس وحفظها مما يداخلها من الغش أو النقص إن كان يتعامل بها عدداً أو ما يتعلق بذلك ويوصل إليه من جميع الاعتبارات ...)) (٣) . ومضاترة النوازل الفاسدة، والمحرمات، والمخطورة، وإتلافها بعد الإغلاق القوري للجوانب المخالفة وختمها بالشمع، فقد كان العرفاء يرقون اللبن المغشوش، ويوزعون الأطعمة والمواد الغذائية المحتكرة مجاناً، ويكسرون أواني الخمر، ويلقون الأطعمة الفاسدة على المزابل بأماكن معينة بعيداً عن سكنى الأهالي، وكان يطلب صاحب جهاز الحسبة من صاحب جهاز الشرطة عناصر للمواظرة وتقديم العون إذا لزم الأمر، وكان العرفاء يرفعون طلبات العقوبات بحق الباعة ممن وجدت على إحدى كفتي موازينهم أوساخ، أو مواد جامدة، أو أدنى خلل، ولم ينسوا مراقبة عمل الكتاسين بالشوارع ومنظفي الأسواق، مع منعهم أهالي البيوت من ترك مياه مزاريبهم تتجمع بالطرقات، ولم يسمحوا لأحد بالتطلع من شباتيك

(١) الصنهاجي، (أخبار ملوك بني عبيد)، المصدر المتقدم، ص ٦٣ .

(٢) الحرف والصناعات في مصر الإسلامية منذ الفتح العربي حتى نهاية العصر الفاطمي (٢٠ - ٥٦٧هـ/ ١١٧١-١٢٤١م)، السيد طه السيد أبو سحيرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة .

١٩٩١م، ص ٣٩١ هاشم (١٩) .

(٣) ابن خلدون، (المقدمة)، المصدر المتقدم، ص ٢٢٦ .

بيته أو سطح داره على حيرانه، كما منعوا الرجال من الجلوس أمام أبواب بيوتهم دون مسوغ، أو أمام أبواب الحوانيت لعدم مضايقة النساء اللائي انطلقن عليهن الأمر نفسه، كما منعوا معلمي السباحة من التعرير بأولاد الناس، فضلاً عن مراجعتهم المعاملات الاقتصادية والتجارية، والزراعية، والاجتماعية للتأكد من صحتها القانونية وكان لهذه العمليات كادر خاص من جهاز الحسبة أقرز لمراجعتها ممن كلفوا بمراقبة معاملات الدواوين، فمنهم من وَّزَع على ديوان الإنشاء، ومنهم على ديوان الصناعة، وعلى ديوان الخراج وغيرها، وهؤلاء غير الكوادر التي لاحقت الفعاليات الأخرى، كالتي سجلت أسماء الخزائين وأماكن أقرانهم بالقسطنطين والقاهرة وسواهما للرجوع إليها عند صدور شكاوى ومخالفات بحق أصحابها، فلم يكن يسمح لهم برفع الأسعار من أنفسهم، فمن الذين اشتهروا بتسلط إدارة الحسبة رجالاً عُرف "بدواس" كان قد ضرب ((.. جماعة من الخزائين، وشهرهم بسبب ترافعهم في السعر، وضيق على الطحانين، وألزمهم الوظيفة التي تكون للخزائين، وختم على مخازنهم، وقتشت طواحينهم ..)) (١)، ومن موظفي إدارة الحسبة من راقب عمل الطباخين مثل طبّاخي اللحوم المهروسة الذين فُرض شرط عليهم هو عدم ازالة اللحم بالقدر إلا بوجود عريف من الحسبة، وطبيب بيطري، ليختم المحتسب عليها، ومنهم من راقب منازل الدقيق للمحافظة على جودة الطحين وبياضه .

هذا وكثرت البسطة لعلها تقيّد في تشييط الصنعة أكثر على شؤون الحسبة أنه عُرف من أقسام، أو أنواع الموازين، المكيال، والذراع، والشاهين (٢) والقبان، و ((التي هي موازين يُعرف بها الزائد، والناقص، والمستوي في البيع والشراء في معاملات التجار، ومثل الحساب الذي هو ميزان العمال وأصحاب الدواوين .)) (٣)، ((واعلم بأنه لما كان مقياس كل صناعة، وميزان كل بضاعة متخذاً من الأشياء التي تشاكلها من موضوعاتها، كالموازين التي يُعرف بها الكمال بصنجات (٤) لها ثقل، وميزان المساحة الذي تُعرف به أبعاد أشياء لها أبعاد، وهي الذراع والباب والأشيل، ومثل المستطرة التي تُعرف بها الأشياء المستوية، ... مثال ذلك

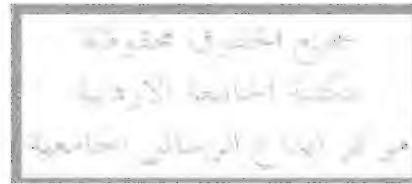
(١) للمبهي، (أخبار مصر)، المصدر المتقدم، ص ٢٥ .

(٢) الشاهين هو عمود الميزان، رسائل إخوان الصفاء وخلائ الوفاء، تقديم بطرس البستاني، دار صنادير، بيروت، د . ت، أربعة مجلدات، م ١، ص ٤٢٤ هامش (٢) .

(٣) إخوان الصفاء، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها .

(٤) الصنجات هي عبارات الميزان، إخوان الصفاء، المصدر نفسه، ص ٤٢٥ هامش (١) .

الميزان الذي تعرف به الأقال، فإنه مجموع من كفتين، وعمود، وخيوط، وصنجات... ((١)).
وقد بين إخوان الصفا الأوجه المحتملة لوقوع الخطأ في الموازين بقولهم :
((واعلم يا أخي بأن الخطأ يدخل في القياس من وجوه ثلاثة، أحدها أن يكون المقياس معوجاً
ناقصاً، أو زائداً، والثاني أن يكون المستعمل للقياس جاهلاً بكيفية استعماله، والثالث أن يكون
القياس صحيحاً، والمستعمل عارفاً، ولكن يقصد فيغالط دغلاً وغشاً لمأرب له .))(٢).



(١) إخوان الصفاء، (الرسائل)، المصدر المتقدم، من ٤٢٥ .

(٢) المصدر نفسه، من ٤٣٣ .

إدارة التوجيه الضمني الحياة، وداعي الحياة

لقد مر تاريخ الدعاة والعمل الدعائي لنشر الدعوة الفاطمية، وبث مفاهيم الإسماعيلية بثلاث مراحل، الأولى كانت بفور الستر (١٩٣-٢٩٦هـ/٨٠٩-٩٠٩م)، وهي أشد قسوة فيما يخص معاناة عمل الدعاة الذين اضطروا للتخفي، والتكرار بأزياء مختلفة بوصفهم باعة متجولين، أو تجار، وغير ذلك، والمرحلة المتوسطة بالمعاناة نسبياً شملتها الحقبة المغربية (٢٩٦-٣٦٢هـ/٩٠٩-٩٧٣م)، فبعد إعلان قيام الخلافة الفاطمية تنفس دعائهم الصعداء، وأسوا أكثر تحركاً، وظهوراً بأساليب قلما خالجها التكتيم والسرية، أما بعد انتقال الفاطميين إلى مصر، أي المرحلة الثالثة لاسيما العصر الفاطمي الأول (٣٥٨-٤٦٥هـ/٩٦٩-٧٢٠م)، فلم يهتروا بقبائلهم الضعيفة والضعفاء، كما كانوا بذور الستر، حينما عانوا من الظما والجوع، والبعد عن الأهل، والديار، مع تكرارهم بمهن متعددة كالمناداة بالقرى، والضياع، والبدن على بيع المغازل واللبان، والمرأى، بينما أضحي الدعاة بالقاهرة يسيرون على الرخام البلوري، عند الرواق الجيدة التي تقاضوها، والدور الجميلة التي سكنوها، فقد أمسى حكمهم مدرسين لتعاليم الدعوة في الأزهر، ومحاضرين بمجالس الحكمة داخل القصور الخلافة، ومؤلفين للمراجع والنشرات بمكاتب أفردت لهم، فقد ألقى داعي دعاة المذهب الإسماعيلي، والذي وصل إلى مرتبة حجة أحد أشهر كبار فلاسفة المذهب المذكور "المؤيد في الدين هبة الله بن موسى الشيرازي" ثمانمائة محاضرة في مجالس الحكمة، شرح فيها أصول الفقه الإسماعيلي (١)، وكلما كانت ترداد قوة الدولة ويتوسع نفوذها كان يتعكس ذلك على عمل الدعاة ليس لأن قوة الدولة وأزدها دعمهم مادياً ومعنوياً، فحسب بل لأنهم أسسوا ناطقين رسميين بالشؤون الدينية التي امتزجت صراحة مع الأهداف السياسية التوسعية للفاطميين.

وكان من أشهر الدعاة عند الفاطميين بالمرحلتين المغربية وبداية المصرية القاضي النعمان متقدم الزكمر المولود بالقبروان سنة ٣٠٢هـ/٩١٦م والذي كان له مساهمة الصلبة

(١) انظر كتاب المجالس المؤيدية، تقديم وتحقيق محمد عبد الغفار، ط ١، القاهرة ١٩٩٤م.

بالخليفة المعز لدين الله، بعد أن لقنه هذا الأخير كُنه الدعوة الإسماعيلية (١)، وقد كانت وفاته بمصر سنة ٣٦٣هـ/٩٧٤م. وكان وجد من ضالها بل تخطاه من دعاة إسماعيليين خارج مصر كالفيلسوف الإسماعيلي أحمد حميد الدين الكرمانلي، الذي كُلف بتغطية النشاط الدعائي المذهبي في العراق، وبلاد فارس، حتى لقب "حجة العراقيين"، وكان تميزه من خلال غزارة اطلاعه، ووفرة ذكائه، فلقب حجة درجة متقدمة في شبكة التنظيم الدعوي الفاطمي، وكان مولده في مطلع النصف الثاني من القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي (٢)، ومن مؤلفاته "راحة العقل"، و"تنبيه الهادي والمستهدي"، و"معاصم الهوى" و"المصاييح في إثبات الإمامة"، هذا وقد عمل ناصر خسرو المولود في بلخ في أواخر القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي داعيةً للفاطميين في خراسان بعهد الخليفة المستنصر بالله، وقد أثر بالعديد من الناس وكسب الأعوان، وترك مؤلفات عديدة فلسفية، ودينية، وشعرية صدا عن كتابه الشهير "سفرنامه"، ومن كبار الدعاة أيضاً كان هبة الله بن موسى بن داود الشيرازي المؤيد في الدين، المولود في شیراز أواخر القرن المذكور من أسرة إسماعيلية (٣)، والذي تسلم منصب الداعية ببلاد فارس، وكان من معاصري المعري، وقد انتقده لتحريمه اللحم، وشرب الأتيان، وكان كلفه المستنصر بالدعاية في اليمن، وبعد انتهاء مهمته عاد إلى بلاد فارس، وله العديد من المؤلفات منها "المجالس المؤيدية"، و"شرح المعاد"، و"الإيضاح والتبصير في فضل يوم الغدير"، و"نهج العبادة"، و"نبوان شعر المؤيد" وسيرته لنفسه.

هذا ويمكن القول إن ظاهرة بدت بمثابة سمة من السمات التي ميزت إدارة التوجيه المذهبي عند الفاطميين بعد انتقالهم المعري إلى مصر، هي إعمارهم منقالات خصوصاً لتدريب الدعاة غير الأحرار، ودار الحكمة، وقد زودوها بأجنحة عديدة، عدا ما كان منها في قسور الخلافة، لبيت تعاليم الدعوة الإسماعيلية على نطاق أعم وأشمل مما كان عليه الأمر إبان المرحلة المغربية.

وقد أوقف الخلفاء الفاطميون عناية بالغة للدعاة العلماء، وورد عند المؤرخ الفاطمي الداعي المطلق إريس عماد الدين القرشي في كتابه "عيون الأخبار" أنه بعد وفاة المعز جاء ابنه العزيز بالله ((واحتذى حذو أبيه المعز لدين الله جاريماً على رسمه... ووافقه دعائه من

(١) انظر كتاب المجالس والندائيات، لثقاضي النعمان، المصنوع المتقدم، ص ١٢ والتي تليها.

(٢) عمل الدعاة الإسلاميين في العصر العباسي، خير الله معيد، دار الحضارة، ط ١ دمشق ١٩٩٣م، ص ١٩٩.

(٣) سعيد، المرجع نفسه، ص ٢١٢.

أطراف الجزائر، وتوارد إلى شريف حضرته فمن وارد وصادر؛ فاجتمع إلى حضرته فيما يقال اثنا عشر داعياً من جميع جزائر الأرض الاثني عشرة، وكان فيهم داع من السند أطهر فضل مولاه، وبث شكره على ما أولى؛ وقد شملت دعوته إلى الهند، والسند، وانتشرت في الغور منه والنجد، ... ((١))، وقد سطعت بعهد الحاكم أنجم الدعاة أكثر من خلال عملهم مدرسين ومؤلفين ومشرفين في دار الحكمة التي شكلت مدرسة كبيرة، بل معهداً جاءت فكرة إعمارها بعد خمس وثلاثين سنة من إنشاء الأهر أي عام ٣٩٥هـ/١٠٠٥م، وقد أدار شؤونه داعي دعاء، وأحياناً قاضي قضاة، وكانت مجالس الحكمة فيه على ثلاثة أنواع، هي: "مجالس كافة" شملت العامة، ومتوسطي الثقافة، و"مجالس خاصة" ضمت علماء وفقهاء، وكبار رجال الدولة، وموظفين مرموقين، و"مجالس للنساء" الثلاثي صنف حسب مستواهن العلمي، وسميت دار الحكمة اقتباساً عن مجالس الحكمة - لكن من اللافت أنه على الرغم من الاهتمام الكبير عند الخلفاء الفاطميين بالدعاة وأعمالهم، أنهم أبغروهم بالمرتبة الثانية بعد القضاة (ظاهرياً)، فحتى داعي الدعاة جاء ترتيبه بعد قاضي القضاة، ولعل السبب هو قصد الفاطميين كسب الرأي العام بأنهم ظالموا بفضلون منصباً عادماً على منصب خاص لهم، ويمتحنونه رعاية أكثر من المنصب الذي اختص بشؤون ونشر مذهب دولتهم، لكنهم وبالوقت عينه منحوا الدعاة وداعي الدعاة مكانة كبيرة، وأهمية فعلية أكثر من غيرهم، تجسد ذلك بأنه علاوة على درجة تقديرهم حساسية مهامهم بالتوجيه المذهبي، هو إدارتهم لأموال التجوي، وهي رسم تقدي أو عيني يقدم طواعية، وعن طبيب خاطر من المريدين تعبيراً عن التزامهم بالدعوى؛ أولئك الذين كانوا يحضرون مجالس الحكمة التي كانت تُعقد دورياً يومي الاثنين، والخميس من كل أسبوع برئاسة داعي الدعاة، وبحضور مساعدين رفعوا له كشفاً بأسماء الحاضرين في كل مجلس من المجالس ممن سمو "المؤمنون"، بعد أخذ العهود عليهم بالالتزام في الدعوة، ولعل تلك العهود كانت على غرار ((أن يفتح العهد بلفظ: هذا ما عهد فلان لفلان، أو: هذا عهد فلان لفلان. أو: هذا كتاب كتبه فلان لفلان. وما أشبه ذلك، ثم يؤتى بوصف الخليفة (الإمام)، والتبني على وجه استحقاقه الموجب لتقديمه على غيره، ...)) ((٢))، وبعد تسليم داعي الدعاة الكشوف كان يرفعها إلى الخليفة ليباركها قبل البدء بمحاضرات مجالس الحكمة، وأحياناً كان يتلو داعي الدعاة الأسماء أمام الخليفة إذا سمح وقته بذلك، ثم يوقع باسمه

(١) القرشي، (عيون الأخبار)، المصدر المتقدم، السبع المائتين، ص ٢١٤، والتي تليها.

(٢) القليني، (مآثر طيبة الكويت)، المصدر المتقدم، ج ٢، ص ٣١٨.

على ظاهر الكشوف، وغالباً ما عقدت المجالس داخل الإيوان الكبير حيث جلس داعي الدعاة على كرسي سمي " كرسي الدعوة "، وكان حوله كبار معاونين، والدعاة، وبالوقت الذي خصص فيه مكان واسع آخر داخل القصر للنساء سمي " مجلس الداعي "، هذا ولم يكن مال النجوى محدداً بمبلغ معين، وإنما ترك تقديره للفرد حسب إمكانياته على الرغم من ورود إشارات بأن المبلغ قد حدد أحياناً على متوسطي الحال بثلاثة دراهم وثلاث، وعلى الأثرياء بثلاثة وثلاثين ديناراً وثلاثي دينار، وبعد ذلك كانوا يتسلمون ورقة من داعي الدعاة كتب عليها بخط الخليفة يارك الله فيك، رقي مالك، وولدك، ودينك، وقد سمي المكان الذي كان يسلم فيه داعي الدعاة الأوراق للمريدين " المحلول " داخل قصر البحر الذي كان يدخل إليه عبر " باب الرياح " وذلك قبل أن يصلّي بهم بالبرواق الذي سمي " رواق المحلول "، وقد سميت صناديق تخزين الأموال " صناديق النجوى " والتي كانت ترسل إلى ديوان الأحياس بالتسليم مع ديوان بيت المال ليتم صرفها على الجوامع، والمنشآت الخيرية، بما سمي " حاصل صناديق النجوى "، وكانت رواتب الدعاة وداعي الدعاة مثل القائمين على شؤون الجوامع كالأئمة وغيره من حيث كان القبط، وهو ديوان الأحياس، وقد عنت تلك الأموال من الصدقات العامة التي شملت الطلاب والفقراء . وكان من مهمة داعي الدعاة أيضاً فحص المرشحين من المترشحين المتقدمين للعمل بدار الحكمة، ووضع خطط العمل والإدارة فيها، وقد صاعده اثنا عشر نقيباً ومعاونين وثواب يسائر البلدان التي تبعت إلى النفوذ الفاطمي .

هذا وقد منح الخلفاء الفاطميون الدعاة القاباً جليلة مثل " الشيخ الأجل " وحق للداعي الركوب بالموكب الضخمة مرافقاً بموسيقى الطبول، والأبواق مع خفق البتود، لا بل كان مهياً بأية لحظة لتولي منصب القضاء، وبالتالي وازي القاضي، لا بل يمكن القول إنه تجاوزه عملياً لتمتعه بسلطة غير محدودة فيما يخص المسائل الدينية، وما ارتبط بها من شؤون سياسية، وإذا كانت السلطات الفاطمية قد عينت حراساً ظاهرين لحماية القضاء، وقاضي القضاء، فإنها عينت حراساً سريين لحماية الدعاة، وداعي الدعاة، مما يشير إلى أنها فضلتهم ضمناً على القضاء . فقد بلغ شأن الجهاز الدعائي المذهبي الفاطمي داخل مصر وخارجها حداً كبيراً من المكانة والاهتمام عند الخلفاء الفاطميين لاسيما وأنه ضم ليس فقط دعاة ظاهرين بل آخرين سريين، أو مغموين عملوا بفعالية لم تقل عن الظاهرين إن لم تكن أهم ممن لم يكونوا عرضة للاغتيال بالدرجة التي كان يتعرض لها الدعاة المعروفين أو الظاهرين، أو من عملوا بمهام سرية خارج حدود النفوذ الفاطمي، على الرغم من أن كل عمل الدعاة من

ظاهرين، ومكتومين كان مؤسساً له من قبل الأوائل مما سهل عليهم العمل كثيراً حتى في الأصقاع البعيدة عن مركز الخلافة الفاطمية، فحين انتقل المعز إلى مصر كانت قد انتشرت تعاليم الدعوة بالسند وخصوصاً في المولتان المدينة الهامة على نهر السند التي عرفت "بالقرمطية" لأن أبا الطاهر القرمطي داعية الفاطميين بالبحرين كان قد تولى النشاط فيها بعد ابن حوشب. وإضافة إلى ما تقدم بأن الدعوة الأوائل سهواً للأواخر طبيعة العمل الدعائي هو أن الظاهرين كانوا ينسقون أحياناً أعمالهم مع المكتومين، وقد سُخرت أجهزة فرعية عديدة من ديوان البريد الزيني، والجوي لتسيير شؤون العمل الدعائي فيما بينهم وتسهيل اتصالاتهم بفعاليات أكبر من ذي قبل، مما سهل تواصلهم من خلال شبكة دقيقة مع بعضهم البعض، ومع الخليفة عبر داعي الدعوة الذي كان يتصل بواسطة صاحب الباب، فقد عملت جميع الأجنحة الدعائية بتنسيق، ونظام محكمين وفق إرشادات، ومعلومات أدركوها بل افترضت بهم أنهم هضموها للعمل بفعالية، وسرية في المراكز التي انتشروا بها، وقد ذكر "الكرماني" بكتابه "راحة العقل" أنه ((... يوجب كون الجامعين لعلوم الدعوة الهادية في عالم الدين من جهة الوحي والحاوين للمعارف الإلهية التي عشر حجة يجمع كل حجة منها من دونه من الدعوة والمانونين والأجنحة، وأن العالم من الأرض اثنتا عشرة أرضاً يجمع كل منها الكور والبلدان والقرى ...)) (١)، بالوقت الذي ركز فيه الدعوة داخل مصر على الإدارة الدقيقة لمجالس الحكمة ودراسة كيفية تدوين مفاهيم الدعوة حسب رتبة العقول التي كانوا يتحدثون إليها، وقد ذكر الكرماني أيضاً أنه ((... يوجب كون بعض الحجج جامعاً لعلوم الدعوة للظاهرة من دون علوم الدعوة الباطنة ولا يكون عنه المواليد الروحانية، وأن بعض الجيل لا يكون فيه الماء ولا يكون فيه نبت ولا حيوان، ويوجب كون بعض الحجج جامعاً لعلوم الظاهر والباطن وتكثر ولادته الدينية، أن بعض الجيل قد يكون مقراً للماء فيكون ذا أشجار وأثمار. ويوجب وجود النفس الأبية من استبانة العلم والحكمة ووجود إعراض الدعوة عنها، بمعرفتها أنها لا ينجع فيها قولها، ...)) (٢).

هذا ومن المدهش أن الخليفة، وداعي الدعوة، ودعاته، ومعاونوه، كانوا يدركون أن قسماً ممن كانوا ينضمون إلى مجالس الحكمة هم منافقون دخلوها لمحاولة كشف بعض مفاهيم التاويلات الباطنية، وغيرها عند الإسماعيلية، أو لأسباب أخرى، مع ذلك حاول الدعاة أن

(١) أحمد حميد الدين، تحقيق وتقديم د. مصطفى غالب، دار الأكتاف، ط ٢، بيروت ١٩٨٣م، ص ٢٧٥.

(٢) (راحة العقل)، المصدر نفسه، ص ٣٧٦ والتي فيها .

يؤثروا بهم لصالح الدعوة، وأولئك لم ينس الكرماني أن يشير إليهم بقوله : ((... ويوجب كون أهل الدعوة قسمين : مؤمن خالص، ومنافق مارق . أن الأرض قسمان : عامر مسكون، وخراب غير مسكون . ويوجب كون المنافقين أكثر من المؤمنين المخلصين أن الأرض الخراب أكثر من المسكون العامر . ويوجب انتهاء الأمر في المنافقين وأهل الشر إلى البوار وفي أهل الإيمان والخير إلى الكثرة في آخر الأعمار، ...)) (١)، إذا وجد منافقون داخل مجالس الحكمة الفاطمية على الرغم من فحوص المقابلة الدقيقة التي كانت تجرى مع المریدين تحت قوة فراسة من قبل لجان فحوصهم (المكالب)، ولعل الفاطميين قد أدركوا أنه سيتم التأثير إيجابياً بمن دخلوا لغايات أخرى بعدما يتلقون مفاهيم الدعوة، وإنما سيكشف أمرهم، فيحاكمون بتهمة الخيانة للعهد الذي كان يؤخذ عليهم قبل انضمامهم للمجالس بإرادتهم . ولعل الفاطميين علاوة على ذلك كانوا قد أوجدوا أساليب ساهمت في ترغيب العامة على دخول تلك المجالس ، عن طريق الجرايات وغيرها من أساليب كسب النود التي كانوا يتبعونها بهدف التأثير الإيجابي والإقناعي بعيد المدى في نفوس الآخرين فيما يخص مثلاً أن أفكارهم، وأهدافهم هي إيجابية ومنعقدة بالخير والمنفعة على عموم البلاد والعباد .

هذا وغيره جانب مدى التأثير السياسي الذي كان للدعاة على الفئات الاجتماعية، وفي تحقيق أهداف الفاطميين، فمهمتهم لم تقتصر على الدعاية المذهبية فحسب، فقد شغل الدعاة الفاطميون السريون في مصر قبل انتقال الفاطميين إليها دوراً سياسياً مهماً مهدوا فيه لدخول جيوش المعز إليها بعد استمالتهم كبار وجهاء مصر، وقواد الإخشانيين، والكافوريين وغيرهم (٢) .

(١) الكرماني، (راحة العقل)، المصدر المتقدم، ص ٣٧٦ .

(٢) المقرئ، (المقلى)، المصدر المتقدم، ج ٣، ص ٨٩ .

القسم الثاني

الولايات العسكرية :

II ديوان الجيش، ديوان المقاتل، ديوان القضاء،

ديوان البريد، الديوان

إدارة الشرطة والأمن، الإدارة السياسية . 1.1

مكتب أمن الدولة

مركز الدفاع الوطني العام

ديوان الجيش

لقد انتقلت القيادة الفاطمية الموظفين الذين عملوا داخل ديوان الجيش لإدارة شؤون القادة والأجناد من بين أرباب الأقاليم لتوحي الذمة بالعمل والحسابات، وقد تفاوتت رواتب الأجناد من مرحلة لأخرى حسب ظروف البلاد، واستمرت العطاءات عليهم بالمسابقات، وتبيل التوجه للحروب، وبعد العودة منها، ويذكرى الانتصارات جنبا إلى جنب مع التوجيه السياسي لرفع معنوياتهم، فلقد حظي الجيش عند الفاطميين بمكانة مرموقة، وكان قائد العام قد تلا صاحب الباب رتبة ووزاره في بعض الظروف، وكان الخلفاء يعينونه بقرار رسمي يصدر عنهم، وقد صنّف الشخصية الأولى في ديوان الجيش، تلاء ثلاثة من كبار القادة هم " الأمراء المطوقون " الذين تحلوا بأطواق حول أعناقهم تميزاً لهم بوصفهم قادة، أو مقدمين تحت إمرة كل منهم ألف جندي، تلاحم بالتصنيف أصحاب القصب الذين حملوا رماحاً فضية من " خزانة التجميل " قاد كل منهم مائة جندي، وجاء بعدهم " أدوان الأمراء " ممن لم يحق لهم حمل الرماح لأنهم عظماء أمراء العشرات من الأجناد (١)، وكانت تسمى وحدات الجيش المثبتة داخل الديوان بالطوائف، منها الطوائف ((المدونة المرتفعة الثانية أسماؤهم في الجرائد الحيشية ...)) (٢) .

وبالطبع جوف ديوان الجيش جرائد خاصة، أو سجلات خدّدت فيها أسماء القادة، واختصاصاتهم، وأماكن تركزهم، وما تعلق بسيرهم الشخصية، وتقارير كانت ترفع دورياً إلى صاحب الديوان لتقويم سلوكهم، ودرجة انضباطهم، وكل ما تعلق بأوضاعهم من إجازات، وإصابات، ورواتب، وغير ذلك، والأمر نفسه السحب على الأجناد، ولعل ديوان الجيش الفاطمي ضم بين كبار موظفيه أمير المجلس، ((وهو لقب على من يتولى أمر مجلس السلطان ...)) (٣)، وأمير سلاح، ((وهو لقب على الذي يتولى أمر سلاح السلطان ...)) (٤)،

(١) ابن الملقون، (نصوص من أخبار مصر)، المصدر المتقدم، ص ٢٥ هامش (١) .

(٢) المصباحي، (أخبار مصر)، المصدر المتقدم، ص ٢٤ .

(٣) القلقشندي، (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، ج ٥، ص ٤٥٥ .

(٤) القلقشندي، المصدر نفسه، ص ٤٥٦ .

ومقدم المماليك، ((وهو لقب على الذي يتولى أمر المماليك للسلطان ...)) (١)، ونقيب الجيش، ((وهو الذي يتكفل بإحضار من يطلبه السلطان من الأمراء، وأجناد الخلفاء، ونحوهم، والنقيب في اللغة العريف الذي هو ضمير القوم ...)) (٢)، وكانت رواتب الجند توزع من خلال هذا الديوان بإشراف قيادته العليا، حيث يتم إرسال الأموال مع معتمدين مختصين تحت حراسة مشددة إلى كل تشكيلة من تشكيلات الجيش البحرية كانت أم برية، وأحياناً كان يسألي قواد مكلفون من وحدات عسكرية ما لاستلام الرواتب من ديوان الجيش بالقاهرة ليتم توزيعها على القادة والأجناد بأماكن مرابطتها، هذا وكما سلفت الإشارة إبان الحديث عن ديوان الرواتب أن مقدار رواتب العسكريين بالمرحلة المغربية كان أعلى من مقدار رواتب المدنيين عموماً، لكون تلك الحقة كانت توظيفية، بينما حصل تقارب بين رواتب القطاعين عقب الانتقال إلى مصر بسبب اعتدال الحياتين المدنية والعسكرية، وتنظيمهما من قبل المؤسسات الإدارية المدنية والعسكرية التي أنشأها الفاطميون بتنسيق محكم، فالخلفاء الفاطميون بمصر أعادوا العطايا على الفئات الاجتماعية المدنية بالأعياد وغيرها، أسوة بالعسكريين لإزدياد قوة اقتصادهم بعد توطيد أركانهم في مصر، وقد عادل الموظفون العاديون بنواوين الصناعات وغيرها الموظفين العاديين بديوان الجيش، ويمكن القول إن صاحب ديوان الإنشاء عادل الأسفيسار مرتبة رغم تصنيف هذا الأخير بين أرباب السيوف لكونه كان مديراً لأمر وشؤون الأجناد. أما ما خص القادة العسكريين فقد كانت السلطات الفاطمية تخصص لبعضهم جزءاً من نتائج إقطاعيات بمثابة مكافآت كبرى لهم، لا يقدّموا أجناداً للحكومة عرضاً عنها إبان الحروب كما كان الحال عند الدولتين الأموية، والعباسية، وغيرها، وإنما لتشجيعهم على الاستئصال، وزيادة التضحية، والإخلاص للدولة، فظاهرة الإقطاع لم تتفاقم بالعصر الفاطمي الأول في مصر كون السلطات الفاطمية لم تكن بحاجة لأن يقدم لها الأمراء المقطعون أجناداً قبيل وإبان الحروب، لوجود جيش نظامي عزمهم لديها، ولأن الاقتصاد بمصر كانت قد هزته المجاعات من قبل مما لم يسمح بالتفریط في الأراضي الزراعية التي احتاجت إلى رقابة وإشراف فني سن قبل إدارة الدولة، فضلاً عن أن القيادة الفاطمية لم تكن بحاجة لمنح كبار القادة وقسماً من أجنادها إقطاعيات واسعة لتعويض رواتبهم الشهرية، فالأجور كانت جيدة، والجزايات غنية، والرواتب منتظمة شهرياً دون تأخير فحتى تلك المكافآت الإقطاعية لم تكن بمحلها فهي شكلت مغامرة

(١) القلقشندي، (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، ج ٥، ص ٥٦.

(٢) القلقشندي، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

لوجه من وجوه الإقطاع أو ليدوره الأولى عند الفاطميين وإن اختلفت الدوافع، فكان يمكن للخلفاء الفاطميين في عصر القوة الاستغناء عنها كأسلوب تشجيعي، لما عُرِف عنهم من إغداق العطايا على قواتهم حتى اشتهروا بذلك مثل الخليفة المعز لدين الله الذي غمر جيشه بها، ولكن وكما منحت الإدارة العسكرية بعض القادة البريين أجزاءً من إقطاعات فقد منحت أيضاً بعض القادة البحريين أجزاءً من إقطاعات سميت " أبواب الغزاة " بهدف زيادة ارتباطهم بالأراضي المصرية، لكونهم كانوا يقضون معظم وقتهم بركوب البحر، وقد تركت الغنائم لتسوزع على القادة والأجناد من أموال وثياب بينما حصص الحكومة هي الأسرى والأسلحة، وكان الخليفة الفاطمي يحضر بنفسه خفلات البحرية، و" توديع " القوات التي كانت تتوجه إلى الحروب، وهو من يستقبلهم عند العودة محاطاً بكبار رجال الدولة في " المقص " حيث " المنظرة " على النيل التي خصصت له، هذا وأن كل ما تعلق بإدارة شؤون التشكيلات البحرية كان يتم من قبل " أمير البحر "، أو قائد القواد الذي عاونه عشرة مثلاً أركان حربية، من كبار ضباط البحرية، ولم يكن كل العاملين بالأسطول من الأجناد متساويين بالراتب، اختصاصه ودرجة الخطورة فيه، ومدى بشي خدمته، فأجناد الاستطلاع وخدم القوات لم يكونوا مثل المحاربين . هذا وقد تم تعيين القادة من الأعيان برتبة مقدمين وما دون، وتم فرز نصف الموظفين الإداريين في ديوان الجيش مع نصف رصيده المادي للقوات البحرية، فضلاً عن منح القادة البحريين مراكز خاصة بالبحر فتناهبوا الوزارة بذلك . وقد كان من مهمة الموظفين الإداريين في ديوان الجيش من قسم البحرية رفع تقارير دقيقة عن النتائج الزراعية لحصص بعض القادة، والمستفيدين منهم، والمتقاعدين، وما لحق ذلك من تشعبات للورثة، وما تعلق بتوزيع مردود الإقطاعات على أسر الشهداء مع ملاحقة الإجراءات اللازمة . ولهذه المساهم وسواها تطلب أن يكون الكتيبة في ديوان الجيش بقسميه البحري والبري من الموظفين النقاء المهرة بالإنشاء والحساب، الذين كانوا يؤمرون مباشرة من قبل صاحبه متسقين بشؤون الديوان مع الخليفة، ((وأما كتاب الجيش فكبيرهم ناظرهم وأمر بقيتهم راجع إليه فتشغل بذكر شرائطه وحده . فيقول يشترط فيه أن يكون ذكياً، عارفاً بالحساب، عاقلاً عفيفاً دينياً، قليل الكلام، له شكالة حسنة ومهابة .)) (١)، ومعلومات هذا الديوان عكست أسراراً عسكرية خطيرة، وموظفوه عارفون بأماكن توزيع خزائن السلاح وتمركز القوات، ولديهم سجلات تحكي ذلاليات الضباط وعناوينهم لذا اختيروا من النقاء وتحملوا مسؤوليات كبيرة .

(١) الطرسوسي، (تحفة الترك)، المصنوع المتقدم، ص ٢٣ .

هذا وإن قسماً من الكادر الإداري في ديوان الجيش قد نذب للعمل والتسيق مع بعض موظفي ديوان الإنشاء لصوغ أوامر المهام الأكثر حساسية مما أدى بالموظفين المدنيين في الديوان الأخير للشعور بأنهم مراقبين من قبل العسكريين الذين لم يغب الشعور نفسه عنهم، مع وجود مجموعة من الموظفين نصف عسكريين شكلوا واسطة العقد بين فئتي الموظفين المدنيين والمندوبين العسكريين وكانوا ذوي صلاحيات متوسطة، ومن مهامهم تنسيق العلاقات بين الفئتين المذكورتين، والقيام بجولات ميدانية في دور صناعة السفن، ودوائر الأسلحة، وأماكن تركز القوات لمعرفة ما تحتاجه من مواد أساسية كالأخشاب، والحديد، والأصباغ، وسوى ذلك (١)، وهؤلاء سُموا " المستوفون " لمتابعتهم استيفاء النواقص في حاجيات دور صناعة السفن، وحرائق الأسلحة، فكانوا يرفعون تقاريرهم إلى مدير ديوان الجيش حول ذلك ويتسلمون الأموال وفق إيصالات، وبعد شرائهم المتطلبات كانوا يرفعون تقاريرهم مرة ثانية أيضاً بوصفهم لجنة مبيعات مما تطلب أن يكونوا من الموظفين الإداريين النفاذ التابعين إلى ديوان الجيش . وكانت مرجعية إجراءات ميزانيات رواتب القادة، والأجناد، وكل الحسابات التي تعلقت بالخصص القطاعية التي بدأت تتضح بما فيها حصصة الدولة، وشئى الأمور الأخرى المتعلقة بإدارة القوات العسكرية تتم من قبل موظفين خبراء مشهود لهم بضبط مثل هذه الأعمال حتى مثلاً لجنة تدقيق، ورصد، ومراجعة في ديوان الجيش، وكانوا على استعداد لإنهاء عقد الإجراءات بالوقت المحدد، ولم يسجل لنا خلافاً قد حصل، أو تعصيراً وقع، وكل تلك الأعمال كانت تجري تحت الإشراف المباشر من قبل قائد الجيش الذي كان يتسق فوراً مع الخليفة، وأحياناً عبر صاحب الباب، فالإدارة كانت صارمة، والاهتمام من القيادة العامة بعمل ديوان الجيش كان كبيراً جداً، ومما شملته أعمال هذا الديوان ((إحصاء العساكر بأسمائهم وتقدير أوزانهم وصرف أعطياتهم في إباناتها والرجوع في ذلك إلى القوانين التي يرتبها قومة تلك الأعمال وقهارة الدولة وهي كلها مسطرة في كتاب شاهد بتفاصيل ذلك في الدخول، والخرج مبني على جزء كبير من الحساب لا يقوم به إلا المهرة من أهل تلك الأعمال ..)) (٢)، وإذا كانت عناية السلطات الفاطمية بإدارة القوات البحرية بالمرحلة المغربية أعلى بدرجة ما من عنايتها بالقوات البرية لكون المعارك، والصراعات التي خاضتها

(١) خزائن السلاح، دراسة عن خزائن السلاح ومحتوياتها على عصر الأيوبيين والمماليك، مؤلف مجهول،

تحقيق د . نبيل محمد عبد العزيز، القاهرة ١٩٧١م، ص ١٧ .

(٢) ابن خلدون، (المقدمة)، المصنف المتقدم، ص ٢٤٣ .

القوات الفاطمية آنذاك هي بحرية أكثر منها برية لطبيعة تلك المرحلة مع أمويي الأندلس، والإيطاليين، والبيزنطيين، فإن درجة التميز تلك لم تظهر بعد انتقالهم إلى مصر لحصول التوازن بين الجبهات القتالية البحرية، والبرية، على الرغم من أن أعداد القوى البحرية بسحت أقل بكثير من البرية عقب الانتقال، وقد قاد ربان البحرية "قائد القواد" أو أمير البحر، أو أمير الجيش، أو المستوفي، أو مقدم الأسطول، ولعل لقب المستوفي تم استخدامه هنا لعلاقته بضبط الشؤون المالية لديوان الجيش، أو مراجعتها فهو يشبه عمل المستوفي في ديوان الإنشاء الذي شكل قطبه، ((وهو الذي يضبط هذا الديوان، وينتج على ما فيه مصلحته من استخراج أمواله ونحو ذلك .)) (١)، وغالباً ما تم الإنفاق على شؤون الأسطول من غنائم العمليات البحرية، وكانت النفقات توزع بإشراف الخليفة بعد رفع التقارير إليه، أو تقديمها له من قبل الوزير، أو النائب، هذا ولقب أمير الجيش لم يطلق فقط على قائد القوات البحرية، وإنما أطلق أيضاً على قائد القوات البرية، "فصمصام الدولة ابن أبو شكين الدزيري" عرف بأمر الجيوش البرية، ولقب أمير الجيوش المظفر، و((مصطفى الملك، عدة الإمام وسيفه، منتجب الدولة)) (٢). ولم تكن ألقاب القادة العسكريين المسجلة في سجلات ديوان الجيش هي نفسها بكل المراحل، فقد كانت تتغير مثلما كان القادة يتغيرون حسب الظروف السياسية للبلاد، وظهر أحياناً أن القيادة الفعلية للقوات كانت لمصاحب الباب الذي هو أقرب من حبل الوريد إلى الخليفة، على الرغم من أنه تلا الوزير رتبة، ولكن ذلك من حيث الظاهر فقط، ففعلياً كان صاحب الباب أقرب رجال الدولة إلى الخليفة لأنه هو الذي أشرف عملياً على إدارة شؤون الدعوة، وإليه رجعت أمور الدعاة وداعي الدعاة، وهو الذي كان المدير السري لجهاز الاستخبارات الفاطمي كما سيمر معنا، فضلاً عن أنه كان يتم إيصال الأوامر العسكرية من الخليفة إلى كبير القادة العسكريين عن طريقه، لاسيما وأنه ترأس ديوان المجلس أي أعلى ديوان بالدولة، وبذلك يكون قد تبع له أيضاً من الناحية الإدارية ديوان الجيش، وهو نفسه الذي سمي أحياناً "صاحب الحجاب"، هذا وقد وجه ديوان الجيش عناية خاصة لفرقة حرس القصور الخلفية، أو الغياكر السودانية الذين سمو أحياناً "صبيان الخبز"، وقد وردت تسميتهم عند ابن خلدون "صبيان الخاص" (٣) تكونهم كدفعوا بالحماية الشخصية للخليفة إبان

(١) الفلكندي، (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، ص ٦٦.

(٢) المقرئ، (المعاطف)، المصدر المتقدم، ص ٢٦٧.

(٣) تاريخ ابن خلدون، المصدر المتقدم، ج ٤، ص ٧٤.

تحرركاته، وأسفاره، ومشاركته بالاحتفالات، وجلسه بالمقصورة وغير ذلك . وكان الخليفة المعز لدين الله هو أول من اتخذهم عند الفاطميين للحراسة الشخصية، وقد انتخبهم من الشبان الأقوياء المستقرين دوماً الذين كانت تصلهم مرتباتهم وجراياتهم بانتظام كغيرهم ممن باقي التشكيلات والوحدات العسكرية، ويشيد تاجر خسرو الإسماعيلي المذهب بالسلطات الفاطمية بأنها كانت لا تظلم الفئات المنفية على حساب تأمين مرتبات وأرزاق الجند ((١)). ولكل جندي منه مرتب شهري على قدر درجته، ولا يجزى على دفع دينار منها أحد الرعايا أو العمال وتصرف أرزاق الجند من الخزنة في وقت معين، بحيث لا يرهق وال أو واحد من الرعية بمطالب الجند . ((١)). ولم يكن ديوان الجيش يستطيع بمفرده إدارة شؤون القوات كلها، لذا تفرعت عنه مؤسسات إدارية فرعية صغيرة، وزعت في جهات معينة، عملت بالتنسيق معه من خلال ديوان البريد، مثل عنها " متولي الحرب "، وهو الموظف العسكري الكبير الذي أدار شؤونها ولقب أحياناً " متولي السيادة " وكانت تتنقل بعض تلك المؤسسات الفرعية حسب تحركات التشكيلات العسكرية وتغير مواضع تركزها، فيتابع الأشراف عليها، وعلى مناطق توزعها كل مدة من المدة، أما من تولى ذلك في الأرياف فقد سمي " متولي الحرب والسيارة "، وكان على عاتقه إدارة شؤون الاتصالات، والتنسيق مع ديوان البريد لحماية المدن النائية عن المركز، والأرياف، والتغور، والأطراف، ومسؤوليته كانت كبيرة حتى عُد من كبار موظفي ديوان الجيش، ونظر الصخامة سهمته فقد ساعده موظفون عديدون بمثابة معاونين أو نواب له، وعند زيادة التعقيدات لم ينفرد لوحده بهذه المهمة الكبيرة، فقد أسس أكثر من متولي حرب لنفطية أصقاع الدولة الفاطمية داخل وخارج مصر مثل " متولي سيارة أسفل الأرض "، و " متولي الريف "، و " متولي سيارة أعلى الأرض أو الصعيد " (٢) وغيرها مثل " متيس " التي رابط بها ((٣)) جيش كامل السلاح، احتياطياً، حتى لا يستطيع أحد من الفرنج أو الروم أن يغير عليها . ((٣)).

هذا وقد أثرت الإدارة العسكرية العامة بشكل عام على سير أمور الإدارة المدنية العامة، فكلما كانت تضطرب الأولى كانت تختل الثانية، وهذا أمر طبيعي، فالإدارة المدنية كانت تتحرك بشكل إجباري، وميكانيكي مثل دولا ب معسدي مسنن، ومعشوق مع الدولا ب

(١) (سفرنامه)، المصنوع المتقدم، ص ٩٥ .

(٢) ابن الصيرفي، (القانون)، المصنوع المتقدم، ص ٧٩ .

(٣) خنزرو، المصنوع نفسه، ص ٧٩ .

المعلق به، والمتحكم فيه، والإكبر منه، والأقوى، وهو الإدارة العسكرية، فمهما بلغ الاستمرار المدني فإنه عائد لمدى قوة الدولة سياسياً، وعسكرياً، واقتصادياً، وأما في الظروف الطبيعية فقد سعت الإدارة الفاطمية العامة إلى خلق نوع من التوازن بين الإدارتين المذكورتين، فكما كانت الإدارة العسكرية مسؤولة عن استتباب الأمن، والدفاع عن الدولة الفاطمية داخلياً، وخارجياً، كانت الإدارة المدنية تسعى من خلال قوة أنظمتها، وشبكة مؤسساتها المعقدة إلى تنمية اقتصاد الدولة عبر ملاحقة شؤون العمليات التجارية الداخلية، والخارجية، وتنشيط الصناعة، والزراعة جنباً إلى جنب مع محاولات قمع الفساد بوساطة إدارة الحسبة، فلكني تستطيع الإدارة العسكرية العامة توجيه قواتها للقيام بتنفيذ مختلف المهام، وخوض المعارك احتاجت إلى الدعم المادي الكبير، حتى لا يقع التقصير في إمداد الجند، ومنحهم رواتبهم، وقد ساهمت جدا الإدارة المدنية العامة بذلك الدعم على الرغم من أن قسماً كبيراً من عطاءات، ورواتب الأجناد كان مصدره غنائم الحروب، والغزوات البحرية والمعارك الأخرى التي كان يخوضها الجيش الفاطمي.

وحقيقة فإن لقب أسفهلر هو دخیل على الفاطميين، وفخري مركب من «أسفه» ومعناه «المقدم» بالفارسية، و«مباشر» ويعني العسك بالتركية، وقد استعمل عند الفرس، وانتقل إلى العباسيين، وإن استخدامه عند الفاطميين ظل على نطاق ضيق، وعلى سبيل المباهاة، أما لقب «أمير الحيو» فقد عرف عند الفاطميين لتعدد فئات الجند عندهم لاسيما الأرمن، وأيضاً السودان، والبربر، والمماليك، ولتنوع استخدام الأسلحة بين كل طائفة من الجند عن غيرها، من سيافة، وثبالة، ورمحية، ونشابة، فلم يتعد الأسفهلر عند الفاطميين من أن يكون لقباً خليئاً، والألقاب هي ((إما عربية، وإما عجمية . والعجمية منها إما فارسية، وإما تركية، وأكثرها الفارسية . والنسب في استعمال الفارسي منها، وإن كان الفرس لم تلجأ في الإسلام أن الخلافة كانت ببغداد، وغالب كلام أهلها الفارسية، والوظائف منقولة عنها إلى هذه المملكة، إما مضاهاة كما في الدولة الفاطمية على قلة، كما في الأسفهلر، وإما تبعاً كما في الدولة الأيوبية فما بعدها)) (١).

(١) القنصلدي، (صحيح الأعشى)، المصدر المتقدم، ص ٥٢.

ديوان العمائر ديوان الإقطاع

لعل تسمية الفاطميين لجهاز إدارة صناعة السفن بـديوان العمائر يعود لتشابه هذه الصناعة مع عمل تشييد البناء وإعمار العمائر، فالمشتغلون بصناعتها هم من المجموعات الحرفية نفسها تقريباً التي تعمل في ورش البناء كالنجارين، والحدادين، والمقلفطين، وغيرهم، أما التسمية الأخرى أي ديوان الجهاد فلكونه أدار الصناعات التي حارب بواسطتها الفاطميون البيزنطيين، لأن رجال البحرية سموا ((المجاهدون في سبيل الله)) الذين أدار شؤونهم قادة قتي البحرية هم " النقباء " مع موظفين من ديوان العمائر، وقد ظهرت تسمية ديوان العمائر أو ديوان الجهاد عند الفاطميين عقب انتقالهم إلى مصر بسبب زيادة اهتمامهم بالعمل على تقديم قوة أسطولهم لتتوسع نفوذهم، فأفردوا ديواناً خاصاً به ورششات صناعة الأسلحة الثقيلة والخفيفة، أشرفت عليها إدارة خاصة سميت " خزان السلاح " كانت بمثابة فرع انبثق عن ديوان الجهاد . وقد ساهم على تقدم صناعة السفن والمراكب الحربية الفاطمية في مصر عدة عوامل منها : توفر كمّاءات جيدة عند المصريين بحيرة بشارون والبحر، وورشة بقايا الأسطول الإخشيدي، والنجاحات العسكرية بالحروب البحرية عند الفاطميين، وسيطرتهم على المتوسط، حيثهم للمحافظة على هذه السمعة وتقويتها، فقد امتد نفوذهم من سبتة غرباً حتى لويديّة شرقاً، عدا الموانئ التي سيطروا عليها تلك المظلة على الأطلسي، ولاسيما في أيام المعز زمن وصول الأسطول الفاطمي إلى ذروة مجده، عدا عن منح امتيازات عالية للعاملين بورشات صناعة السفن، وتنظيم شؤونهم، الأمر الذي شجع الجميع على العمل بإخلاص لإعمارها وإعدادها للجهاد، بغية تحقيق أهداف الفاطميين بمزيد من التوسع . فمجموع تلك العوامل أدى إلى زيادة انتشار مراكز صناعة السفن في مصر بتقنيات عالية قياساً بذلك للعصر، حتى وصفت السفن الفاطمية بأنها لم ير مثلاًها بميناء، فالخليفة المعز حافظ على دور صناعة السفن القديمة، وعمد إلى إنشاء الجديد منها، وتطوير دار صناعة السفن القديمة في القسطنطينة، وإقامة دار جديدة بالإسكندرية ودمياط وغيرها، وقد أشار ابن مباتي إلى مراكز هذه الصناعة في مصر، والإسكندرية، ودمياط، بقوله إن ((فيها تُنشأ المراكب .. ولها مستخدمون يستدعون ما يحتاج إليه ويطلق لهم المال والأصناف ويسترفعون منهم الحسابات وفيها ما يباع

من حطام وغيره ... ((١))، ولمدما توسع الخلفاء الفاطميون بدعم صناعة السفن والمراكب الحربية، وتطلعوا إلى الشام والسيطرة على السواحل الجنوبية منها، فوصل نفوذهم إلى مدن الساحل الشامي (مدن الموالي) مما زادهم إقداماً على تفعيل العمل بدور الصناعات العسكرية، وقد وضعت سفن الفاطميين بتتبعها واتساعها حتى إن بعضها استطاع حمل مئات المقاتلين، وقد تم استخدام المسامير بصناعتها، وشملت بين ظهرانيها حوانيت للأطعمة لاسيما التي استخدمت لأهداف تجارية أو لنقل الركاب، وكل نوع منها كانت له علامة مسجلة بديوان العمائر، وأوصاف اختصت بها، فمنها ما حوى أكثر من طابق على عكس السفن التي أبحرت في المحيط الهندي الصغيرة نسبياً ذات الطابق الواحد، والتي لم تدخل المسامير بصناعتها، فقد تيّنت ألواحها بإحكام بواسطة حبال قوية دخلت وخرجت من ثوب خصصت لها داخل الأنواع دُعمت بمسامير خشبية رُبُطت مع بعضها البعض بأنواع من الليق طلي بزيوت من دهن سمك القرش أو الحوت، فاستيراد المسامير المعدنية، أو صناعتها كلفت مبالغ كبيرة، وقد عرفت أنواع عديدة من السفن والمراكب الحربية، والتجارية عند الفاطميين صنعت بإشراف صاحب ديوان الجهاد (العمائر) الذي عاونه في إدارة شؤون ورش هذه الصناعات نواب، وموظفون وإداريون، ومن أنواع السفن الحربية كانت "الشواني"، و"الحواريق"، و"الحرابي"، أو "الحريبات"، و"الطرائد"، و"الشنديات"، و"الكلايب"، عدا عن صناعات عسكرية أخرى، مثل المنجنيقات. هذا وقد سعت الحكومة الفاطمية للحمل بتتسيق شديد مع الإداريين في ديوان العمائر لتسيير الإجراءات التي تعلقت بتوفير الأخشاب من بلاد الشام أو مناطق الغابات في صعيد مصر، فضلاً عن الاستيراد عبر "البداقة" من أوروبا، على الرغم من محاولات الأباطرة البيزنطيين العديدة للحوول دون هذه التجارة، فقد مارسوا ضغطاً كبيراً لعدم إرسال الأخشاب إلى مصر الفاطمية إلا من النوع الذي لا يصلح لصناعة السفن والمراكب، حتى اضطر الفاطميون إلى زيادة استهلاكهم من الأخشاب المحلية في مصر، مع شدة اهتمامهم بشؤون الحراج وحراستها.

من جهة أخرى وضع الخلفاء الفاطميون مديراً على كل معمل من معامل صناعة السفن عدا عن المشرف العام على إدارة شؤونها الذي سمي "متولي دار الصناعة"، وإليه كانت ترفع كشوف الطلبات بالحاجات اللازمة ليرفعها بدوره إلى منصب رئيس الدواوين، ومنه إلى صاحب الباب، حتى تصل إلى الخليفة، بالتتسيق والتعاون مع ديواني البريد،

(١) ابن مماتي، (قوانين)، المصنر المتقدم، ص ١٦.

والإنشاء للمراسلات وصياغة التقارير، فتم الموافقة وتصدر الأوامر عبر التسلسل التنازلي لتأمين الخشب والحديد، وآلات الأساطيل، ومواد أخرى كالقنب، والكثبان، ومواد صناعة المنجنوقات وغيرها، هذا وقد وردت أكثر من إشارة إلى أن ميفناً ومراكب غير حربية صنعتت بإشراف ديوان العماثر، فالحاجة كانت ضرورية لتغطية الأعمال التجارية، عدا عن المراكب الخاصة لكبار القادة كالتي سميت " الدكاسات "، وهذه لم ترد تسميتها إلا عند ابن الطوير الذي نقل عنه الكثير من المؤرخين، ولعلها نوع من المراكب النيلية التي خصصت لبعض كبار الدولة الفاطمية (١). ووجدت " العشاريات "، و" الديماسات "، وقد جرى بعضها بيتاً خشبياً ارتفعت فوقه قبة، وزود بالجرى مع الكساء الفاخر، وأحيط بالأبواب من كافة جهاتها، مع خزنة داخلية، ومكان للاغتسال، وقد خصص نوع للولاة سمي " اندواميس "، عدا أنواعاً أصغر حجماً سميت " الشبايك "، و" الشكاير " وكانت بمثابة مراكب (نيلية) لنقل العامة، صنع معظمها في عهد المعز . عرفت بمراكب النقل الداخلي في مصر، فقد كان النيل هو الطريق الرئيسي للاتصال بين الشمال والجنوب، وأكثر الأمصار تقع على ضفتيه، ومعظم قرى الصعيد، ومدينة قنشر على جانبيه، لسهولة الري والمواصلات، لا يل إن المراكب التي خصصها الفاطميون للنقل عبر النيل سميت الأسطول النيلي لنقله المواطنين، وبضائعهم، وحاجياتهم من شط لآخر، ومن المصطاط إلى الجيزة مثلاً، لاسيما إبان زيادة مياهه، فضلاً عن " زوارق "، و" ممبرات " صنعتت لقطع النهرية الاستطلاعية، وكأنت بنقل المؤن، ووجد حراسة الأنهار من مكان إلى آخر، ومنها ما خصص للأعمال التجارية، مع وجود نوع آخر سمي " القراقير " استخدم إبان الأعياد، والاحتفالات، لنقل المؤن، والجند عند الضرورة .

هذا وإن الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله كان قد أفرد حُجراً خاصة داخل قصره لعرض نماذج من صناعة الأسلحة الفاطمية، وقد وسع ذلك بأن أمر بتشييد أجنحة خاصة تبعت إلى قصره لصناعة الأسلحة الخفيفة كالسيوف التي أمست ذات أسواق خاصة لعرضها، وبيعها، وصناعتها، سميت أسواق السيوفيين، مع فرز الديوان المذكور لكل ورشة اختصت بصناعة نوع معين من الأسلحة مدير خاص تسق شؤونها مع مساعديه، ورفع طلباتها إلى رئيس ديوان الجهاد أو ديوان العماثر لتأمينها حسب أنواعها بالسرعة الممكنة، كخشب البزان مثلاً لصناعة الرماح " الخطية " ذات الألسنة الطويلة مما عرفت بتسمية " القنا "، والخشب العادي لصناعة الرماح التي سميت " قنطاريات "، أو " شبايك " كانت ذات قصور مثلثة

(١) (نزعة المقتل)، المصدر المتقدم، ص ١٠٣ .

الأركان، وخشب آخر خاص لصناعة سهام " الجراد " بطول شبر فقط عرفت " بالشبرية " وكانت فعالة جداً نبلوغها حلق الرجال ومقتلهم بسرعة، وكانت الكراغنديات لها ورشات خاصة بطنتها من الداخل بالقطن والحريز ليستطيع المقاتل تحملها فترة طويلة ولتسهيل حركته معها، لا بل إن المادة التي دخلت في صنعها من الداخل كانت من " ديباج "، هذا وقد كان كل كادر من موظفي ديوان العمائر لديه تقارير دقيقة عن حجم الصناعات المشرف عليها، ونوعها، ودرجة جودتها، وكمية إنتاجها، اليومي، والأسبوعي، والشهري، مع تفاصيل وأقية عن سير صناعتها، ومدى توفر المواد الأولية لها، وكانت ترفع تلك التقارير دورياً عبر رئيس القسم إلى رئيس الديوان ليرفعها بدوره إلى مدير الدواوين كما سبق الذكر، ومنه إلى صاحب الباب أو رئيس مجلس النبوة ليوصلها إلى الخليفة مباشرة، مع إمكانية الاتصال المباشر بين رئيس ديوان العمائر والخليفة عبر صاحب الباب إذا لزم الأمر، لأنه تبع له مباشرة . فضلاً عن صناعاتهم للرايات التي طُرز عليها اسم الخليفة وألقابه، وكانت منها رايات عادية حملها المقاتلون إبان الحروب سميت عند الفاطميين " ميضة "، ((فمن شارات الملك اتخاذ الآلة، من نشر الألوية، والرايات، وخرج الطبول، والفتخ في الأبواق، والقرون . . . وقد كانت آلة العبيدين لما خرج العزيز إلى فتح الشام خمسمائة من البنادق وخمسمائة من الأبواق . .))(١)، ويمكن القول في نهاية المطاف هنا إن صناعة السفن، وأسلحة الخزائن، قد تطورت عند الفاطميين في المرحلة المصرية أكثر فأكثر ((لها مستخدمون يتدعون ما يحتاج إليه من خشب، وحديد، وعتب، وسلوخ، وأصباغ، وآلات، يعملون فيها ما يؤمرون به من آلات السلاح على اختلاف أوصافها وتباين أصنافها ولها ضرائب مستقرة في أجرة الصناعات وغيرها .))(٢) .

(١) ابن خلدون، (المقدمة)، المصنوع المتقدم، ص ٢٥٨ والتي فيها .

(٢) ابن ماضي، (القانون)، المصنوع المتقدم، ص ١٩ .

ديوان البريد

البريد معناه لغة ((مسافة معلومة مقدرة باثني عشر ميلاً .. وقد قدره الفقهاء، وعلماء المسالك والممالك بأنه أربعة فراسخ، والفرسخ ثلاثة أميال)) (١)، ولقد زادت عنايته الفاطميون بديوان البريد في مصر أكثر من عنايتهم به إبان المرحلة المغربية لتوسيع نفوذهم ورفعة أراضيهم، ولما لحق دولتهم من تعقيدات في شتى الشؤون وزيادة عدد المؤسسات الإدارية وتشعباتها، فكان على ديوان البريد العمل بذات دوماً للتسيق بين مختلف المؤسسات والأجهزة الإدارية العسكرية، والمدنية التي تبعت للدولة بكل فروعها، وقد صنف هذا الديوان ضمن الإدارة العسكرية لفرط أهميته، وتسخيره معظم كادره للعمل بخدمة المصالح العسكرية للخلافة الفاطمية، مع تغطيته مراسلات المؤسسات الإدارية المدنية، وكان أكثر الدواوين التي عمل بالتسيق معها هو ديوان الإنشاء لدرجة ظنه بعض الباحثون تابعاً له (٢)، ولم يكن كذلك فقد استقل بفرعيه البري والجوي إدارة مركزية في القاهرة، وقد وزعت له محطات بربرية ومراكز خاصة على الطرقات بمسافات محددة وندروسة داخل وخارج مصر، ولكن لشدة تنسيقه مع الديوان المذكور، وتسلمه الكتب المصاحفة منه، وتداوله قسماً كبيراً من الوارد لمصوغه ظنه البعض تابعاً إلى ديوان الإنشاء، وما زاد في هذا الظن أن الخلفاء الفاطميين كانوا يسلمون بإدارته إلى صاحب ديوان الإنشاء في ظروف معينة لصلته الماسة بهم وبه، ففي عهد الخليفة الحاكم بأمر الله تقلد "الحسين بن جوهر" منصب رئاسة الدواوين، لكن في معظم الأحيان كان قد تسلم شؤونه موظف كبير تم اختياره من قبل الخليفة لقاب "صاحب البريد"، وقد احتاج هذا الديوان إلى موظفين كثير في داخله وخارجه، واقتص عمل القسم الداخلي منه في شؤون المراسلات بين القصر، والمؤسسات الإدارية، أما القسم الخارجي فكان اختصاصه المراسلات خارج مصر، وقد تسلم رئاسة كل قسم من القسمين موظف كبير تبع مباشرة إلى صاحب الفرع الذي انتمى إليه (بري، أو جوي)، وسمي من اقتص مراسلات الخليفة "صاحب الرسالة"، الذي دأب بالمكانة صاحب ديوان المجلس (صاحب الباب) تقريباً،

(١) القلقشندي، (صحيح الأعشى)، المصدر المتقدم، ج ١٤، ص ٣٦٦.

(٢) انظر ماجد، (نظم الفاطميين)، المرجع المتقدم، ص ١٠٩.

وبالطبع انقسم هذا الديوان إلى فرعين بري وجوي لكل منهما نائب ترأسهما موظفان كبيران أشرفا على شؤون القسمين إدارياً، وتبع كلاهما إلى صاحب البريد العام الذي كان يتسقى عبر "صاحب الرسالة" مع صاحب الباب، وقد مثل الفرع الأول (البريد البري) فرسان خيول الهجن السريعة والمضمرة، والثاني (الفرع الجوي) مثله مدبرو الحمام الزاجل والبراجون، وكان لكل من البريدين سمائه، وميزاته الإيجابية، والسلبية، وكانت آلية عمل [البريد البري] ((أن يجعل خيل مضمرات في عدة أماكن، فإذا وصل صاحب الخبر المسرع إلى مكان منها، وقد تعب فرسه، ركب غيره فرساً مستريحاً، وكذلك يفعل في المكان الآخر، والآخر حتى يصل بسرعة، وأما معناه اللغوي فالبريد هو اثنا عشر ميلاً، وأظن (والكلام لابن طباطبا) أن الغاية التي كانوا قدروها بين برید وبريد هي هذا التقدير ...)) (١).

وقد تم استخدام الأختام بالرسائل البريدية منها (.. أن الخاتم إذا نُقِشَ به كلمات أو أشكال ثم غمس في مذاق من الطين أو مداد ووضع على صفح القرطاس بقي أكثر الكلمات في ذلك الصفح وكذلك إذا طبع به على جسم لين كالشمع فإنه يبقى نقش ذلك المكتوب وسماً فيه وإذا كانت كلمات ورُصِمت فقد يقرأ من الجهة اليسرى إذا كان النقش على الاستقامة من اليمين وقد يقرأ من الجهة اليمنى إذا كان النقش من الجهة اليسرى لأن الختم يقبل جهة الخط في الصفح عما كان في النقش من يمين أو يسار فيحتمل أن يكون الختم بهذا الخاتم بغمسه في المداد أو الطين ووضعته في الصفح فنقش الكلمات فيه ويكون هذا من معنى النهاية والتمام بمعنى صحة ذلك المكتوب ونفوذه كأن الكتاب إنما يتم العمل به بهذه العلامات وهو من دونها ملغى ليس بتمام وقد يكون هذا الختم بالخط آخر الكتاب أو أوله بكلمات منتظمة من تحميد أو تسبيح ...)) (٢)، وكانت طرق البريد تكثر أو تزداد طولاً، أو تقلص قصراً حسب الظروف السياسية والعسكرية، ومدى امتداد ونفوذ الدولة الفاطمية، فهذه المصلحة الإدارية قد تأثرت كثيراً بالظروف والأوضاع العامة، فمثلاً توسعت الشبكة البريدية جداً عندما سيطر الفاطميون من خلال حركة البساسيري عاماً تقريباً على خاضرة العباسيين بغداد، فأضحى طريق البريد البري يوصل بين مصر والمشرق العربي الإسلامي عبر بلاد الشام.

(١) (التخري)، المصدر المتقدم، ص ٧٨.

(٢) ابن خلدون، (المقدمة)، المصدر المتقدم، ص ٢٦٩ والتي عليها.

ومما ساعد على تقدم البريد البري عند الفاطميين أن العرب اهتموا بطبيعة الحال بالخيول، وبإقتنائها، ورعايتها، وتنشئتها، وتدريبها، واعتنوا بتسلها، لتسكيلها رمز القوة، والثروة، والجاه، والكرم، والخيلاء، بما يتواءم مع نفسية العربي الشهم، فضلاً عن أهميتها الأولى والأساسية بالحروب، فلم تستغن عنها في المعارك، والغزوات، والتفلات، وأعمال الحياة اليومية عند الناس سالفاً، فقد تفاخر العرب بإقتنائها، ويندر وجود عربي من القدماء يجهل آسباب الخيول، فحفظ أنسابها كانت من المسائل البديهية، حتى إنهم لم يقتصروا بمعرفتهم على نسب أباء الخيل، بل عرفوا نسب أمهاتها أيضاً، لإدراكهم مدى تأثير المورثات في نقل الصفات المحمودة، والأخبار مستفيضة بهذا الصدد في التراث العربي (١).

هذا وقد كان الموظفون الإداريون الذين أشرفوا على شؤون عمل البريد وعلى العمال البريديين يؤمنون على المحطات البريدية بانتظار قدوم كواكب الخيول البريدية ليتسلموا الكتب ويستأنفوا عبر عمال آخرين متابعة نقل البريد على خيول مستريحة، بينما انفرد مختصون من داخل المراكز البريدية في العناية بالخيول المتعبة التي وصلت تواء لإزاحتها، وإطعامها، والاهتمام بشؤونها وخصوصها، عدا عن فقد مستلزماتها كان تحتاج لإبدال سروجها، أو اللبوس تحت السرج، والإبريم أو اللسان الجلدي الذي يدخل بالطرف الآخر، من الحديد التي يدور فيها لسان الإبريم، مع فقد صفة السرج أي المخذة، وما يلصق بها من أيد، كذلك فقد خشب السرج، "الغيب" أو البطانة أو المرشحة التي تمتص العرق تحت لبس السرج، والركاب الذي يضع الراكب رجله فيه، عدا بعض المعدات الصغيرة الأخرى كالتي تعلق بالسرج، وكان يتم رفع تقارير دورية من قبل كل مسؤول عن مركز فرعي بريدي إلى صاحب الديوان بخصوص الطلبات، والاستشارات، والشكاوى، إن وجدت، فأحياناً كان يشكل السرج ثقلاً على الحصان لا سيما عبر المسافات الطويلة مما يؤثر على سرعته خصوصاً بعد حلول التعب، ((وكثير من العرب إذا جهده الطلب وتناقص فرسه رمى بسرجه ونشطت الفرس فتجا، فلزم كل فارس أن يتعلم الركوب عرباً، (((٢)، وكان يقسم أيضاً بالمراكز البريدية على الطرقات، ومقرقاتها أطباء بيطريون لعلاج الخيول، وفحصها،

(١) أسماء خيل العرب وأسابيحها وذكر فرسانها، الغندجاني، حققه وقدم له د. محمد علي سلطاني، مؤسسة

الرسالة، دمشق، (١٩٨١م)، ص ٢٠.

(٢) النفحات المنسكية في صناعة الفروسية، الخنفي، تحقيق عبد الستار القرغولي، بغداد، ١٩٥٠م،

ص ٥٢ - ٥٧.

ووصف الأدوية المناسبة من أجلها، وتوفيرها لها، فالعناية من قبل إدارة ديوان البريد العام المركزي، والبري الفرعي كانت كبيرة بخيول الهجن، لأن فقدان الواحد منها كان يشكل خسارة حقيقية، لذا عديدة هي طرائق العلاج التي عرفت، فقد هُئِي لكل مرض مزيج من مركب دوائي معين، فمثلاً إذا ظهر ضعف بحوافر الخيل كان يُدق قشر الرمان المبيس تحت الشمس ليصبح ناعماً، ثم يدخل ويعجن بالزيت، لتطلى به حوافر الخيل، وكانت تتعرض الأحصنة البريدية لانتفاخ بعصب أيديها جراء التعب الشديد، فيلقى العفص الأخضر ويجعل مع أنواع من الزيوت المعدة لذلك، ويوضع على النار ليذوب الشحم، ثم يطلى به العصب المنتفخ، وتُرَجَّح الخيول من الحركة، وأحياناً كثيرة كان يتحرك العظم الملاصق لأعلى الرمانة جراء السير السريع، والمتواصل، والجهد الشاق، مما يسبب آلاماً مبرحة للحصان، فتتمت معالجة ذلك بالكلي، عدا عن أمراض أخرى كثيرة خصص لها الأطباء البيطريون الأدوية المضادة. وكل ذلك تم بإشراف الموظفين الإداريين الذين كانوا ينسقون مع الأطباء ويرسلون موظفي ديوان الإنشاء لصنوع التقارير، والطلبات قبل رفعها عبر التمسيل إلى صاحب الباب، ومنه إلى الخليفة بالسرعة الممكنة.

أما [البريد الجوي] الذي كان يطله الخيام الزاجل، فلم يكن العرب مهتمين بحمامه بالدرجة التي اهتموا فيها بالخيول، لكون الأخيرة كما سلفت الإشارة دخلت في الحيلة اليومية للناس بينما الزاجل اقتصر التعامل معه على السلطات لأهداف التسريع في إيصال البريد رغم ما تتطلبه من عناية وجهد كبيرين من قبل الذين اهتموا بتربيته وتربيته، هذا وقد عرفت علم البيزرة عند العرب في العصور الوسطى لاسيما بالقرنين الخامس والسادس الهجريين/الحادي والثاني عشر الميلاديين، والبيزرة فن التعامل مع بعض أنواع الطيور الجارحة بمثابة ترويض لها، كالصقور مثلاً للاستفادة منها بعمليات الصيد، وقد وجد العرب أن التعامل مع الحمام الزاجل أسهل من التعامل معها بكثير لكونه آتس وأذكى، وأخف، والإشارة هنا هي بهدف القول إن العرب لم يصرفوا العناية عن الطير لكون ليس كعنايتهم بالخيول، هذا والسلطات الفاطمية ركزت عنايتها أكثر على بريد الخيول رغم سرعة الزاجل الكبيرة، وهذه من محاسنه، لكنه كان يتعرض لخطر القرصنة الجوية من النصارى والبواشق الباحثة عن فرائسها إبان سطوعها الجوي، فمنها ما كان يطلق خصوصاً لقطع البريد الجوي، وآخر كان يحدث مصادفة عن طرائده، عدا عن أن الظروف الجوية غير المناسبة التي يسكن أن تحول دون استخدام الحمام، فشدّة الرياح، أو هطول المطر تؤثر جداً على اتجاهه وأداء مهامه، وغالباً ما كانت إدارة البريد العام تسارع لإرسال بريد بري احتياطي بالوقت الذي

يطلق فيه الحمام للمهمة ذاتها، وبالرغم من إمكانية حدوث مثل ذلك، فقد واصل القاطمون عنايتهم بالبريد الجوي، وتدريب الزاجل والاعتماد عليه، لكن باستخدام الرموز في المخاطبات البريدية بحروف سرية " الشيفرة " خشية وقوع الحماقة في الأسر، وكان تمسكهم بضرورة الاعتماد على الزاجل في البريد لسرعته الكبرى، فصحيح أن الخيول البريدية كانت سريعة جداً، وتستطيع أن تقطع مسافة عشرين يوماً بثلاثة أيام (١)، لكن الحمام الزاجل كان يستطيع أن ((يقطع مسيرة عشرين يوماً في بعض يوم)) (٢)، فهو قادر على توصيل البريد باليوم ذاته، فإذا استغرق نصف يوم من القاهرة إلى دمشق، تستغرق الخيول ثلاثة أيام، وإذا استغرق ثلاثة أرباع اليوم تقريباً من القاهرة إلى حلب، تستغرق هي أربعة أيام (٣)، بينما السفر الطبيعي على الخيول العادية كان يستغرق عشرين يوماً تقريباً بين دمشق ومصر (٤)، فضلاً عن أن الزاجل لا يخطئ بالجهة الموجه إليها ما لم يعترضه عارض، لذا أطلقت عليه صفة الهادي، أو النهادي، أو المناسيب (٥)، و ((للحمام حسن الاهداء وجودة الاستدلال، وثبات الحفظ والذكر، وقوة النزاع إلى أربابه، والآف لوطئه)) (٦)، فضلاً عن أنه لم يكن يحتاج لاستراحات، بينما الخيول البريدية احتاجت لها، فهو كان يطير من قلعة إلى أخرى، أو من برج إلى آخر، أما البريد البري فكانت تخصص له مراكز حيوية تتوفر فيها المياه والخصوبة قرب المدن والقرى ليستأنس بها خلال البرية، لكن كانت من سلبيات الزاجل، عدم قدرته على حمل الأخبار المطولة، فاستطاعته لا تتعدى البريد القصير الذي كان عبارة عن بطاقة صغيرة تُشد تحت جناحيه، أو تعلق برجله أو عنقه، بينما كان بريد الخيول ((.. هو الذي يجيء بالكتب المطولة، وبالأخبار المفصلة، ...)) (٧). غير أن حاجة خيوله للأغلاف هي أكثر من حاجة الزاجل لها، مما شكل نقطة لم يفضل فيها على الزاجل.

(١) تزيح الكروب في تدبير الحروب، عمر الأنصاري، تحقيق وترجمة جورج سكالون، القاهرة ١٩٦١م، ص ١٤.

(٢) (الأنصاري)، المصدر نفسه، ص ١٣.

(٣) (الأنصاري)، المصدر نفسه، ص ١٤.

(٤) (الأنصاري)، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

(٥) تنمة المختصر في أخبار البشر، ابن الوردي، تحقيق أحمد رفعت البفراوي، دار المعرفة، ط ١، بيروت ١٩٧٠م، جزآن، ج ١، ص ١٢٤.

(٦) الجاحظ، (كتاب الحيوان)، المصدر المتقدم، ج ١، ص ٤٧٦.

(٧) (الأنصاري)، المصدر نفسه، ص ١٤.

هذا وكانت إدارة البريد الجوي عند الفاطميين قد كرست اهتماماً كبيراً للحمام الزاجل حتى أصبح التعامل معه مألوفاً جداً في مصر الفاطمية، وقد تابع بعدهم الزنكيون، والأوريون، والمماليك، استخدامه بقرارات رسمية أول ما صدر منها عن نور الدين زنكي الذي ((... أمر... باتخاذ الحمام الهوائي وهي المناسبة التي تطير من البلاد البعيدة إلى أوكارها فاتخذت في جميع بلاد...)) (١). وكان يتم استقبال الزاجل من منطقة لأخرى عند رؤيته فوق الأبراج البريدية حمامات من جنسه، ومن موطنه ذاته، فيخط بعد أن يرسل له البراج المختص حمامات من صنفه لاستقباله، ثم يتسلم المختصون البريد منه، وكان يتم تحميل البريد لحمامة أخرى من مدينة أو بلد آخر، فيواصل حتى يصل إلى المدينة المرسل إليها إذا كان مرسلًا عبر مسافات بعيدة، أما من مدينة إلى أخرى، قريبة منها، فلم يكن يحتاج لأن يستبدل بغيره. وكان يوجد في كل مدينة من مدن النفوذ الفاطمي، وخارجها حمامات من كل أصناف حمام المدن لاستقبال بعضها البعض، ومواصلتها المهام، فصفة السرعة جعلت الحكومة الفاطمية توجه إلى إدارة البريد العام (الفرع الجوي) ضرورة التمسك بعمل الحمام واستخدامه.

إضافة إلى أنه يستطيع قطع المسافات البحرية، وهذه نقطة إيجابية لصالحه تفوق فيها بوضوح على الخيول، لاسيما وأن بلاد الشام التي وصل النفوذ الفاطمي إليها تتميز بسواحل طويلة على المتوسط مع البر والبحر تشكل من خلال اتصالها وصل برية بين إفريقيا وآسيا، وصلة وصل بحرية بين القارتين المذكورتين (٢).

(١) عيون الزويتنين في أخبار الدولتين النورية والصلاحيية، المقدسي، تحقيق أحمد النيسبوني، وزارة

الثقافة، دمشق ١٩٩١م، قسمان، قسم ١، ص ٣١٩.

(٢) العصر العباسي منذ القرن الرابع وحتى سقوط بغداد، د. سهيل زكار، دمشق ١٩٨١م، ص ٩٥.

الولاية

كما اعتمد الخلفاء الفاطميون على ولاية أقوياء ومقربين منهم في مرحلة وجودهم بالمغرب العربي كان الأمر نفسه بعد انتقالهم إلى مصر، لكن بتراجع في صلاحية الوالي قليلاً بسبب، تشعب أجهزة الإدارة العسكرية، والمدنية داخل كل ولاية، وزيادة عدد الأشخاص المتنفذين فيها، فأضحى يوجد نوع من تقسيم للسلطة بين أكثر من شخص، وإن بقي هناك تميز تنفيذي للوالي على باقي القيادتين في المدينة، أو الولاية، إلا أن ضرورة توفر صفة الحزم في موضع الحزم، واللين في موضع اللين، مع التبعية الكاملة إدارياً، وسياسياً، وعسكرياً من الولاية إلى الخليفة ظل ذلك من التسلمات بالعصر الفاطمي الأول في مصر، عدا عن صفات أخرى تمت مراعاتها إبان اختيار الوالي، ((فيشترط في الوالي أن يكون عفيفاً عارفاً ذكياً فطناً، له سياسة حسنة وعقل تام، وشكالة حسنة ومال يكتفي، ويرزق من بيت المال ما يقوم بكلفته، بحيث لا يتعرض إلى أموال الناس)) (١).

وبالطبع حاولت الإدارة الفاطمية العامة اختيار الوالي المناسب للولاية المناسبة، فكلما كانت نائية عن المركز (العاصمة) أفرد لها والياً حازماً وقوياً، ومخلص أكثر من غيره، وبالتالي تفاوتت مكانة الولاية عند الحكومة الفاطمية حسب درجة حزم، وإخلاص كل منهم وأهمية ولايته، فقد ميزوا مثلاً والي، أو نائب دمشق عن غيره من ولاية المدن الشامية، ظهر ذلك بوضوح من أساليب مخاطبتهم إياه، وهو الذي كان يتبع إلى النائب الكافل، أو كافل الممالك الإسلامية أي نائب الخليفة مباشرة، ((والنائب عنه بدمشق يقال فيه ((كافل السلطنة))، ومن دونه من أكابر النواب : كنائب حلب، ونائب طرابلس، ونائب حماة، ونائب صفد، ونائب الكرك من الممالك الشامية، ونائب الإسكندرية، ونائب الوجهين : القبلي، والبحري بالدينار المصرية . يقال فيه نائب السلطنة الشريفة بكذا ليس إلا، ويقال فيمن دونه من النواب بالممالك الشامية كنائب حمص، ونائب الرحبة وغيرهما ((النائب بفلاة)) (٢)، وقد كان

(١) الطرسوسي، (تحفة الترك)، المصدر المتقدم، ص ٢٢.

(٢) القلقشندي، (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، ج ٥، ص ٤٥٤.

واليا القاهرة، والفسطاط على اتصال دائم مع الخليفة لاعتماده عليهما في تنظيم المراكب، وإرسال الأجناد النظامية للعروض العسكرية، وأحياناً اعتبر والي القاهرة نائباً للخليفة في إدارة شؤون العاصمة عند غيابه، فبتلك الحالة كانت تأتمر بإمرته جميع المؤسسات، والأجهزة الحكومية كالشرطة، وغيرها، مع إدارته الدائمة والمتشدة للسجون، فهو كان المسؤول المباشر عن كل شؤونها، وعبره تم استخراج أوامر الخليفة لإطلاق سراح بعض السجناء. هذا وقد كان ديوان الإنشاء هو الرئيسي الذي تنسق شؤون عمل الولاية داخل، وخارج مصر عبر ديوان البريد الذي تكفل في المراسلات بين الولاية، والديوان المذكور لتحقيق مطالبهم، ورفع اقتراحاتهم، وتقاريرهم الدورية إلى الخليفة بواسطة صاحب الباب (رئيس ديوان المجلس)، وكانت تعود أجوبة الطلبات، ووثائق أخرى عسكرية ترسل إلى الولاية، وقد عمل ديوان الإنشاء بالتنسيق مع ديوان الخراج لإحصاء عدد الحواضر، والقرى ضمن مجالات، وكتب خاصة بها، لحصر الخراج، وضبط شؤون أخرى ارتبطت بإدارة الولايات، بمعرفة الولاية وإشرافهم، وذكر بعض المؤرخين لفظة "مصر" بمعنى المدينة، أو الحاضرة الكبيرة التي أشرفت إدارياً على أقسام عديدة من الأعمال كالفسطاط مثلاً، التي أشرفت على أعمال الوجه القبلي، والقاهرة على أعمال الوجه البحري، وقد استعملت كلمة "مصر" على أساس العاصمة الإقليمية لعمل، أو لعدة أعمال مثل الخيرة التي أدارت أعمال الخيرة، وقلوب التي أشرفت على أعمال القلبية، وقد أمكن أن أشرف مدينة من المدن على عدة أعمال بمسؤولية، أو بإدارة وال واحد، وعموماً كان عدد قرى الصعيد أقل من عدد قرى الوجه البحري الذي عرف باعتدال مناخه، وسهولة مواصلاته، وحسن معاملته ولاته لأهله، لقربه من العاصمة، التي حوت كبرى مؤسسات الدولة المركزية. وقد عرفت في إدارة الأقاليم عند الفاطميين بمصر وظيفة "الكاشف"، أو الكشاف، واحد بالوجه القبلي، وآخر بالبحري، وعرفت ستة ولاء في الوجه القبلي، وسبعة في البحري (١)، وكانت معلومات الولاية وافية عن انتماءات الفئات، ومشاربها، وطبائعها العامة في كل ولاية قاموا بإدارتها، أو بالإشراف على شؤونها، وقد شملت مصر الفاطمية الأقباط من مسلمين، ومسيحيين، أو القبط، وهذه التسمية هي التي غلبت على المسيحيين من أهل مصر وجُلهم كان قد استقر قسري قرى الوجه البحري، والصعيد. مع وجود إدارة خاصة بشؤون البدو، والقبائل العربية التي وفدت مصر، وتوزعت في نواحي الوجه البحري والصعيد، وبعد توسع الخلافة الفاطمية أصبحت تقسم إلى ثلاث

(١) لُقْتُصْدِي، (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، ج ٧، ص ١٥٧.

ممالك كبرى، هي مصر التي شكلت المركز العام للخلافة، والشام، وإفريقية، قيل أن تنفصل، حتى عدّ نواب الخليفة هم الولاة الموزعون على الممالك، مع تخصيص واليّن للشام، واحد لدمشق والثاني للرملة، وقد شمل حكم الأخير سائر فلسطين، وكانت صقلية تابعة للحكم الفاطمي بشؤونها الإدارية، والسياسية، والصناعية، والتجارية، والعسكرية، حتى سقوطها على يد النورمان الفرنج سنة ٤٦٤هـ/١٠٧٢م، إضافة إلى أن أعمال الحرمين الشريفين قد تبعّت إدارياً، ومعنوياً إلى الخلافة الفاطمية، وكذلك اليمن، وقد خطب باسم الخليفة الفاطمي في أرجاء الحرمين، واليمن، مع استقلال الفئات الاجتماعية فيهما بشؤونهم العامة عن القاهرة. وقد كان الولاة يخطبون نائب الخليفة بلقب كافل الممالك الإسلامية المحروسة، ((.. فقد جرت عادة نواب الشام أن تقتصر في كتبها إليه على ((كافل الممالك الإسلامية المحروسة))... وإن في الإقتصار عليها ما هو أكثر فخامة. وعليه عمل أكثر الكتاب بديوان مصر أيضاً..)) (١). هذا وقد كان يتم تعيين الولاة بقرارات رسمية تصدر عن الخليفة شخصياً سواء ولاية داخل مصر، أو خارجها، وكانت أعدادهم كثيرة، فالسلطان الشامي لو حسده احتياج للعديد منهم بعد استئثار سيطرة الفاطميين على مصر، ودمشق، وما بينهما، وقد وزع الفاطميون الولاة على صور، وحكا، وحيفا، وطرابلس، وصيدا، وغيرها، ((ولم يزل صبور.. من تنقل ولايات جند الأردن في أيدي الولاة إلى أن ملك العبيديون مصر، ودمشق وما بينهما من البلاد، فولّى في الثغور ولاية من جهتهم، وأقطعوها من الأعمال، ورتبوا فيها غزاة برأ، وبحراً..)) (٢)، وكان من ولاية صبور في العصر الفاطمي "أبو عبد الله الحسين بن حمدان"، وبعد مدة وصل إلى ولايتها قاضيها "عين الدولة ابن عقيل" خلال عهد المستنصر بالله (٣)، وقد استمر الخلفاء الفاطميون في تعيين ولايتهم على كل مدن الجنوب الشامي، حتى زوال سيطرتهم عنها، ويؤكد ذلك "ابن شداد" بكتابه "الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة" بقوله: ((ولم يزل جند الأردن وفلسطين يليهما نواب العبيديين أصحاب مصر، وجرى الأمر على ذلك إلى أن تغلب الترك على الشام، فتفرقت بلادها في أيدي المسئولين عليها..)) (٤)، وقد كانت تدار مدن الجنوب الشامي بتعيين ولاية عليها من قبل والي دمشق، ثم أصبحت تدار من قبل القاهرة بتعيين ولاية فاطميين عليها بعد امتداد نفوذهم إليها كجبل مثلاً

(١) القلقشندي، (صبح الأشتى)، المصدر المتقدم، ج٧، ص ١٥٥.

(٢) الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة، تاريخ لبنان، والأردن، وفلسطين، ابن شداد، تحقيق

د. سامي الدهاني، المعهد القومي للدراسات العربية، دمشق ١٩٦٢م، ص ١٦٤.

(٣) ابن شداد، المصدر نفسه، ص ١٦٥.

(٤) ابن شداد، المصدر نفسه، ص ١٢٨.

التي كانت ((لم . تزال : في يد من يلي دمشق منذ فتحت إلى أن انتقلت إلى المصريين، وولوا فيها من قبلهم .)) (١)، كذلك صيدا، وبيروت التي ((صارت إلى نواب الحاكم، واستمرت في يد من يليها من نواب المصريين إلى أن قصدوا تاج الدولة تتش، وفيها وال من قبل المستنصر، فاستولى عليها، وخرجت عن أيدي المصريين إلى الترك .)) (٢)، وذكر ابن شداد أيضاً أنه ((لم تزال تغور الشام يتصرف فيها نواب من يلي الأجناد الشامية أيام بني أمية، وصدرأ من أيام بني العباس إلى أن ملك العبيديون الشام، فاعتنوا بالتغور، فأفردوها، وولوا في كل غور والياً من مصر، وربوا معه جنداً لحفظه من غور يقصده .)) (٣)، هذا وقد تم منح صلاحيات للولاة خارج مصر لم تشابهها سوى صلاحيات المحتسب داخل مصر، فالوالي سمي نائب الخليفة لاسيما في الولايات الكبيرة، والبعيدة مثل دمشق التي كان والها، أو نائبها في عهد المستنصر بالله " معلى بن حيدرة بن منزو " (٤) . وكانت طرابلس تلحق بدمشق عندما كانت شوكة العباسيين ما تزال نافذة ببلاد الشام، لكن بسيطرة الفاطميين على مصر، وبامتداد نفوذهم إلى دمشق، وجنوب الشام أفردوها عن العاصمة الأموية، والعباسية، وعينوا عليها ولاة من قبلهم كان أولهم " ريان الخادم " تلامذة عبد الحولة أبو محمد الحسن بن محمد بن شعبان الكتامي " مسلم ولاية حلب من جانبهم قبلها، وتولاها بعده أخ له، بعدما دخل هو طرابلس (٥)، ثم تولاها عقبه من عرف " بأبي السعادة "، وبعده " علي بن عبد الرحمن بن حيدرة " ثم " تزال " الذي تلامذة " لختار الدولة بن تزال " وقد بقي حتى تولاها إسماعيل بن عمار المستنصر بالله بنو عمار مبتدئين بقاضيتها أمين الدولة أبي طالب الحسن بن عمار (٦)، الذي وصفه ابن شداد بقوله : ((وكان ابن عمار هذا من أعقل الناس، وأسدهم رأياً، فقهياً على مذهب الشيعة . وكانت له دار علم بطرابلس، فيها ما يزيد على مائة ألف كتاب وقفاً . وهو الذي صنف كتاب ((ترويح الأرواح، ومفتاح السرور والأفراح)) .)) (٧) . هذا ومن الجدير بالذكر أن الإدارة المركزية الفاطمية بالقاهرة قد ألحقت بإدارة الحصون بولاية المدن الأقرب

(١) ابن شداد، (الأغاني الخطيرة)، المصدر المتقدم، ص ٩٦ .

(٢) ابن شداد، المصدر نفسه، ص ١٠٢ .

(٣) ابن شداد، المصدر نفسه، ص ٩٣ .

(٤) ابن شداد، المصدر نفسه، ص ٩٤ .

(٥) ابن شداد، المصدر نفسه، ص ١٠٦ هامش (٥) .

(٦) ابن شداد، المصدر نفسه، ص ١٠٧ .

(٧) ابن شداد، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها .

إليها مثل حصن ابن عكار الذي أدير من قبل والي طرابلس بعهد الخليفة الفاطمي الظاهر لإعزاز دين الله بن الحاكم، فهو قريب منها لجهة الشرق (١). هذا ما كان عليه التقسيم الإداري بعد انتقال الفاطميين إلى مصر، لاسيما في عهد الخليفة العزيز بالله لكن لم يبق التقسيمات الإدارية الداخلية، والخارجية نفسها طيلة مرحلة وزراء الأقاليم، فأكثر ما تأثر بظروف البلاد السياسية، والعسكرية، والاقتصادية شبكة الولاية، وكثيراً ما أعيد النظر فيها، لتقوية ارتباطها مع المركز (القاهرة)، وعموماً تم تقسيم مصر إلى واحد وعشرين ((عمل)) أو نظام المديرية، مفرد ((أعمال)) بمعنى المديرية، وقد قسمت الأراضي إلى قسمين : ((أسفل الأرض)) (الريف)، و((الصعيد))، وقسم الريف إلى ثلاثة أقسام : ((باطن الريف))، وقصد به الأراضي التي امتدت بين فرعي النيل، و((الحوف الغربي))، أي البلاد الخصبة من الدلتا إلى غرب فرع الرشيد، و((الحوف الشرقي)) أي الأراضي الواقعة شرق فرع دمياط. أما للصعيد فقد اعتمد تقسيمه إلى قسمين : ((الصعيد الأدنى))، و((الصعيد الأعلى))، وعلى أساس تقسيم الولايات تم تقسيم مصر إدارياً إلى أربعة ولايات كبرى : واحدة في الصعيد، وثلاثة في أسفل الأرض، فالصعيد شمل إدارة ولاية قوص الهامة التي أشرف عليها على كل الأراضي التي تبعت للصعيد. البحر الأحمر البحر المتوسط البحر الأبيض المتوسط والثلاثة المتبقية هي في أسفل الأرض : الأولى شملت إدارة بلبيس، وقلوب، وأشموم عبر الولاية الشرقية، والثانية الولاية الغربية التي أدارها إليها عمال "المحلة"، و"منوف"، و"أبيار"، والثالثة هي ولاية الإسكندرية التي شمل إليها حكم جهات البحيرة كلها، وبسائط وجند. ولأن كثير أداروا الولايات الفرعية التي تبعت إلى هذه التقسيمات الرئيسية، وأيضاً وجد ولاية حكموا في المدن الهامة مثل "الإسكندرية"، و"تيس"، و"غيزاب"، وقد صنعت في دواوين الدولة سجلات متعددة اختصت بأسماء، وألقاب، ولاة مصر داخلياً وخارجياً، واللافت أن عناية خاصة وجهتها الإدارة الفاطمية العليا لاختيار ولاة الشام عموماً، ودمشق، خصوصاً بسبب كثرة الاضطرابات، والانتفاضات، والثورات، والصراعات التي كانت تشب من قبل أهالي دمشق ذوي النفس الأموي ضد ولاة الفاطميين عليها، لذا غالباً ما اضطرت الخلفاء الفاطميون إلى اختيار ولاة حازمين، منحوهم صلاحيات واسعة، ففي عهد المعز تم تعيين "ظالم بن موهوب العقيلي" والياً على الشام الذي تمركز في دمشق، ((... فدخلها وتمكن أمره

(١) ابن شداد، (الأعلاق الخطيرة)، المصدر المتقدم، ص ١١٤.

في ولايتها وتأثت حاله في إيلاتها وتوفرت عذته وعذته واشتدت شوكته ... ((١))، ولكن الفاطميين لم يفلحوا بإيجاد والٍ واحد داني وهج المجاج، أو عبيد الله بن زياد عند الأمويين، فقد كثرت تبديلهم للولاة بشكل ملحوظ جداً على دمشق "فجيش بن الصمصامة" لم يتول دمشق أكثر من سنة وأربعة أشهر، تلاه قائد عسكري هو "تميم بن إسماعيل المغربي" الذي لقب "الفحل"، وبعد شهر تبعه القائد "علي بن جعفر بن فلاح" متولياً سابقاً، ثم قائد عسكري آخر هو "ختكين الداعي المعروف بالضيف" في عهد الحاكم بأمر الله ((٢)) .. فدبر أمورها ونظر في أحوال أجنادها ((٣))، تبعه إبان عهد الخليفة نفسه "طرزلة بن بكار الجبري"، ويظهر في النص الذي ورد عند ابن القلائسي كثرة تبديل الولاة الفاطميين بشكل واضح على دمشق فقد جاء فيه أنه ((٤)) وصل القائد حامد بن ملهم إلى دمشق والياً عليها ليست بقيس من رجب من السنة (آخر سنة في القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي) وقد كان القائد علي بن جعفر بن فلاح مسئولاً على الجند نافذ الأمر في البلد فورد كتاب عزله في يوم الجمعة النصف من شهر رمضان من السنة وكانت مدة مقامه في الولاية إلى انصرافه ومسيره سنة واحدة وأربعة أشهر ونصف شهر، ثم تولى الأمر بعده القائد أبو عبد الله بن نزال فدخل إلى دمشق وقرأ سجله على منبر المسجد الجامع وأقام المدة اليسيرة ثم وافاه كتاب العزل في يوم الأحد .. فعزل وولي غلام القائد منبر فأقام المدة اليسيرة ثم أتاه كتاب العزل فعزل وولي القائد مظفر (بعد سنة تقريباً) فأقام في الولاية سنة أشهر وتسعة أيام ثم عزل وولي مكانه القائد بدر العطار فأقام في الولاية شهرين وعشرة أيام وعزل وولي القائد ثؤلؤ ولقب منتجب الدولة ... ((٥)) ومن أبرز الأمراء الفاطميين الذين تولوا دمشق "ناصر الدولة أبي محمد الحسن بن الحسين بن حمدان" بعهد الخليفة المستنصر بالله ((٦))، وكان كل والٍ مسؤول عن الدواوين داخل ولايته لاسيما ديوان الإنشاء، والولاة هم الذين كانوا يعينون أصحاب دواوينهم المحلية بالتنسيق مع الخليفة، وقد اشتهر بعض أصحاب دواوين الولايات مثل "صاعد بن مسعود" الذي تولى ديوان الشام وكان من أكابر الكتاب، وقد تسلم سابقاً منصب "الوساطة" في فسرة من عهد المستنصر بالله، وقد نائب عن "المؤيد في الدين هبة الله بن موسى الشيرازي" بديوان

(١) نيل تاريخ دمشق، ابن القلائسي، بيروت ١٩٠٨م، ص ٤ .

(٢) ابن القلائسي، المصدر نفسه، ص ٨ .

(٣) ابن القلائسي، المصدر نفسه، ص ٦٦ .

(٤) ابن تغري بردي، (التجويد الزاهرة)، المصدر المتقدم، ج ٥، ص ٦٣ .

الإشياء الشامي^١ أبو الحسن علي بن محمد بن الأتباري^(١)، فيعد توسع الفاطميين أنحصى عليهم الإكثار من الولاية لتغطية حجم التقسيمات الإدارية الداخلية، والخارجية عندهم، بعدما كانوا يعتمدون على قلة من المقرين الثقة مثل ابن كلاس إبان عهدي المعز، والعزیز، والأمير المظفر قطب الدولة أبي الحسن علي بن جعفر بن فلاح ذي الرئاسةين خلال عهد الحاكم بأمر الله الذي لقبه وزير الوزراء (رئيس الوزراء)، ((.. فكان الناظر في جميع رجسالات الدولة، وجعل له في سجله ولاية الإسكندرية وتبليس ودمياط، والشرطتين العليا والسفلى، والحسبة، والسيارتين، والعرض، والإثبات، والنظر في الواجبات ...))^(٢) . هذا وقد عُدَّ الوالي المسؤول الأول عن أي تدهور اقتصادي، أو تمرد سياسي داخل ولايته، ورغم ما كانت تمنحه السلطات الفاطمية من صلاحيات واسعة فإنها كانت تحمله المسؤولية الكبيرة وتضعه تحت الرقابة الدائمة غير المباشرة، والمشددة السرية كيلا يُسيء استخدام نفوذه، فعندما ضربت الأزمة الاقتصادية مصر، وما حولها إبان عهد المستنصر بالله، توغى هذا الخليفة والي القاهرة، بأنه سيضرب عنقه إن لم يظهر الخير في البلاد .



(١) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٩١ .

(٢) ابن الصيرفي، المصدر نفسه، ص ٩٣ .

القضائية، وكانت إدارة كلا القسمين من مهمة صاحب الشرطة الذي تم اختياره من قبل الخليفة مباشرة، فعمل بإمرته، وبالتنسيق مع صاحب جهاز الحسبة، وديوان المظالم، وإدارة القضاء بتسميتها المدني والعسكري، ((... وربما جعلوا إليه النظر في الحدود والجناء بإطلاق وأفردوها من نظر القاضي ونزحوا هذه المرتبة وقلدوها كبار القواد وعظماء الخاصة من مواليتهم ولم تكن عامة التنفيذ في طبقات الناس إنما كان حكمهم على الدهماء وأهل الزيب والضرب على أيدي الرعاع والفجرة ...)) (١)، وقيل عن الشرطة الكبرى (الشرطة العليا)، وعن الصغرى (الشرطة السفلى)، وكان مركز قيادة الأولى في القاهرة، والثانية بالقسطنطينية وهذا التقسيم عمل به منذ أيام الطولونيين، لكن بعد تأسيس القاهرة تبلورت مهام جهاز الشرطة أكثر، وزادت فروعها، وكثرت تعقيدها، وتنسيقاته مع الدواوين، والأجهزة الأخرى لاسيما مع ديواني المظالم، والخراج، وأحياناً مع ديوان الضرائب، وكذلك ديوان الاستفتاء، وما لا يتنبأ به الذي حصل أحياناً عند ذكر صلاحيات وأعمال جهاز الحسبة، ونسبها إلى جهاز الشرطة، أو العكس إلا لدرجة التعاون، والتنسيق بين عمل الجهازين . هذا وكما سلفت الإشارة فقد بدأ يتوسع عمل جهاز الشرطة بعدما كانت مهمته الأساسية هي تنفيذ أحكام القضاء فأضحى يساهم بشكل فعال بالمحافظة على النظام، وقمع الشعب، وقض لمشاكرات التي يمكن أن تشب بين الناس في الأسواق، والأحياء، فقد كان صاحب الشرطة يتسلم دورياً سجلات الأحكام الصادرة عن القضاء، ويأمر عناصره بتنفيذها . ولدرجة التنسيق التي كان بينه وبين صاحب نظام الحسبة جاز أن يتسلم أحدهما عمل الآخر علاوة على عمله، مما ساهم بداية في عدد وظيفة صاحب الشرطة ضمن التقسيمات الدينية كون وظيفة المحتسب كذلك (٢)، وبالطبع فضل أن يكون صاحب هذه الوظيفة من موظفي أرباب السيوف نظراً لطبيعة المنصب العسكرية، وأحياناً كان يطلق على صاحب الشرطة " والي الشرطة "، أو " متولي الشرطة " وقد بلغ به الشاؤ درجة عادل فيها والي القاهرة بالسطوة والنفوذ، وكان له مساعدون كثير سُموا " الأصوان "، وهم قادة العناصر الذين كلّفوا في القيام بواجبات، ومهام الشرطة للحفاظ على الأمن وتطبيق الأحكام، وتمشيط الشوارع عبر دوريات خاصة ليلاً ونهاراً، عدا عن كونهم الأداة التنفيذية في تطبيق العقوبات الآتية، والسريعة، والميدانية، والطويلة من خلال إدارة شؤون السجن، فضلاً عن إشرافهم على تنفيذ أحكام الإقامات الجبرية، وقد وجدت في

(١) ابن خلدون، (المقدمة)، المصدر المتقدم، ص ٢٥١ .

(٢) انظر كتاب القلقشندي، (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، ج ٥، ص ٤٥٢ .

كل ولاية من الولايات أجهزة للشرطة عملت تحت تصرف الخليفة مباشرة بالتنسيق مع صاحبها دون المرور بالوالي أحياناً إذا لم تكن السلطات الفاطمية راضيةً عليه، ولكن أجهزة الشرطة قد عملت تحت إدارة أصحابها الذين تبعوا للولاية عموماً، ونفذوا أوامرهم، وأشرفوا على كل ما يتعلق بشؤون العقوبات، وغيرها، وكانت لهم مراكز ثابتة تحرك من خلالها عناصر الشرطة بدورياتهم النظامية وفق أوامر كتبت على شكل ترخيصات حملوها من قادتهم موقعة من صاحب الشرطة حصراً، أو نائبه، ومؤشراً عليها من الخليفة شخصياً إذا كانت مهمة خطيرة، أو من صاحب الباب إذا كانت عادية، عدا عن إشرافهم من مراكزهم الثابتة على المسجونين بنوعها سواء التي اختصت بالأمراء، وكبار القادة، والشخصيات المرموقة، أو التي شملت الفئات العامة من الناس، مع الفصل بين المجرمين، واللصوص، وأصحاب الذنوب الكبيرة، وقطاع الطرق، وبين المسؤولين، وأصحاب الذنوب الخفيفة. وقد عُرف سجنان الأول في القاهرة والثاني في القسطنطينية "حبس المعونة" بينما تحولت خزنة البنود بعد الحريق الذي تعرضت له سنة ٤٦١هـ/١٠٦٨م إلى سجن خاص بالفئات الخاصة. وكان متسلم الشرطة العليا في القاهرة "جبر بن القاسم القسطنطيني"، وبالقسطنطينية في الشرطة السفلى "عروبة بن إبراهيم"، وفيما بعد أسست الشرطتان من صلاحيات "ابن كلاس" و"عسلوج بن الحسن الصنهاجي" سنة ٣٦٣هـ/٩٧٣م، وفي سنة ٣٦٤هـ/٩٧٤م عاد الإشراف عليهما إلى "جبر بن القاسم" في تيس، ومياط، والقرنة، والجقار (١).

هذا ويبدو أن فعالية عمل إدارة الشرطة في مصر الفاطمية شابهت فعالية عمل إدارة الحسبة لأن العناية بهذه الإدارة من قبل الخلفاء الفاطميين لم تقل عن عنايتهم، وتوجيهاتهم ودعمهم، وتوصياتهم، ومنحهم الصلاحيات الواسعة إلى إدارة الحسبة، فقد اتصف عمل إدارة الشرطة بالدقة مثلما اتصف بذلك عمل إدارة الحسبة، ومبائر المؤسسات الإدارية، والدواوين، والأجهزة الفرعية في مصر الفاطمية، لاسيما بمرحلة وزراء الأقاليم، حتى ساد الأمن، والاستقرار الثبات المصرية وعاش الناس دون قلق، فأصحاب النكاكين، وحتى العاملون بالضياغة، والسيارة كانوا لا يخافون الممرقات، ولا يحفلون بإغلاق أبواب حوانيتهم، لأن دوريات الشرطة كانت تجوب الشوارع، والأسواق ليلاً ونهاراً فقد كان جهل الشرطة الفاطمي بمصر ينفذ عمليات حكم حقيقة بالمجرمين ومقتري الذنوب، فعلى سبيل المثال أنه ((دخل أحد الصيارفة ... إلى الجامع العتيق بمصر ليصلي صلاة المغرب،

(١) ابن الصوري: (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٥٣.

فتبعه رجل من اهل الجؤف، فرأى معه كيسا تحت ثيابه فيه ماله، فصره بسكين كبير كان معه، فسقط الصيرفي على ماله، وسقط على كيسة وصاح، ورام ذلك الرجل الجؤفي أن يخلص المال من تحته، وياخذه ليذهب به، فلم يتمكن، وتكاثر عليه الناس، فخرج من الجامع هارباً من باب اليرادع إلى دار هناك بجوار الباب، فلحقه العامة، وقبضوا عليه، وصاروا به إلى الشرطة السفلى، فاعتقل هناك، وحُمل الصيرفي، وكان جملة إلى منزله في قفص على آخر نفسه، واستأذن متولي الشرطة السفلى في ضرب رقبة الجاني على دري الصيرفي هذا، فأمر بضرب رقبتة، فضربت عنقه على باب اليرادع، وأركب صاحب الشرطة مع الصيرفي شاهدي عدل حتى أوصلوه إلى منزله، وسلموا ماله إليه بمحض من أهله، وولده. ثم جلب الذي ضرب الصيرفي على جذع في كوم دينار . ((١)

أما فيما يخص جهاز الاستخبارات في مصر الفاطمية، فيطبيعة الحال أن المعلومات المتعلقة بالجوانب الإدارية العامة هي شحيحة ونادرة إذا ما قيست مع معلومات الجوانب السياسية، والعسكرية، والدينية، وحتى الاجتماعية، والاقتصادية، بالتاريخ العربي الإسلامي عموماً، فكيف بالأخبار الإدارية لهذا الجهاز المحدود الذي لهُ الغموض أساساً بين أجهزة عمل الدولة، لكونه أخطر جهاز فيها، لأخفاؤه عناصر الاستخبارات داخل، وخارج مصر، ولسلطته على الفئات المدنية، والتشكيلات العسكرية، فضلاً عن احتفاظه بأسرار أمن الدولة، وهو المسؤول المباشر عن ملاحظة الأخبار السرية جداً، والتي منها ما يمكن أن يؤثر على سير أمن السلطة والبلاد، وقد برع الفاطميون باستخدام هذا الجهاز لخبرتهم، واشتهارهم بالسرية، والتقية منذ أن كانوا في بدايات حياتهم الخطوط السرية الأولى للدعوة الإسماعيلية، فقد بلغت درجة السرية في أعمالهم حداً شكّل أساس نجاحاتهم، وظلوا يحيطون جهاز الاستخبارات بالسرية، والغموض، والكتمان حتى عن أقرب المقربين منهم باستثناء صاحب الباب، وولي العهد وقلة آخرين، على الرغم من قيام خلافاتهم ونشوء دولتهم في المغرب وبعد انتقالهم إلى مصر، لكن اضطرابهم الكبير للاعتماد على عمل هذا الجهاز خصوصاً بالمرحلة المغربية (التأسيسية) عرّفه العامة باسم "ديوان الخبر"، أو "مصلحة الخبر"، وسمي متوليه "صاحب الخبر"، لكن من اللافت أنه بعد انتقالهم إلى مصر، وبلورتهم عمل جميع مؤسساتهم الإدارية المدنية، والعسكرية، وتخصيصهم غرفاً، ومبانيات لها مع أجنحة داخل، وخارج قصورهم الخلاقية، وإظهارهم الجند، والعديد من المؤسسات،

(١) المنبجي، (أخبار مصر)، المصدر المتقدم، ص ١٦٨ والتي تليها .

والأجهزة الفرعية، والإدارات، والمناصب، والوظائف الجديدة لم يبلوروا أمام أحد عمل جهاز المخابرات في دولتهم، ولم يقرروا له ديواناً خاصاً به، ولم يوضحوا أسماء شخصياته ومتسلميه، ولا حتى العناصر التي شكلت الأدوات التنفيذية لخططه، وأعماله، التي كانت تحيط المؤامرات قبل أن تترى النور، لكن ومن خلال الدراسة، والبحث أرى على سبيل الملاحظات، والاستنتاجات، والاستقرائات، أن هذا الجهاز كان واسع الانتشار عند الفاطميين وقد لاقى رعاية خاصة، واهتماماً كبيراً جداً من الخلفاء الفاطميين الذين قاموا بتوزيع مهامه على المقربين جداً منهم، ونشروا القياديين فيه، سراً بين ديواني البريد، والإنشاء، وقد صلت شبكته العامة بالتنسيق الدقيق للغاية بين النبوانين المذكورين لدرجة أن المرء يخال للوهلة الأولى أن صاحب ديوان الإنشاء هو المسؤول عن جهاز الاستخبارات للأهمية الكبيرة التي نالها أمام الجميع، وللحظوة الخاصة التي لقيها عند الخلفاء الفاطميين، وهذا لم يكن إلا إيهاماً من جهة، واهتماماً حقيقياً به من جهة أخرى لأهمية ديوانه فعلاً، فقد كان شبه ملازم لتحركات الخليفة، وعُدَّ جهازه أكبر جهاز إداري مدني بين مؤسسات مصر الفاطمية كلها، غير أنه وبالوقت عينه لم يكن يقل ديوان البريد بفرعيه البري، والجوي، وصاحبه، أهمية، وحساسية، وخطورة، من الناحية العملية عند القيادة الفاطمية عن ديوان الإنشاء، الأمر الذي جعل المرء يخال أيضاً أن صاحب ديوان البريد هو المسؤول عن جهاز الاستخبارات، وإدارة شؤونه، فقد ذكر ابن الصيرفي " عن الصفات الواجب توفرها بصاحب هذا الديوان الذي أسماه " صاحب ديوان الرسائل " أنه : ((أول ما يجب أن يكون رئيس ديوان الرسائل ومتولي الكتابة عن حضرة الملك، ذا دين وورع وأمانة فإنه بمنزلة كبيرة ورثة خطيرة، يتحكم بها في أرواح الناس وأموالهم، لأنه لو زاد ألقى كلمة أو حذف أيسر حرف أو كتّم شيئاً قد علمه، أو كأول لفظاً بغير معناه أو حرقه عن جهته، أدى ذلك إلى ضرر من لا يستوجب الضرر، ونفع من لا يستوجب النفع ...)) (١)، لكن بالوقت ذاته لم تكن أعمال صاحب ديوان البريد تسمح له بإدارة شؤون جهاز الاستخبارات لوحده، نظراً لعمله كمدير ديوان البريد الذي يتطلب منه الوقت الطويل، والجهد المكثف، والملاحقة المستمرة لفرعي جهازه الهام، وشبكته التي كانت واسعة الانتشار براً وجواً، وبناءً على ذلك أرجح من خلال البحث، والتقصي الذي قمت به أن جهاز الاستخبارات قد وزعت عناصره داخل ديواني البريد، والإنشاء برئاسة صاحب الباب، الذي أداره مركزياً من قصر الخليفة، لأن المعلومات الاستخبارية كانت ترفع إلى الخليفة عن

(١) (القانون)، المصير المتقدم، ص ٧ .

طريقة حصرها، من صاحبي الديوانين المذكورين، علاوة على قصص المظالم الجساسة، كالتى يكون أحد طرفيها من المتقنين في الدولة . فضلاً عن أنه كان رئيس ديوان المجلس (مجلس قيادة الدولة)، وقد مثل بذلك أرفع شخصية وأخطر رجل في مصر الفاطمية عملياً، بعد الخليفة مباشرة، وصحيح أن ترتيبه جاء بعد الوزير لكن ذلك كان ظاهرياً، والتمويه فقط كما سبق الذكر، فصاحب ديوان المجلس كان من الناحية الفعلية المستشار الأول للخليفة، ومقدم المعلومات الخطرة، والسرية، والغامضة إليه سواء التي تعلقت بداخل مصر، أو بخارجها، من خلال عناصر المخابرات المركزية التي انتشرت في الديوانين المذكورين، والتي نسقت، وتعاونت، وحصلت على المعلومات من الشبكة الخارجية التي وزعت في أرجاء مصر، وخارجها، وحتى داخل أراضي دول أعداء الفاطميين، تلك الشبكة التي عملت بتسويق مدعش، وسري للغاية مع العناصر الداخلية التي أرسلت واستقبلت المعلومات بواسطة العناصر البريدية التي فرزت للعمل بمصلحة جهاز المخابرات حصرها، وكانت تصاغ المراسلات، وتشرح أو تختزل، وتفك رموزها من قبل الكتبة المختصين في ديوان الإنشاء الذين تبعوا سراً إلى جهاز الاستخبارات، وعملوا تحت رقابة صاحب الباب، وهم الذين كانوا يوجهون بالوقت نفسه الأوامر التي تصدر من الخليفة عن طريق صاحب الباب بواسطة عناصر البريد الاستخباراتية إلى الجهات المطلوبة من خلال العناصر البريدية ذاتها وذلك بعد تشفيرها، وهكذا كانت آلية عمل جهاز الاستخبارات التي انتشرت عناصره، وقادته انتشاراً واسعاً بشبكة محكمة عبط أرجاء الخلافة الفاطمية، وما تبع لها، فكل صادر، ووارد عين، وإلى الخليفة من بديواني الإنشاء والبريد، لا بل إن احتمال دخول الخليفة شخصياً، وفجأة إلى ديوان الإنشاء، أو مركز قيادة البريد للعام كان أمراً وارداً جداً، وليس للمحتسب ذي الصلاحيات التفتيشية الواسعة دور فعلي هنا، وإلا لما اقتصر تفتيش كواثر معينة بكتلة الديوانين على الخليفة، وصاحب الباب دون غيرهما حصرها، ولعل المعاونة الاثنين لصاحب ديوان الإنشاء اللذين عُرِفَا بالمهمات الدقيقة، وسمي أحدهما " المخرج "، والثاني " المتصفح " (١)، كانا من ضمن شعبة المخابرات الفاطمية، مع الموظفين اللذين خصصوا لمراقبتهم، ولمقارنة المسودات مع المييضات على أساس أنهما مفروزان من عمال البريد، بحجة أنه كان على مسؤوليتهما إيصال الرسائل بأمانة وبعضها بسرية، رغم أن المهمة الأساسية للمخرج والمتصفح، كانت المراجعة، والتصحيح، والفحص الدقيق جداً للوثائق،

(١) انظر كتاب ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ١٦ .

والأوراق التي تعلقت بشؤون الاتصالات المباشرة بين كافة الجهات من جانب، وبين الخليفة من جانب آخر عبر صاحب الباب قيدا الموظفين وكأنهما متخصصان على المتخصصين، وقد كانا مكلفين بالإخبار عن أية إشارة، أو أقل أمر، أو أدنى تحريك مشكوك به، لاسيما وأنهما عملا بالتنسيق الشديد مع موظفين من ديوان المظالم هما "صاحب القلم الدقيق"، و"صاحب القلم الجليل"، لتحويل بعض القضايا الخطرة، والجناية من التي لها مساس الصلة بأمن الدولة مع الشروحات المتوفرة عنها إلى الخليفة بوساطة صاحب الباب الذي لم يكن يطلب بهذه الحالات من صاحب جهاز الشرطة تحريك عناصره للتحقيقات، بل من عناصره هو أي من جهاز المخابرات عن طريق موظفين معاونين له، لتتم المعالجة الدقيقة، والملاحقة المستمرة للأحداث بالتعاون مع عناصر المخابرات المنتشرة داخل ديوان الإنشاء، والممتدة إلى ديوان البريد العاملة مع العناصر الخارجية التابعة للإدارة المركزية بقصر الخليفة الفاطمي في القاهرة، هذا وربما أن "موقع القصص" الذي حوّل بالتوقيع على بعض القضايا عن الخليفة في ديوان الإنشاء كان له دور في العمل بشبكة المخابرات الفاطمية السرية الداخلية بمناصبه منسق شؤون العناصر المخبرية بين ديواني الإنشاء، والبريد، هذا ومما يلفت الانتباه أن درجة التنسيق بين ديواني الإنشاء، والبريد قد وصلت حد أن صاحبيهما أمكنهما تبادل المناصب، مثلها مثل صاحبي إدارة الشرطة، وإدارة الحسبة، وقد عاد ذلك إلى المرونة في العمل الإداري التي حرص عليها الفاطميون منذ بدايتهم، لإمكانية حلول أي موظف كبير أو صغير مكان الآخر خشية الوقوع تحت أزمة الحاجة للموظفين، وللإداريين وللمختصين، ويمكن القول إن الفاطميين قد اشتهروا بدقة عمل جهازهم الاستخباري شهرة فائقة لاسيما بعهد الخليفة الحاكم بأمر الله الذي بلغ اهتمامه بعمل وإدارة هذا الجهاز حدا جعل بعض القضاة تدهش بطرائق وأساليب حصوله على المعلومات، والأخبار، والتفاصيل الدقيقة كالتالي كان يواجه بعض الناس بها إبان جلسات ديوان المظالم، حتى خاله البعض علما بالغياب، ومما ساهم في جعل بعض الناس يظنون به ذلك الظن هو اهتمامه بعلم النجوم، ورصده لها من مرصده كان قد أمر بإقامته على جبل المقطم، فالحاكم بأمر الله قد اتخذ جواسيس كثر له كانوا يطوفون الشوارع متكررين لجلب الأخبار له عما يدور بين الفئات العامة.

ويمكن القول أيضاً إن أغلب عناصر جهاز الاستخبارات الفاطمي قد انتشروا في ديوان الإنشاء أكثر من ديوان البريد، نظراً لطبيعة عمل كلا الديوانين، فديوان الإنشاء احتاج

(١) انظر كتاب ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٣٨ والتي تليها.

أكثر إلى موظفين بطبيعة الحال لكثرة اختصاصاته، ولتتم سيطرته على بقية الدواوين التي كانت تمرر معاملاتها عبره من أجل صوغها، وتدقيقها قبل رفعها إلى الخليفة، أو الوزير، أو صاحب الباب حسب نوعيتها ودرجة أهميتها، وسريتها، ومن خلاله أمكن مراقبة عمل شتى مؤسسات الدولة، ففي هذا الديوان وجدت كوادس من الموظفين وزعت على اختصاصات متنوعة منها لتحميل معلومات عن ديوان الجيش، وأخرى عن ديوان الصناعة، الخ... فمديره سمي كبير الكتاب لافتراض الأمانة، والمعرفة، والدقة، وال ضبط، والحساب به، وعدم التهاون، أو الإهمال، ومنعه الظلم والجور (١). ولعله كان يعلم بانتشار عناصر مخابرات داخل ديوانه تعمل بالتنسيق مع عناصر مشابهة لها في ديوان البريد، وعلى اتصال مباشر مع شبكاتي المخابرات الفاطمية الداخلية والخارجية، لا سيما وأنه كان يقضي معظم وقته بصحبة الخليفة.



(١) الطرسوسي، (تحفة الترك)، المصدر المتقدم، ص ٢٢.

الإدارة السياسية

أو إدارة التوجيه الحضري عند الفاطميين في مصر

لم يغفل الفاطميون عن ضرورة اقتران الأقوال بالأفعال، وتقسيم العطاءات، والجرافات الدورية جنباً إلى جنب مع الدعاية السياسية، وما ذلك، وسواء عبر المشاركات الشخصية من قبل الخلفاء بالأعياد الرسمية والاحتفالات العامة إلا أشكال خطوط الإدارة السياسية عندهم بما انسجم مع التوجيه المذهبي لديهم من خلال إلقاء الخطب الموجهة أمام الحشود الكبيرة إبان المناسبات، وعبر إرسال الكتب، والنشرات السياسية الدورية التي كانت تصاغ في ديوان الإنشاء، وتراجع من قبل الخليفة الذي غالباً ما غير، وبذل، وحذف، وأضاف، وعُدل عليها قبل نسخها، وتوزيعها على الجوامع، والمدارس، والتشكيلات العسكرية داخل، وخارج الأراضي المصرية، وقد ظهر جلياً من نصوص الخطب التي كانت تلقى أن الفاطميين اتقنوا بمهارة فن الخطابة، وعرفوا كيف يوصلون أفكارهم، ويحققون مبتغاهم، وعلى سبيل المثال أورد جزءاً من النص الخطابي الذي كان قد وجهه الخليفة المعز لدين الله إلى كبار قواده وأجنادة مرة، وفيه أسلوب التوجيه السياسي مع التوجيه بالدعم الملدي، ((... وكل امرئ منكم على نفسه بصيرة، وقد أمرت لكم بأجل عطاء أعطيته من قبلكم إلى أبعاد من مسافتكم، وقد علمتم أنه لم يعط من قبلكم أحد قبلي مثل ما أعطيتكم، ولا استكثرتم لكم تلك بل استقله لأقلكم، والذي لكم عند الله في الذي تستقبلونه أجل وأكبر، فسيروا على بركة الله ورفقه، وسعادته، ونصره، وتأييده، كونوا عندما رجوتكم له من العناء والكفاية، وصلاح الحال بينكم، أحسنوا عشرة بعضكم لبعض، وعشرة من تصحبونه من غيركم، وأنزلوا من ينفذ معكم من عبيدي منازل إخوانكم وأبنائكم، واجمعوا معهم كلمتكم فهم لكم عضد ولحمة، وموالي تجمعنكم وآياهم فلا تجعلوا بينكم وبينهم فرقاً)) (١)، كذلك تجلت الرعاية بالتوجيه السياسي عند باقي الخلفاء الفاطميين في مصر ممن حدثوا حدث المعيز، كالحاكم بأمر الله صاحب الخطاب الكشاشي (٢)، ويمكن القول إن فرعين عملاً بالإدارة السياسية الفاطمية هما : الفرع

(١) القرشي، (عيون الأخبار)، المصدر المتقدم، الميع السادس، ص ٨٦.

(٢) انظر كتاب القرشي، المصدر نفسه، ص ٢٥٧ والتي تلحقها .

المركزي الذي أدار شؤونه، وتسق عمله صاحب الباب، وداعي الدعاة، ومدير ديوان الإنشاء، والفرع الجوال الذي مثله الدعاة، وعناصر من جهازي الاستخبارات، وديوان الإنشاء، أما مكان الأول فقد كان في الجناح الذهبي أو ما عرف بقاعة الذهب، أي جناح المجلس داخل القصر الخلافي الكبير، وفيه تم التنسيق الشديد بين صاحب الباب، وداعي الدعاة، ومدير ديوان الإنشاء مع الخليفة لكتابة الخطب السياسية وصوغها في ديوان الإنشاء، وكان يؤتى ذلك الجناح الذهبي من خلال باب الذهب أي الباب الرئيسي للقصر الكبير الذي ((... كان يفتح في وسط واجهته الشرقية الرئيسية المطلّة على باب القصرين . يدل على موقعه اليوم بقايا المدرسة الظاهرية عند مدخل شارع بيت القاضي من جهة شارع المعز لدين الله .)) (١) . وبالتأكيد أن الخلفاء الفاطميين أعاروا جانب الإدارة السياسية اهتماماً كبيراً، وأساسياً، وربطوا ذلك مباشرة مع تقديم الجرائد، والعطاءات بمعنى أنهم قرنوا القول بالفعل ليصدقهم النامان وليطمئنا لهم . وصحيح أن الدعاية عرفت الدولة الإسلامية قبل الفاطميين لكنها لم تتبلور بالقوة، والاهتمام، والافتقار، والازدواج بين السياسة والمذهب الديني، والتنظيم، بالشكل الذي بدت فيه عندهم . وجهة التوجّه: التوجّه السياسي في عهد الفاطميين في عهد الفاطميين حسب المراحل التي مروا بها، ففي المرحلة المعربية كانت السرية تلف طبيعة النشاط لديهم إذا ما قيس بنشاط المرحلة المصرية، حيث وسع الفاطميون نطاق العمل السياسي والدعائي الموجّه ليتناسب طردياً مع توسعات شؤون الدولة على جميع المستويات، بعدما أضحت مصر مركز قوتهم الاقتصادية، والعسكرية، فأفسروا بيثون داخلها، وخارجها عشرات العاملين بالدعاية السياسية عبر الفرعين المركزي داخلها الذي وجّه من قبل جناح خاص بالقصر، والجوال الذي وجّه من المركز نفسه أيضاً عبر سعاة البريد ممن كانوا يوصلون الأخبار، والخطب، والنشرات إلى أولئك المنتشرين في كل الأراضي التي وصل إليها النفوذ الفاطمي . هذا ويبدو أن السلطات الفاطمية قد اختارت للعمل بشبكة الإدارة السياسية والتوجيه المعنوي، أشخاصاً من ذوي الاختصاصات المتنوعة لديها، عدا عن كونهم بالأصل من المخلصين جداً لها، وفاطميين حتى العظم، منهم من كان قاضياً، أو قاضياً قضاة، وداعياً، أو داعي دعاة، ومخذّلاً، وشاعراً، وإخبارياً، وغنائين، وما شابههم . هذا وقد بدا التمزج واضحاً بين عمل التوجيه المذهبي، والسياسي، ليصبا كلاهما في صالح الدولة، وأهدافها رغم وجود تخصصات

(١) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٩٨ هامش (٢) .

بعمل الجهاز الدعائي الفاطمي العام، من خلال تركيز قسم منه بوصفه إدارة مستقلة بالتوجيهات السياسية والمعنوية لرفع شأن الدولة الفاطمية، والتعبير عن قوتها الاقتصادية، والعسكرية، وما وصلت إليه من طابع حضاري، وأنظمة اجتماعية. بينما اختصت إدارة أخرى بالدعاية المذهبية مركزة على المفاهيم الدينية، والمذهبية للدولة من خلال طرح موضوعات إحقية الشيعية بالخلافة، وشرح مفاهيم العقيدة الإسماعيلية، وبعض توثيقاتها الباطنية، فضلاً عن أسر آخر هو أن ما تعلق بالدعم المادي، وإغراق العطايا على الحجيوش الفاطمية كاد يفصل هو الآخر عن الجرايات، والعطاءات الدورية التي قدمتها السلطات الفاطمية إلى الرعايا المدنيين إبان المناسبات، والأعياد، والاحتفالات المتنوعة، دون التقتصير عن القطاع العسكري، فلم يكتف الخلفاء الفاطميون بمنح الأجناد الغنائم إذا عادوا منتصرين من الحروب، بل قدموا لهم أيضاً العطاءات الجزيلة في ذكرى الانتصارات، مع استغلال ذلك لإلقاء الخطب السياسية، ورفع معنويات الجند، وكسب ولأنهم أكثر، إلا أن ما أوحى بوجود تشابه بين عمل التوجيه المذهبي والتوجيه السياسي أن الإدارة المركزية للدعاية كانت تقسم محاضرات تبعت لكل الإدارتين، ومناظرات دورية داخل الأمان نفسها التي كان ينشط فيها الدعاة، وداعي الدعاة بالتوجيه المذهبي، وهي باب الذهب، والإيوان، والمجلس، والأزهر، وسواها، غير أن شهرة الفاطميين بالجهاز الدعوي المذهبي قد غلبت على شهرتهم بعمل الإدارة السياسية لأنه كان أشمل تمهيدهم لإقامة أهدافهم السياسية.

هذا ومن ناحية أخرى فقد ظهر ربط بين النشاطين الدعويين الديني المذهبي، والمعنوي السياسي، من خلال أن بعض الدعاة الكبار كانوا يكفون من قيل الخلفاء الفاطميين في مهمات سياسية خارجية كبيرة وهذا ما يتسجم مع المرونة التي اعتمدها الفاطميون في شؤون الإدارة وتعدد مهام واختصاصات الكادر الواحد المختص أساساً بعمل معين. مما جعل الطابع الديني يغلب أحياناً على المهام السياسية في عمل إدارة التوجيه المعنوي عند الفاطميين على الرغم من السماح بتنوع مهام الدعاة دينياً، وسياسياً، انسجماً بشكل أو بآخر مع سمة المرونة العامة التي غلبت على طابع العمل الإداري عند الفاطميين كما ذكرت تواتراً ومع تناوب الاختصاصات لديهم، ففي عهد الخليفة الفاطمي المستنصر بالله قام الداعية الفاطمي الكبير "هبة الله الشيرازي" بنشر توجيهات مذهبية، وسياسية فاطمية في بلاد فارس، وعند الديلم، وفي العراق أيضاً حتى استدراج الملك "أبا كاليبجار البويهري" إلى المذهب الإسماعيلي (١)، في عهد

(١) انظر كتاب المؤيد في الدين، (المحافل المؤيدية)، المصدر المتقدم، ص ٧ - ٩.

الخليفة العباسي " لقائم بأمر الله "، لا سيما بعدما أقام له الجند الأتراك الخطبة في بغداد، عقب صراعه مع أخيه " جليل الدولة " إبان استناده بني بويه بالسلطة في العاصمة العباسية، فقد بلغ هذا الداعية بالعمل الدعائي السياسي، والمذهبي مبلغاً خطراً جداً، بل لعب دوراً بارزاً في توجيه الكثير من الأحداث السياسية، ((ولولا أمور لا طاقة له بدفعها لقضى على الخلافة العباسية قضاء تاماً، ولغير وجه التاريخ الإسلامي، كما أنه استطاع أن يعيد مدينة حلب إلى أملاك الفاطميين بعد أن أعيت جيوشهم ...)) (١) وذلك عقب تدرجه بمراتب الدعوة، حتى أمسى حجة جزيرة فارص، وتمكن من التأثير على جمهور أهل السنة فيها كما ورد بسيرة النبي أشار فيها إلى كيفية هروبه من شيراز بقوله : ((ثم إن الملك هم بالمسير إلى الأهواز في عامة العسكر (يقصد أبا كالجبار) ورأيت أنني إذا بقيت مكاني بشيراز لم آمن ما يتم على بعيتهم من حيلة ومكيدة (يقصد العباسيين)، فقلت الأحوط أن أكون في الجملة، ولا أفارق الجماعة، فاستأذنت في المسير معهم فمنعت، واستحكم علي بالمنع سوء الظن، وواصلت الرقاع بالسؤال في الفسحة فيه فما صادفت إجابة ولا في التشدد إلا زيادة، فحملت نفسي على مركب صعب في التملص، ما أحسن في خاطري ولا في خاطري أحد أنني قادر على مثله، وأشعرت أقوامي ومن يتعلق بي بشيراز أنه قد وقعت الإجابة إلى ما سألت فيه من التوجه وأتني سائر في الصحبة متكرراً، وأشعرت المتوجهين في الصحبة أنني مقيم بشيراز على جملي مستتراً، وأنني أحمل معهم شيئاً من رجلي ودوابي وغلماناً لي، وعملت على تكبير الزر والهيئة والدخول في أظمار رثة، واستبعت غلامين مجهولين، وسلكت في بعض المجاهل من الطرق، أكثرني من مرحلة إلى مرحلة حماراً أركبه، أو جملأ أو ثوراً على حسب ما يتفق، وأتحمل في خلال ذلك من مشقة المشي وخوض الأودية والوحد، والصبر على مضض البرد والنزول على المواضع القذرة ما يكون الموت عند دائه شافياً، ومن أشد ما كان علي أنني كلما أكثريت حماراً أركبه رمت قطع الطريق به على الوحيدة لنلا يراني أحد ورام صاحبه أن يكون مع الرفقة اختلاط ليهيمته، وكان يخلف مرافقاً في الوسط، فكان يسألني عما يوجب إيثار الوحدة التي جرت العادة بين المسافرين بضدها من طلب الرفقة، فكنت معقول اللسان عن القيام بوجه العذر فيه، وكنت أحل في صوب الطريق بأقوام من الرفاقة وأهل المنواد فأسمعهم يذكرونني من التقيح بما أعلم أنهم لو شعروا بي لكانوا ينهزون بي

(١) سيرة المؤيد في الدين داعي الدعوة ترجمة حياته بقلمه، تقديم وتحقيق، محمد كامل حسين، دار الكتاب المصري، ط ١، القاهرة ١٩٤٩م، ص ٦٢.

ويصلون، وحسبك بمن يقطع طرقاً هذه سبيلها ويسمع بنفسه في نفسه مثل تلك العظائم .)) (١)، وهذا الرجل هو الذي وجهه الخليفة الفاطمي المستنصر بالله من القاهرة مع الأموال، والعدة، والجيش، والعدد، لملاقات " البساسيري " قرب حلب إبان خروج الأخير عن الخليفة العباسي " القائم " جراء استعائته بالسلاجقة، ولأسباب سياسية أخرى ليس المقام هنا لذكرها والخوض فيها نظراً لطبيعة هذا البحث الإدارية.

هذا ولم يقتصر عمل الدعاة السياسيين الفاطميين الذين مهروا بمزج التوجيه السياسي مع الدعاية للمذهب الإسماعيلي على الشيرازي وحسب، فالأمثلة كثيرة عنهم فمنهم " النخشي " مثلاً ممن قاموا بمهمات سياسية خطيرة خارج حدود النفوذ الفاطمي، والذي تمكن عبر أساليب الإقناع عنده، ومن خلال تعاونه مع الجهاز الدعوي السري المحكم التنظيم خارج مصر، الذي ارتبط بدقة مع عناصر البريد الاستخباراتي والشبكة الداخلية للعمل الدعائي بفرعها المذهبي، والسياسي، وبالقيادة المركزية، من نشر أفكار فاطمية في " خراسان " حتى انضم للعمل إلى صالح دعائها أمير الري " أحمد بن علي "، و" حسين بن علي الموسوي "، لا بل رغب هذا الأخير بعد أن دعاهم النخشي بأن تعم الدعوة بلاد ما وراء النهر، حتى إنه شجع النخشي للسفر إليها بغية العمل على استئالة خاشية قصر السلطان " نصر بن أحمد الساماني " وقد نجح في ذلك (٢) .

ولكن ما ساهم في قرار العاملين من موظفين، وإداريين، وعسكريين، ودعاة، وقضاة، وسواهم، بالإدارة السياسية عن غيرهم، أو عن مهامهم الأخرى بقسم الدعاية الدينية، هو أن التركيز فيما خص الشأن السياسي كان حثاً موجهاً إلى الجيش الفاطمي الذي لعبت الإدارة السياسية دوراً كبيراً برفع معنويات عناصره جنباً إلى جنب مع الدعم المادي كما سبق الذكر، فضلاً عن حسن تدريبهم، ودقة تنظيمهم، وجدارة قيادتهم، الأمر الذي انعكس بنتائج إيجابية جراء هذه العوامل مجتمعة .

هذا ومن الجدير بالتأكيد أن بقاء طابع الدعاية المذهبية مهيمناً أكثر، أو غلبة النشاط الدعائي الديني على عمل القسم الدعائي السياسي، أو على نشاط الإدارة السياسية مرده إلى أصول قيام الخلافة الفاطمية، ونشوء دولتها ذات الطابع الديني الإمامي، فقد ظل ذلك راسخاً في أذهان الناس من المغربيين، والمناولين، وحتى المؤرخين أكثر من

(١) الشيرازي، (سيرته لنفسه)، المصدر المتقدم، ص ٦٨، والتي تليها .

(٢) خسرو، (سفرنامه)، المصدر المتقدم، ص ٦ .

تتلور الأهداف السياسية والتوسعية عندها، ولنا فيما ذكره " ابن الصيرفي " بكتابه " القانون في ديون الرسائل " ما يشير إلى اهتمام الخلفاء الفاطميين بأحد الموظفين الأفاضل في ديوان الإنشاء، لتمثيله لساناً بليغاً للدولة بخطاباتها التي كانت توجه إلى الآخرين وهو الذي تولى صياغة الأفكار المرادة، و((هو أجل الكتاب المستخدمين في هذا الديوان ... تلقى إليه الكلمة الفذة والمعنى الواحد فينشئ عليه كتاباً طويلاً وكثماً كثيراً، وإما يتكلم فيه عن الملك . وكلما كان كلامه أبرغ وفي النفوس أوقع، عظمت رتبة الملك وارتفعت منزلته عن الأمة ...)) (١).

أما عن عدم تطرق هذا البحث للإدارة السياسية عند الفاطميين في المرحلة المغربية فلا يعني أنهم لم يعرفوها بتلك المرحلة، أو لم يدركوا درجة فعاليتها التأثيرية في نفوس الأجناد والرعايا، فمرد الأمر يعود إلى الاعتبارات الموضوعية بعدم تبلور أشكال تنظيمية لكثير من مصالح، ومؤسسات، وأجهزة الدولة في تلك المرحلة بالنسبة للمرحلة المصرية، ولطبيعة الظروف السياسية التي أحاطت بها، عدا عن ندرة المعلومات حول جرائب الإدارة عموماً، فقد كان الفاطميون يتركون فعل الكلمة والتوجيهات والمعنويات منذ المراحل المبكرة لنشوء دعوتهم وإقامة خلافتهم، فهم لماسوا وصلوا إلى ما وصلوا إليه عبر نفوذ الكلمة، والتأثيرات المعنوية فكرياً، وعقائدياً، وسياسياً، في الآخرين، ولو لم تكن تدرك قوايتهم مدى التأثير المعنوي على تسيات الفئات الاجتماعية والمقاتلين لما كان كنم " المنصور " نبأ وقاة والده الخليفة " القائم " وظل يرسل البريد باسمه من ميدان المعارك في أراضي المغرب إلى المهدي قرابة ستين من (٣٣٤-٣٣٦ هـ / ٩٤٦-٩٤٧ م)، فالظروف التي كانت تمر بها الخلافة الفاطمية لم تسمح بإشاعة ذلك الخير، ولم يعلنه المذكور إلا بعد تمكنه من القضاء على " صاحب الحمار " الذي قاد ضد الفاطميين ثورة عنيفة في المغرب، وقد كان المنصور يضرب النقد في تلك الفترة باسم أبيه ليوهم الناس بأنه حي خشيعة تدهور معنويات أجناده ورعاياه، وخشية تقوية معنويات الأعداء فيما لو عرفوا بذلك قبل تحقيق النصر والقضاء على الخارجي المذكور . وكذلك كان الخليفة المعز منذ أيامه المغربية يقدّر مدى التأثير المعنوي على أنفس الأعران، والقادة، والأجناد، فقد خاطب مشايخ كتامة من الذين أرسل ورائهم مرة إلى قصره في " المنصورية " بأسلوب تبدو الحنكة السياسية واضحة فيه، بهدف التأثير النفسي لكسبهم قلباً، وقالباً، ((... ونحن محتاجون إلى نصرتكم بأبدانكم، وعقولكم . واعلموا أنكم

(١) (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٢٤ ولله بتها .

إذا كُزِمْتُمْ مَا أَمَرَكُمْ بِهِ رَجُوتُ أَنْ يَقَرَّبَ اللَّهُ عَلَيْنَا أَمْرَ الْمَشْرِقِ كَمَا قَرَّبَ أَمْرَ الْمَغْرِبِ بِكُمْ .
انهضوا رحمكم الله ونصركم . ((١)) .

وبدا أن ذلك الترجيح السياسي الذي كان يقوم به الخلفاء الفاطميون إبان المرحلة المغربية أجدى قتيلاً لاسيما في صفوف الكتاميين، فقد تحدث المعز لدين الله عن كثامة فقال :
((.. والله إني لأظن أنه لو مثَّلت لهم النار والجنة، وقيل لهم : هذه الجنة، وفيها أعداؤنا، وكلأ لا يكون ذلك، فأما أن تكونوا معهم فيها، وإلا فهذه النار فادخلوها، لا تخاروا دخولها !))(٢) .

وكيف لا يجد المعز نتيجة إيجابية لسياسته مع الكتاميين، وهو الذي كان يعاملهم كما كان يخاطبهم ((إني قد أنزلت كباركم مني منازل الأخوة، وصغاركم منازل الأولاد، ..))(٣) .



(١) البحاري وابن عبد الملك، (النجوم الزاهرة في خلى حضرة القاهرة)، المصدر المتقدم، ص ٤٠ .
(٢) النعمان، (المجالس)، المصدر المتقدم، ص ٢٠٣ .
(٣) النعمان، المصدر نفسه، ص ٩٦ .

الكتاب الثالث

{{المرحلة المصرية الثانية " الحقبة الجمالية " (٤٦٧-٥٢٧هـ/١٠٧٥-١١٧٣م)}}{{

الفصل الأول

- القسم الأول : سمات الإدارة العامة في مصر بالمرحلة الجمالية .
- القسم الثاني : وزارة أرباب السيف في مصر (الوزارة الاستبدادية) .

من كتاب : **الفصل الثاني**

موازنة بين الأساليب العامة لإدارة الدولة، والرعايا،
عند الخلافتين العباسية والفاطمية .

الفصل الأول

القسم الأول - سمات الإدارة العامة في مصر با لمرحلة الجمالية
القسم الثاني - وظائف أبواب السيوف في مصر

«الوزارة الاقتصادية»

مكتبة جامعة الأردن

مرکز البحوث والدراسات الجامعية

القسم الأول
مبادئ الإدارة العامة في عصرها الحديث

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة جامعة الأردن
مركز البحوث والدراسات الجامعية

سمات الإحارة الناجمة في مصر بالمرحلة الجمالية

لقد غطت المرحلة الجمالية المساحة الزمنية التي استمرت من بدايات تدهور الدولة الفاطمية، حتى نهاية حكم الأفضل بن بدر الجمالي، ولكن المقصود بها هنا، هو منذ وصول بدر الجمالي أبو النجم (١) وإلى دمشق إلى القاهرة، حتى سقوط الدولة، وقد أمكن إطلاق هذه التسمية (المرحلة الجمالية) على العصر الفاطمي الثاني في مصر، أو دور الضعف لتزامن بداية الانحدار الحاد في الدولة مع قنوم الجمالي، نظراً لسيطرته الفعلية على الخلافة الفاطمية في مصر، واستمرار تدهورها حتى سقوطها أي من (٤٦٧ - ٥٦٧ هـ / ١٠٧٥ - ١١٧٣ م) وكانت بداية الانحدار مع ابتداء النصف الثاني من عهد الخليفة المستنصر بالله، غير أن تحريك بذور الضعف تم منذ غيبة الخليفة الحاكم بإمر الله، مروراً بعهد ابنه الظاهر، وصولاً إلى وسط حكم المستنصر حيث تمتعت أوراق بذور الضعف .

وسيمتد الحديث هنا عن سمات الإدارة العامة لشؤون مصر في مرحلة الضعف، والتدهور، مع الإشارات الضرورية إلى سوء الأحوال السياسية التي أثرت مباشرة في تدهور الأوضاع الإدارية، وسواها في مصر، وما تبع لها . فقد ازدادت خطورة منصب الوزارة بازدياد الفوضى جراء الارتدادجية، واختلاط المصالح بين القيادات المدنية، والعسكرية، مع وصول الجمالي إلى الحكم، ((... ذلك أن كل مجموعة من مجموعات الجيش كان لها من يمثل مصالحها بين كبار شخصيات الإدارة المدنية، ...)) (٢) .

هذا وقد لاح في الأفق قبل قنوم الجمالي إلى مصر أنه كلما تراجعت قوة الخليفة كان يتقدم نفوذ الوزير تحديداً، لأن الخلفاء الفاطميين كانوا يقدمونه ظاهرياً على غيره، حتى على صاحب الباب، وداعي الدعاة، وقاضي القضاة، وسواهم من كبار رجال الدولة، الأمر الذي ساعده على التأثير بالغير عند استخدام نفوذه، ووسطوته، مستفيداً من الوهج الظاهري الذي كان له على نفوس الرعايا والأجناد، الذين لم يكتفوا معتادين على نفوذ صاحب الباب ظاهرياً، مما أثر عليه سلباً على عكس ما حصل مع الوزير الذي بدأ يؤثر تأثيراً مباشراً في

(١) التلخشيدي، (المقلبي)، المصدر المتقدم، ج ٢، ص ٣٩٤ .

(٢) فيثيل، (يهود)، المرجع المتقدم، ص ١١٨ .

مجزبات الأحداث والأمور، حتى أمسى منصبه محط حسد الحساد، وتنافس المتنافسين، واقتتل المعتتلين، مثلما حصل إبان عهد الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله، فعندما قام بتدبير شؤون وزارته الأمير نجم الدين سليمان بن محمد بن مصال، حسده الأمير المظفر "علي بن السلار" والي الإسكندرية، والبحيرة، وبعد توتر العلاقات فيما بينهما حشد الأخير قوات تابعة له، وتوجه صوب القاهرة للقضاء علي منافسه بالوزارة "ابن مصال" الذي قرر، فاستقر "ابن السلار" في منصب الوزارة مكانه، ولقب بالعاقل، وخشية من أن يتكفى عليه خصمه لاحقه بجيش، حتى قتل^(١)، فاضمحى من السمات البارزة في هذه المرحلة الامتداد بسورن الحكم، ولكن ليس من قبل الخلفاء كما في المرحلتين المتقدمتين، وإنما من الوزراء، فضلاً عن أن وظيفة "صاحب الباب" التي كانت خطيرة، وخساسة قد تحولت من وظيفة مدنية، ودينية، وعسكرية، وسياسية، وأمنية إلى منصب عسكري صرف، فأُسمى "صاحب الباب" تابعاً مباشرةً وفعلياً إلى الوزير الاستبدادي بعد زوال أدنى نفوذ وقيمة للخليفة الفاطمي، لدرجة أنه لم يعد من يتسلم هذا المنصب إسماعيلياً، ففي عهد الأفضل بن بدر الجمالي كان "صاحب الباب" هو "يأس الأرمي" الذي كُتب بأبي الفتح، ولقب "بالأمير السعيد"، أما بأواخر مرحلة الضعف، فقد لقب صاحب الباب "المعظم"، وكان أول من أطلق عليه هذا اللقب هو "خمر تاش" مع وجود نائب للخليفة، غير عسكري سمي صاحب "النيابة الشريفة"، لقب "عدي الملك"، هذا ومن اللافت في هذه المرحلة أيضاً كثرة استخدام الألقاب أكثر من المرحلة التي تقدمتها، ربما ازدياد إظهار نفوذ الشخصيات المتنفذة، لاسيما ممن شغلوا أدواراً بارزة مثل بدر الجمالي الذي لقب بأمير الجيوش، وكذلك وأديه قد نال أحدهما لقباً عذ هاماً جداً، وهو "الأفضل" وهذا كما هو معلوم من الفضل أي الزيادة لكونه من أفعال التفضيل، وقصد به الزيادة في الفضيلة، وعلى الرغم من أنه لقب حساس عند الشيعة لإطلاقه على علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، كما ورد في نقش على قطعة ذهبية تعود للقرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي إبان عهد الخليفة المعز كتب عليها ((علي أفضل الوصيين ووزير خير المرسلين))، فقد تلقب به شاهنشاه بن بدر الجمالي، حتى قبل وفاة أبيه بدر بن نقشبين اكتشف أحدهما في ضريح السيدة نفيسة يعود لأواخر القرن الخامس الهجري / الحادي عشر للميلاد، والثاني في جامع أحمد بن طولون يعود إلى المدة نفسها تقريباً، وقد نعت شاهنشاه في كليهما بالأفضل، وظل محتفظاً بهذا اللقب بعد وفاة أبيه حينما تفرد بإدارة شؤون الدولة، لا بل أمسى

(١) للمقريزي، (تعاظ)، المصدر المتقدم، ص ٣٢٤.

هذا القلب بعده نعتاً عاماً أطلق على كل من خلفه بإمرة الجيش الفاطمي، حتى نهاية ذلك العصر . وقد حاول شاهنشاه أن يسير على خطى والده في الاستئثار بشؤون الدولة، فقد كان بدر الجمالي يتحكم بشؤون مصر تحكم الملوك تماماً، وفوض إليه المستنصر كل الأمور فصبطها صبباً حازماً (١)، وكانت له بعض الإصلاحات فقد ((.. أطلق الخراج للمزارعين ثلاث سنين، حتى ترفعت أحوال الفلاحين، واستغلوا في أيامه، وأحضر جماعة من التجار إلى مصر ..)) (٢)، وفي المرحلة الجمالية تم بناء " دار وكالة " للشؤون التجارية (٣) .

هذا ومن السمات التي برزت بوضوح أيضاً في المرحلة الجمالية، تقلص نشاط المؤسسات الإدارية عموماً إذا ما قورن بالزخم الذي كان عليه سابقاً، وقد عاد هذا بالطبع إلى تدهور الوضع السياسي الذي أثر على كل شيء، مع تراجع حدود النفوذ الفاطمي رويداً رويداً منذ بداية الاستئثار الفعلي للوزراء في شؤون الحكم رغم بقاء بعض الأرماسق، كاستدادات حيوية لوهج عصر القوة، فقد ظل بعض النشاط الدعائي المذهبي قائماً حتى خارج مصر نفسها، لأن شبكة الدعاة كانت قوية جداً، ورأسخة منذ ما قبل قيام الخلافة الفاطمية أساساً فقد استمرت بشيء من قوتها داخل المرحلة الجمالية . إضافة إلى استمرار العمل في ديوان الإنشاء بشكل مقبول، ذلك الذي تسميه ابن الصيرفي بـ " رئاسة بين الدين أبو القاسم علي بن منجب بن سليمان " الذي كان أبوه صيرفياً وجده كاتباً، وقد ترأسه بأمر الأفضل بن أمير الجيوش أول آخر القرن الخامس الهجري / العاشر الميلادي، إبان عهد الخليفة الأمر بأحكام الله (٤٩٥-٥٢٤هـ / ١١٠١-١٣٠م) وبقي فيه قرابة خمسين عاماً، حتى وفاته في أول النصف الثاني من القرن السادس الهجري / الثاني الميلادي، أي إلى نهايات عهد الخليفة الحافظ .

هذا ومن السمات التي ظهرت في هذه المرحلة أيضاً، تبرز ظاهرة الإقطاع لاسيما بأواخرها، فأصبحت ديوان الإقطاع واضحاً بأعماله، وتنظيماته الإدارية لشؤون الأراضي التي وزعت على الأمراء ممن سموهم " المقطعين "، وقد طرأت تغيرات طفيفة في داخل هذا الديوان، وديوان الخراج، على عمل الموظفين والإداريين، فالموظف " الكاتب " اختص بتحديد المساحات الزراعية، وقد ظهر " الشاهد العدل " مثل صلة الوصل بين ممثلي الحكومة،

(١) ابن ميسر، (المنتقى)، المصدر المتقدم، ص ٥٢ والتي تليها .

(٢) ابن ميسر، المصدر نفسه، ص ٥٣ .

(٣) ابن ميسر، المصدر نفسه، ص ٩٢ .

و" المتقبلين " لإجراء العقود الخاصة التي تعلقت بالضمانات، وما شابهها، وكان أولئك الموظفون يتبعون مباشرة لسلطة الوزير، هم والآخرين الذين اختصوا بتحديد الضرائب وجبايتها، فالشاهد العدل كان غالباً يتلقى تعليماته من مسؤول أعلى تبع إلى الوزير، ليقوم بجولاته الميدانية مع المشارف، ويلتزم الكاتب لضبط المساحات، ومعهم أيضاً " النلظر" (١)، الذي اختص بالشؤون المالية، وأشرف على الجبايات النقدية، ولعله هو " العامل " نفسه الذي كان يكتب الحسابات وينظم عملياتها (٢)، وقد يكون ساعده " الصيرقي " الذي كان يتولى قبض الأموال، وصرفها، وقد عرف فيما بعد بالجهاز (٣)، فضلاً عن المراقبين العسكريين لتوفير الحماية لأولئك الموظفين .

هذا ومن اللافت أن بعض الدواوين التي كانت صغيرة بالمرحلة السالفة أصبحت كبيرة نسبياً، وأمكن أن يوظف عليها أشخاص عاديون من دون مراتب كبيرة، فإلهم أن يكونوا من قبل الوزير، ويتبعون مباشرة لسلطته، وهذا لا يعني اختفاء، أو تراجع بعض الدواوين الكبرى، لكن طرأ عليها نوع من التغيير بحكم الظروف الجديدة، كاختلاف حال موظفي بعضها مثل ديوان الإنشاء، فقد أصبح موظفوه يشعرون بنوع من الزهو على القانونيين الفعليين بشؤون إدارة الدولة أي على وزراء السيوف، أو وزراء النقويض عموماً لعدم تميزهم بمراتب علمية ولعدم موازاتهم سعة اطلاع سابقيهم (وزراء الأقاليم)، أو الخلفاء الفاطميين، ولم ينطبق ذلك على موظفي الديوان المذكور فحسب بل امتدح على الدعاة، والقضاة، والمستشارين، وغيرهم أولئك الذين لم ينالوا فرصة الزهو هذه إبان المرحلة السابقة لمدانة للخلفاء الفاطميين لهم ثقافياً، بل تفوقهم عليهم أحياناً . هذا ولم يكن الحكام الذين سبقوا الفاطميين في مصر من طولونيين، وإخشيديين، ولا من جاؤوا بعد الفاطميين من زنكيين، وأيوبيين، بالسوية المعرفية، والثقافية التي عرفت عند الخلفاء الفاطميين، لاسيما بعصر قوتهم، الأمر الذي جعل منصب الكتاب عند غير الفاطميين يرتفع ليضاهي معنوياً أصحاب السيوف، وحتى كبار القضاة، ففي العصر الممركي مثلاً لم يكن الحكام المماليك يتفنون العريضة، أو على الأقل إتقاناً جيداً مما رفع مكانة الكتاب لتحكمهم في كتابة وصوغ رسائل الحكام التي كانت توجه إلى البصاهير ورؤساء الأقاليم وغيرها، وهم العارفون بما تخفي سجلات دواوين

(١) انظر كتاب القلقشندي، (الملقى)، المصدر المتقدم، ج ٥، ص ٤٦٥ .

(٢) القلقشندي، المصدر نفسه، ص ٤٦٦ .

(٣) القلقشندي، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها .

الدولة من أسرار، ومعلومات، حتى إن صاحب ديوان الإنشاء أمسى بمرتبة الوزير لا بل أسكن أن يخطاه ليصير نائب السلطان، ((ولم يزل صاحب هذا الديوان معظماً عند الملوك في كل زمن، مقدماً لديهم على من عداه : يلقون إليه أسرارهم، ويخصونه بخفايا أمورهم، ويطلبونه على ما لم يُطلع عليه أخص الأخصاء : من الوزراء والأهل، والولد...)) (١)، ولكن الأمر لم يصل إلى هذا الحد في مصر حتى بالمرحلة الجمالية، فقد ظل ديوان الإنشاء أهم الدواوين الإدارية الكبرى، وبقي اسمه نفسه، وأحياناً عرف " بديوان الإنشاء والمكاتبت "، وإن أسماه " ابن الضيرقي " المتوفى سنة ٥٤٢هـ / ١١٤٧م " ديوان الرسائل "، فعلى العكس يمكن القول إن تطوراً إيجابياً لحق أحياناً بعمله فما انفك بعض الخلفاء الفاطميين يحاولون زيادة التعقيدات الإدارية به لمحاولة إنقاذه ما يمكن إنقاذه من تقصير إداري قبي المؤسست، والدواوين الأخرى لدرجة أنه لم يبق مكان لمزيد إبان عهد الخليفة الأمر بأحكام الله، وقد ظلت رئيسه يسمى صاحب ديوان الإنشاء، أو " رئيس "، أو " متولي "، أو " كاتب الدست الشريف "، وبدأت أساليب المخاطبات فيمن هم بمرتبة دنيا ((أن يفتح العهد بلفظ : إن أولي، أو إن أحق، وما أشبه ذلك، وهي طريقة غريبة خارجة عن أصول الكتابة، من حيث إن رتبة الملوك فيما يكتب لهم التعليم، ومثل هذا الافتتاح إنما يكتب لأصحاب الرتب السافلة التي لا تقارب رتبة الملك، ولا ما دونها)) (٢)، والفضل على استمرار أهمية ديوان مع الديوان الأساسي الآخر، وهو ديوان البريد، أن جهاز الاستخبارات امتد سرياً، ومتخفياً فيهما، لا بل لحق نوع من التطور على عمل جهاز الاستخبارات في عهد الخليفة المذكور، فقد أسست عناصر الجاسوسية لديه من الجنسين حيث عملت النساء به أيضاً، واستمرت نفة عمله خلال عهود الوزراء المستبدين، أمثال المأمون البطاحي (٥١٥-٥١٩هـ / ١١٢٢-١٢٥م)، وهو محمد بن فاتك بن مختار بن حسن بن تمام الملقب " كافل قضاة المسلمين، وهادي دعاة المؤمنين "، والذي خدم الأفضل شاهنشاه، وكان مرتبه مائة وثلاثون ديناراً عدا عن الجرايات (٣) فهو الذي أرسل جواسيس إلى كل الأنحاء المستهدفة آنذاك لجلب الأخبار له إبان عهد الخليفة نفسه. لكن إذا كان قد ظهر نوع من الحرص على عمل ديواني الإنشاء، والبريد، وجهاز الاستخبارات في غضون المرحلة الجمالية لأسباب إدارية، وأمنية فقد استثنى وزراء

(١) القلشندي، (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، ج ١، ص ١٠١ .

(٢) القلشندي، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٨٦ .

(٣) القلشندي، (المقل)، المصدر المتقدم، ج ٦، ص ٤٧٨ والتي تليها .

التفويض بحكم مصر، فإن التدهور طرأ على عمل باقي المؤسسات الإدارية الأخرى، فوزير التفويض، ومساعدته الكبير الذي أمسى يعمل لصالحه بدل الخليفة، وهو "صاحب الباب" استأثرا "بديوان المظالم" لأن القضاء أضحي خاضعاً لنفوذهما، لدرجة أنهما لم يدرجا قضايا هذا الديوان في سجلات خاصة كما كان الأمر سابقاً، بل عالجا قضاياهما نظرياً، ولعل الصواب جانب الدكتور عبد الله عنان، بقوله إن منصب صاحب الباب لم يظهر في مرحلة وزراء السيوف، فعلى العكس أمنت الحاجة إليه ملحة أكثر بالنسبة للوزراء المستبدين بوصفه معاوناً خطراً لهم، وهو نفسه الذي لقب "حاجب الحجاب"، وتلا الوزير بالترتبة مباشرة إبان هذه المرحلة، وشؤون النظر بالمظالم أسست جزءاً من اختصاص وزير التفويض مع تغير مكان النظر فيها من قصر الذهب إلى مكان قرب باب القصر جلس فيه وزير السيوف، وأحياناً صاحب الباب بعد ضعف الدولة، وذهاب هيبة الخليفة.

هذا وقد طال التدهور جهاز القضاء، فالقاضي أو قاضي القضاء الذي كان يُعين من قبل الوزير المستبد تصرف أحياناً كما لو أنه الخليفة، فمثلاً إن منح الخلع، وتقدمها لسيوف قاضي القضاء، وغيرهم لم يكن يتم إلا من قبل الخليفة نفسه، أو على الأقل من قبل كبار القادة، أو الأمراء الذين كانوا يكفون من قبل الخليفة بذلك، لكن قاضي القضاء غداً ببدلية المرحلة الجمالية، هو الذي يعين جميع نوابه، ويضرب نواب العاصمة الذين اقتصر تعيينهم على الخليفة، ويمنحهم الخلع، وقد خرج هذه العادة فضلاً عن اختياله للشبهه، لا يدل أن تعيين القضاء، وقضاة القضاء، أنفسهم أمسى من قبل وزراء السيوف، الذين حذفوا لقب قاضي القضاء، واقتصروا على القاضي، عدا عن اعتمادهم قضاء نصارى في هذه المرحلة اختصوا بشؤون الأقباط، وقد فرّض إلى بدر الجمالي منصب قاضي القضاء، وتبعه ((بكتاش قضاء المسلمين، وهادي دعاء المؤمنين)) (١)، وأمكن أن يتم الجمع بين منصبى الوزير والقاضي (٢)، وفي عهد الأفضل بن بدر الجمالي تم ترتيب ((.. أربعة قضاة، يحكم كل قاضٍ بمذهبه، ويورث بمذهبه. فكان قاضي الشافعية الفقيه سلطان، وقاضي المالكية اللبني، وقاضي الإسماعيلية أبو الفضل بن الأزرق، وقاضي الإمامية ابن أبي كامل. ولم يسمع بهذا قط فيما سلف..)) (٣).

(١) ابن ميسر، (المنتقى)، المصدر المتقدم، ص ٤٥.

(٢) ابن ميسر، المصدر نفسه، ص ٥٦.

(٣) ابن ميسر، المصدر نفسه، ص ١١٤ والتي تليها.

لا بل حتى الدعاة، وداعي الدعاة (وهذا ظهرت بدايات التخطيط للإطاحة بالدولة الفاطمية ونسف جذورها من الداخل) أمسى تعيينهم يتم من قبل وزراء التفويض مع أوائل الإنحسار المالحق بالخلافة الفاطمية، عدا عن الوزير المستبد بدأ يقوم مقام الخليفة بأمور أخرى كأصداره سجلات التولية، والتعيين، وإلغاء لقب داعي الدعاة، واعتماده لقب داعي فقط، حتى أضحي المتحكم الأعلى في شؤون الدولة رغم إبقائه على الخليفة صورياً، وإصداره السجلات باسمه، فالحابل لمتلط بالتالي لدرجة أن وزراء التفويض السنيين لقبوا أنفسهم بأواخر هذه المرحلة بلقب داعي دعاة إبان العمليات التمهيدية لإزالة الخلافة الفاطمية من الوجود تلك التي احتاجت بسبب قوتها وعمق جذورها ومثانة أجهزتها، ومؤسساتها الإدارية، إلى فترة طويلة من تمهيدات المقوط لإزالتها ففي عهد آخر خليفة فاطمي، وهو العاضد تلقب بلقب داعي الدعاة "شركوه" نفسه الذي تسلم الوزارة سنة ٥٦٤هـ/ ١٦٩م، مع لقب آخر هو "كافل قضاء المسلمين"، وبالطبع انسحب تعيين الولاة أيضاً على قراراته، ورأي وزراء التفويض بعد أن كان يتم الأمر برأي الخليفة حصراً، وكانت تجدد ولايات بعضهم عند وفاة كل خليفة، ومنهم من تسلم الوزارة (مع بدء ظهور الميليشيات العسكرية لكل منهم) على أساس أن الوالسي نائب، أو ممثل للخليفة لاسيما ولاية التفويض فالرسماني بعثت دورها عند وزراء التفويض لتعيين الولاة مع تحديد الولاية التي يختارها كل منهم سواء داخل حصار، أو خارجها قبل اضمحلال السيادة الفاطمية تماماً فيجد أن كان الخلفاء الفاطميون يعنون ولاية الشام، تدهور وضعهم، وخرجت الشام من تحت سيطرتهم بمحاصرة "لقب أرسلان" السلجوقي حلب،

هذا ومن السمات التي طغت على مرحلة الوزارة الاستبدادية، تدخل بعض كبار الموظفين، والإداريين المقربين من الوزراء المستبدين في شؤون عمل الدواوين، وشئى مؤسسات إدارة الدولة ليس للتفتيش عن الخلل بصلاحيات أعطيت لهم، ولا لتوفر خبرة لديهم، وإنما للتسلط، وفرض النفوذ، وحب الاستبداد، كما جرى إبان عهد الخليفة الأمر الذي لم يحسن اختيار موظفيه، ومعاونيه، ونوابه بل لم يكن له الاختيار أصلاً، فكلهم فُرضوا عليه فرضاً من جهة الوزراء المستبدين، "فالمستوفي" في عهده الذي عرف "بابن أبي نجاح" الذي كان راعياً بنشأته قد تدخل في كل شؤون إدارة الدولة، وتحكم بعمل الموظفين، والجنماء، والعمال، وضايق القضاء، والسوق، والكتاب، حتى اضطروهم في نهاية المطاف لتدبير مقتله (١)، ليظهر أسلوب الاغتيالات وكأنه سمة من سمات هذه الفترة مثله مثل التدخ

(١) المقرئزي، (اتماظ)، المصدر المتكلم، ص ١٦٤ هامش (١).

والترف، وهذا الخليفة نفسه هو الذي أمر بإعمار اليهودج "بالروضة"، و"تيس"، و"دمياط"، وجند "قصر القرافة"، وبنى فوق "بنر دكة الحركة" أو "المنظرة"، منظرة أخرى من خشب دهن، وتخللتها كوى أطلت على السهول الخضراء لبركة الحبش، وأمر كذلك برسم صور لشعراء، وخلفهم بلداتهم، وبكتابة أبيات في وصف كل منهم للمنظرة فوق رأسه، عدا عن زخارف جميلة مذهبة على الجدران التي علفت عليها اللوحات، ((فلما دخل الأمر وقرأ الأشعار أمر أن يخط على كل رف صرة مختومة فيها خمسون ديناراً وأن يدخل كل شاعر ويأخذ صرته بيده، ففعلوا ذلك ولحقوا صررهم، وكانوا عدة شعراء ..)) (١)، وهذا لأن إدارة صناعة السفن أصبحت مهمة فقد شغل الأسطول الذي عدّ تعداده مقياساً لقوة الدولة، ولقد أشار ابن خلدون إلى ثلاثي الأسطول في مصر، والمغرب بعد تفكك الدولة الفاطمية بقوله: ((.. وضعف شأن الأساطيل في دولة مصر والشام إلى أن انقطع ولم يعتنوا بشيء من أمره لهذا العهد بعد أن كان لهم به في الدولة العينية عناية تجاوزت الحد كما هو معروف في أخبارهم فيطل رسم هذه الوظيفة هنالك ويقيت بإفريقية والمغرب فصارت مختصة بها وكان الجانب الغربي من هذا البحر لهذا العهد مدفوع الأساطيل ثابت القوة لم يتحيفه عدو ولا كانت لهم به كلفة ..)) (٢)، فالأمر أهمل هو أسماء شؤون إدارة مثل هذه الصناعة الهامة وغيرها، وعنى بعمارة المنظرات بالوقت الذي كان يتعاقب فيه الغشاة، ويزداد الجوع في عهده، وعهد وزيره الأفضل، وقد حاول الأول أن يركب الخلفاء الفاطميين ففعل حتى حصر قوتهم بالمظاهر الحضارية، دون أن يكون محققاً اقتصاداً قوياً.

وظل يفكر بصنع السروج المجوفة، والمبطنة بصفائح قصديرية، ليؤمن الماء البارد للفرسان بداخلها على أساس أنها سروج مبتكرة للحروب عندما فكر بغزو بغداد، بدل أن ينصرف لوقف التدهور، والفساد الإداري الذي بدأ يستفحل في مؤسسات الدولة. ومثله كان وزيره الأفضل يصرف الجهود بما يروق له، فقد بنى دار الملك، وتحول إليها من دار الوزارة، ونقل الدواوين من القصر الخلافي إليها، واتخذ مجلساً بها سماه ((مجلس العطايا)) وقد اشتبهت بوجود بستان عظيم بها (٣). وبدأت تقرأ السجلات الوزارية في باب مجلس العطايا بعدما كانت تقرأ في الإيوان الكبير داخل القصر، ومحدث تتم عمليات تكرير أسماء الأمراء،

(١) المقرئ، (تعاط)، المصدر المتقدم، ص ٣١٦.

(٢) المقدمة، المصدر المتقدم، ص ٢٥٥.

(٣) ابن المأمون، (نصوص من أخبار مصر)، المصدر المتقدم، ص ١١ هامش (١).

والأساتذة المحققين، والأمراء المطوقين بأطواق الذهب، وأسماء أخرى مثل متولي أمور
الضيافات والرسائل، وغيره (١).

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة جامعة القاهرة
مركز البحوث والدراسات الإسلامية

(١) ابن المأمون، (تصويع من أخبار مصر)، المصبر المتقدم، ص ٢١ و ٢٥.

زيادة أدبيات السيرة في عهد الوزارة الاقتصادية

إن الفرق كبير بين وزير من أصل منبني عهد في مرحلة قوة الخلفاء الفاطميين الذين انتقوه كاتباً، وعارفاً، وفق التسلسل الهرمي للشبكة العامة لإدارة الدولة الفاطمية من خليفة إلى وزير، ثم داعي دعاة، ثم دعاة، ثم قاضي قضاة، فقضاة، قادة عسكريين، وبين وزير من سلك عسكري اغتصب منصبه، أو السلطة كلها بقوة، وحكم على الخليفة ليمسّي التسلسل الهرمي، خليفة صوري، أو إسمي محكوم عليه، ثم أمين الجيوش، وهو الوزير، فبقية المناصب :

إن أول إشارة وردت عند المؤرخ الصنهاجي حول بدء تسلط الوزراء على الخلفاء الفاطميين كانت في عهد الخليفة الطاهر لإعلان دين الله عندما قال : ((وكان وزيره الغالب على أمره الجرجرائي)) . لما مات الطاهر نصّب الجرجرائي مكانه ابنه معه، وكان طفلاً أسمر اللون يسمى معداً مثل جده المعز وكان له تيمم لكتيفته ولقبه المستنصر، وبرز سلطانه الجرجرائي ... ((١))، وعند ذلك العهد تضمنت بدايات تحكم الوزراء بالخلفاء حيث أمست أفكارهم تغزو مخيلة الخلفاء لينفذوها لهم، ففي عهد الخليفة المستنصر بالله بدأت تتخذ للوزراء قرارات سياسية، وأوامر خطيرة على مستوى الدولة والحكم، فمثلاً حينما أعلن " المعز بن باديس الصنهاجي " صاحب إفريقية خروجه عن طاعة الفاطميين، ودعواته للعباسيين كان الوزير " اليازوري " الحسن بن علي الذي قتل سنة ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م هو صاحب فكرة تسهيل مجاز شهلايين جنوب إفريقية (٢)، وبعد آخر الوزراء الأقوياء قبل استهزاء بدر الجمالي، فقد سمح له الخليفة المستنصر أن يقرن اسمه باسمه نقشاً على السكة، واسمه أبو محمد الحسين بن علي بن عبد الرحمن (٣) .

وبسبب الفوضى التي آلت إليها البلاد وصل عدد الوزراء إبان عهد المستنصر إلى

(١) (أخبار ملوك بني حبيد)، المصدر المتقدم، ص ٧٠ .

(٢) الصنهاجي، المصدر نفسه، ص ٧١ هامش (١) .

(٣) المقريري (إضافة)، المصدر المتقدم، ص ١٧ هامش (١) .

أربعة وعشرين وزيراً (١)، كان من أشهرهم بدر الجمالي، وابنه الأفضل . وكانت مدة حكم الجمالي إحدى وعشرين عاماً، وقد جعل ابنه الأفضل نائباً عنه، ولياً للعهد، وكأنه أعلن بهذه التسمية قيام الحكم الملكي بعد الخلافة الفاطمية المنهارة، ليعتبر الجمالي أول وزراء السيوف الذين حجروا على الخلفاء في مصر، وقد سار الوزراء المستبدون بعده على منواله حتى سقوط الدولة لذا أمكن تسمية العصر الفاطمي الثاني بالمرحلة الجمالية .

حينئذٍ منذ غيبة الخليفة الحاكم بأمر الله، وتسلم ابنه الظاهر لإعزاز دين الله الحكم، وعمره ستة عشر سنة، بدأ مركب الدولة الفاطمية يميل للغرق، إذ أن صغر سن الخلفاء جعلهم وكأنهم كروم على دروب، فصارت دفة قيادة الدولة، وإدارة شؤونها تتنازعها قوى، وتتخاضعها جهات أراد كل منها أن يكون الربان، وكان عليهم لا تتوفر لديه الغيرة على الدولة بل يبرز هدف المصلحة الشخصية عندهم فوق كل الأهداف الأمر الذي زاد بالمركب جنوحاً، وكان معظم المتكلمين المتخاطفين لقيادة الدولة هم من الوزراء الذين ظهروا بصفتهم ميزتهم عن وزراء المرحلة السابقة، فبعد أن كانوا بتلك المرحلة وزراء يختارهم الخلفاء الفاطميون الأقوياء بأنفسهم، يعطوهم فوق سبيلات مصر عظم، وأسموا وزراء الأقلام أو وزراء التقييد، وسميت وزارتهم الوزارة الكتبية، وتقلوا ما أمروا به من الخلفاء، وإن بلغ بعضهم شأواً بالاستشارة والتأثير في بعض شؤون الدولة جداً لا يأمن به، لكن عن جدارة وكفاءة، وتتسيق مع الخطأ، بعدما اتفقوا إخلاصهم للدولة كالمثل مثلاً . أما في المرحلة الثانية، فقد انقلبت الأمور رأساً على عقب، فأسمى الوزراء يسمون وزراء السيوف ممن فرضوا أنفسهم بالقوة من السبيل العسكري، وسميت وزارتهم الوزارة العسكرية، أو الاستبدادية، أو وزارة التفويض، فسيبوا بلبلة بين فئات الرعايا، وساهموا مساهمة فعالة جداً بزيادة تدهور الدولة الفاطمية، وانكاسة مركبها للغرق المميت مستغلين صغر سن الخلفاء، وللتدهور العام الذي حصل في نهايات عهد المستنصر رغم أن الدولة الفاطمية كانت قد وصلت بعنده إلى ما لم تصله في عهد غيره من اتساع النفوذ، وهذا وإن جنح البحث هنا للتاريخ السياسي، فالمرر إجباري لاستعراض المرحلة الوزارية الاستبدادية التي شكلت الهوية الحقيقية متمثلة بالدوامة التي ابتلعت الخلافة الفاطمية تدريجياً من خلال أزمة حادة ابتدأت بدورة واسعة لها منذ غيبة الحاكم، تلتها دورة أضيق يتسلم الظاهر، وهو في السادسة عشرة من عمره، تليها دورة أضيق تسلب بالشدة العظمى إبان عهد المستنصر، عقبتها دورة أضيق

(١) ابن ميسر، (المتنبي)، المصنوع المتقدم، ص ٥٥ .

يتدخل والنبته في شؤون الحكم، ((وكان أبو سعد التميمي يقول ما يخص السيدة والنبته وعظم شأنه إلى أن صار ناظراً في جميع أمور الدولة، فلا يخرج شيء عما يرسمه ولا يعمل الوزير إلا بما يحدّه له ويمثله، ...)) (١)، ثم جاءت دورة في الدوامة ذاتها أضيق من التي سبقتها، وأعنف تجسدت بطلب المستنصر من وإلى دمشق بذر الجمالي الحضور إلى القاهرة لقمع الفتن الداخلية، وتهديد الوضع المتفجر جراء القلائد، والمناوشات العسكرية الداخلية بين بعض الفئات الاجتماعية، والوحدات المسلحة من مغاربة وغيرهم، وكلما كانت تصغر الدوائر كانت تتسارع أكثر، وتضيق الخناق على رعية الإمبراطورية الفاطمية بعدما كانت مرتفعة كالزرافة تنظر إلى أفاق بعيدة لتحقيق طموحاتها، فأضحت تغرق شيئاً فشيئاً ليختلش نفوذها، والأهلام، حتى لم تعد تبصر غير الظلمات في أعماق الغرق، ليصل صلاح الدين، ويعقد آخر أضيق دورة حول رقبته فتسلم الروح.

وبما أن وزراء هذه المرحلة شكلوا الأدوات المحركة، والفعالة لتسيير شتى أمور الدولة الفاطمية بما فيها قيادة الأجهزة، والمؤسسات الإدارية، فحريّ التوقف ههنا عند العوامل التي أدت إلى هذا التدهور.

لقد تحدث المقرئ عن الأوضاع الاقتصادية في مصر مع بدايات العقد الثاني من القرن الخامس الهجري / الثاني الميلادي بقوله: ((و... نرجع للسعر بمصر وتعتبر وجود الخبز... وأشد الحاجة... وكثير نقص النيل...)) (٢) ومع الناس من نبيح الأبقار لقاتها، وعزت الأقوات بمصر، وقلت البيهائم كلها حتى بيع رأس البقر بخمسين ديناراً، وكثر الخوف في ظواهر البلد، وكثر اضطراب الناس، وتحدث زعماء الدولة بمصادرة التجار فأختلف بعضهم على بعض، وكثر ضجيج طوائف العسكر من الفقر والحاجة فلم يجابوا، وتحاسد زعماء الدولة، فقبض على العميد محسن وضرب عنقه، واشتد الغلاء، وفشلت الأمراض، وكثر الموت في الناس، وفقد الحيوان فلم يقدر على دجاجة ولا فروج، وعزّ الساء لقلة الظهر فعمر البلاد من كل جهة، وعرض الناس أمعتهم للبيع فلم يوجد من يشتريها...)) (٣). وهذه الضربة الاقتصادية المروعة التي وجهت للشعب في مصر، والضربة الأوجع منها التي تجسدت في الشدة العظمى جعلت الناس يشعرون بالأذى الشديد، والقلق المرعب مع حصول تدهورات بمصلحتي الوزارة، والقضاء بأواخر فترة القوة الفاطمية،

(١) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٧١.

(٢) انظر، (اعاظ)، المصدر المتقدم، ص ٢٧٢ - ٢٧٧.

سببت خلخالات عنيفة هزت كيان الدولة، فقد ذكر المقرئ عن أحداث سنة ٤٥٠هـ/١٠٥٨م، أنه ((وفي سنة خمسين قبض على الوزير الناصر الدين أبي محمد البازوري، ونقله بعده الوزارة أبو الفرج محمد بن جعفر المغربي بن عبد الله بن محمد، وولي القضاء بعد البازوري أبو علي أحمد بن عبد الحكيم ثم صرف بعد الحاكم المليحي ... وفيها (سنة ٤٥١هـ/١٠٥٩م)، صرف أبو الفرج بن المغربي عن الوزارة، وعبد الحكيم عن القضاء، وأعيد إلى الوزارة أبو الفرج البازلي، واستقر في وظيفة القضاء أحمد بن أبي ذكرى. ... صرف للوزارة والقضاء وولايتهم لكثرة مخالطة الرعاع للخليفة وتقدم الأرائل بحيث كان يصل إليه كل يوم ثمانمائة رقعة فيها من المرافعات والمعاينات، فاستشيت عليه الأمور وتناقصت الأحوال، ووقع الاختلاف بين عبيد الدولة، وضعفت قوى الوزراء عن التدبير لقصر مدة كل منهم، وخربت الأعمال وقل أرتفاعها، وتغلب الرجال على معظمها، مع كثرة النفقات والاستخفاف بالأمور وطغيان الأكابر، إلى أن آل الأمر إلى حدوث الشدة العظمى .. وكان من قدوم أمير الجيوش بدر الجمالي في سنة ست وستين وأربعمائة، وقيامه بسلطنة ... فلم يزل المستنصر مدة أمير الجيوش ملجماً عن التصرف إلى أن مات في سنة سبع وثمانين، فأقام العسكر من بعده في الوزارة إلى أن انتقل شقيقه، فبشر الأمور يسيراً)) (١).

إذا ظهرت أمور مزدها الخلل بالإدارة، والتفتت، وقلة الحزم عند الخليفة، وكبار معاونيه، وسوء تصرف بعض الوزراء، وإزدياد الجشع القضائي، مع التدهور الاقتصادي لوزداد الطين بلة، فكلمة (ملجماً) الواردة في النص تبدي التحكم على شدة من قبل بدر الجمالي بالخليفة المستنصر بالله، لا يل بعد أن كان الخلفاء يعيّنون الوزراء غذا هؤلاء يعيّنون الخلفاء، ولنلاحظ هذا الخبر كيف ورد عند المقرئ، ((... فلما مات المستنصر أقام الأفضل بن أمير الجيوش في الخلافة من بعده ابنه المستعلي بالله أنا القاسم أحمد ...)) (٢)، أي أنه عين ابن أخته، وليس الحديث هنا حول الانقسام الكبير السنّي حصل، وخروج الإسماعيلية النزارية جراء تعيين المستعلي ابن أخت الأفضل خليفة، والصدامات التي نشبت، وتدخل الحسن بن الصباح، وما آل إليه ذلك من إنشاء الدولة الإسماعيلية النزارية في السوت ببلاد فارس، وفيما بعد دولة قلاع الدعوة بسورية، وما رافق ذلك وتبعه من أحداث سياسية وعسكرية وغيرها، وإنما القصص الإشارة إلى العادة التي درجت بتحكم الوزراء

(١) (تعاضد) المصدر المتقدم، ص ٢٨٠ والتي تليها .

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٨٢ .

المستبدين في شؤون الدولة .

هذا ((ولم يكن للمستعلي مع الأفضل أمر، ولا نهي، ولا نفوذ كلمة، وقيل إنه ممن بل قتل سراً . فلما مات أقام الأفضل من بعده في الخلافة ابنه : الأمر بأحكام الله أبا علي منصوراً)) (١) . ومن اللافت تلك الموضوعية التي ظهرت في الكتابات التاريخية لأحد كبار رجالات الدولة الفاطمية وداعي دعائها " المؤيد في الدين هبة الله بن موسى الشيرازي " الذي أرخ بصراحة، وبون الحياز لسيرة إمامه المستنصر بالله الفاطمي، فقد أشار بدقة إلى تحكم وزرائه فيه بقوله : ((... وإن كان لوجهه إلى التفاتة غير أن عنده وجهاً عني ولفته، وللمسانة معي مكاطبة سوى أنه له مسكناً عن خطابي يسكنه فلا خير في المقام على باب من يكون محجوراً عليه، ويكون مقاليد أموره بيدي غيره لا بيديه)) (٢)، وهذا الكلام ورد في كتابه " سيرة المؤيد في الدين داعي الدعوة " وقد اختفى الكتاب ولم يظهر إلا عند " النهضة " في الهند بنهايات النصف الأول من القرن العشرين، وكان المؤيد داعي دعوة منذ سنة ٤٥٠هـ/١٠٥٨م، وقد تلبأ بالخطر الداهم الذي يحيط بالخلافة الفاطمية من قبل الوزراء المستبدين، وأن نهايتها ستكون على أيديهم، وأشار إلى ذلك بسيرته التي دونها عام ٤٦٠هـ/١٠٦٨م، وطقى بذلك ثراث الدعوة من مصر إلى اليمن بواسطة دعائه، ورسنه، حيث كان يوجد هناك مؤيدون صانعون للإسماعيلية، وكانت مخاوفه بمكانها، فبعد وفاته، أضيف إلى بدر الجمالي من قبل المستنصر الفاطمي الإمبراطور على القضاء، وأمور الدعوة، مع مناصبي الوزارة، وأمرة الجيوش (٣) .

والحقيقة لقد كان المقريري نافذ البصيرة في كشف أسباب هذه الأزمة الاقتصادية التي ساهمت جداً بتدهور وضع الخلافة الفاطمية بهذه الحقبة في قوله : ((ثم وقع في أيام المستنصر الغلاء الذي فحش أمره، وشنع ذكره، وكان أمده سبع سنين . وسببه ضعف السلطنة . واختلال أحوال المملكة . واستيلاء الأمراء على الدولة، واتصال الفتن بين العربيل، وقصور النيل، وعدم من يزرع ما شمله الري، وكان ابتداء ذلك في سنة سبع وخمسين وأربعمائة .)) (٤) . لكن من الجدير بالذكر أن بدر الجمالي استطاع توطيد الأمور سياسياً في مصر، وتسكين الفتن فيها رغم امتدادها بالسلطة .

(١) المقريري، (إعانة)، المصدر المتقدم، ص ٢٨٤ .

(٢) الشيرازي، (سيرة نفسه)، المصدر المتقدم، ص ١٤ والتي نقلها .

(٣) ابن الطوير، (نزهة المشتاقين)، المصدر المتقدم، ص ٤٥ والتي نقلها .

(٤) (إعانة)، المصدر المتقدم، ص ٢٣ .

وقد لخص " ابن الصيرفي " أخبار الجمالي بدقة، وإجراءاته التنظيمية لشؤون إدارة البلاد في مصر جنباً إلى جنب مع نجاحاته السياسية، والعسكرية، بقوله عنه ((هو من ممالك جمال الدولة أبي الحسن علي بن عمار، صاحب طرابلس الشام وجنسه أرمني . وكان عزوف النفس، شديد البطش، عالي الهمة، عظيم الهيبة، مخوف السطوة . وما زال من شببته ينتقل في الخدم ويتدرج في الرتب ويأخذ نفسه بالجد فيما يباشره وقوة العزم فيما يروم به ويحاوله إلى أن ولي دمشق وسائر الشام دفعتين . وفي الثانية منهما قام عليه أهل البلدة وعسكرها، فخرج منها واستقر بعد خروجه بغير عكا .

وكانت الأحوال يومئذ بالحضرة قد فسدت، والأمور قد تغيّرت، وطوائف العساكر قد تبعثرت وتخربت، والفن بينهم قد اتصلت وتأكنت، والوزراء يقتعون بالاسم دون الأمر والنهي، والرخاء قد آيس منه، والصلاخ لا يُطمع فيه، ولواته قد ملكت الريف، والصعيد بأيدي العبيد، والطرق قد انقطعت براً وبحراً إلا بالخفارة الثقيلة والكلفة الكبيرة، مع ركوب الغرر، وشدة الخطر، والمارقون يتوئ بعضهم لبعض الاحتيال والغدر، ويضمّر كل منهم لصاحبه الاغتيال والبغي ... وقد كان هو بالشام يتعسر على ما يبلغه من أمرها ويثقف على كونه بعيداً عنها، وينتظر فرصة ينتهزها في المهاجرة إليها . وحين وصل أمر الإمام المستنصر بالله بالقبض على " بلدكوز " واعتقاله في خزائن الدولة، كما حصل بها كان آخر العهد به .

ودخل أمير الجيوش في شهر ربيع الآخر من سنة ٩٤٠م وستين وأربعمائة، فخلع عليه ورد النظر إليه، وبطل حينئذ أمر الوزارة، فأصلح الأحوال بالباب وأقام الهيبة ورفع منها منار الدولة، ورتب الدواوين والمستخدمين وقرر أمر الرجال والأعمال على ما هو معتبر ... ووجهه لحرب " لواته " واسترد ما كان من الأعمال بأيديهم، ثم افتتح بعد ذلك بلاد الصعيد وجعل الأعداء بين قتيل أو شريد أو طريد . ثم وصل " الأتوم " إلى أعمال الريف فخرج إليه بكسره وقتل جميع رجاله، فانهزم ثالث ثلاثة، وكان أمير الجيوش هذا موقفاً في طاعته، مظفراً في محاربه .

وبعد ذلك قرأت دعوته وأدعيته وخلع عليه بالطيلاس، وصار المستخدمون في الحكم والدعوة تواباً عنه، ويقال لهم تكتب من مجلس نظره .

وبدا في سنة ثمانين وأربعمائة يعمل سور على القاهرة المعزية وتوفي قبل تمامه . وكان ظهور وفاته في سنة سبع وثمانين وأربعمائة . ((١) . هذا ويبدو أن الخليفة المستنصر

(١) انظر (القانون)، المصنّف السكّتم، ص ٩٤-٩٧ .

كان راضياً أول الأمر عن بدر الجمالي ويرى فيه مخلصاً، ومنقذاً بديل نوجيه كتيماً إلى الولايات الخارجية، وسائر الأنحاء التي تبعت إلى مصر ليُعلم القائلين على ولاياتها بمدى أهمية نفوذ الجمالي، وصلاحياته حتى بالسياسات الخارجية .

وبإضافة إلى ما تقدم فربما كان الخلفاء الفاطميون متخوفين من منصب الوزارة منذ المرحلة المغربية لإدراكهم بأن صاحب هذا المنصب يمكن له إذا استطاع النفوذ به أن يتحكم في أمور الدولة كلها، لا بل يمكن له أن يشكل انقلاباً عليها تدريجياً، أو مفاجئاً، مما قد يؤدي بالنهاية إلى سقوطها، فهذا المنصب كان خطراً لأنه افتراض أن يكون صاحبه يمثل الرجل الثاني بالدولة، أو يعد ولي العهد على الأقل، ويستطيع أن يفعل ما لا يرضي الخلفاء الفاطميين إذا بيت ذلك، وحالفه الحظ، وساعدته الظروف، وبالفعل فإن نهاية الدولة الفاطمية كانت على يد الوزراء مادامت وجدت ثواباً خفية للإطاحة بها، ولم تصل الأمور إلى النهاية فجأة، أو بسرعة لأن قوة أجهزة الإدارة الفاطمية، ومدى ترسيخ آلية عملها بعمق، وتنسيق سيرت أمور الدولة بإحكام، وقوت بوائدها، وتمتثلها على كل الأصعدة الأمر الذي جعلها تحتاج لعشرات العقود كي تشهق فعلاً على الأسباب الرئيسية التي تمت الإشارة إليها، والتي أدت إلى ضعفها، وتدهورها، وقد وجهت ضربات عديدة وموجعة لها من قبل الكثيرين من وزراء السيوف الذين تدخلوا في شؤونها الإدارية مباشرة، مع ذلك لم يستطيعوا أن يضعفوها أركانها إلا بمساهمات فعالة من عوامل أخرى إضافية سيتأسف وقتاً، ومزبد من التدهور الاقتصادي، مع ذلك تطلبت وقتاً طويلاً لتسقط (٤٦٧-٥٦٧هـ / ١٠٧٥-١١٧٣م)، عدا عن غلبة الطابع العسكري على شؤون الإدارة عموماً ببداية مرحلة التدهور، الأمر الذي جعل بقايا وزراء الأقاليم يقتلون بالتصدي لمهام الوزارة خصوصاً، والإدارة عموماً، فمتد تسلم بدر الجمالي عمدة وزراء السيوف إلى إثبات أنهم أمهر من وزراء الأقاليم، وغيرهم بالحكم مما صير أولئك عاجزين أمامهم لفقدانهم السلطة، والنفوذ، والدعم من الخلفاء الضعفاء، ومنهم من لم يقدّر على الثبات في منصبه لبضعة أيام .

إذا ابتلع منصب الوزارة أول الأمر من قبل الجمالي كيلا يبقى منافسون له في الدولة، وأتسى القضاء، وكبار القادة، والموظفون تحت مبطرته، وقد استمر من جاء بعده في السير على متواله في التحكم بشؤون الدولة، والخلفاء، فقد نكر " ابن الأثير " عن الأفضل أنه تحكم كثيراً في أمور المستعلي بالله، ((... وكان المثير لدولته الأفضل ...)) (١)، وكذلك

(١) (الكامل)، المصنوع المقتضب، ج ٨، ص ٢٠٥ .

فعل مع الأمر بأحكام الله الذي ولي الخلافة، ((... وله خمسين سنين ... ولم يكن من تسمى بالخلافة قط أصغر منه ومن المستبصر وكان المستبصر أكبر من هذا ولم يقدر يركب وحده على القوس لصغر سنه وقام بتدبير دولته الأفضل بن أمير الجيوش ...)) (١) . وبالطبع استمر التحكم في شؤون الخلفاء، والدولة بعد الأفضل بن خلال ابنه أحمد، وقد عيّر " ابن تغري بردي " يدققة عن مدى تسلط الجمالين في هذه المرحلة بقوله : ((.. فإن أحمد هذا ووالده ووجه هم كانوا أصحاب مصر، والخلفاء معهم كانوا تحت الحجر والضيق ... وإنما كان يطلق عليهم بالوزراء لكون العادة كانت جرت بأن الملك للخليفة ...)) (٢) .

وكثير من الوزراء ممن تسلموا في هذه الفترة كانوا أصلاً ولائاً، فعلى بن السلاسل كان والياً على الإسكندرية، والصالح بن رزيق كان والياً على الإسماعيليين واليهنسية (٣)، أي أنهم قدموا من سلك ذي طابع عسكري . والجدير ذكره أنه تم إبعاد أربعة وخمسين وزيراً عن الحكم من سنة وفاة اليازوري عام ٤٥٠هـ / ١٠٥٨م، وحتى قدوم الجمالي إلى القاهرة عام ٤٦٧هـ / ١٠٧٥م (٤) .

وقد حصلت بعض الحالات الاستثنائية جراء الإضطرابات المتفاقمة، والأوضاع المتدهورة في المرحلة الجمالية أو في مرحلة وزراء السيوف، فالخليفة الأمر بقي مدة من عهده ثور وزير بعد تبعية عقل الأفضل، واستمر القائد أبا عبد الله محمد بن فاتك البطاحي، ومنحه لقب المأمون، ((فقام بأمر تولته إلى أن قبض عليه في ليلة السبت رابع شهر رمضان سنة تسع عشرة وخمسمائة ففرغ الأمر لنفسه، ولم يبق له ضد ولا مزاحم، وبقي بغير وزير)) (٥)، ولعل تقسيم النفوذ كان متوازناً بين الأمر، والبطاحي الذي وصفه ابن الصيرفي بقوله : ((وقد كان السيد الأجل الأفضل، لتوفيق الله إياه ورافته برعاياه، قد ألقى مقاليدته وسياسته الخاصة والعامة إلى الأجل المأمون خلد الله إياه فقوم كل معوج منادى، وأصلح كل مختل فاسد، وحرص على الخيرات حرصاً شهد له بقوة الدين وصحة اليقين، ونال به الرضى من الخلق تبارك وتعالى ومن المخلوقين .)) (٦)، ولعل هذا الوزير حاول أن يقلد

(١) ابن الأثير، (الكامل)، المصدر المتقدم، ص ٢٠٥ .

(٢) (النجوم الزاهرة)، المصدر المتقدم، ج ١٥، ص ٢٤٨ .

(٣) ابن خلدون، (تاريخ ابن خلدون)، المصدر المتقدم، ج ٤، ص ٧٤ والتي تليها .

(٤) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ١٦ .

(٥) المقرئزي، (تعاطف)، المصدر المتقدم، ص ٣١٥ .

(٦) (القانون)، المصدر المتقدم، ص ١٠٢ .

وزراء هذه المرحلة ببعض الإجراءات التي بدت ايجابية نوعاً ما .
فوزير التفويض حَقَّ له التصرف في شؤون الدولة كما يزيد، وبالتالي انعكست
الأمر إيجاباً، أو سلباً على البلاد والعباد حسب نيته ومدى تفضيله المصلحة العامة على
الخاصة، وهذا ما ندر جداً إبان هذه المرحلة، فحتى السلطان العسكرية، والقضائية عتفا تحت
سلطان وزير السيف كونه النائب الأول للخليفة، والمتصرف الفعلي الأوحد في شؤون الدولة،
ومقلد كبار الموظفين مناصبهم في الإدارات المركزية والفرعية، والمحلية، مع شتى أنواع
الوظائف الهامة في مؤسسات الإدارة، أما الوظائف الثابتة داخل الدواوين، ومواليها من أجهزة
فرعية، فقد تم اختيار موظفيها، وتعيينهم، من قبل كبار الموظفين المعينين أصلاً من طرف
الوزير المتسلط، فهو بطبيعة الحال ومنذ فترة وزراء التنفيذ حَقَّ له النظر، والإطلاع على
شؤون الموظفين، وترشيح من يزيد تعيينه، أما بعدما سادت وزارة التفويض، فقد عدا الوزير
يتصرف متجاوزاً حدوده، حتى كئائب أول للخليفة، فيبدل موظفي الإدارة على هواه بما
تقتضيه مصلحته، ومقدار الرشوة المدفوعة له، وحسب ميوله المذهبية .



الخطبة الثانية

موازنة بين الأساليب الخاصة بإدارة الدولة
والرفاهية عند الجائحين الجاهلية والفاطمية

مكتبة جامعة الأردن
مركز البحوث والدراسات
مطبع بالغة العربية

موازنة بين الأساليب العامة لإدارة الدولة والخصايص منه المخابرات السياسية والخطابية

مما لا شك فيه أن الخلافة العباسية مثلت عصراً زاهراً، وساطعاً في التاريخ العربي الإسلامي، لاسيما بمرحلة من مراحلها التي انحصرت بالمائة سنة الأولى إبان قوتها (١٣٢-٢٣٢هـ/ ٧٥٠-٨٤٧م)، ولعل من الطريف بدء هذه الموازنة بكلام المقرئ جلاء فيه : ((وكان المهدي يُشبه في خلفاء بني العباس - بالسفاح، فإن السفاح خرج من الخيمية بالشام بغالب الخلافة، والسيف يقطر دماً، والطلب مراصته، وأبو سلمة الخلال يؤمن له الأمر، ويبث دعوته ؛ وعبد الله خرج من سلمية - في الشام - وقد أوكيت العيون علي، وأبو عبد الله الشيعي ساع في تمهيد تولته وكل منهما تم له الأمر، وقتل من قام بدعوته .)) (١)، والغاية من هذه الموازنة، هي زيادة الترسخ في الأذهان لدى قعالية كل من المؤسسات الإدارية عند كلا الطرفين، عندهن كشف نقاط التشابه، والافتراق، وأساليب الإدارة، ودرجة تماثلها، وتباعدها عند من كانوا قائمين أقباء علي الخلافتين المذكورتين، مع الأخذ بعين الاعتبار فوارق الظروف المكانية، والزمانية والسياسية وغيرها بينهما . فالخلفاء العباسيون منذ بدايات تكوين خلافتهم التي قامت على أكتاف الشيعة مستقلة القسار مشاعر المؤيدين لأحقية آل البيت بخلافه المسلمين أدركت مثلها مثل الخلافة الفاطمية مدى خطورة منصب الوزير ما دام وبعين الرعاية على الأقل يجب أن يمثل الرجل الثاني في الدولة بعد الخليفة، لذا عمد الخلفاء العباسيون الأولون إلى مراقبة هذا المنصب، وسعى أولهم وهو أبو العباس السفاح (١٣٦-١٣٦هـ/ ٧٥٠-٧٥٤م)، إلى التخلص من أول وزير عهده، وهو " أبو سلمة الخلال " على الرغم من تفويضه له حق التصرف ببعض الأمور الهامة كالإشراف على عمل الدواوين، وغيرها، لكنه قتله بعد إدراكه عدم توفر القناعة لديه بأحقية العباسيين في خلافة المسلمين، وعلى معرفته به أنه كان ((سمحاً، كريماً، كثير البذل، مشغولاً بالسلاح والدواب، قصيحاً، عالماً بالأخبار والأشعار والسير والجدل والتفسير، حاضر العجلة، ذا يسار، ومروءة ظاهرة)) (٢)، وأبو سلمة أراد أن يكون الخليفة العباسي ملكاً، وليس

(١) (إعجاز)، المصدر المتقدم، ص ١٠٢ .

(٢) ابن طياعيا (الفخري)، المصدر المتقدم، ص ١١١ .

حاكماً، فهو لم يكن مؤمناً بالدعوة العباسية، أو مؤيداً لها بدوافع دينية، وعقائدية، فقام السفاح مع أخيه بانقلاب عليه، وتم اغتياله على يد الجيش، ولذلك تميز العصر العباسي الأول بالصراع بين الخلافة، والوزارة، واستفاد من ذلك الجيش، فتولى كبار متفقيهيه، وقادته السلطة بعد المعتصم . أما عثم الفاطميين فعلى العكس تماماً كان أبو عبد الله الداعي مؤمناً بدعوة مولاة المهدي، ومخلصاً بدوافع دينية، وعقائدية بإمامه، فقد أراد أن يملك، ويحكم بل طلب منه أن يحتجب عن الناس زيادة في قدسيته، غير أن ميول أبي عبد الله الداعي لحياة النقشب، وخدمته الدعوة بزهد، وظهور المهدي أمام الناس بأبهة الملك ساهم في قدح فتيل الشرارة الأولى بينهما، فتخلص المهدي من المذكور الذي لم يكن بمثابة وزير فحسب، بل مؤسس للخلافة الفاطمية في المغرب، وناشر دعوتها الفعلية حين بدأ المهدي يشعر بامتعاضه منه، لنقد له بأسلوب تعامله مع الرعية مما اضطره للتخلص منه بعد إدراكه سعيه للتغيير انقلاب ضد دولته الناشئة، ولعل مقارنة تخلص الفاطميين منه مع تخلص العباسيين من أبي مسلم الخراساني أبلغ، للعب الأخير ما يشبه دور أبي عبد الله الشيعي بالنسبة لقيام وتجاح الخلافة من حيث درجة فعاليتها السياسية للدعوة، ولعل في "أبو مسلم الخراساني" حياة، أو أبو مسلم الخراساني، وأبو عبد الله الشيعي، وعسوا بمثابة وزراء، أو رجال قوي مرتبة ثانية بعد الخلفاء لربما تغير شيء ما في الأساليب الإدارية، والسياسية للعامة في كلتا الخلافتين . ويمكن القول إن الاستتار في شؤون الحكم عند الفاطميين لاسيما إبان المرحلة المغربية التوطيدية لم يكن يقل عنه الاستتار عند العباسيين، وإذا كان الخلفاء العباسيون قد تخلصوا ممن شكل خطراً عليهم، فإن الفاطميين تخلصوا من منصب الوزارة كونه طويلة المرحلة المغربية على الأقل، وقد علم تمام العلم أبو العباس السفاح (١٣٢-١٣٦هـ/٧٥٠-٧٥٤م)، وأبو جعفر المنصور (١٣٦-١٥٨هـ/٧٥٤-٧٧٥م) أن أبا مسلم هذا الرجل القوي لم يتيح للعباسيين التصرف الإداري، والمياسي كما يشاؤون، مما كَوّن الدافع الأماسي عندهم للتخلص منه، لاسيما وأنه ((كان في نفس المنصور قديماً هزأت من أبي مسلم، وكان بينهما شائعه وقد كان المنصور أشار على أخيه السفاح بقتله، فامتنع السفاح، وقال : كيف يكون ذلك مع حسن بلائه في دولتنا، فلما ولي المنصور الخلافة أرسل أبا مسلم إلى الشام لحرب عمه عبد الله بن علي بن العباس (اضرب الإثنين ببعضهما) .. فلما ظفر أبو مسلم وغنم جميع ما كان في عسكر عبد الله بن علي، والهزم عبد الله إلى البصرة، وأرسل المنصور بعض خدمه لاحتاط على باقي العسكر من الأموال، فغضب أبو مسلم، وقال : أمين على الدماء، خائن على الأموال، وشتم المنصور، وكتب بعض أصحاب الأخبار بذلك

إلى المنصور، وعزم أبو مسلم على الخلافة، وأن يتوجه إلى خراسان، ولا يحضر عنه المنصور، فخاف المنصور أن يتوجه أبو مسلم إلى خراسان بهذه الصفة، فتفسد عليه الأمور هناك ((١)). وبالنسبة لجأ المنصور إلى أسلوب المكر، والدهاء والغدر، رغم كل حرص أبي مسلم منه الذي لم يتوقع غدر المنصور به، وخيانتة بكفيلة "عيسى بن موسى"، بينما كان المنصور قد أعد ((جماعة من أصحابه خلف الستور، بأيديهم السلاح، فأوصاهم أنه إذا ضرب به بإحدى يديه على الأخرى، يخرجون فيقتلون أبا مسلم، فلما دخل أبو مسلم عليه قال له: أخبرني عن سيفين وجدتهما في عسكر عبد الله بن علي. فقال أبو مسلم هذا أحدهما، وكل في يده سيف، فأخذه المنصور ووضع تحت مصلاه... فضرب المنصور بيده على الأخرى، فخرج أولئك نفر، وخطبوا بالسيف،... ودخل عيسى بن موسى فقال: أين أبو مسلم يا أمير المؤمنين؟ فقال المنصور: هو ذاك في اليسار، فقال قتله؟ قال نعم، قال: (إن الله ولنا إليه راجعون) بعد ثلاثه، وفعله، وأمانه؟ وكان المنصور قد آمنه، وكفل عيسى بن موسى ذلك ((٢)). وبذلك يكون العباسيون قد تخلصوا من ثاني شخصية كبيرة لديهم أمكن أن تشكل خطراً على استقرارهم في الحكم، وعلى مصالحهم، كما فعل الفاطميون بأبي عبد الله الشيعي، وبهذا قضى أبو مسلم الذي وصف بأنه كان ((رجلاً مهيباً، ذاهية شجاعاً، ليلاً جريئاً على الأمور، فطناً، عالماً قد سمع الحديث، وعلم من كل شيء)) ((٣)).

إذا ظهرت سمة الاستئثار في شؤون الحكم والصحة عند قسائمي الخلافتين المذكورتين سواء بالتخلص من كبار الأعوان ممن أمكن لهم تشكيل خطر على الخلفاء، أو بعدم منح صلاحيات واسعة من الخلفاء العباسيين إلى وزراءهم في عصر قوتهم، وبالغاء هذا المنصب نهائياً عند الفاطميين طيلة المرحلة المغربية، لأنهم كانوا أشد قلقاً وحذراً من العباسيين كونهم أسسوا خلافتهم تحت الملاحقة العباسية، وشعروا بالقلق من جماهير السنة الغفيرة قياساً بهم، مع الإشارة إلى أنه ((... لم يعرف نظام الوزارة كذلك في الدولة الإسلامية قبل وصول العباسيين إلى الحكم، وأول من دعي بالوزير من رجالهم: أبو سلمة حفص بن سليمان الخلال الذي كان يُلقب "بوزير آل محمد" ...)) ((٤)). فالمهدي الفاطمي لم

(١) ابن طباطبائية، (التفري)، المصدر المتقدم، ص ١٢٢.

(٢) ابن طباطبائية، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

(٣) ابن طباطبائية، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

(٤) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ١٢.

يعتمد على وزير في تونس، كذلك المنصور العباسي لم يعتمد فعلياً على وزير في بغداد، فالدولة الفاطمية بأرائل نشأتها كانت بطور الترسيع تطلبت إشرافاً شخصياً، وإدارة مباشرة من قبل الخليفة الفاطمي، ومتابعة دؤوبة لأمرها مثل الدولة العباسية أول نشأتها، فالمنصور العباسي ((لم تكن الوزارة في أيامه طائفة : لاستبداده واستغنائيه برأيه وكفائته، مع أنه كان يشاور في الأمور دائماً، وإنما كانت هيئته تصغر لها هبة الوزراء، وكانوا لا يزالون على رجل منه وخوف، فلا يظهر لهم أبهة ولا رونق .))(١)، وقد حصل التدرج نفسه تقريباً فيما بعد بكلتا الخلفتين من حيث بدء اعتماد منصب الوزارة، ومساهمة قوة شخصية الوزير وخبرته، وتغاية بالعمل وإخلاصه للدولة وبعلو شأن هذا المنصب عند العباسيين، والفاطميين على السواء، فالخليفة العباسي المهدي أبو عبد الله محمد ((في أيامه ظهرت أبهة الوزارة، بسبب كفاءة وزيره، أبي عبيد الله معاوية بن يسار . . وكان كاتب الدنيا، وأوحد الناس حذقاً وعلماً وخبرة))(٢) . وأيضاً فقد لُقّب الوزير العباسي الفضل بن سهل بالوزير الأمير لعلو شأنه (٣) . مع حصول صلاحيات بعض وزراء العباسيين إلى أمور غاية بالحساسية ارتبطت مباشرة بإدارة دواوين الدولة، فالوزير ابن يسار أمث الذكر كان قد ((جمع له (المهدي) حاصل المملكة، ورتب الديوان، وقرر القواعد .))(٤) . ويكفي ذكر ابن كلّاس من الجانب الفاطمي مع اليازوري كأمثلة، مقابلة لمدى رفعة مكانة بعض الوزراء حتى بطور قوة الخلفتين، لكن ابن كلّاس قد أمس مؤسسة الوزارة، ودعوية في مصر للفاطميين، ولم يفعل مثل ذلك أي من الوزراء العباسيين . حقيقة إن الفاطميين كانوا محظوظين جداً بهذه العبقرية عند وزيرهم المذكور . مع ظهور نوع من التشابه أيضاً في خط سير تعامل الخلفاء العباسيين، والفاطميين مع وزراءهم الذي تجسد فيما منحه لهم من درجة الصلاحيات والتفويض إشعارهم لهم بقدرتهم على كبح جماحهم في أية لحظة، وأنهم لا يترددون بسجنهم، وحتى يقتلهم عند اللزوم، وهذا ما رشح التشابه في الاستئثار، فعديدون هم الوزراء الذين سجنوا، أو قتلوا عند الطرفين بأمر من الخلفاء، فمثلاً قتل أبو جعفر المنصور وزيره "أبا أيوب سليمان المزياني" عقاب سعي السعاة به في تهمة سرقة أموال للدولة(٥)، وكذلك الخليفة

(١) ابن طياتيا، (البحري)، المصدر المتقدم، ص ١٢٧ .

(٢) ابن طياتيا، المصدر نفسه، ص ١٢٣ .

(٣) ابن طياتيا، المصدر نفسه، ص ١٢٥ .

(٤) ابن طياتيا، المصدر نفسه، ص ١٢٣ .

(٥) ابن طياتيا، المصدر نفسه، ص ١٢٨ .

العباسي الهادي (١٤٤-١٧٠هـ/٧٦١-٧٨٦م) قد قتل الوزير الربيع، وإن كان السبب المعروف هو شخصي، ((وكان سبب قتله أنه أهدى جارية حسناء إلى المهدي بن المنصور، فوهبها المهدي لابنة موسى الهادي، فغلب حبها عليه، وأولدها أولاده، فلما صار الهادي خليفة سعى إليه أعداء الربيع، وقالوا له : إنه إذا رأى بنيك قال : والله ما وضعت بيني وبين الأرض أطلب من أم هؤلاء، فعظم ذلك على الهادي : وعلى بنيه، وعلى الجارية أيضاً، فتناول الهادي قدحاً فيه صل مسموم، فشربه فمات ليومه وذلك في سنة سبعين ومائة.)) (١) . كذلك سجن المهدي وزيره " أبا عبد الله يعقوب بن داود " فترة طويلة لعدم تنفيذه أمراً كان قد كلفه به، وهو قتل رجل شيعي، وقد أبقاه حياً مدة طويلة في بئر مظلم، حتى أخرجه هارون الرشيد (١٤٩-١٩٣هـ/٧٦٦-٨٠٩م) فأنقذ بصره، ليعيش فترة قصيرة بعد خروجه ويموت (٢) . هذا وأن لقب ذي الرياستين الذي أطلق على من تسلم منصب الكناية والإشباع وكان فارساً، أو أميراً، أو قائداً فقد ظهر بكلتا الخلافتين . وكما تشابه خلفاء الدولتين يتعاملهم مع وزرائهم في مرحلة قوتهم تشابهوا يتعامل وزرائهم معهم في مرحلة ضعفهم . فمثلاً عين الوزراء المستبدون الخلفاء الفاطميين في طور انهيار دولتهم، فعن الوزراء الأقوياء بالخلفاء العباسيين، فلما ((مات المعتضد كان المكتفي بالوقفة، فقام الوزير القاسم بن عبيد الله بأخذ البيعة للمكتفي، .. وكتب إليه يعلمه بذلك، ووجه إليه بالبرية والقضيب، فجاء المكتفي إلى بغداد، وأقره على الوزارة، ولقبه القباة، ووجه أمر القاسم في أيام المكتفي، وعظم شأنه.)) (٣) . لا بل تجاوز بعض الوزراء الأقوياء إلى أن ضعف الخلفاء العباسيين الوزراء المستبدون إلى أن ضعف الخلفاء الفاطميين، فلم يكتفوا بتعيين الخلفاء، ومنحهم الألقاب عند العباسيين، بل حددوا من يتسلم الوزارة بعدهم، فالوزير العباسي المذكور حين شعر بخطر أجله قال للمكتفي (٢٦٣-٢٩٥هـ/٨٧٦-٩٠٨م) أن يستوزر بعده العباس بن الحسن الذي كان ضعيفاً بالحساب، وسبب الضيق للهوى بالمذاق: وثم له ذلك، و((كان يقول لنوابه بالأعمال، أنا أوقع اليكس . وأنتم افعلوا ما فيه المصلحة . ولم تزل الأمور تضطرب في أيامه .)) (٤)، وقد قضى مقتولاً. وإذا تمّ تسليط الضوء أكثر على هذه الموازنة تظهر نقاط تشابه أكبر عند كلا الخلافتين، فإذا كان بدر الجمالي قد شكل البداية العملية لتدهور الخلافة الفاطمية، على الرغم

(١) ابن طيات، (الفخري)، المصدر المتقدم، ص ١٢٣ .

(٢) ابن طيات، المصدر نفسه، ص ١٢٦ والتي تليها .

(٣) ابن طيات، المصدر نفسه، ص ١٩٠ .

(٤) ابن طيات، المصدر نفسه، ص ١٩١ .

من محاولاته تحسين الإدارة، وإنعاش أحوال البلاد المتردية، وإعادة أمنها من خلال إخضاع
 الفتن التي تشبت فيها، فقد قابله إلى حد ما الوزير ابن الفرات عند العباسيين السدي تسلم
 الوزارة ثلاث مرات إبان عهد المقتدر (٢٨٢-٣٢٠هـ/٨٩٥-٩٣٢م)، والذي وصف
 بالبراعة في تنظيم شؤون البلاد، وتقويم أعوجاجها الإداري، وضبط أوضاعها عبر تسوية
 الاضطرابات السياسية في مهارة، وسرعة فائقة تخطى بها سرعة بدر الجملي، خلا صفات
 وخصائل حميدة بز فيها الجمالي، ((وكان هذا أبو الحسن علي بن الفرات من أجل الناس،
 أعظمهم كراماً وجوراً . وكانت أيامه مواسم للناس، وكان المقتدر لما جرت له الفتنة وخلع،
 وبويع ابن المعتز، ثم استظهر المقتدر عليه، واستقرت الخلافة للمقتدر، أرسل إلى أبي
 الحسن علي بن الفرات، فأحضره واستوزره، وخلع عليه، فنهض يتسكين الفتنة أحسن
 نهوض، ودبر الدولة في يوم واحد، وقرر القواعد، واستمال الناس، ولم يبت تلك الليلة
 إلا والأمور مستقيمة للمقتدر، وأحوال دولته قد تمهدت وتولى ابن الفرات الوزارة ثلاث دفعات
 للمقتدر . قالوا كان إذا ولي ابن الفرات الوزارة يغلو الشمع والثلج والكاغد، لكثرة استعماله
 لذلك، لأنه ما كان يشرب أحد - كائناً من كان - في داره في الفصول إلا الماء المثلج،
 ولا كان أحد يخرج من عنده بعد المغرب إلا وبين يديه شمع كبير نقي . صغيراً كان أو
 كبيراً، وكان في داره حجرة معروفة بحجرة الكاغد، كل من دخل واحتاج إلى شيء من
 الكاغد أخذ حاجته منها . كثر إجماع الرجال جامعة

حدث عنه أنه قال : ما رأيت أحداً من أرباب الحوائج إلا كان اهتمامي بالإحسان
 إليه أشد من اهتمامه قال : وكان قبل الوزارة يجعل لجلسائه وندمائه مخاد يتكون عليها، فلما
 ولي الوزارة لم يحضر الفرائشون للندماء والجلساء تلك المخاد، فأنكر ذلك عليهم، وأمر
 بإحضار المخاد، وقال لا يراني الله يرتفع شأنه يحط منزلة أصحابي . ولما جرت فتنة ابن
 المعتز، واستظهر المقتدر، واستوزر أبو الحسن بن الفرات، أحضرت إلى ابن الفرات رقاع
 من جماعة أرباب الدولة، تنطق بميلهم إلى ابن المعتز، وانحرافهم عن المقتدر، فأشار عليه
 بعض الحاضرين بأن يفتحها ويظالمها، فيعرف بها العدو من الصديق، فأمر ابن الفرات
 بإحضار الكانون وفيه نار، فلما أحضر جعل الرقاع فيه بمحضر من الناس، ولم يفت على
 شيء منها، وقال للحاضرين : هذه رقاع أرباب الدولة، فلو وقعنا عليها تغيرت نيائنا لهم،
 ونيائهم لنا، فإن عاقبتهم أهلكتنا رجال الدولة، وكان في ذلك أتم الوهن على المملكة، وإن
 تركناهم كنا قد تركناهم ونيائهم متغيرة، وكذلك نيائنا، فلا ننفع بهم، وما زال ابن
 الفرات ينتقل في الوزارة إلى المرة الثالثة، فقبض عليه وقتل، وذلك في سنة اثنتي عشرة

وثلاثمائة ((١)).

أما فيما خصّ الوزراء السبعة الذين تسلطوا على الخلفاء في أطوار الضعف والتكبر، فالأمثلة وافرة عنهم في كلتا الخلافتين، وقد مرّ العديد منهم عند الفاطميين في هذا البحث، ووجد الكثيرين منهم عند العباسيين مثل أبي علي محمد بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان إبان عهد المقتدر بعد قبضه على ابن الفرات، و((كان الخاقاني سيئ السيرة والتدبير، كثير التولية والعزل . قيل إنه وكى في يوم واحد تسعة عشر ناظرًا للكوفة، وأخذ من كل واحد رشوة، فالتحق واحد واحد، حتى اجتمعوا جميعهم في بعض الطريق، فقالوا : كيف نصنع ؟ فقال أحدهم : إن أردتم النصفة فينبغي أن يتحدروا إلى الكوفة آخرنا عهدًا بالوزير . فهو الذي ولايته صحيحة، لأنه لم يأت بعده أحد، فاتفقوا على ذلك، فتوجه الرجل الذي جاء في الأخير نحو الكوفة، وعاد اليافون إلى الوزير، ففرقهم في عدة أعمال . وهجاه الشعراء وقبض المقتدر عليه وحبسه، واستوزر علي بن عيسى الجراح . ((٢))، ولكن لم يتخذ الفاطميون وزراء مصريين، فابن كلاس كان يهوديًا عراقيًا كما هو معلوم، واليازوري فلسطينيًا من بلدة يازور، الأمر الذي زاد في الشك بين الأهالي المصريين أو النصارى المصريين، والحكومة الفاطمية، وبدر الجمالي كان أرمنيًا ذلك الذي تلقب "بأنير الخويش" تارة ابنه الأفضل، فتلقب "شاهنشاه" ليمسي ملك الملوك، وقوى الخليفة، وأية سلطة في مصر، مما شجع الوزراء المستبدين على الوصول إلى الحكم بالسيف، فقتل الخويش الأضعف مما ساهم جدًا في زيادة تدهور وضع الخلافة، حتى سهل على صلاح الدين فيما بعد قطع الخطبة للعاضد الخليفة الفاطمي الإسمي والآخر، وبالتالي سقطت الخلافة الفاطمية . أما عند العباسيين فقد كان يوجد وزراء عراقيين مثل ابن الفرات وغيره . ويمكن القول إن الخلافتين اعتمدتا بإدارة دولتهما على للتواوين الأساسية والفرعية، لكن عند الدواوين الفرعية، وتشعبات الأجهزة الإدارية ظهرت عند الفاطميين أكثر، وكانت الكبيرة لديهم أبلغ أثرًا وأكثر تعقيدًا، وأوسع أعمالًا، وشمولًا من التي عرفت عند العباسيين، فقد ظهر عند الفاطميين ديوان الجهاد، أو العمائر، ليغطي إدارة التوسع الصناعي على الصعيد العسكري، خلا ديوان المفرد، وديوان المجلس، وديوان المستغلات، وديوان الرواتب، وهذه لم تظهر عند العباسيين، لكن ظهر ديوان عند هم لم يظهر عند الفاطميين بالتسمية نفسها، وهو "ديوان النهر"، وإن كان ديوان الأحياس عابدة

(١) ابن طباطبا، (الفخري)، المصدر المتقدم، ص ١٩٥ والتي تليها .

(٢) ابن طباطبا، المصدر نفسه، ص ١٩٧ .

عند الفاطميين، بالجزايات المنتظمة التي أشرف عليها الديوان المذكور، علماً أن ديوان البر قد اقترن وجوده بالوزير العباسي الغدا "علي بن عيسى" الذي ((نهض بأمور الوزارة، وضبط الدواوين والأعمال، وقرر القواعد، وكانت أيامه أحسن أيام وزير . قالوا ما كان يعاب علي بن عيسى بشيء أكثر من قولهم إنه كان ينظر كثيراً في جزئيات الأمور، وربما شغفلته عن الكليات، ولما ولي الوزارة فشلت صدقاته وميراته، ووقف وقوفاً كثيرة من ضياع السلطان، وأقرده ديواناً يسماء ديوان البر، جعل حاصله لإصلاح الثغور، وللحرمين الشريفين ...)) (١)، ولكن كما جلس وزراء فاطميون في طوري القوة والضعف داخل ديوان المظالم، وأشرفوا على الدواوين الرئيسية، حصل الأمر عينه عند العباسيين، فالوزير علي بن عيسى المذكور جلس في ديوان المظالم من طلعة الفجر حتى العصر لرفع الظلم عن الرعية، وقد وصف بخله، وبأنه ((... اقتصر على أقل الطعام، وأحسن الملبوس، وولي الوزارة للمقتدر مراراً، كان هو وأبو الحسن علي بن الفرات يتناوبان الوزارة، مرة هذا ومرة ذلك .)) (٢) . مع العلم أن التعددية الوزارية بمعنى الكلمة لم تظهر عند الشرفيين، مع وجود تشابه في مهارة استخدام كل منهما لغيره البري، وحسن إدارة بنوعيه البري والجزري، وإن كان الفاطميون قد استخدموا الزجل منذ أيام المهدي كما من سابقاً، وسبقوا العباسيين بذلك لأن هؤلاء لم يستخدموه إلا في العصر العباسي الثاني، وبطور ضعيف وكدهور دولتهم أيام المقتدر، حينما لمعت النقرة برأس الخليفة العباس أحمد بن عبيد الله بن أحمد بن الخطيب"، فكافأه المقتدر عليها باستوزاره له، وكان ((صالح الأدب، جيد العقل، مليح الخط، بليغاً، يذاكر بجميل الأخبار والأشعار . كان السبب في ولايته أمراً عجيباً، وهو أن أبا العباس المذكور كان يلاطف أصحاب المقتدر، ويتردد إليهم ويهاديهم، وكانوا يحيونه، ويتعصبون له دائماً، ويصفونه عند المقتدر، فاتفق أن حصل فتق من الفتوق ببعض الجهات فجهر المقتدر جيشاً، وأرسله صحبة بعض أمرائه إلى تلك الجهة، ثم كان المقتدر شديد التطلع إلى أخبار هذا الجيش، فأرسل ابن الخطيب طيوراً صحبة بعض ثقائه مع الجيش، وقال لصاحبه سرح كل يوم طيوراً، وعليها الأخبار ساعة فساعة . فكانت ترد الأخبار على الطيور إلى أحمد بن عبيد الله بن الخطيب، فيعرضها على المقتدر ساعة بعد ساعة، حتى إن المقتدر لم يفقه من أمر الجيش شيء، فتعجب المقتدر من ذلك . وقال من أين يعلم أحمد بن الخطيب أخبار هذا

(١) ابن طباطبا، (الفخري)، المصدر المتقدم، ١٩٧ .

(٢) ابن طباطبا، المصدر نفسه، ص ١٩٨ .

الجيش ؟ فعرف الصورة . وقيل له من تصمو همته إلى مثل هذا وليس له تعلق بهذه القضية، فكيف يكون جده واجتهاده إذا صار وزيراً ؟ فاستوزره ((١)) في حين كان الدعاة الفاطميون المنتشرون في بغداد، والعالم الإسلامي منذ دور الستر الأول (١٩٣-٢٩٦هـ/٨٠٩-٩٠٩م) يرسلون الأئمة الفاطميين في سلمية، فخير معرفة السلطات العباسية بأمر المهدي، وهروبه منها ثم دون تمكثها من الوصول إليه لأن دعايته كانوا قد أخبروه بوسيلة بريدية أسرع، وهي الزاجل فتسكن من ترك سلمية قبل وصول رجال العباسيين إليها .

هذا وإن كانت أم المستنصر الفاطمي قد تدخلت في شؤون سياسية، وإدارة الدولة عبر أدائها التنفيذية (الستري)، وهو إبراهيم بن فضل بن سهل أبو نصر اليهودي الذي كان قد تولّى خزائن الخاص عقب أخيه أبي سعد سهل الستري (٢)، فإنها قابلت إلى حد ما أم المقتدر عند العباسيين التي حاولت التدخل في شؤون الإدارة والحكم، فالوزير نفسه أبو العباس أحمد بن عبيد الله بن أحمد بن الخطيب صاحب فكرة استخدام الزاجل في البريد العباسي كان قبل ترقية إلى منصب الوزارة كاتباً مفرغاً عند السيدة أم المقتدر، ((قالوا وكان أبو العباس صديقاً متورعاً عن مال السلطنة والرعية، محابياً للخيانة، محافظاً على الأمانة، ثم ضعف أمره وانحرفت عنه السيدة أم المقتدر، وكان كاتبها قبل الوزارة، فعزل وقبضت أمواله . وذلك سنة أربع عشرة وثلاثمائة)) (٣)

ومن نقاط التشابه بين الخانيين أيضاً اعتناء كل منهما على عناصر غير عربية سواء بالجيش، أو بالإدارة، فالخليفة الفاطمي العزيز بالله كان قد شكل جيوشاً جُلها من عناصر مأجورة، بربرية، وتركية، وسودانية، ساهمت بالنهاية في وصول مصر إلى حالة من الفوضى، والاضطرابات كانت عواقبها وخيمة على الدولة الفاطمية، وإن خطورة استخدام العناصر الأجنبية بالخلافتين لم تتوقف عند استفحال خطر هولاة، وتدخلهم في شؤون الإدارة، والحكم، وإثارة الفوضى، والفتن ضمن الجيش وغيره بل اعتبروا أحد الأسباب التي ساهمت في قيام الحروب الصليبية، أو توجه الحملات الصليبية إلى المشرق العربي الإسلامي، "فابن العبري" يزعم بكتابه "تاريخ الزمان" أن الحجاج المسيحيين تعرضوا للمضايقة من قبل مجموعات إسلامية وتركمانية في سورية، وفلسطين، مما كَوّن السبب الوحيد لتوجه

(١) ابن طباطبا، (الفخري)، المصدر المتقدم، ص ١٩٩ .

(٢) القلقشندي، (المقفي)، المصدر المتقدم، ج ١، ص ٢٥١ .

(٣) ابن طباطبا، المصدر نفسه، ص ١٩٩ .

الحملات (١) العاشمة . ولا يسمح المقام هنا بتحليل الدوافع، والأسباب المتعددة التي منها الاقتصادية، والمغامراتية التي تركزت مع غيرها في قيام الحملات الصليبية التي لم تتوقف لواقعها على الحجة التي ذكرها " ابن العبري " .

((وعندما تدخل الجند بالسياسة واستلموا مقاليد الأمور، دخلت السياسة إلى الجيش، وتغلغلت بين صفوف الجند، وحدث أن تضخم الجيش، وضم عدداً من مشاة، وفرسان نبالة، وفرسان سيافة، وفرسان حملة رماح، ومشاة رماة، وحملة رماح، وجاء رجال كل سلاح من هذه الأسلحة من إحدى أمم الدولة، ولذلك كان ما حدث بعدما استلم الجند مقاليد السلطة، أن قام صراع بين فئات الجيش، وغذى هذا الصراع رجال السياسة والمطامح والعناصر المسلحة لذلك تميز عصر تحكم الجند بعدم الاستقرار السياسي وكثرة الانقلابات وتبدل الخلافات، وكان ترك المعتصم، ثم النجاشي، ثم التركمان هم أبرز فئات الجند التي تحكمت بالخلافة (العباسية)، ...)) (٢) .

فالفاطميون عاثوا حتى من الكتاميين الذين كانوا مضطرين للاعتماد عليهم، ولكنهم أسرفوا بذلك، فصحيح أن كتابة كانت ((أشد قبائل البربر تعلّقاً بالدولة وتليداً لها)) (٣)، ولكنها أمست بالوقت عينه ((... أصبحت رماة من طائفة الفرق اضطنتها الدولة وهي طائفة الصقالبة)) .

فالصقالبة أمسوا بقيادة البراءة منهم ابن زعرور العنصرية، وقد استخضعهم الفاطميون وأستدوا إليهم دوراً لا يقل عن دور كتابة إن لم يزد ...)) (٤)، ولكن مع هذا، فقد جهد الخلفاء الفاطميون لكسب ولاء العناصر العربية في مصر وغيرها التي ثوابتهم مذهبية، وبالتالي سياسياً، ولم يعملوا كالعباسيين على تقليل أهمية العنصر العربي عبر زيادة مناصبات غيرهم، ودرجة الاعتماد على سواهم، وإنقاطهم من " ديوان العطاء " كما فعل المعتصم، فقد كان الخلفاء الفاطميون حريصين على المشاعر الدينية لأهالي مصر، وغيرها من خلال تسهيلهم لهم شؤون الحج، وإبقاء الاعتماد على جامع أحمد بن طولون، وعمر بن العباس، ودعمهما بالتجديدات وغير ذلك .

(١) تاريخ الزمان، ابن العبري، ترجمة الأب إسحق أرملة، دار المشرق، بيروت ١٩٨٦م، ص ١٢٣ .

(٢) د . زكار، (الجمع)، المرجع المتقدم، ص ٢٢ والتي تليها .

(٣) الجوزري، (سيرة الأستاذ جوتر)، المصدر المتقدم، ص ١٣ .

(٤) الجوزري، المصدر نفسه، ص ٩ .

هذا ولا مندوحة من القول إن الفاطميين قد تميزوا بشبكة إدارية معقدة تفوقت على غيرها من شبكات الدول الإسلامية الأخرى لحرصهم الشديد على تحقيق النجاحات منذ بدء دعوتهم، وانطلاق أهدافهم مستعدين من مرحلة الاخفاقات الكبرى، وفشل ثورات الشيعة في العصرين الأموي والعباسي، الأمر الذي جعلهم يتوخون الثقة، والسرية، والحذر منهجاً لهم ظلوا يتهجونه حتى بعد نجاح دعوتهم في المغرب، وانتقال دولتهم إلى مصر، مع وجود تشابه باعتماد كلا الطرفين العباسي، والفاطمي على عناصر يهودية في شؤون الإدارة، وخير مثال عن الجانب الفاطمي الوزير يعقوب بن كلاس سابق الذكر، أما عن الجانب العباسي، فيبدو الأمر كما ورد في كتاب "فيصل" ((.. أنه ما من أحد ممن حمل لقب جيهود شغل دوراً في بلاط الخليفة المقتدر بماوي الدور الذي شغله اثنان من الصيارفة اليهود، كسان اسم الأول يوسف بن فنحاس، واسم الثاني هرون بن عمران، وتقودنا هذه الحقيقة المدهشة إلى مشكلة الموظفين اليهود في أيام العباسيين، فقد وجد الخلفاء على الرغم من تقييدات الشريعة أنهم أنفسهم غير قادرين بالفعل على التخلي عن مواهب، وقدرات أهل الذمة الخاصة في بعض المهارات، وكانوا على هذا مرغمين على قبولهم في صفوف موظفيهم ((١)).

فكما عند الفاطميين عُثر عند العباسيين أيضاً من تولّى الوزارة من غير العرب، والمسلمين، فأسلموا، فالوزير "الفضل بن سهل" وزير المأمون كان ((من أولاد ملوك الفرس المجوس، وكان قهرماناً ليحيى بن خالد، وكان يهود سهيل مجوسياً في أيام الرشيد)) ((٢)، وكذلك وزير السهدي العباسي "الفيض بن أبي صالح"، ((هو من أهل نيسابور، وكانوا نصارى فانتقلوا إلى بني العباس وأسلموا)) ((٣)، وغيرهما كثير.

من جهة أخرى فقد كان الولاة التابعين إلى المركز الفاطمي (المهديّة، المنصورية، القاهرة) أكثر ارتباطاً والتزاماً من الولاة الذين تبعوا إلى المركز العباسي (بغداد) حتى إبان عصر القوة العباسية، فصحيح أن العباسيين لم يمنحوا سلطات واسعة، وكبيرة لولايتهم على عكس الأمويين، مع إكثارهم من تبديلهم خشية استئثارهم وتحكمهم بالرعية لكنهم بالوقت عينه لم يسيطروا عليهم بالدرجة التي سيطر بها على ولايتهم الخلفاء الفاطميون في

(١) (يهود)، المرجع المتقدم، ص ١٨.

(٢) ابن طباطبا، (التخري)، المصدر المتقدم، ص ١٦٤.

(٣) ابن طباطبا، المصدر نفسه، ص ١٢٧.

عصر قوتهم كولاية " الرملة " إبان عهد العزيز الفاطمي، و" يافا "، وغيرهم من ولاية الأقاليم التي تبعت إلى الفاطميين الذين لم يميزوا إقليمياً عن آخر إلا لأسباب استراتيجية، فقد ظلوا على تواصل من مراكزهم مع شتى ولاياتهم الصغرى، والكبرى عبر جهاز البريد، وإوفاد السفراء الكبار إليها، مثلما فعلوا مع المغرب العربي بعد انتقالهم إلى مصر، ففي عهد الحاكم بأمر الله تم تخصيص صيفر رفيع المستوى لشؤون المغرب كان بمثابة منسق تبعية الإدارية والسياسية إلى القاهرة، وهو المورخ والأديب الجليل أحد كتاب إفريقية " أبو اسحق إبراهيم بن القاسم القيرواني " الذي تنقل مراراً بين المغرب، والعاصمة المصرية، وأوفد عن أمراء صنهاجة لتأكيدهم العلاقة الوثيقة وتبعيةهم إلى المركز الفاطمي (١).

إضافة إلى أن الطريقين العباسي، والفاطمي كانا قد التقيا في اتخاذ مرجعية عليا واحدة في الإدارة القضائية لاسيما مع بدايات تشكل الدولة، من خلال قاضٍ رئيسي واحد قسبي البلاد، فقد شملت صلاحيات قاضي قضاء مصر الفاطمية، بلاد الشام، والمغرب، من مركزه في القاهرة، وقد تمركز قاضي العباسيين في بغداد بوصفه مرجعية كبرى لكل الأراضي والأصقاع التي وصل إليها النفوذ العباسي، وكما ذكر القاسمي (٢) «... قد كان القضاء قسبي الزمن المتقدم قاصراً على قاضٍ واحد من أي مذهب كان، ببغداد التي هي قاعدة الخلافة حينئذ، ...» (٢)، مع الإشارة إلى أن منصب قاضي القضاء كان معروفاً عند العباسيين قبل أن يعرف عند الفاطميين، فالقاضي " أبو يوسف " المتوفى سنة ١٨٢هـ - ٧٩٨م عرف عند العباسيين بهذا المنصب ولذبح أحياناً بكبير القضاة، أو قاضي العاصمة .

هذا وكما عرف " ديوان المفردة " عند الفاطميين لاسيما إبان عهد الحاكم بأمر الله عرف عند العباسيين أيضاً، وإن اختلف العمل بين الديوانين، فالأول كان هدفه مصادرة الأموال غير المشروعة، والثاني اختص بشؤون الخليفة حتى سمي أحياناً " ديوان التوقيع "، وهو نفسه الذي لاحق رئيسه وموظفوه سير عمل القائلين على شؤون بعض إدارات الدولة، وقد فوض لبعضهم التوقيع على بعض المعاملات نيابة عن الخليفة، وكسان كائنه يجلس بحضوره الخليفة في مجالس الحكم والفصل ليرفع له بعض قصص المظالم، والقضايا الشائكة للبت فيها مع الشروحات الواقية عنها، وبعد ذلك يتلقى التعليمات منه بأوجز العبارات (٣).

(١) الصنهاجي، (أخبار ملوك بني عبيد)، المصدر المتقدم، ص ٥٦ .

(٢) (مآثر، طبعة دمشق)، المصدر المتقدم، من ١٠١ .

(٣) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٢٨ والتي تليها، هامش (٢) .

لكن يبدو ضمن الإدارة الاجتماعية العامة عند كلا الجانبين أن الخلفاء الفاطميين عتوا بالمشاعر الدينية أو المذهبية عند الفئات الاجتماعية أكثر من غيرهم كحرية المعتقد، وممارسة كل فئة طقوس مذهبها المقتبسة به، أو المنسوبة إليه، عدا عن إغداقهم العطايا كما مر سابقاً على الجماهير بعموم فئاتها من خلال الجرايات الشهرية الدورية التي قتموها في المناسبات، والأعياد، والاحتفالات المتنوعة لكسب ودّها، بالوقت الذي قمعوا فيه بشدة ظواهر الشغب، ومصادر الضرر، ومسببي الإساءة للعامة، فلم يستغل أمر " التحريفش " في مصر إبان عصر قوتهم بينما استغل أمر " الزعران والشطار " في بغداد، و" الأحداث " في دمشق، وطلب، لعدم وجود ملاحقة دؤوبة، وإجراءات قمعية من العباسيين وأزك التي عرفت عند الفاطميين الذين منحوا المحتسبين سلطات واسعة، وأمرهم بضرورة لجم بل سحق مسببي التحرشات مثل المغفلين بالقتصاد الدولة، ومهربي السلع عبر الثغور والحدود، فقد لاقتى جزاء مروعاً، وميدانياً، وعلناً كل من غش، أو هرب، أو احتكر، أو سبب إزعاجاً للنساء، وغيرهن في الأسواق، والطرق وسواها، فالحقيقة إن هذا الجهاز بنا متفوقاً جداً على أمثاله من أجهزة الحسبة بالدول العربية الإسلامية، فقد استخدم فيه الفاطميون أسلوب التشهير ضد المفسدين بعد التأكد من إدبتهم، بينما اضطر " المعتصم " لنقل الأتراك من " بغداد " إلى " سامراء " تحت ضغط الشعب، وتهديده له بالدعاء عليه بعدما استغل شعبهم، وإزداد سوءهم، وكثر ضررهم للناس في الطرقات، والأسواق، واليهود حتى نشبت ثورات ضد السلطات العباسية كان من أسباب بعضها سوء تصرف الزعران .

ويزداد على ما تقدم أن إدارتي الخلافتين استخدمتا الأختام في ديوان الإنشاء، والبريد، وقد أشار ابن خلدون إلى ذلك بقوله : ((.. فهذا الخاتم الذي هو العلامة المكتوبة أو النقش للستاد والحزم للكتب خاص بديوان الرسائل وكان ذلك للوزير في الدولة العباسية ثم اختلف العرف وصار لمن إليه الترسيل وديوان الكتاب في الدولة ثم صاروا في دول المغرب يعدون من علامات الملك ...)) (١) .

ومن المعروف أن العباسيين اعتمدوا على الرايات السوداء، والبيضاء، والمظلة، ودوي الأخبار . شعارات دولتهم، بينما اعتمد الفاطميون على الرايات البيضاء، والمظلة، ودوي الأخبار .

ومن الجدير بالذكر عدم تقايم ظاهرة الإقطاع عند الفاطميين مثلما تقايمت عند العباسيين لأن هؤلاء احتاجوا لأجناد، فاضطروا للحصول عليهم إلى منح كبار القادة إقطاعات

(١) (المقدمة)، المصنف المتقدم، ص ٢٦٦ .

من الأراضي الزراعية مقابل تقديمهم أجناداً إلى الدولة فالخلافة العباسية لم تكن تستطيع تجميد قوات نظامية إبان الحرب والسلم بشكل دائم لعدم قدرتها على تقديم المرتبات والأجور الشهرية النظامية لهم، بينما لم يحتاج الفاطميون إلى ذلك، فجيوشهم كانت وافية، ونظامية، ومتنوعة، ومرعة، تحت إمرتهم بالسلم والحرب دائماً لكونهم قادرين على تقديم المرتبات الشهرية النظامية إليها، عدا الجرايات، والعطاءات، والمكافآت التشجيعية في تكرى الانتصارات وغيرها، فقرة اقتصاد دولتهم، ويميز أئمتهم ساعدتهم على ذلك، وإذا كان قد ظهر نوع من الإقطاع في عصر فاتة في المرحلة الجمالية، وإذا تقادم فاتة بالآخر هذه المرحلة أي قبل سقوط الدولة، وإذا كان قد ظهر شيء منه إبان عصر قوة الدولة الفاطمية، فهو على سبيل المكافآت وربط البحارة بالأرض فضلاً عن أن نظام ((الإلحاح)) لم يظهر في مصر الفاطمية، بل ظهر نظام ((الضمان)) لأن الزراع لم يشعروا بالخوف إبان عصر القوة الفاطمية من المستنطين والأمراء لكي يلقنوا أراضيهم إليهم، أو إلى أقرباء آخرين لحمايتهم، ثم يعملوا أئناً عندهم مثلاً حصل عند العباسيين الذين زاد باستفحال ظاهرة الإقطاع عندهم اعتماد غالبية جماهيرهم على العمل الزراعي أكثر من أي شيء آخر، بينما استقطبت الصناعة المتنوعة، والزراعة، والتجارة، والتنظيم الإداري المسلحة في الجيش، والعمل في الحدائق، والمشاتل، وشتى الحرف اليدوية، والفنية، مختلف فئات الشعب عند الفاطميين مما لم يخلق تقادماً في ظاهرة الإقطاع مثلاً حصل عند العباسيين، لأن الزراعة شككت الحرفة الغالبة على المجتمع عندهم حتى تبارى كبار المتقنين، وأمراء الدولة من قواد، وعسكر، ورجال إدارة للحصول على الأراضي كإقطاعات مثلاً حصل عند الدولة الأموية التي لم تعرف المكتاتب العسكرية المسلحة التابعة للدولة، والفرق النظامية العسكرية بشكل دائم، فالفرقة ((الذكوانية)) وغيرها لم تكن تكفي دائماً للذود عن الديار، وتنفيذ المهام، والقيام بالأعمال الجهادية على نطاق واسع .

ومن الجدير أنه كما اتخذ الفاطميون أكثر من عاصمة لدولتهم (المهدية، المنصورية، القاهرة)، اتخذ العباسيون أكثر من عاصمة لدولتهم (الهاشمية، بغداد، سامراء) .

ومن نقاط التشابه أيضاً بين طرائق التفكير السياسي، والإداري عند خلفاء الجلائيين عموماً أنهم كانوا يحضرون بعض العناصر ليسلموها مناصب في الجيش أو في مؤسسات الإدارة عبر الاهتمام بها من صغرها، وتنشئتها حتى داخل القصور الخلافة إذا لمزم الأمر، ((وتربية أبناء الأعيان من رجال الدولة بإشراف الإمام أمر يرد به تشييء طليقة من الناس مطبوعة على الولاء مغمورة بشعور العرفان نحو الدولة . والحرص على إيجاد هذه الطبقة

إنما يصدر عادة عن دولة تدين بالحكم المطلق مثل الدولة الفاطمية . وقد استمر هذا التقليد بعد انتقال الفاطميين إلى مصر وبعد زوال الدولة الفاطمية أيام بني أيوب والمماليك . ففي أيام الفاطميين في مصر كان الولاة والقواد والأمراء يختارون من أبناء الحجر، ومنهم كان يختار أيضاً الأستانون المحنكون وغيرهم من أرباب المناصب ، وخير مثل لمن ربي في قصر الإمامة الفاطمية بالمهنية والمنصورية هم بنو الحسن بن علي الكلابي . ((١))، وكذلك ربي العديد من الفرس في قصور العباسيين، وبلاطهم، وكان أشهرهم " البرامكة " الذين وصلوا إلى المنطة الفعلية إبان عهد الرشيد، فقد ((حدث بختيشوع الطبيب، قال دخلت يوماً على الرشيد، وهو جالس في قصر الخلد من مدينة السلام، وكان البرامكة يسكنون بجذائه، من الجانب الآخر، وبينهم وبينه عرض دجلة، قال : فنظر الرشيد، فرأى اعتراك الخيول، وازدحام الناس على باب يحيى بن خالد، فقال جزئ الله يحيى خيراً ؟ تصدى للأمور وأراضني من الكدر، ووفر أوقاتي على اللذة . ثم دخلت إليه بعد أوقات . وقد شرع يتغير عليهم، فنظرت فرأى الخيول كما رآها تلك المرة، فقال استبد يحيى بالأمور دوني فالخلافة على الحقيقة له، وليس لي منها إلا اسمها، قال فعلمت أنه سينكحهم . ثم نكحهم عقب ذلك .)) (٢) .

وقصلاً عما تقدم فقد ظهرت نقاط ثلاث، وتفرق فيما يخص مفهوم الخلافة، والإمامة، واتخاذ الألقاب، عند إدارة الجانبين العباسي والفاطمي، مما شكل تأثيرات إدارية، فقد ساس الخلفاء العباسيون الناس سياسة جواروا من خلالها إبقاء طابع ديني على أنفسهم بدليل الألقاب التي اتخذوها، وأسلوب حكمهم بأنهم خلفاء الله تعالى في الأرض، فوجب على الناس طاعة السلطة المقدسة المتمتزة مع الطابعين المدني، والعسكري، وبالرغم من اتخاذ الخلفاء العباسيين ألقاباً متنوعة مثل " المنصور "، و" المهدي "، و" الهادي "، وغيرها، واستعمالهم لقب " أمير المؤمنين " بكثرة، فإنهم ركزوا على لقب " خليفة " بينما تجافى الفاطميون عن تلقيب أنفسهم بالخلفاء، فلم تثبت التقود، والمراسلات الرسمية في الدولة الفاطمية استعمالهم لهذا اللقب، بالرغم من أن الخليفة يعني زعيم العالم الإسلامي منذ انتقال الرسول العربي الكريم محمد صلى الله عليه وسلم إلى جوار ربه، فأصل كلمة خليفة من فعل خلف كما هو معزوف، وبالمعنى الفقهي تعني الاستخلاف في الزمن، والمجيء بعد الآخر، وتعني أيضاً النيابة، وتسير إلى الشخص الذي جاء عقب النبي محمد صلى الله عليه وسلم،

(١) (تجويري، (سيرة الأستاذ جويري)، المصدر المتقدم، ص ١٨٥، فنان (١٢٧) .

(٢) (ابن طباطبا، (الفخري)، المصدر المتقدم، ص ١٥٥ .

كذلك عنه لقيادة أمته، وهذا لا يعني أن الخلفاء الفاطميين لم يُطلق عليهم هذا اللقب لكنهم فضلوا عليه لقب إمام لأن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه كان قد تلقب به، ولأن هذا اللقب يشير أكثر إلى استمداد السلطة من الله تعالى، ولا يقتصر معناه على المجيء بعد النبي صلى الله عليه وسلم، بينما ظهر الأمر جلي العكس عند الخلفاء العباسيين، فقد فضلوا لقب خليفة على لقب إمام لتمييزهم عن أئمة الشيعة، رغم أنهم استعملوه أيضاً، ومن الجدير بالذكر أن مفهوم الإمامة عند الفاطميين قلل جداً من إمكانيات تعرض خلفائهم لصراعات الوصول إلى العرش، لأنه ومن المبادئ الأساسية لديهم النصفة الخاصة للإمامة التي تنقل بالضرورة من الأب إلى الابن وراثياً، فكل إمام فاطمي كان يوصي بالإمامة من بعده لابنه، وقد استمر ذلك طوال عصرهم باستثناءات ثلاث هي: حين أوصى الحاكم بأمر الله لابن عمه عبد الرحيم أو عبد الرحمن بن إلياس، أو ابن أحمد الذي دبرت ست الملك سجنه داخل القصر بعد إحضاره من الشام عقب مقتل الحاكم، لتولي ابنه الظاهر، وقد انتهى مصيره بالقتل أو الانتحار، وكانت المرة الثانية عقب موت "الأمر" قبل أن يُعقب، فانتقلت الخلافة إلى الحافظ، وهو ابن عمه، والثالثة بعد الخليفة "المعز" الذي توفي وعمره إحدى عشرة سنة في قبل أن يتزوج، فخلفه ابن عمه العاضد^(١)، لكن مفهوم الإمامة هو الذي اضطر الإمام لتعيين ولي عهده مهما يكن صغير السن الأمر الذي تم استغلاله من قبل الأوصياء والوزراء الذين استبدوا بمشور الحكم فيما بعد.

وفي ختام هذه الموازنة أود التأكيد على أمر هام هو أنني لم أقصد تقصيل أي من الإدارتين العباسية، أو الفاطمية على غيرها، أو أيها كانت الأفضل في تنظيم الدولة، وإدارة شؤون الرعايا والفتا. الاجتماعية، فالجميع حكمتهم ظروفهم، وكل الخلفاء الذين مووا في حياة الخلافتين المذكورتين هم قادة عرب نعتز، ونفخر بهم، وبمن سبقهم، وبمن لحقهم، وإنما غايتي من هذه الموازنة هي محاولة إغناء هذا البحث البسيط رغم إمكانياتي المتواضعة، وليلتقي عبر هذه الموازنة، ومن خلالها عصفت قوة نظام الإدارة الفاطمية، مع نخرة المعتصم العباسي.

(١) المقرئزي، (تعاظ)، المصدر المتقدم، ص ٣١١ هامش (١).

- خاتمة -
- ملخص باللغة الفرنسية -

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة جامعة الأردن
مركز البحوث والدراسات الجامعية

خاتمة

هكذا ومن خلال ما تقدم في هذا البحث يتبين أن الدولة الفاطمية قد تميزت بمؤسسات إدارية بالغة التعقيد، والأهمية، والدقة، أدت إلى قوتها السياسية، والاقتصادية. وابتدعت علائم القوة التنظيمية لسؤن الإدارات المتنوعة داخل الدولة الفاطمية منذ بدايات نشوء دعوتها في المغرب العربي، وقد ساهم في تلك القوة ما اكتسبه الفاطميون من الخبرة التي استمدوها من دور السكك الأول (٢٩٣-٢٩٦هـ/٨٠٩-٨١٢م)، فكانوا قد تعاملوا في سرية بالغة لبث مفاهيم دعوتهم من خلال نشرهم شبكة متخفية وواسعة من الدعاة السريين تمكنت بالحرص الشديد، وفنون التكر من تحقيق النجاحات بالتنسيق المدمج مع قيادتها التي تمتعت بالدعاة الكبار ممن شكلوا الحلقة التي أحاطت بعقل الدعوة وموجهها الأول وهو الإمام. فمنذ أن صار الحمام الزاجل من بغداد خوجها من قبل كوادر الدعاة الفاطميين وأوصل الرسائل المثيرة إلى المهدي في سلمية بعد عزمه هذا الأخير على التوجه من حيث الظاهر إلى اليمن ضليماً في نيته المقرب غير مبصر بعد أن كانت قد وصلت له معلومات من داعيته الأكبر أبو عبد الله الشيعي رحلت بقدومه إلى المغرب الذي انتفى عشييه، وأنعست ثماره جراء الغرس والحرث لينور وثمار الدعوة بعدما اقتنع أبو عبد الله الداعي الأعشاب الضارة حولها، وقلم الأعصان، وفرش البساط لاستقبال مولاه المهدي، ثم قضى بأمره مأسوفاً عليه منه ذاته، ليطلق المهدي مثبثاً، ومجدداً لإجراءات أبي عبد الله الإدارية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية مستفيداً من الموروث الإداري الأغلبي، ليستمر التاريخ الفاطمي ستين سنة في المغرب على الرغم من عناد الزناتيين، وأموي الأندلس، ولينصيدي الحليفان الفاطميان القائم بأمر الله (٢٧٨-٣٣٤هـ/٨٩٦-٩٤٦م)، والمنصور بالله (٣٣٤-٣٥١هـ/٩٤٦-٩٥٣م) لصاحب الحمام أبي يزيد مخلد بن كيداد النكاري الألباضي الذي خرج ضد الفاطميين، وانتهت حركته بالفشل بعد أن أُرقتهم، وهددت دولتهم الناشئة بالسقوط وأزقتهم الكثير من الدماء، إلا أن انتصار المنصور استأنف الحكم الفاطمي في المغرب، وتسم الانتقال إلى مصر بمثابة مرحلة ثانية من مراحل خطة السيطرة الفاطمية على العالم العربي الإسلامي، تحت الراية البيضاء، حيث اللون الأبيض شعار آل البيت، وقد تم تأسيس عواصم،

ومدن فاطمية في المغرب العربي منها المهدية، والمنصورية، والمسيلة، وأشير، وزلزل،
والرمانة، والقاسمية، حتى تعطف التاريخ انعطافاً كبيراً في حياة هذه الدولة إثر الانتقال إلى
مصر لتظهر البراعة الإدارية الفاطمية على أشدها، حيث وجب أول الأمر التغلب على
أسباب المجاعات المضنية التي كانت تضرب مصر، وتم النجاح إلى حد كبير في ذلك، مع
الشروع بتفعيل عمل المؤسسات الإدارية، وجعلها نابضة بالعمل، والدقة، والتنظيم، لتغطية
التوسع الذي وصلت إليه الدولة الفاطمية، حتى قال ابن طباطبا ((وكادت هذه الدولة أن تملك
ملكاً عاماً، وأن تدين الأمم لها)) (١)، فتوسعت الدواوين المركزية، وكثرت الأجهزة الفرعية
لتغطية جوارب التفعيل الاقتصادي الذي أدركته المؤسسات، وسائر تشعباتها للاستفادة من كامل
قوة الطاقة البشرية التي تفرزت على اختلاف فئاتها، ومشاربها في مصر بغية تقوية الاقتصاد،
وكل ذلك تحت رقابة صارمة لإدارة الحسبة التي لم تسمح بأدنى أنواع الخلل، أو الغش، والتي
لم يستلم منها حتى كبار الموظفين إذا أفسدوا، ولا الصبية إذا تسكعوا، وذلك لفرط عناية
الفاطميين في الإدارة الاجتماعية كسباً للرعية سواء بالعطاءات والجزايات، أو بوسائل الترفيق،
وقد وصلت صلاحية أجهزة الحسبة إلى مراقبة عمل الطوائف، وعلى طرحتها الطحين نقياً،
ونظيفاً، عدا عن مراقبة عمليات الاستيراد، والتصدير خشية التهريب على الثغور، وحتى
ملاحقة الكلاب والأبقار المربوطة، ومنع ذبح المواشي السليمة إبان الضائقات الاقتصادية، وقد
نهج الفاطميون على آلة إدارية خاصة في مؤسسة الحسبة منذ الأيام الأولى لهم في مصر
معتمدين على أسلوب التشهير ضد المخالفين لحفر آثار نفسية لا تنسى عندهم، وأول من تسلم
مؤسسة الحسبة لهم في مصر، وأدار شؤونها هو جوهري الصقلي الذي ((.. منع .. يمنع
الشراء إلا بعد سلخ الغنم، وكان يباع مسموماً بجلده)) (٢)، مع إدارة شؤون النيل من
القاهرة التي شكلت حصناً للفاطميين دون غيرهم من المصريين مما زاد في عزلة الشعب
المصري عنهم، فقد ((وردت كتب الإخشيدية، والكافورية من الشام بطلب الأمان، فأمنهم
ووافي منهم في ذي الحجة ستة آلاف، بأنزلهم جوهراً خارج القاهرة)) (٣).

وهذه المنعوية المادية، والمنعوية كانت تمضي في قلب الأحداث السياسية،
والعسكرية، بما تعرضت له الديار المصرية، والأقاليم التي تبعت إلى المركز (القاهرة) من

(١) (الفخري)، المصدر المتقدم، ص ١٩٣ -

(٢) (القلقشندي)، (السقلى)، المصدر المتقدم، ج ٣، ص ١٠٦ .

(٣) (القلقشندي)، المصدر نفسه، ص ١٠١ .

تمردات داخلية، وصدامات خارجية، وقد جهد الخلفاء الفاطميون لإبقاء الأطراف مرتبطة بالمركز ارتباطاً وثيقاً قدر الإمكان بهدف الاستمرار إلى النجاح المنشود، فلم يرضوا بأن يناقشهم أحد حتى لو كان من ضمن إداراتهم، لا بل إن الأولين منهم إبان المرحلة المغربية استغفوا عن منصب الوزارة، ولم يتخذوه رسمياً إلا عقب انتقالهم إلى مصر، وضمانهم أن زمام الأمور أضحي تحت سيطرتهم تماماً، فليس بمجرد الانتقال أعلنوا الوزارة وإنما بعد انقضاء عهد الخليفة المعز لدين الله، وعندما أثبت ابن كلاس اليهودي الإخلاص للفاطميين إبان عهد العزيز بالله، فتم التصريح له بتسلم منصب الوزارة، وبذلك خالف الفاطميون شرط "ابن الصيرفي" الذي رأى أن من يتسلم مناصب إدارية بالدولة يجب أن يكون على مذهب حكامها لاسيما المناصب الحساسة كالوزارة، ((... ومع ذلك، فيجب أن يكون متمذهباً بالمذهب الذي عليه الملك ليكون أنقى جيباً وأنصح غيباً، فإن المسلمين - وإن جسيحتهم كلمة الإسلام - فقد اختص كل واحد منهم بمذهب يباين به بعضهم بعضاً، حتى حدث بذلك بينهم من التباعد والتنافر قريباً مما بين المسلمين والمشرّكين. فكما وجب أن يكون المؤهل لهذه المرتبة مسلماً، كذلك يجب أن يكون على مذهب الملك الذي اختص به من بين مذاهب المسلمين، ليكون مجتهداً في خدمته مبالغة في نصيحته يمدحه الرأي عن صوابه لا يخالطه كدر، وخلص محبة لا يشوبه متق، ويكون الملك قد أحسن لنفسه الاختيار، وأجاد لتولته النظر، وأراح نفسه من كلفة التحفظ منه والحذر له...)) (١)، هذا ولم يحسد الفاطميون على وزراء مصريين مما ساهم في إبعاد الأخيرين عن حكمهم أكثر فأكثر بل ساهم في تدهور دولتهم فيما بعد، ليس هذا فحسب، فحتى القادة العسكريون لم يكونوا مصريين، ومنهم مثلاً الحسين بن جوهز، وهو أبتر عبد الله ابن القائد أبي الحسن الرومي الذي سلمه الحاكم بأمر الله قيادة الجيش، وحتى شؤون البريد، وديوان الإنشاء (٢)، كذلك، فقد ((تولى ديوان الإنشاء الفاطمي جماعة من أفاضل الكتاب، وبلغانهم ما بين مسلم، وذي على عكس ما شرط ابن الصيرفي...)) (٣)، الذي ذكر بكتابه "القانون في ديوان الرسائل" أنه ((... يجب أن يكون دينه الإسلام لأنه من الملك بمنزلة الوزير... ولا يجب أن يتخذ لهذا الأمر من دين الإسلام...)) (٤)، بينما

(١) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٩٩.

(٢) القلقشندي، (المقفى)، المصدر المتقدم، ج ٢، ص ٤٩٥.

(٣) ابن الصيرفي، المصدر نفسه، من ٨ هامش (١).

(٤) ابن الصيرفي، المصدر نفسه، ص ٨.

شرط الفاطميون توفر الخبرة، وإتقان العمل مع الإخلاص للدولة، فضلاً عن استخدام الخليفة الفاطمي المستنصر بالله الوزير الأجل تاج الرئاسة فخر الملك " صدقة بن يوسف القلاحي " الذي ((كان يهودياً وهدهاه الله إلى الإسلام، وكان موصوفاً بالبراعة في صرغف الكتابة، وكان ناظراً على الشام ...)) (١) .

ولكن إلى متى بقيت الفعاليات والحيوية المعتمدة على الأصدقاء السياسية، والاقتصادية، والإدارية، والاجتماعية، نشطة في مصر الفاطمية، الجواب إلى فترة حددت يزعم قديم من سمي أمير الجيوش " بدر الجمالي " الأرمني غلام جمال الدين ابن عمار أحد عمال الفاطميين في طرابلس، وكان سبب قدومه هو الخلل الذي لحق في مصر جراء تقاعس ظروف ملية أدت إليها فتن العسكر، والتعرات المذهبية، والمنافسات العنصرية، ومعاودة الأزمات الاقتصادية لتقصان مياه النيل، وتدهور القوة الإدارية، واستغلال الطامعين في السلطة صغر سن الخلفاء الفاطميين، عدا عن الانفصال الكبير بين " المستعينة "، و" النزارية "، ودفع الفاطميين ثمن سياستهم بعدم الاعتماد على المصريين بالوزارة، وشؤون الحكم الأخوف، إلا أن المرحلة الجمالية شهدت تغييرات من الناحية الإدارية بوجود تشعبات أخرى على الرغم من كل التعقيدات التي تميزت بها شبكة الإدارة الفاطمية منذ المرحلة المصرية الأولى، فعلاوة على ديوان الإنشاء، وديوان الصناعة، والزرائب، والعمائر، والجيش، والمفرد، والخاص، والتحقيق، وغيرها من المؤسسات والإدارات كإدارة الحسبة، والشرطة، والاستخبارات، وسوى ذلك من المناصب والوظائف العديدة التي من ذكرها سائفاً، فقد ظهرت في هذه المرحلة وظائف جديدة مثل " الساقى "، و" المشرف "، والأول هو ((لقب على الذي يتولى منه البماط، وتقطيع اللحم ومقّي المشروب ...))، و(المشرف) هو الذي يتولى أمر المطبخ، ويقف على مشاركة الأطبحة ...)) (٢) .

مع كثرة ظهور الانقلاب التي كثير منها تم إلغائه بعد سقوط الدولة الفاطمية مثل لقب ((صاحب المقام)) الذي كان يقصّل في الخصومات، و((صاحب الصلاة)) الذي كان يتحدث بشؤون المساجد، والصلوات، ولقب ((الوسيط))، و ((صاحب الباب))، و ((داهي الدعاة)) (٣) . هذا وقد اشترك الفاطميون مع العباسيين، أو تشابهوا معهم بصفة الاعتماد على غير

(١) ابن الصيرفي، (القالون)، المصدر المتقدم، ص ٧١ .

(٢) القلائدي، (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، ج ٥، ص ٥٤ .

(٣) القلائدي، المصدر نفسه، ص ٥٢ .

المسلمين، وغير العرب في شؤون الجيش، وإدارة الدولة، إلا أن العباسيين اعتمدوا على وزراء عراقيين الأمر الذي لم يظهر عند الفاطميين لعدم اعتمادهم على وزراء مصريين .

هذا وقد ظهر لقب " أمير الجيوش " عند الفاطميين لتتوسع طوائف جندهم، ولاختلاف أساليبهم في استخدام الأسلحة بين سبقة، وثبالة، ورماحة، ونشابة، مع طغيان العتصر الأرمني على غيره من العناصر في الجيش كالمردان، والبربر، والمماليك، وظهور لقب " أمير الأمراء "، أو إمرة الأمراء عند العباسيين الذي حاول مع غيره من خيار المتنفذين الوصول إلى مرتبة أو لقب السلطان، فلم يتمكنوا حتى مجيء " طغرليك " الذي وصل إلى هذه المكانة حينما تفاد السلطنة عن القائم بأمر الله العباسي، فقد ((جلس له الخليفة على كرسي .. وأقبل طغرليك في جماعته، .. ثم جلس على كرسي نصب له، ثم قال رئيس الرؤساء ورئيس الخليفة للسلطان عن لسان الخليفة : إن أمير المؤمنين قد ولّك جميع ما ولّاه الله تعالى من بلاد، ورد إليك أمر عياده ...)) (١)، وقد ظهر أيضاً عند الفاطميين إبان المرحلة الجمالية لقب " شاهنشاه " ليعمل ملك الملوك، ويكون أعلى من الخليفة الصوري، والإسمي، ولينحكم بكل شيء في إدارة شؤون البلاد والعباد بغياب زلات الفعل المصرية لعدم اعتماد الفاطميين أصلاً على وزراء، أو قادة، أو موظفين كبار منهم .

وفي نهاية المطاف هذا البحث المتواضع فإن خير ما يمكن أن نختم به موضوع المؤسسات الإدارية في الخلافة الفاطمية هو ما ذكره الأستاذ الدكتور سهيل زكار بأنه ((.. في مصر تم إحكام بناء الدولة الفاطمية، ووضع لها نظام إداري يمكن وصفه بالعلمية لرقبه، ونقته، كما أحكم نظام الدعوة الإسماعيلية بشكل رائع جداً .)) (٢) .

(١) القلقشندي، (مآثر طيبة الكويت)، المصنف المتقن، ج ٢، ص ٢٣٨ .

(٢) (الجامع)، المرجع المتقن، ص ٩٣ .

المصادر

- ابن الأثير (محمد الشيباني) - الكامل في التاريخ، دار الكتاب العربي، ط ٢ بيروت ١٩٦٧، ٩ أجزاء .
- الأنصاري (عمر) - تاريخ الكروب في تدبير الحروب، تحقيق وترجمة جورج سكاتلون، القاهرة ١٩٦١ م .
- ابن تغري بردي (جمال الدين) - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، مقدمة د . محمد عبد القادر حاتم، القاهرة ١٩٦٣ م .
- الجاحظ (عمر) - كتاب الحيوان، تحقيق فوزي عطوي، ط ١، بيروت ١٩٦٨ م، جزآن .
- الجوزي (منصور العزيمي) - سيرة الأستاذ جولدزوييه توقعات الأمة الفاطمية، جميع المصادر الفكرية العربية، مصر ١٩٥٤ م .
- الحجاري وابن عبد الملك (عبد الله بن إبراهيم وأحمد) - النجوم الزاهرة في طلي حضرة في تاريخ القاهرة، تحقيق د . حسين نصار، وزارة الثقافة المصرية، دار الكتب، القاهرة ١٩٧٠ م .
- الحنفي والشريف السيد أحمد - النفحات المسكية في صناعة الفروسية، تحقيق عبد الستار القرغولي، بغداد، ١٩٥٠ م .
- ابن خوقل (أبو القاسم النصيبي) - صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت د.ت .
- خسرو (ناصر) - سفرنامه، ترجمة د. يحيى الخشاب، دار الكتاب الجديد، ط ٣، بيروت ١٩٨٣ م .
- ابن خلدون (عبد الرحمن) - المقدمة، تحقيق المعلم عبد الله البستاني، ط ٤، بيروت ١٩٩٠ م .
- ابن خلدون (شمس الدين) - تاريخ ابن خلدون، دار البيان، د.ت، سبعة أجزاء .
- وفيات الأعيان وأنباء أئمة الزمان، تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ١٩٧٠ م .

- الزبيدي (محمد مرتضى) - تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت ١٩٧٦م، ٢٢ جزءاً .
- الزياتي (محمد بن يوسف) - دليل الحيران وأنبس السهران في أخبار مدينة وهران، تقديم وتعليق المهدي البوعيدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ١٩٧٨م .
- ابن شداد (عز الدين) - الأعلام الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة، تاريخ لبنان والأردن وفلسطين، تحقيق د. سامي الدهان، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق ١٩٦٢م .
- الشيرازي (هبة الله) - المجالس المؤيدية، تقديم وتحقيق محمد عبد الغفار، ط ١، القاهرة ١٩٩٤م .
- سيرة المؤيد في الدين داعي الدعوة ترجمة حياته بقلمه، تقديم وتحقيق محمد كامل حسين، دار الكتاب العربي، ط ١، القاهرة ١٩٨٩ .
- إخوان الصفا وخلان الوفاء - (الرسائل) تقديم بطرس البستاني، دار صادر، بيروت، د.ت، أربعة مجلدات .
- الضنهاجي (محمد) - أخبار ملوك بني عبيد وسيزتهم، تحقيق، جلول أحمد البدوي، الجزائر ١٩٨٤م .
- ابن الصيرفي (علي بن منجب) - القانون في شؤون الرسائل والإشارة إلى من تال الوزارة، تحقيق وتقديم وحواشي د. أيمن فؤاد سيد، الدار المصرية اللبنانية، ط ١، القاهرة ١٩٩٠م .
- ابن طباطبا (إسماعيل بن محمد) - الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، نشر إبراهيم زيدان، مصر، د.ت .
- الطرسوسي (نجم الدين) - تحفة الترك فيما يجب أن يعمل في الملك، حققه وترجمه إلى الفرنسية محمد منصري، المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، ط ١، دمشق ١٩٩٧م .

- ابن الطوير (عبد السلام بن الحسن) - ترجمة المقتلين في أخبار الدولتين، أعاد بناءه وحققه
وقدم له د . أيمن فؤاد سيد، دار النشر فرانكفورت
شتوتغارت ١٩٩٢م، طبع على نفقة الجمعية الألمانية
للبحث العلمي بإشراف المعهد الألماني للأبحاث
الشرقية في بيروت .
- ابن عبد الظاهر - الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تحقيق عبد
العزیز الخويطر، ط ١، الرياض ١٩٧٦م .
- ابن العبري (جمال الدين) - تاريخ الزمان، ترجمة الأب اسحق أرمل، دار
المشرق، بيروت ١٩٨٦م .
- ابن عذاري (محمد المراكشي) - البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق
ومراجعة ج . س كولان وإ . ليفي بروفنسال، دار
الثقافة، ط ٢، بيروت ١٩٨٠م .
- الغندجاني (الحسن بن أحمد) - أسماء خيل العرب وأسمائها وذكر فرسانها، حققه
وقدم له د . محمد علي سلطاني، مؤسسة الرسالة،
دمشق ١٩٨١م .
- القرشي (إدريس عماد الدين) - غيون الأخبار وفنون الآثار في فضائل الأئمة
الأطهار، تحقيق د . مصطفى غالب، دار الأندلس
للطباعة والنشر، بيروت د . ت .
- ابن القلاسي (حمزة) - ذيل تاريخ دمشق، بيروت ١٩٠٨م .
- القفقندي (أحمد) - صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ١٤ جزء، القاهرة
١٩٦٣م .
- من كتاب مآثر الإنافة في معالم الخلافة، السفر
الأول، اختار النصوص وعلق عليها وقدم لها شوقي
أبو خليل، مطبوعات وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٥م .
- من كتاب مآثر الإنافة في معالم الخلافة، تحقيق عبد
الستار أحمد فراج، ثلاثة أجزاء، الكويت ١٩٦٤م .
- من كثير (إسماعيل) - البداية والنهاية، منشورات مكتبة المعارف، بيروت
١٩٩١م .

- الكرماني (أحمد حميد الدين) - راحة العقل، تحقيق د . مصطفى غالب، دار
الأندلس، ط ٢، بيروت ١٩٨٣ م .
- ابن المأمون (جمال الدين) - تصوص من أخبار مصر، تحقيق ومقدمة وحواشي
وفهارس د . أيمن فؤاد سيد، المعهد العلمي للكتاب
الشرقية بالقاهرة، ١٩٨٣ م .
- الماوردي (علي) - الأحكام السلطانية والولايات الدينية، مراجعة
د . محمد فهمي السرجاني نشر المكتبة التوفيقية،
القاهرة، د . ت .
- المسبحي (محمد بن عبيد الله) - أخبار مصر في سنتين (٤١٤-٤١٥ هـ)، تحقيق
وليم ج . ميلورد، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة .
١٩٨٠ من الجزء الأربعون .
- المقدمي (شهاب الدين) - عيون الروضتين في أخبار الدولتين النورية
والملاحية، تحقيق أحمد النيسومي وزارة الثقافة،
دمشق ١٩٩١ م، قسمان .
- المقريزي (أحمد) - اعطاء الخلفاء أخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، تحقيق
د . جمال الدين الشيال، دار الفكر العربي ١٩٤٨ م .
من كتابه: تاريخ الخلفاء، دار الفكر العربي ١٩٤٨ م .
- إعانة الأمة بكشف الغمة، أو تاريخ المجاعات في
مصر، تكتيم د . بدر الدين السباعي، دار ابن
الوليد، حمص ١٩٥٦ م .
- المفتى الكبير، تحقيق محمد اليعلاوي، ثمانية أجزاء،
دار الغرب الإسلامي، ط ١، بيروت ١٩٩١ م .
- ابن مماتي (أسعد بن مهذب) - قولين الدواوين، مطبعة إدارة الوطن الجميلة
١٢٩٩ هـ .
- مؤلف مجهول - خزانة السلاح، دراسة عن خزانة السلاح ومحتوياتها
على عصر الأيوبيين والمماليك تحقيق د . نبيل
محمد بن عبد العزيز، القاهرة ١٩٧٨ م .

- المنقّي من أخبار مصر، انتقاء نقي الدين أحمد بن
علي المقرئزي، تحقيق وتقديم وحواشي وفهارس
د. أيمن فؤاد سيد، المعهد العلمي للكتاب الشرقية
بالقاهرة ١٩٨١ م.

ابن ميمر (محمد بن علي)

- المجالس والمساربات، تحقيق الحبيب الفقي وإبراهيم
شيوخ ومحمد اليعلاوي، المطبعة الرسمية للجمهورية
التونسية ١٩٧٨ م.

النعمان (القاضي بن محمد)

- دعائم الإسلام، تحقيق آصف عني قبضي، دار
المنارة للطباعة والنشر بيروت، ١٩٩٠ م،
جزآن، ج ١.

- رسالة افتتاح الدعوة (رسالة في ظهور الدعوة
العبيدية الفاطمية) تحقيق واد القاضي، دار الثقافة،
ط ١، بيروت، ١٩٧٠ م.

التويري (أحمد بن عبد الوهاب) - نهاية الأرب، الجزء الخاص بتاريخ القاهرة،

النيسابوري (أحمد بن محمد)، أو ابن محمد، أو محمد بن محمد اليماني،

- مذكرات في حركة المهدي الفاطمي (استتار الإمام

وسيرة جعفر الحاجب)، تحقيق إيفانوف، ترجمة

محمد كامل حسين، القاهرة ١٩٣٧ م.

- تنمة المختصر في أخبار البشر، تحقيق أحمد رفعت

البدرأوي، دار المعرفة، ط ١ بيروت ١٩٧٠ م،

جزآن.

المراجع العربية الحديثة

- الباشا (حسن) - الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨ م.
- بحار (إبراهيم) - القضاء في المغرب الإسلامي من تمام الفتح حتى قيام الخلافة الفاطمية (٩٦٠-٩٦٦ هـ/٧١٥-٧٢٠ م)، رسالة دكتوراه، إشراف أ. د. إبراهيم فحار، الجزائر، ١٩٩٦-١٩٩٧ م.
- زكار (د. سهيل) - الجامع في أخبار القرامطة في الإحساء - العراق - القرنين دار حسان للطباعة والنشر، دمشق ١٩٧٨ م.
- أبو سديرة (السيد طه السيد) - الحرف والصناعات في مصر الإسلامية منذ الفتح العربي وحتى نهاية العصر الفاطمي (٢٠-٥٦٧ هـ/٦٤١-١١٧١ م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩١ م.
- سعيد (خير الله) - عمل الدعاة الإسلاميين في العصر العباسي، دار الحصاد، ط ٢، دمشق ١٩٩٣ م.
- الشيال (جمال الدين) - مجموعة الوثائق الفاطمية "وثائق الخلافة وولاية العهد والوزارة"، مطبعة دار الشرق الأوسط، ط ٢، الإسكندرية ١٩٦٠ م.
- الصالح (مرمول محمد) - السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية في بلاد المغرب الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ١٩٨٣ م.

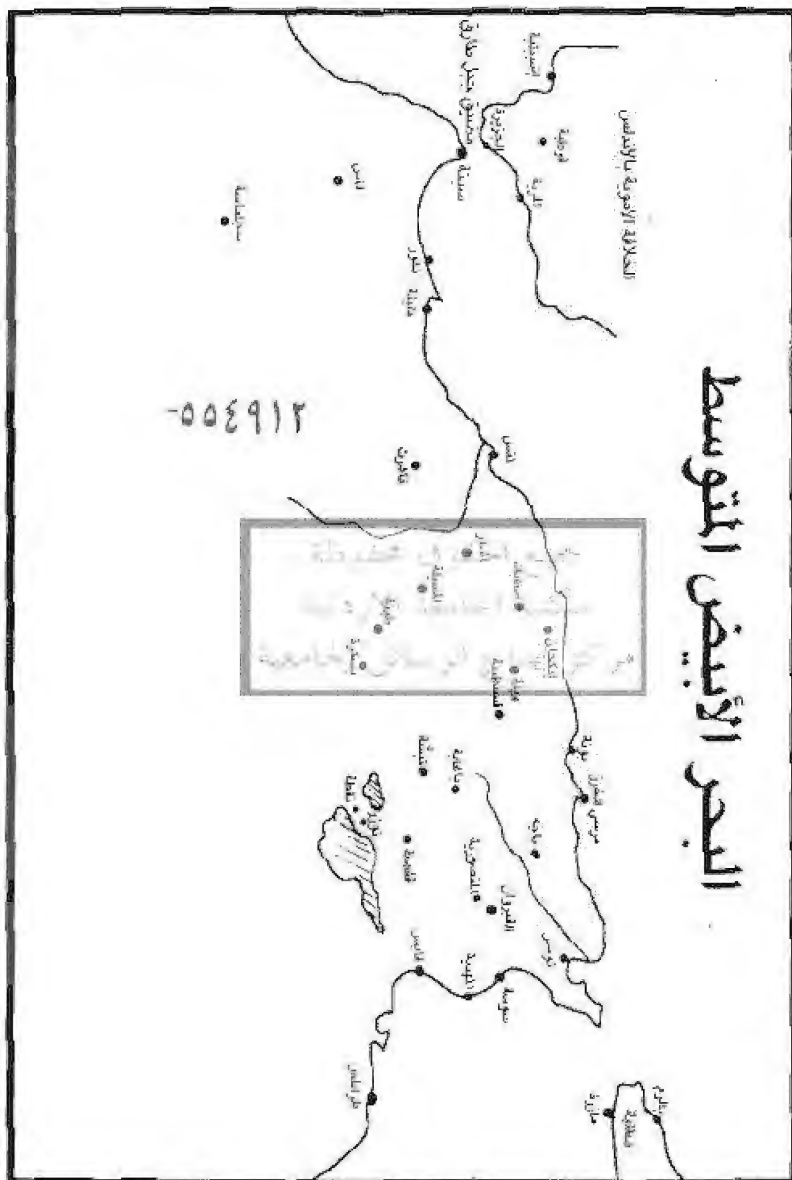
- الصغير (ألقان) - الفلاح في فترة الحروب الصليبية ودورها الاقتصادي والاجتماعي والإداري عند المسلمين في بلاد الشام، رسالة ماجستير، إشراف أ. د. سهيل زكار، دار البنايين دمشق ١٩٩٥ م.
- طقوش (محمد سهيل) - تاريخ الفاطميين في شمال إفريقيا ومصر وبلاد الشام، دار النفائس، ط ١، بيروت ٢٠٠١ م.
- فيشل (ولتر . ج) - جهود في الحياة الاقتصادية والسياسية الإسلامية في العصور الوسطى، ترجمة وتقديم الدكتور سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٨ م.
- لقبال (موسى) - دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية منذ تأسيسها إلى منتصف القرن الخامس الهجري (١١ م)، الجزائر ١٩٧٩ م.
- ماجد (عبد المنعم) - الإمام المستنصر بالله الفاطمي، مطبعة الرسالة، القاهرة ١٩٦١ م.
- من كثر - نظم الفاطميين ورسومهم في مصر، ط ٣، القاهرة ١٩٨٥ م، ج ١.
- ط ٣، القاهرة ١٩٧٨ م، ج ٢.
- المتاوي (محمد حمدي) - الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي، دار المعارف بمصر ١٩٧٠ م.
- موسى عبده (عبد الله كامل) - الفاطميون وآثارهم المعمارية في إفريقيا ومصر واليمن، دار الأفاق العربية، ط ١، القاهرة ٢٠٠١ م.
- مؤنس (حسين) - معالم تاريخ المغرب والأندلس، دار الرشاد، ط ٢، القاهرة ١٩٩٧ م.

المراجع الأجنبية

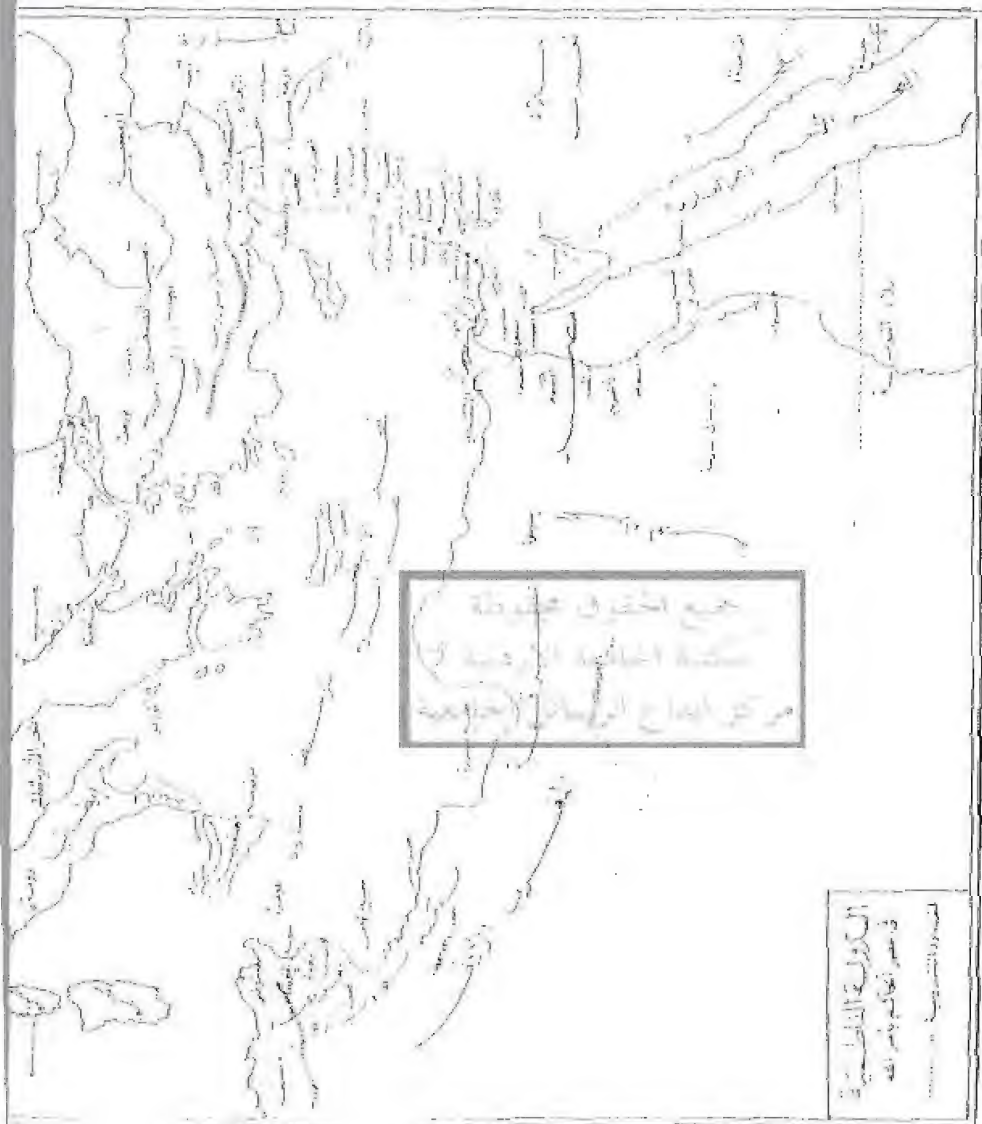
Paul E. Walker , Hamidal – Dinal – K iramani
Ismaili thought in the age of al – Hakim , (I . B . Tauris , London and
Neu Yourk , 1999)
Trésors
Fatimides
du Caire
1998 Instiuit du monde arabe , Paris , snoeck – ducaju € zoon , gand .
les Fils De la SAGESSE
les ismaéliens et l'Aga Khan
Bernard Nantet
Edith Ochs
Éditions Jean – Claude
Lattès , 1998
Imprimé en France
Dépôt légal : Février 1998

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة جامعة الأزهرية
مركز البحوث والدراسات الإسلامية

البحر الأبيض المتوسط



الدولة المصرية في إفريقيا والمغرب



RÉSUMÉ

L'importance de ce sujet est qu'il aborde une étude académique et objective d'un point de vue historique qui a été insuffisamment étudié : l'histoire administrative, à plus forte raison que ce sujet concerne l'état fatimide qui a gouverné durant 260 ans et a régné sur de vastes superficies de l'ouest (Maghreb) à l'est (Mashreq) arabes et qui a dominé la mer Méditerranée pendant une longue durée. Cet état s'est distingué par sa civilisation fleurissante et par la complexité de son étonnant réseau administratif qui a attiré l'attention des chercheurs.

Le sujet en question est nouveau par son universalité, par son exposition et par son sondage de toutes les ramifications administratives résultant du côté administratif de tous les organismes, institutions et de leurs différentes ramifications – majeures et mineures – avec le soin d'une documentation appuyée par les trouvailles et les découvertes archéologiques modernes, soutenues par la diversité des sources et des références, nouvelles et anciennes, quelles que soient les opinions et les sentiments de leurs auteurs vis à vis de l'état fatimide.

J'ai réparti cette recherche en trois parties. Dans la première, j'ai étudié l'étape maghrébine (296-362 de l'Hégire/909-973 de l'ère Chrétienne). Cette partie contient deux chapitres. Chacun de ces chapitres se subdivise en deux sections.

Dans le premier chapitre, j'ai étudié la généalogie des fatimides et la naissance de leur état au Maghreb et toutes les mesures administratives primaires qui ont résulté de cet état. J'ai prouvé que la question de la généalogie est un fait admis et sûr, mais que la partialité et l'intolérance exercées par l'état Abbaside ont entaché cette généalogie étant donné que les Abbasides ont échoué militairement à renverser les Fatimides lors de la naissance de leur état. C'est pourquoi, les Abbasides ont essayé d'attaquer la politique, la morale et le dogme des Fatimides pour minimiser et dénigrer leurs principes et leurs valeurs en tant qu'arabe musulmans.

J'ai étudié ensuite les préparations politiques, militaires qu'a effectuées Abū Abd Allāh al Shī'i avant l'arrivée de l'imam Al MAHDĪ à Ruqada au Maghreb et la poursuite des mesures administratives que le premier a instaurées : à titre d'exemple, le bureau d'inspection avec la

possibilité de recours à l'aide d'employés aghlabides bien que l'état Fatimide en Tunisie ait remplacé leur état renversé.

Dans la deuxième section, j'ai abordé les caractéristiques générales du réseau administratif et civil chez les Fatimides au Maghreb arabe et j'ai montré comment toutes les autorités exécutives étaient exclusivement aux mains du calife de telle sorte que le calife s'est dispensé du premier ministre vu que la nature de l'étape à cette époque – là était imprévue et inopinée et que, pour des raisons de sécurité, il a fallu que le calife Fatimide, chef suprême de l'État, détienne toutes les autorités et dicte toutes les instructions administratives.

Dans la première section du deuxième chapitre, j'ai parlé de la gestion militaire et du Bureau des industries Navales chez les Fatimides au Maghreb arabe. J'ai montré aussi que dans la plupart des autres états arabes islamiques, le terme de ((Bureau de l'industrie)) désignait les industries navales sauf chez les Fatimides pour qui ce bureau réunissait et l'industrie navale et les autres industries. Ultérieurement, ce bureau s'est divisé en un bureau spécifique pour la gestion des industries navales et un autre pour les autres industries civiles et militaires.

Dans la deuxième section, j'ai abordé et traité l'état des villes Fatimides en leur qualité de grands centres administratifs au Maghreb arabe et j'ai insisté surtout sur leur rôle administratif et ce, en harmonie avec la nature de ma recherche مرکز ایداع الرسائل

Quant à la deuxième partie, elle s'est limitée à la 1ère période égyptienne (358-467 de l'Hégire/969-1075 de l'ère chrétienne) la quelle contient deux chapitres. Chacun de ces chapitres se subdivise en deux sections.

Dans la première section du premier chapitre, j'ai parlé du transfert de l'état Fatimide du Maghreb en Égypte et des mesures administratives qui ont accompagné ce transfert et comment les autorités Fatimides ont pris des mesures agricoles administratives et techniques pour mettre fin, ou tout au moins pour alléger, le fléau des famines qui frappaient l'Égypte ; j'ai exposé comment Jawher le Cécilien a eu recours à une administration bipolaire en embauchant des employés et agents maghrébins et égyptiens de toutes les qualifications administratives.

Dans la deuxième section, j'ai parlé des caractéristiques du réseau administratif public de l'état Fatimide en Égypte et du ministère des affaires administratives. J'ai montré qu'une évolution s'est produite consistant en ce que, bien que le calife Fatimide ait maintenu en ses mains les pouvoirs exécutifs et les directives administratives durant la période de l'apogée de l'état en Égypte, le poste du ministère s'est

entièrement cristallisé et a assumé son rôle après le transfert des Fatimides en Égypte.

Dans la première section du deuxième chapitre, j'ai abordé l'administration civile chez les Fatimides en Égypte qui se compose des institutions suivantes : Le Bureau des constructions, le Bureau de la justice, le Bureau des Finances et du Fisc, le Bureau des Rémunérations (qui est propre à l'état Fatimide au Moyen - Âge) et enfin le bureau de l'industrie.

J'ai parlé aussi de la Gestion Religieuse Publique qui se composait des institutions suivantes :

La Gestion de la jurisprudence (les juges et le juge suprême), le Système du contrôle des prix, poids et mesures et la Gestion de l'Orientation Confessionnelle (les dā'īs = << missionnaires >> et le dā'ī suprême).

Dans la deuxième section, j'ai abordé l'étude de l'administration militaire chez les Fatimides en Égypte qui s'est ramifiée aux institutions suivantes : Le Bureau de l'Armée, le Bureau de la Guerre Sacrée (Al Djihad), le Bureau des constructions c'est -à- dire le bureau qui supervise la fabrication des bateaux militaires et commerciaux et celle des armes, le Bureau des postes, le Bureau des Gouverneurs, les services de police et de renseignements et le Bureau de l'Administration politique.

Le troisième chapitre, je l'ai consacré à la deuxième période égyptienne (période d'affaiblissement de l'État Fatimide) connue sous le nom de << période Jamaliyah >> (467-567 de l'Hégire / 1075-1171 de l'ère Chrétienne). j'ai de même divisé cette partie en deux chapitres divisés à leur tour en deux sections.

Dans la première section du premier chapitre j'ai parlé du Ministère des Hommes d'Épée en Égypte Fatimide (le ministère despotique) et comment l'autorité du calife Fatimide commence à s'affaiblir et à régresser clairement et gravement par le fait de l'extension de l'autorité des ministres despotiques dans les affaires de l'administration et du gouvernement.

Dans la deuxième section, j'ai parlé du << Caire >> en sa qualité de grand centre administratif des Fatimides en Égypte.

Dans le deuxième chapitre de cette partie, j'ai fait une comparaison entre le califat abbaside et le califat Fatimide en vue de dresser un bilan des procédés généraux de l'administration de l'état et des citoyens et montrer comment les califes des deux califats ont géré les affaires de l'état et des citoyens ; et comment était la situation économique et le niveau des activités des institutions dans ces deux califats. j'ai pris en considération, dans cette étude, les périodes de force et celles de

faiblesse chez eux et quelle était la période de force la plus longue. Ceci est apparu clairement dans l'État Fatimide avec son progrès manifeste dans sa civilisation prospère, son aisance économique et sa force militaire étant donné que ce califat était connu par sa tolérance religieuse et par la pluralité confessionnelle et son épanouissement économique, qu'il a brisé le blocus économique qu'exersait Byzance sur les pays arabes du côté de la Méditerranée. Par une étude comparative, des résultats sont apparus dont: le retard de l'apparition du régime féodal dans l'état Fatimide. En effet, les soldats qui, sous le califat abbaside, omeyyade ou autre, étaient envoyés par les grands commandants et les seigneurs féodaux qui obtenaient, en contrepartie, des villages et de vastes étendues de terres, ces soldats n'étaient pas nécessaire à l'état Fatimide. Certes, l'état Fatimide n'en avait pas besoin parce qu'il avait une armée régulière permanente bien entraînée et qu'il pouvait payer régulièrement les traitements mensuels à ses sujets à cause de la force de son système économique résultant de ses organisations administratives et de sa politique intérieure et extérieure.

Parmi les conséquences, il est à noter aussi l'absence du phénomène de chômage entre les citoyens de l'état Fatimide. À souligner que le but de cette étude comparée n'est pas de faire prévaloir un califat sur l'autre, les deux étant très importants dans l'histoire des Arabes et de l'Islam. Le but vise plutôt à connaître le degré d'évolution de la réflexion administrative et stratégique chez les arabes au Moyen Âge musulman à travers les bilans et les études comparées. Si nous constatons un certain avantage d'un califat sur l'autre dans un domaine quelconque, cela ne veut pas dire que ce califat est meilleur que l'autre. Chacun des deux ayant ses côtés positifs, ses circonstances régionales, économiques et politiques qui l'ont influencé et orienté sa progression historique.

J'ai également abordé, dans la deuxième section du deuxième chapitre de cette partie, les projections et rayonnements civilisationnels et administratifs du califat Fatimide sur notre période actuelle. J'ai essayé, dans cette section, d'établir un bilan et une comparaison du niveau technique dirigé et les opérations administratives de l'état de même que l'intérêt des citoyens y compris les forces économiques et le mécanisme d'administration et la manière par laquelle l'état Fatimide a pu vaincre certains phénomènes et problèmes tels que ceux du féodalisme et du chômage; comment il a pu réprimer les corrupteurs et tous les autres problèmes identiques dont souffrent certains grands états dans le temps moderne.

Tout cela ayant pour objectif d'aboutir à une vérité: l'état